المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية



شرح كتاب سيبويه للصّفار

السفر الأول

من أول باب اسم الفاعل حتى نهاية باب ما يكون المصدر حينًا لسعة الكلام

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في قسم اللغويات

إعداد الطالب : خالد بن محمد دخيل المطرفي

رقم الطالب : ٢٩٤٠١٥٢

إشراف الدكتور : أحمد بن محمد خليل- وفقه الله-

أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بسم الله الرحمن الرحيم

إهْدَاء

إلى والِدَيَّ ... اللّذَينِ رَبَّيَانِي صَغِيرًا.

وإلى أمِّ ريان وريما ... التي شجعتني فأكثرتْ،وخدمتني فأحسنتْ.

وإلى زَهْرَتَيَّ فِي الحَيَاةِ ... ريان وريما.

وإلى إخْوَتِي وَأخَوَاتِي وَمَنْ لَه فَضْلٌ عَلَيَّ.

أُهْدِي هَذَا الجُهْد المتَوَاضِع

شكر و تقدير

استجابة لأمر الله ﷻ في محكم تنزيله: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾[1] ولقوله ﷺ: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" [2]، أشكر الله تعالى على ما أولاني به من نِعم عظيمة لا أحصي عدها ولا أبلغ شكرها، وأعظمها نعمة الإسلام، ثم نعمة سلوك طريق العلم وتيسيره لي، ومن ذلك إنجاز هذا البحث من غير حول مني ولا قوة، بل بمحض توفيقه وفضله ومنّه جل وعلا .

كما أتوجه بالشكر بعد ذلك للوالدين الكريمين على حسن التربية والتوجيه منذ الطفولة مساندين ذلك بالدعاء لي، فجزاهما الله خير الجزاء، وأعانني على برهما ورد شيء من معروفهما إنَّه سميع مجيب .

والشكر والتقدير موصول للزوجة والأبناء الذين صبروا على دراستي وانشغالي عنهم في كتابة هذا البحث .

كما أتوجه بالشكر الجزيل للقائمين على جامعة طيبة بالمدينة النبوية –حرسها الله– على ما شرفوني به من الانتساب لهذه الجامعة المباركة .

كما أتوجه بالشكر والتقدير لشيخي الفاضل: الدكتور أحمد بن محمد خليل –حفظه الله– الأستاذ بقسم اللغة العربية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الذي أشرف على هذا البحث فأفادني من علمه، وبذل لي من النصح والتوجيه الشيء الكثير، وقوم لساني وقلمي ورباني على الانضباط في الوقت –كل ذلك في تواضع جم– فجزاه الله عني خير الجزاء وكتب له أعظم الأجر والمثوبة، إنَّه سميع قريب مجيب الدعوات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العطر إلى لجنة المناقشة التي قبلت مناقشة هذا البحث وأمضت من وقتها الكثير في قراءته وتصويبه، وأضنت نفسها في سبيل ذلك .

---

(١) سورة لقمان:آية (١٤).

(٢) سنن أبي داود، كتاب (البر والصلة)، باب (في شكر المعروف)، ورقمه(٤٨١٣).

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي عونا أو أسدى إليّ معروفا من كافة المشايخ الأفاضل والإخوة الأكارم، وأخص منهم أستاذي فضيلة الدكتور محمد بن سلمان الرحيلي، وكيل عمادة شؤون الطلاب بجامعة طيبة.

كما أشكر كل من سعادة الدكتور إبراهيم بن سالم الجهني، الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بجامعة طيبة، وسعادة الدكتور علي بن عبد الله القرني، الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية بجامعة طيبة على ما بذلاه من جهد ووقت لمساعدتي فجزاهما الله عني خير الجزاء.

ولا أنسى أنْ أشكر الدكتور معيض بن مساعد العوفي؛ الذي أمدني بصورة مِن هذا المخطوط، وشجعني على إخراجه؛ فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل مَا قدَّمه لي في ميزان حسناته.

وبعد فإني أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله جل وعلا سهل لي أمر هذا البحث، وبفضله تجاوزت عقبته حتى أتممته، وأسأله جلت قدرته أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله مني وأن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علمني إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأختم بالصلاة والسلام على الرحمة المهداة النبي الأمي سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

فهرس المحتويات

المستخلص

عنوان الرسالة: (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصَّفار من أول باب اسم الفاعل حتى نهاية باب ما يكون المصدر حيناً لسعة الكلام دراسة وتحقيق).

الباحث : خالد بن محمد دخيل المطرفي.

استلزمت طبيعة هذا البحث أنْ يكون في مقدمة وقسمين رئيسين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم فهارس مفصّلة.

وتشتمل المقدمة على أهمية الموضوع وقيمته العلمية، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث والمنهج المتبع في التحقيق.

القسم الأول من هذه الرسالة: الدراسة، وفيه تمهيد وفصلان، أما التمهيد فيحتوي على ترجمة مختصرة لسيبويه وقيمة الكتاب العلمية، وأهم شروحه.

وأمّا الفصل الأول فيشتمل على ترجمة للمؤلف، والفصل الثاني يشتمل على: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته لمؤلفه، ومنهج الشارح في هذا الكتاب، والأصول النحوية التي اعتمد عليها، وتقويم الكتاب، ووصف النسخ الخطية ونماذج منها.

والقسم الثاني: النص المحقق، ويشتمل على باب اسم الفاعل، وباب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول وفي المعنى، وباب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وباب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، و باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وباب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، وباب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى، وباب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام، ثم الفهارس الفنية والمصادر والمراجع.

وهدف الرسالة خدمة التراث العربي وإحياؤه، وإبراز علم من أعلام نحاة الأندلس، والتمرس على أساليب السابقين وخطوطهم.

المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علَّمَ بالقلم ، علَّمَ الإنسانَ ما لم يَعْلمْ، والصلاةُ والسلامُ على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله أفصح العرب أجمعين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فلقد شرف الله اللغة العربية، وأهْلَها بالقرآن، الذي زادها رفعةً، وفصاحةً في البيان، وجُعِلتْ علومُها في خدمة آيات الفرقان، حيث نزل بهذه اللغة المباركة، فقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾(١).

ومما لاشك فيه أن للغة العربية أهمية كبيرة، فهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ،ولقد بذل سلفُنا في خدمة لغة القرآن جهودًا لا تُنسى، وخلَّفُوا لنا تُراثًا لا يُحصى، وعلى نهج السَّلف سار الخلفُ، فهؤلاء المحقِّقون يخرجون هذا التُّراث من خزائنه، وينفضون عنه ما عَلِقَ به من غبار الزَّمن، ويقدمونه للقارئ على خير حال، وعلى نهجم نسير، ومنهم نتعلم.

ولا ريب أن كتاب سيبويه ، يمثل أساس النحو العربي، وهو بحق أول كتاب يصل إلينا ، يحمل ما خلَّفه علماؤنا الأوائل من هذا العلم ويجمع أطرافه وفروعه، ويعد من أبدع وأشمل ما كتب في النحو ، وهذا الكتاب النفيس مازال الكثير من شروحه تحت وطأة النسيان ولم يخرج منها لنور الطباعة والتحقيق سوى النزر اليسير.

وقد نقلت إلينا كتبُ التاريخ منذ القرن الثالث الهجري إلى القرن التاسع أسماءَ طائفةٍ من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب بين شرح له، أو تعليق عليه ، أوتفسير لأبياته، ومن بين تلك الشروح شرحُ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، ولم يصل إلينا إلَّا السِّفر الأول منه، ويقع في (٢٤٣) لوحة أي: (٤٨٦) صفحة،

(١) سورة يوسف، الآية ٢.

أمّا بقية الكتاب فلم تصل إلينا ، ولم نجد أحدًا ممن اهتم بفهرسة التراث يذكر عنه شيئاً ، وقد حَقّق الدكتور معيض العوفي: السفر الأول من بدايته إلى نهاية باب (من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول) ، لذا عقدت العزم على تحقيق الأبواب المتبقية من هذا الكتاب والتي تبدأ من باب (اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول وفي المعنى) إلى نهاية باب (ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام) ، من أول اللوحة [١٩٥/أ] إلى نهاية اللوحة [٢٤٣/أ] .

وكان مِنْ أهمِّ الأسباب التي دفعتني إلى اختياره ما يأتي:

١- أنَّ هذا المخطوط يختصُّ بشرح الكتاب لسيبويه ، ذلك الكتاب الذي يعد أول ما وصل إلينا من هذا العلم، والذي قعّد به أولئك الأفذاذ لغة القرآن الكريم .

٢- أنه احتوى على آراء كثير من العلماء .

٣- غزارة المادة العلمية وثراؤها في هذا المخطوط .

٤- بروز شخصية الشارح التي تظهر في اعتراضاته على سيبويه وترجيحاته بعد ذكر آراء العلماء.

٥- إيراد الشارح كثيراً من القراءات، مع توجيهها .

٦-كثرة المصادر التي استفاد منها الشارح في شرحه ، وتنوعها .

٧- المشاركة في إحياء التراث العربي ، واكتساب الدربة في مجال التحقيق .

٨- أنَّ هذا الجزء من المخطوط لم يتم تحقيقه حتى الآن .

أمّا بالنسبة للدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي وجدتُ أنَّ المخطوط قد حُقِّق منه:

- السفر الأول، تحقيق ودراسة، من أوله حتى (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول) ، الباحث الدكتور معيض بن مساعد العوفي .

- السِّفر الأول تحقيق ودراسة من (باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)حتى نهاية (باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول)، لباحثة أخرى.

هذا وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أنْ يشتمل على مقدمة وقسمين رئيسين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم فهارس مفصّلة، وتفصيل الخطّة كما يلي:

- **المقدمة**: بَيَّنت فيها أهمية الموضوع، وقيمته العلمية، وأسباب اختياره، والدِّراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع في التحقيق.
- **القسم الأول: الدراسة. وفيه تمهيد وفصلان:**
- **التمهيد**: (سيبويه وكتابه الكتاب). وفيه مبحثان:
- **المبحث الأول**: سيبويه : حياته وآثاره بإيجاز.
- **المبحث الثاني**: الكتاب ، وقيمته العلمية ، وأهم شروحه بإيجاز.

الفصل الأول: (الفقيه الإمام النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطليوسي)، **وفيه خمسة مباحث:**

المبحث الأول: حياته ونشأته.

المبحث الثاني: أساتذته.

المبحث الثالث: تلامذته.

المبحث الرابع: مؤلفاته.

المبحث الخامس: وفاته.

الفصل الثاني: كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصَّفار) وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلفه، وسبب تأليفه.

المبحث الثاني: منهج الشارح في هذا الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسلوبه وطريقته في عرض المادة العلمية.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء، وموقفه منها.

المبحث الثالث: الأصول النَّحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الرابع: مصادره.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

المبحث السادس: وصف النُّسخ الخطية، ونماذج منها.

القسم الثاني: النَّصّ المحقَّق.

ويبدأ من بداية باب (اسم الفاعل) إلى نهاية باب (مايكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام) من اللوحة رقم (١٩٥/أ) إلى اللوحة رقم (٢٤٣/أ) ويقع في خمسين لوحة تقريباً، ويشتمل على الأبواب الآتية:

١-باب اسم الفاعل .

٢-باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول وفي المعنى .

٣-باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى .

٤-باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه .

٥-باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه .

٦-باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .

٧-باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار .

٨-باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى .

٩-باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام .

ثُمَّ ذيّلتُ الكتاب بالفهارس الآتية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات القرآنية.

٣- فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار.

٤- فهرس الأمثال والأقوال.

٥- فهرس الأشعار والأرجاز.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس الأماكن والبلدان.

٨- فهرس الكتب الواردة في المخطوط.

٩- فهرس المصادر والمراجع.

١٠-فهرس الموضوعات.

١١-فهرس الفهارس.

أمّا المنهج المتبّع في تحقيق الكتاب فقد كان على النَّحو الآتي:

١- كتابة النَّص وفقًا للقواعد الإملائية الحديثة.

٢- كتابة المتن (كلام سيبويه) بخط عريض، واضِعًا إيّاه بين قوسين هكذا ( )، ليتميز عن الشرح.

٣- إكمال ما تحقَّق كونه سقطًا واقعًا في النَّص مِن النسخ الأخرى، أو مِمَّا يستقيم به ويقتضيه السِّياق، واضِعًا إياه بين معقوفين هكذا []، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه مِن الحاشية.

٤- تصويب مَا وقع في النَّص مِن أخطاء إملائية ونحوية، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه مِن الحاشية.

٥- وضع خطٍّ مائلٍ هكذا / للدلالة على بداية اللوحة، وكتابة رقمها في الجهة اليسرى مِن جانب الكتاب.

٦- عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، ورسمها كما جاءت في المصحف الشريف، وإذا تكررت الآية في أكثر من سورة ذكرتُ الموضع الأول لها في المصحف، إلا إذا كان لها متعلق فأذكر الموضع المراد.

٧- توثيق القراءات مِن مصادرها، أو من كتب التفسير المعتمدة.

٨- عزو الأحاديث النبوية والآثار إلى كتب السنَّة، وذكر كلام أهل العلم في بيان درجة مَا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما.

٩- توثيق أقوال العرب وأمثالهم مِن الكتب المعتمدة.

١٠- تخريج الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها -إنْ وجدت- أو مِن كتب المجموعات الشعرية، أو من كتب اللغة المعتمدة، وتعيين القائل-إن أمكن- وبيان البحر العروضي، وبيان الشاهد فيه إنْ لم يوضحه المؤلف، وشرح المفردات الغريبة فيه، وإكمال أنصاف الأبيات في الحاشية.

١١- التعليق على بعض المسائل التي استدعت التعليق.

١٢- توثيق الأقوال والآراء الواردة في النَّص، وعزوها لأصحابها -إن أمكن- وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها إن تيسرت، وإلَّا فمِن كتب النَّحو المعتمدة.

١٣- توثيق المسائل الخلافية في النَّحو من الكتب المعتمدة.

١٤- شرح الكلمات الغريبة، وذلك بالرجوع إلى معاجم اللُّغة.

١٥- التعريف بالأماكن والبلدان والقبائل وكل ما يحتاج إلى تعريف من الكتب المعتمدة.

١٦- الترجمة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في النَّص مِن كتب التراجم المعروفة.

١٧- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٨- وضع فهارس علمية في آخر الكتاب وفق ما ذُكر في الخطة.

الباحث

خالد بن محمد المطرفي

المدينة النبوية

القسم الأول

(الدراسة)

وفيه تمهيد وفصلان:

التمهيد:

(سيبويه وكتابه الكتاب).

الفصل الأول:

(الفقيه الإمام النحوي أبو الفضل قاسم بن علي ابن محمد الصّفّار البطليوسي)

الفصل الثاني:

كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه)

التمهيد:

(سيبويه وكتابه الكتاب).

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سيبويه :

حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني:

الكتاب ، وقيمته العلمية ، وأهم شروحه بإيجاز.

التمهيد:

(سيبويه وكتابه الكتاب). وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سيبويه : حياته وآثاره بإيجاز.

لا شك أنَّ سيبويه هو إمام النُّحاة، ورائدهم في عصره، وأبرز أئمة اللغة في وقته، ذاع صيته وانتشر، وارتفع ذكره واشتهر، وهو صاحب أول وأعظم كتاب في النحو، وسوف أتحدّث بإيجاز في هذا الجانب عن اسمه، وكنيته، ولقبه، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ووفاته.

اسمه وكنيته ولقبه:

هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر[١]، فارسي الأصل، مولى بني الحارث بن كعب، وكنيته أبو بشر، وكان يلقب بسيبويه[٢] وبذلك اشتهر.

نشأته:

ولد سيبويه بمدينة البيضاء بفارس[٣]، وقدم البصرة، ونشأ وترعرع بها، وعندما قدم إلى البصرة التي كانت حاضرة العلم والثقافة والأدب، وكانت تعجّ بكبار الأئمة والعلماء والفقهاء، وأخذ ينهلُ من مناهل العلم والأدب والحديث، وقد كان سيبويه وقتها مازال فتى يافعًا.

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٣٤٦/٢، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٢٤٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢١-٢٢٢.

(٢) وسمي بذلك؛ لأنَّ أُمَّه كانت تُرَقِّصه وتقول له ذلك، ومعنى سيب: التفاح- ويه: الرائحة.
ينظر: لسان العرب ٤٥١/٦، والبداية والنهاية لابن كثير ٦٠٦/١٣-٦٠٧.

(٣) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٥٤، وإنباه الرواة ٣٥٥/٢.

طلب الفقه والحديث في بداية أمره، ولحن فعاتبه شيخُهُ حماد بن سلمة[١]، فأنف من ذلك، وطلب العربية، ولزم الخليل حتى ساد فيها أهل زمانه، وصنف فيها كتابه الكبير.

شيوخه:

تتلمذ سيبويه على يَدِ العديد من كبار العلماء الذين عاشوا في عصره إبان الدولة العباسية، ومنهم:

١- عيسى بن عمر البصري ت١٤٩هـ، أحد علماء النحو في زمانه، أخذ عنه سيبويه كتابه "الجامع" [٢].

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي ت١٧٠هـ، واضع علم العروض، ومؤلف كتاب العين، أخذ النحو عنه ولازمه [٣].

٣- حماد بن سلمة بن دينار ت١٦٧هـ، من أئمة الحديث، كان سيبويه يستملي عليه الحديث[٤] قبل طلبه للنحو.

٤- الأخفش الكبير، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ت١٧٧هـ، أخذ سيبويه اللغة عنه[٥].

٥- يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي ت١٨٢هـ، إمام في النحو واللغة، وأخذ عنه النحو[٦].

---

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٥٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٢.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٣/٦٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٢.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٤٦، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٢٤٣.

(٤) ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٢٤٣، والبلغة ص٢٢٢.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٤٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٢.

(٦) ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٤٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٢.

تلاميذه:

برز من بين تلاميذ سيبويه عالمان جليلان هما:

١- **أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بـ(قطرب) ت٢٠٦هـ**، أخذ النحو عن سيبويه، ولقبه سيبويه بقطرب؛ لتبكيره في طلب العلم، فقد كان يخرج بالأسحار[1].

٢- **الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة ت٢١٥هـ**، عالمٌ باللغة والأدب، من علماء البصرة، أخذ عن سيبويه، وقرأ النحو عليه، وقام بتدريس كتابه[2] .

وفاته:

قصد سيبويه بغداد في خلافة هارون الرشيد، وجرت بينه وبين الكسائي مناظرةٌ مشهورة[3] ظُلِم فيها سيبويه ، ولم يرجع إلى البصرة بسبب ذلك وقصد بلاد خُراسان فمات في ريعان شبابه بشيراز سنة ١٨٠هـ[4].

---

(١) ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٢٤٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٨٤.

(٢) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص١٠٨،والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص١٤٥.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٦٧-٦٨، ومعجم الأدباء ٢١٢٥/٥.

(٤) ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٢٤٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٤.

المبحث الثاني: الكتاب ، وقيمته العلمية ، وأهم شروحه بإيجاز.

لكتاب سيبويه -رحمه الله- مكانة كبيرة وقدر عظيم عند السابقين والمعاصرين، فهو الكتاب الأول في النحو، ولا يخفى على عاقل ما لكتاب سيبويه من مكانة عند أهل العربية.

وقد بلغ من شهرة كتاب سيبويه وفضله، أنَّه كان يقال في البصرة: "قرأ فلان الكتاب فيُعْلم أنَّه كتاب سيبويه، وقُرِئ نصف الكتاب فلا يُشك أنه كتاب سيبويه" (١)، وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: هل ركبت البحر؟ تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه (٢).

وكذلك قال المبرد: " لم يُعْمل كتاب في علم من العلوم مثله، ويقال إنَّ الكتب المصنفة في العلوم مُضْطرة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج إلى غيره " (٣).

وكان المازني – رحمه الله – يقول: " مَنْ أراد أنْ يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستح "(٤).

وقال شمس الدين ابن خلِّكان في كتابه: وذكره الجاحظ يومًا فقال: "لم يكتب الناس في النحو كتابًا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال " (٥).

فمنذ أنْ وضعه صاحبه والنّاس به منشغلة، وعليه معتكفة، وفي رياضه راتعة، ولعجائبه خاضعة، فمِنْ عاكف على درسه وفهمه سنوات عدة، ومنْ شارح وجامع بين الشروح ومعلق ومختصر.

ولأهمية كتاب سيبويه -رحمه الله- اعتنى به العلماء وشرحوه، فمِن تلك الشروح مَا سَأذكره هُنَا مُرتبًا إيَّاها على حسب تاريخ وفيات أصحابها، وهي:

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٥٥.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٢٩.

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/١٤٢٧.

(٤) الفهرست لابن النديم ص٧٤.

(٥) وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان ٣/٤٦٣.

الفصل الأول:

الفقيه الإمام النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفّار البطليوسي

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: حياته،ونشأته

المبحث الثاني: أساتذته.

المبحث الثالث: تلاميذه.

المبحث الرابع: مؤلفاته

المبحث الخامس: وفاته

الفَصْل الأول:

قاسم بن علي بن محمد بن الصَّفار

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: حياته ونشأته.

لم يصل إلينا عن حياة الصَّفار إلا الشيء اليسير، وأغلب المصادر التي ترجمت له(١) لم تخبرنا عن مولده، ونشأته، وأساتذته، وتلاميذه، ولم تحدد جميع المصادر التي تحدثت عنه زمن مولده ولا وفاته، وهو من علماء الأندلس الأجلاء، فقد عاش في أواخر القرن السادس الهجري، وبداية القرن السابع الهجري.

واكتفتِ التراجمُ بذكر اسمه(٢) وهو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، واشتهر بالصَّفار ، وكُنيته أبو القاسم (٣) ،وقيل أبو الفضل(٤) ، وشَرَحَ كتاب سيبويه، ويُعدّ شَرْحُه مِنْ أفضل شروح الكتاب(٥).

(١) تنظر ترجمته في: إشارة التعيين ص٢٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦، والأعلام ٥/١٧٨.

(٢) ينظر: نفس الصفحة في المراجع السابقة.

(٣) إشارة التعيين ص٢٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٣٥.

(٤) بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٥) ينظر: إشارة التعيين ص٢٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦.

المبحث الثاني: أساتذته.

لم تذكر المصادر - التي بين يدي - شيئًا يتعلق بشيوخ الصَّفار، لكن قد ورد ذكرهم في كتابه حيث روى أقوالهم وآراءهم ، ومِنْ أشهر أساتذته:

١- أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري:

وهو نحوي عارفٌ من أهل فاس، وسكن إشبيلية، وأقرأ بها الكلام والأصول والفقه بمدينة فاس، وبها أخذ كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهًا، ولم يكن عنده كثير رواية، توفي بمراكش سنة ٦٣٦هـ [١].

٢- أبو علي الشلوبين:

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي ، الأستاذ أبو علي الشلوبين، من علماء النحو واللغة، لزم أبا بكر بن خاف بن صافي الإشبيلي، ولد في إشبيلية سنة ٥٦٢هـ، ودَرَّسَ العربية ستين سنة، ثم ترك التدريس لكبر سنه، ومن مؤلفاته: شرح الجزولية، والتوطئة، وتعليق على كتاب سيبويه، عاش ثلاثا وثمانين سنة، وتوفي سنة ٦٤٥هـ[٢].

٣- ابن عصفور:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن ابن عصفور، ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧هـ، أخذ عن أبي الحسن الدبّاج ثم الشلوبين، ولازمه مدة، حامل لواء العربية بالأندلس وكان كثير المطالعة ولا يملُّ منها ، وأقام بتونس للتدريس، ومن مؤلفاته: المقرّب، والممتع في التصريف، وشرح جمل الزجاجي، وتوفي بتونس سنة ٦٦٩هـ [٣].

---

(١) ينظر ترجمته في: صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق الدكتور: عبد السلام الهراس ص١٨٩.

(٢) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٣٢-٣٣٦، وإشارة التعيين ص٢٤١، والوافي بالوفيات ٢٣/٢٩-٣٠، والبلغة ص٢٢١، والأعلام ٥/٦٢.

(٣) ينظر ترجمته في: إشارة التعيين ص٢٣٦-٢٣٧، والوافي بالوفيات ٢٢/١٦٥-١٦٦، والبلغة ص٢١٨-٢١٩، والأعلام ٥/٢٧.

المبحث الثالث: تلاميذه.

لم تذكر المصادر – التي بين يدي – شيئًا يتعلق بتلاميذ الصَّفار، ولكن هناك تلميذٌ واحدٌ أجازه الصَّفار ذكره شمس الدين محمد بن جابر الوادي في كتابه برنامج ابن جابر الوادي آشي(١) وهو:

شرف الدين أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، وتوفي سنة ٦٩٩هـ (٢).

المبحث الرابع: مؤلفاته.

لم يُؤْثر عن الصَّفار سوى كتابه (شرح كتاب سيبويه) ووُصِف بأنَّه مِن أحسن الشروح(٣)، ولم تتحدث المصادر والتراجم التي ترجمت له عن شيء مِنْ مؤلفاته.

المبحث الخامس: وفاته.

لم تجزم المصادر والتراجم بسنة وفاته، فلم يصرح أحد من أصحاب التراجم بسنة بعينها، فقد جاء في إشارة التعيين(٤): أنه كان حيًا سنة ٦٣٠ هـ، وقال بعضهم مات بعد سنة ٦٣٠هـ(٥).

---

(١) ينظر: برنامج الوادي آشي لمحمد بن جابر الوادي ص١١٢.

(٢) ينظر: معجم مُحدِّثي الذهبي ص٣٨، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٢/٢٥٤

(٣) ينظر ذلك في حياته ونشأته صفحة٢٢ .

(٤) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٢٦٦.

(٥) ينظر: البلغة ص٢٣٥، وبغية الوعاة ص٢٦٦، وللاستزادة في ذلك ينظر: ما قاله الدكتور معيض العوفي في دراسته لكتابه السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار ١/٣١.

الفصل الثاني:

كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه)

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول:تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلِّفه، وسبب تأليفه.

المبحث الثاني: منهج الشارح في هذا الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول:أسلوبه وطريقته في عرض المادة العلمية.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء، وموقفه منها.

المبحث الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الرابع: مصادره.

المبحث الخامس:تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

الفصل الثّاني:

كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه). وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلِّفه،وسبب تأليفه.

تحقيق اسم الكتاب:

هذا شرح كتاب سيبويه، وقد ورد هذا الكتاب باسم (شرح كتاب سيبويه)، وقد اختلفت عبارات النسخ، فأحيانًا ترد باسم (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه)، وأحيانًا باسم (المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه).

فهذه العبارات تدل على أن اسم هذا الكتاب (شرح كتاب سيبويه)، ولكن الاختلاف في اسم الجزء ، فنسخة (أ) تسميه: " السفر الأول"، ونسخة (ب) تسميه: "المجلد الأول".

وجميع التراجم التي ترجمت للصفار لم تذكر لنا اسمًا آخر لهذا الكتاب غير "شرح كتاب سيبويه"للصَّفار[1].

تحقيق نسبة الكتاب:

لاشك أن هذا الكتاب للعلامة الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصَّفار البطليوسي، ومما يدل على نسبة هذا الكتاب إليه عدة أمور منها:

نسبة الكتاب إلى الصّفار في غلاف المخطوط، فقد ورد في نسخة (أ): (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله)، واتفقت مصادر الترجمة[2] على أنَّ للصّفار شرحًا على كتاب سيبويه.

---

(١) ينظر: إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ص٢٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٣٥، وبغية الوعاة ٢٥٦/٢.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ص٢٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحاة واللغة ص٢٣٥، وبغية الوعاة ٢٥٦/٢.

وكذلك بعض إشارات الكتاب، فقد وجدنا فيها ما يدل على أنَّه للصّفار، ومِن ذلك نقله عن شيخه أبي الحسن ابن عصفور بقوله: " قال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور – فسح الله له البقاء – : والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنما عمل؛ لأنه في معنى فعل مشبه، ولأنه في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنّ الشبه مهما أمكن أن يكون قويا فهو أولى "(١).

وكذلك نقل عنه عندما تحدث عن رفع أفعل التفضيل للظاهر بقوله: " فالذي عليه كلام العرب أنَّ جميع ما يرفع المضمر يرفع الظاهر، ولا ينكر ذلك، وهذا يرفع المضمر، فينبغي أنْ يرفع الظاهر، وإلى هذا ذهب صاحبنا أبو الحسن بن عصفور، وهو صحيح " (٢).

وقد نقل عنه كثير من العلماء الذين جاءوا بعده، ونسبوا مافي هذا الكتاب إلى الصّفار، فمِنْ ذلك على سبيل المثال:

١- **أبو حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ**، فقد نقل عن الصّفار في كتابه (ارتشاف الضرب)، ومن ذلك قوله: " وفي كتاب القاسم الصَّفار: الخلاف بين سيبويه والجرمي بعكس ما ذكرنا وهو وهْم، ويكون أحدُهما فيه حكم يَشْهدُ بقلب الآخر كأَيِسَ ويَئِسَ، فإن انتفى ما يُعْرَفُ به القلب فيهما فهما أصلان كَجَبَذَ وجَذَبَ "(٣).

ومن ذلك – أيضًا – قوله: " وقال الصَّفار: لا يجوز عند البصريين، والفراء: وُجِعَ رَأْسُه، ولا أُلِمَ بَطنُه، وأجازه الكسائي، وأجاز فيه التقديم والإضمار. انتهى " (٤).

٢- **ناظر الجيش ت٧٧٨هـ**، نقل – أيضًا – عن الصّفار في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) وقال الصَّفار:" هذه اللفظةُ تستعمل عندما يُسوى بين شيئين أو أشياء فيقول الراد: لاسوى....الخ "(٥).

---

(١) ينظر ص٧٣ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص١٠١ من النَّص المحقَّق.

(٣) ارتشاف الضرب ٣٣٦/١.

(٤) المصدر السابق ١٣٣٨/٣.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩١٥/٢.

وكذلك نقل عنه قوله: " قال الصَّفار – في شرح كتاب سيبويه – : " وزعم الزمخشري أن الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها، نحو: حسن وشديد "(١).

٣- **الشاطبي ت ٧٩٠هـ**، فقد نقل أيضا عن الصّفار قوله: " على أنَّ أبا القاسم بن الصَّفار قال: سألت ابن عصفور: هل ورد من كلام العرب (هذا ظانٌّ زيدٍ منطلقٌ)؟ يعني في معنى الماضي، فقال لي ورد مِنْ ذلك....الخ " (٢).

٤- **الدماميني ت٨٣٧هـ**، حيث نقل عنه بقوله: " وقال الصّفار: ذكر سيبويه أنّ مِنْ المعدود أسماء الشهور كالمحرّم وصفر، وأنَّ كلًا منهما صار اسمًا للثلاثين يومًا. فمعنى سرت ثلاثين يومًا، فيكون جواب (كم). وسرت شهر المحرّم، معناه وقت المحرم، وخرج الشهر عن أنْ يكون اسمًا للثلاثين يومًا، لإضافته إلى الثلاثين.....الخ " (٣).

ونقل عنه – أيضًا – قوله:" وفي شرح الصّفار: العرب تقول: زيد وسط الدار، فهذا ظرف بلا شك، ويقولون: ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره ...الخ "(٤).

٥- **السيوطي ت ٩١١هـ**، نقل عن الصَّفار كثيرًا، ومِنْ ذلك قوله: " وقال الصَّفار في البدل: يجوز نصبه، لكن على الاستثناء، لا البدلية " (٥).

وقوله: " قال الصَّفار: وأجاز سيبويه في الشعر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي، والفراء، وأصحاب سيبويه " (٦).

وكذلك نقل عنه عندما تحدث عن (غير) قوله: " وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصَّفار: خالفنا الكوفيون في (غير)، فأجازوا بعدها النصب؛ لأن معناها النفي نحو: أنا غيرُ

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧٧٤/٦.

(٢) المقاصد الشافية ٣٠٥/٤.

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٤٣/٥.

(٤) المصدر السابق ٢١٧/٥-٢١٨.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١١١/٢.

(٦) المصدر السابق ١٣/٣.

آت فأكرمك، لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكرمك. قال: هذا لا يجوز؛ لأن (غيرًا) مع المضاف إليه اسم واحد.....الخ "[١].

سبب تأليفه:

لم يذكر الصَّفار سبب تأليف هذا الكتاب، بل بدأ في شرح الكتاب مباشرة دون مقدمة أوتمهيد؛ لأنه اقتفى أثر سيبويه في ذلك، والذي لم يقدم للكتاب، وأستبعد أن تكون المقدمة ساقطة لأنه بدأ بالبسملة[٢].

والذي تبين لي في سبب تأليفه أنَّ الصّفار كان عالما متبحرا، ونحويًا بارعًا، ولغويًا ماهرًا، وكتاب سيبويه كتاب أصيل في النحو، من نفائس العربية، فلعل هذا العالم أقبل على شرح هذا الكتاب كما هو ديدن العلماء في ذلك العصر، فقد شرح هذا الكتاب العديد من العلماء منهم: السيرافي، الرماني، الشنتمري، ابن خروف وغيرهم .

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/١١١.

(٢) ينظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار ١/٢٠٤.

المبحث الثاني: منهج الشارح في هذا الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسلوبه وطريقة عرضه للمادة العلمية.

يتسم أسلوب الصّفار بالوضوح، والسهوله، والدَّارس لهذا الكتاب يجد أنَّ الصّفار يذكر المسائل النحوية بالشرح والتفصيل، ويفرع قواعده تفريعًا دقيقًا، ويفصلها تفصيلًا، وإذا أمعنا النظر في كتابه وفي طريقة عرضه للمادة العلمية يتبين لنا الأمور التالية:

١- يُقدِّمُ الصّفار للأبواب النحوية مقدمة مفصلة، يَذْكر فيها المسائل المتعلقة بهذا الباب، وأحيانا يذكر المسائل النحوية بطريقة أسئلة افتراضية يجيب عنها ليسهل على القارئ الاطلاع على المسائل النحوية المتعلقة بهذا الباب، ومن ثم يسهل العثور على مراد سيبويه، ويتضح عنده ما غمض من أقوال سيبويه، فعلى سبيل المثال يقول في باب المصدر: "فإنْ قلت: وكيف قال سيبويه جرى مجرى الفعل المضارع ؟ فهذه زيادة عاديت بنقص؛ لأنَّهُ أشعر بأنَّه لا يعمل ماضيا، فهلا قال: جرى مجرى الفعل .

قلت: لا يريد بالمضارع ، الفعل الذي اصطلح النّحويون على تسميته مضارعًا، وإنّما المضارع هنا على إطلاقه لغة، وكأنه قال: جرى مجرى الفعل المشابه له...." (١).

وكذلك قوله: "فإنْ قلت: وكيف أجزتم في المصدر حذف الفاعل؟ ...." (٢).

وأحيانًا يذكر في المقدمات خلاف العلماء، وأقوال النّحويين، وأدلتهم ويذكر الراجح عنده، فمِنْ ذلك قوله في باب الصفة المشبهة: "فقد ثبت أنَّ هذه الصفة غير متعدية في الأصل، ثم تشبه فتعمل عمل المتعدي، وهل تكون متعدية لواحد؟، ثم تشبه بما يتعدى إلى اثنين، فتنقل الضمير، ويصير الفاعل مفعولا فيتعدى إلى اثنين مسألة خلافية.

فالأخفش حكى جواز ذلك عنْ طائفة من النحويين ...الخ.

---

(١) ينظر ص ١٥٧-١٥٨ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ١٥٨ من النَّص المحقَّق.

وإنْ كان متعديا بحرف جرٍ، فهل يشبه فيصل (إلى آخر) بنفسه أمْ لا، مسألة خلافية؟ فالأخفش يجيز، ونحنُ نمنع.

والصحيح أنَّهُ لا يجوز شيء ....الخ " (١).

٢- مَيْلهُ أحيانًا إلى التقسيم والتنظيم؛ وذَلِكَ لضبط المسائل النَّحوية وفهمها، ولجذب انتباه القارئ، فمِنْ ذَلِكَ قوله في عمل المصدر: "وهذا القسم الذي نتكلم فيه مِنْ المصادر على ثلاثة أنواع" (٢).

وقوله في باب الصفة المشبهة: "فإنْ شُبِّهت فإنَّها تنقسم ثلاثة أقسام" (٣).

وقوله في الظروف الزمانية: " فهذه الظروف الزمانية تنقسم ثلاثة أقسام" (٤).

٣- عند نقل نص سيبويه نلاحظ عليه الدقة، والأمانة، وأحيانًا لا يذكر النص كاملًا، بل يذكر أول الكلام، ثم يُذَكِّر بآخر كلمة فيه أو يَذْكر نصه ثم يقول: ..... الفصل، فيشير إلى بقية الفصل.

٤- في طريقة شرحه نرى أنَّهُ يذكر نص سيبويه أولًا ثم يبدأ في شرحه، وأحيانا يشرح بعض الكلمات ويحللها تحليلًا نحويًا، فمثلًا يقول في شرح قول سيبويه: "تقول فيما كان لأدنى العدد والإضافة إلى ما يبنى لجميع أدنى العدد إلى أدنى العقود.

(معناه: نتكلم فيما (كان) لأدنى العدد، وهو مِنْ الثلاثة إلى العشرة، بأنْ نضيفه إلى الجمع القليل، ونقول هذا إلى أنْ ينتهي إلى أقرب العقود) إلى العشرة، فـ (بالإضافة) متعلق بتقول، وقوله: إلى ما يبنى متعلق بالإضافة. وقوله: إلى أدنى العقود متعلق بتقول، أي ينتهي القول إلى هذا" (٥).

ويشرح نص سيبويه شرحًا وافيًا كافيًا، وإذا كان النّص مفهومًا يكتفي بذكر النص ويقول:

(١) ينظر ص ١٧٩ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص١٥٨ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١٧٣ من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ٢٤٢ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر ص ٢٢٠ من النَّص المحقَّق.

هذا بيِّنٌ جدا، وإذا كان في النص مسألة خلافية يذكر أقوال العلماء واختلافهم.

٥- يهتم بذكر أقوال العلماء، وأدلتهم والترجيح بين آرائهم، فمِنْ ذلك قوله: "وكنا قد أهملنا الكلام في تحقيق الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل فأقول -والله المستعان- : "إنَّ الناس اختلفوا فيها: (فذهب أبو الحسن) إلى أنَّها أداة تعريف بمنزلة الألف واللام في: الرجل والغلام.

ومذهب المازني أنَّها حرف موصول، ومذهب أبي بكر بن السراج أنها اسم موصول بمنزلة الذي، قال صاحبنا أبو الحسن – وفقه الله – وهو الصحيح عندي.

والذي يدل على فساد مذهب الأخفش أنَّهُ لا يجوز أنْ يتقدم المفعول في مثل الضارب زيدا، ولو كانت كما قال لجاز التقديم، كما كان يجوز قبل دخولها، فامتناعهم مِنْ ذلك دليل على أنَّها موصولة" (١).

٦- إحالته إلى المسائل السابقة واللاحقة دون إعادة ذكرها؛ تجنبًا للتكرار، ومِنْ إحالته للمسائل السابقة، قوله في باب اسم الفاعل عندما تحدث عنْ (لولا): " وقد تقدم ذلك مستوفى في بابه" (٢).

وقوله: "وقد أحكمنا هذا في باب نعم وبئس" (٣).

ومِنْ إحالته للمسائل اللاحقة، قوله في باب اسم الفاعل: " وسنبين الصحيح من هذين المذهبين"(٤).

وقوله: " وسيأتي إنْ شاء الله بيان هذه المسألة بما فيه مقنع، فإنّها طويلة جدا" (٥).

وقوله: " فإذا أنسأ الله الأجل بيناه في موضعه بحول الله تعالى وقوته" (٦).

---

(١) ينظر ص ١٤٧-١٤٨ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص١٠٠-١٠١ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ٢١٤من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ٧٢ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر ص ١٣٧ من النَّص المحقَّق.

(٦) ينظر ص ٢١٨ من النَّص المحقَّق.

٧- يهتم بذكر العلل النحوية، حتى لا تكاد تخلو منها قضية نحوية عرض لها، ومِنْ ذلك قوله: "وأمَّا المعرف بالألف واللام ففيه خلاف: فمِنْهم مَنْ منع إعماله؛ لأنَّهُ قد توغل في الاسمية، وانتقل عن) شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معرفة، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنَّهم يعترضون بأنْ الإضافة أيضا معرفة، فكان ينبغي ألا يعمل المضاف على مذهبهم، فربما يفرقون بين الموضعين بأنْ الإضافة تكون غير محضة لا تعرف، فيحمل المضاف المعرفة على ذلك فيعمل" (١).

٨- كان اعتماده على السَّماع أكثر من القياس في الرد على آراء النحاة، فقد كان يكثر من الاستشهاد بوجه عام والشواهد الشعرية بوجه خاص ولا تكاد تخلو مسألة من شاهد يذكره ويبين فيه موضع الاستشهاد.

ومِنْ ذلك قوله في مسألة عمل اسم الفاعل إذا وُصِف: "وزعم أهل الكوفة أنَّهُ يعمل وأنشدوا :

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ *** ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ** " (٢).

وقوله في عمل المصدر المعرف بالألف واللام:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ (٣).

وقوله في أنَّ أفعل قد يأتي متعديا: "قلت: قد يجيء متعديا، كما قال:

وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا " (٤).

---

(١) ينظر ص ١٦١ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ٨٠-٨١ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١٦١ من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ٢٠٤ من النَّص المحقَّق.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء، وموقفه منها

اهتم الصَّفار بآراء العلماء أثناء شرحه لنص سيبويه، فسرد خلافاتهم النحوية وآراءهم من أول باب نحن بصدده، وهو باب اسم الفاعل. إذ قال فيه: "ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع من النحويين إلا الكسائي فإنَّهُ أجاز إعماله، فإنْ كان متعديا إلى اثنين فإنه يضاف إلى الأول عندنا إذا كان بمعنى الماضي، والكسائي يعمله فيه" (١).

ومِنْ ذلك أيضًا قوله في الخلاف في الألف واللام في (الضارب): " فمِنْهم مَنْ جعل الألف واللام من الموصولات، والذاهبون إلى ذلك على قسمين: منهم من يجعلها حرفا موصولا، وهو المازني، ومنهم من يجعلها اسما، والاحتجاج لهذين المذهبين موضع أوسع من هذا، ومنهم مَنْ جعل الضارب غير موصول، والألف واللام للتعريف(٢).

وعند ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين، يذكر البصريين – وهو بصري- بصيغة المتكلم (نحن)، ومن ذلك قوله في مسألة عمل اسم الفاعل بعد الوصف: "ويشترط أيضا فيه أنْ يكون غير موصوف، فإنْ وصف فإمّا بعد العمل، نحو: هذا ضارب زيدا ظريفٌ، أو قبل العمل، نحو: هذا ضارب ظريفٌ زيدا، والأول يعمل، والثاني فيه خلاف، فنحن نمنع عمله؛ لأنَّ الوصف بمنزلة التصغير، وزعم أهل الكوفة أنه يعمل" (٣).

وهكذا نرى الصَّفار قد حشد كتابه بآراء النحويين، وأقوالهم، وأدلتهم، فذكر أقوال العلماء من أمثال الكسائي ، والأخفش، والفراء، والمازني، والمبرد، وابنْ كيسان، وابن السَّراج، وابن عصفور، والشلوبين، وابن الطراوة، والزمخشري، وغيرهم.

وبالرغم مِن أنَّه استفاد مِنْ جهود العلماء السابقين، إلا أنَّه لم يكنْ مجرد ناقل لأقوالهم، بل أعمل عقله فيما نقله وشرحه، فهو يَعترِضُ، ويَسْتَدْرِكُ، ويُنَاقِشُ، ويُصَحِّحُ، ويُرَجِّحُ، مِمَّا يدل على سعة فهمه واستيعابه للغة.

---

(١) ينظر ص ٧١ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ١٣٦-١٣٧ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ٨٠ من النَّص المحقَّق.

وسأعرض -إنْ شاء الله- نماذج مِن هذه المواقف، وسأختار مِن هؤلاء: سيبويه، والكسائي، والأخفش، وابن كيسان، والفارسي، وابن عصفور.

موقفه من سيبويه:

ممَّا لا شك فيه أنّ الصّفار كان معجبًا بسيبويه أشد الإعجاب، وشرحه لكتابه ما هو إلا نتيجة هذا الإعجاب ولذلك نرى أنَّهُ يذكر كثيرًا من آرائه ويُحَسِّنُها ويُؤَيدها، ويَفَنِّدُ رأي مَنْ خالفها، ومِنْ ذلك تأييده لرأي سيبويه في أنَّ﴿أَعۡمَٰلًا﴾ من قوله تعالى﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[1] انتصب على التشبيه بالمفعول به حيث قال: "والصواب أنَّ الذي قال سيبويه: هو الحق"[2] .

وكذلك تأييده لتعليل سيبويه في عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال بقوله: "هذا تعليل حسن" [3] .

وكذلك تأييده قول سيبويه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه: "ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلاّ في الشعر" بقوله: " لأنَّ فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك قبيح "[4] .

ولكن هذا الإعجاب لا يجعله يقبل رأيه بلا دليل؛ بل يؤيد رأيه حين يراه حسنًا موافقًا للأدلة، أمَّا إذا وجد رأيًا فيه ضعف – حسب فهمه – فلا يتأخر عَنْ تفنيده، ويفصل القول فيه، ومِنْ ذلك قوله: "ويظهر من سيبويه أنَّهُ اعتل لمنع التقديم بأنَّ العامل قد أنفذ إلى ما لا ينبغي له أن ينفذ إليه، فصار كالصفة، والصفة لا يتقدم معمولها، وهذا فاسد؛ لأنه أيضا يلزمه (أن يمنع) تقديم الظرف المتسع فيه، ألا ترى: أنَّ نصبه إياه على أنَّهُ مفعول به، ومجاز لنفسه، فأقل مراتب هذا أنْ يكون بمنزلة ذلك" [5].

---

(١) سورة الكهف من الآية ١٠٣.

(٢) ينظر ص ٢٠٤ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١١٨ من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ١٢٧ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر ص ٢١٥ من النَّص المحقَّق.

كما ردَّ قول سيبويه في نصب (الطيبو أخبارًا) على قوله: (الحافظو عورة) عندما قال سيبويه:

"وإنْ شئت نصبت على قوله:

الحَافِظُو عَوْرَةَ".

بقوله: "إنْ أراد أنه يجوز هذا في الصفة فهو مخطئ" (١).

موقفه من الكسائي:

خالف الصَّفار الكسائي كثيرًا في آرائه لأن الأول بصري المذهب والنشأة العلمية وتتلمذ على علماء البصرة، ومن ثَمَّ نراه يعارض آراء الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي معارضة شديدة، ومن ذلك رده قول الكسائي الذي جعل العلة في عمل اسم الفاعل كونه في معنى الفعل بقوله: "وهذا الذي قاله إنْ كان مأخذه فيه القياس فهو قياس فاسد" (٢) .

موقفه من الأخفش:

الأخفش علم مِنْ أعلام المدرسة البصرية وكتاب سيبويه وصل عنْ طريق الأخفش، وله مؤلفات تدل على سعة علمه، وغزارة ثقافته، وعمق فكره، ومع ذلك فقد خالف في كثير مِنْ المسائل النحوية مدرسته، ووافقته المدرسة الكوفية، وكما أسلفنا أنَّ الصفار من المتعصبين للمدرسة البصرية، ويرد على مَنْ خالف هذه المدرسة، فمِنْ هنا نراه يرد على الأخفش كثيرًا، ومِنْ ذلك رده قول الأخفش في الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل عندما قال: إنَّها أداة تعريف بقوله: "والذي يدل على فساد مذهب الأخفش أنَّهُ لا يجوز أنْ يتقدم المفعول في مثل الضارب زيدا، ولو كانت كما قال لجاز التقديم" (٣).

(١) ينظر ص ٢٠٣ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ٧٤ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١٤٨ من النَّص المحقَّق.

وكذلك رده قول الأخفش : مررت برجل حائض البنت، وبامرأة خصي الزوج، بقوله: "وهذا المذهب فاسد" (١) .

موقفه من ابن كيسان:

ابن كيسان من العلماء الذين اهتم الصّفار بذكر أقوالهم، وهو عالم من العلماء النحويين، قد جمع بين النزعتين البصرية والكوفية، ولكنْ غلبت عليه النزعة البصرية، نجده يخالف سيبويه في بعض المسائل النحوية، ونرى الصّفار يذكر أقواله، فيحسنها تارة، ويفندها تارة، وأحيانًا يتوقف عندها.

فمِنْ الآراء التي حسنها : عندما زعم ابن كيسان أن الاتساع في معنى الاعتماد، حسّن الصَّفار هذا بقوله:"فهذا الذي قال هذا الرجل حسن جدا" (٢) .

وتوقف عند ذ كر رأيه في قوله: "وزعم ابن كيسان – رحمه الله – أنَّ العلة في التزام الإفراد أنْ هذا عدد كثير، وإنَّما يكون تمييزه لو جمع جمعا كثيرا، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي حصلت بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز؛ لأنَّ ذلك جمع قليل، وعدد قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهى مِنْ الأعداد كثرة، ولأحد عشر الذي هو أول الكثير، فلما لم تحصل المناسبة عدلوا إلى المفرد؛ ولأنَّهُ أخف، إذْ لم يكن من الثقل والفرار إلى الجمع مناسبة" (٣).

ولم يصرح بالتحسين ولا بالتَّضعيف.

موقفه من الفارسي:

اعتنى الصَّفار بذكر آراء الفارسي، وهو أحد العلماء البارزين في اللغة والنحو والصرف، له مؤلفات تشهد على ذلك، فالصَّفار قد اطلع على كتبه، واستقى مِنْ معينه واستفاد مِنْ علمه، وهذا يتبين مِنْ خلال كتابه فقال متأثرًا بمؤلفاته: "وقوله بعد: فتقول كذا كرره لمكان الطول،

(١) ينظر ص ١٧٥ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ٢٢٩ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ٢١٩ من النَّص المحقَّق.

وقد بوّب الفارسي على أن الشيء يكرر لمكان الطول، فمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾(١) فكرر ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ﴾ لمكان الطول(٢).

فهذا يدل على أنَّ الصَّفار كان متأثرًا بهذا العالم الجليل، ولكنْ تأثره هذا لا يعني أنّهُ يقلده في جميع الآراء، ويأخذها دون تمحيص بل كان يرد بعض آرائه ردا عنيفًا ومن ذلك رده لتخريج الفارسي لـ(ليلة) في البيت الشعري:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي**

بقوله: " فيكون على هذا أولى مما ذهب إليه الفارسي، للجور الذي فيه "(٣).

وكذلك نجده يرد على الفارسي عندما منع الحسن الوجهُ بالرفع بقوله: " وهذا الذي عمل تخلف "(٤).

موقفه من ابن عصفور:

من العلماء الذين اهتم بهم الصَّفار كثيرًا (ابن عصفور)، فقد ذكر أقواله في كتابه، فالمطلع على كُتب ابن عصفور يرى أنَّ الصَّفار يأتي بأقواله فيصرح أحيانًا باسمه، وأحيانًا يذكرها بلا نسبة إليه، ولكثرة ذكر آرائه ظنَّ بعض النَّاس أنَّ هذا كتاب لابن عصفور، وليس للصفار ، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ الصَّفار يخالفه في بعض الأحيان كما ذكر ذلك الدكتور معيض في تحقيقه لهذا الشرح (٥)، فالصّفار يهتم بذكر آراء ابن عصفور، ويوافقه في أغلب الأحيان، ومن تلك الآراء التي نقلها لنا الصفار قوله: "قال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور – فسح الله له

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٨٩).

(٢) ينظر ص ٢٣٢ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١٧٨ من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ١٨٥ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصَّفار ١/٣٥-٤٠.

البقاء — : والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنَّما عمل؛ لأنَّهُ في معنى فعل مشبه، ولأنَّهُ في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنَّ الشبه مهما أمكن أنْ يكون قويا فهو أولى" (١).

وعند ذكره لابن عصفور يذكره بقوله: (صاحبنا)، ويرجح قوله في أغلب الأحيان بقوله: "وهو صحيح" (٢).

(١) ينظر ص ٧٣ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ١٠١ من النَّص المحقَّق.

المبحث الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها

إنَّ قواعد النحويين بُنِيت على أصول معينة، يحتاج كل نحوي أنْ يعتمد على هذه الأصول، ومِنْ هذه الأصول السَّماع، والقياس، والإجماع.

وقد اعتمد الصَّفار في شرحه لكتاب سيبويه على الأصول النحوية المختلفة، نُبَيِّنُها على النحو الآتي:

أولاً: السَّمَاع:

وهو مَا ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته. وأعلاه درجة القرآن الكريم، ثُمَّ أحاديث الرسول -ﷺ- ثُمَّ مَا أثر عَن الصحابة -رضي الله عنهم- وما ورد عن العرب الفصحاء قبل فساد اللغة نثرًا ونظمًا [1].

فالسَّماع يشتمل على ثلاثة أنواع: القرآن، الحديث، كلام العرب مِنْ شعر أو نثرٍ.

أ- القرآن الكريم، وقراءاته:

ممَّا لا شَكَّ فيه أنَّ القرآن الكريم هو المورد الصَّافي والمصدر الأساس لتقعيد قواعد اللغة العربية وتثبيتها، ونصوصه هي المصدر الأساس للاستشهاد على قضاياها ومسائلها.

وقد استدل الصَّفار على القواعد النحوية بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، ومِنْ ذلك استشهاده على أنَّ اسم الفاعل في قوله تعالى[2]: "﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾" [3] على معنى الحال؛ لأنَّ المعنى عليه .

---

(١) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو ص ٨١، والاقتراح في علم أصول النحو ص٩٦.

(٢) سورة الكهف، من الآية (١٨).

(٣) ينظر ص ٧٤ من النَّص المحقَّق.

ومن ذلك استدلاله على أنَّ (خسر) متعدٍّ بقوله تعالى[(١)]:"﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةَ﴾"[(٢)].

كما استدل على أنَّ الفعل منقولٌ مِنْ المفعول بقوله تعالى[(٣)]:"﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾"[(٤)]

.

واستدل بقراءة غير الكوفيين بقوله تعالى[(٥)]: "(وجَاعِلُ الليلِ سكنًا والشَّمسَ)"[(٦)] على أنَّ المعطوف على معمول اسم الفاعل يجوز فيه النصب بإضمار فعلٍ.

فمِنْ خلال الآيات القُرْآنية التي استشهد بها الصَّفار يتضح أنَّه أكثر مِنْ الشواهد القرآنية، حتى لا يكاد يُمرِّر مسألة نحوية دون أنْ يدعمها بشواهد مِن القرآن الكريم، أو قراءاته.

ب- الحديث والأثر:

أمَّا استدلاله بالحديث النبوي فقليل – كما هو ديدن بعض النَّحويين – لأسْبابٍ عدة مفصلة في كتبِ الأصول النَّحوية[(٧)] .

وقداستدل الصَّفار بحديثٍ واحدٍ في الجزء الذي حققته، استدل به على أنَّ المضاف إلى الضمير الذي لايراد به الجنس قد أجري مجرى الجنس بقوله: "**(منعت العراق قفيزها ودرهمها)**" [(٨)].

(١) سورة الحج، من الآية (١١).

(٢) ينظر: ص٢٠٤ من النص المحقق.

(٣) سورة القمر، من الآية (١٢).

(٤) ينظر: ص٢١٣ من النص المحقق.

(٥) سورة الأنعام، من الآية (٩٦)، وهي قراءة غير الكوفيين، أما قراءة الكوفيين فهي: بلفظ الماضي: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾.

ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٦٠، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤١.

(٦) ينظر: ص٩٢ من النص المحقق.

(٧) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص١٠٦-١١١.

(٨) ينظر: ص١٤٠ من النص المحقق.

ج- كلام العرب من شعرٍ أو نثرٍ:

أمَّا استدلاله بكلام العرب مِنْ شعر ونثر فكثيرٌ جدًا، فقد استشهد الصَّفار بفيض مِنْ الشواهد الشعرية حتى لا تكاد تجد مسألةً نحويةً إلاّ ويعضدها بدليل مِنْ كلام العرب، وقد استفاد في ذلك أيَّما استفادة منْ شواهد الكتاب لسيبويه، واستفاد مِنْ شواهد ابن عصفور، ومِنْ ذلك استشهاده على عدم تقديم معمول اسم الفاعل إذا أُضيف إليه شيء بقوله:

"بضرب الطُّلَى والْهَامِ حَقُّ عَلِيمِ" (١)

كما استشهد على عمل المصدر المعرف بالألف واللام بقوله:

"لَحِقْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا" (٢)

واستشهد على عمل الصفة المشبهة مِنْ فعل غير متعدٍ بقوله:

"مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ ***** أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا" (٣)

كما اعتنى الصَّفار بأمثال العرب وأقوالهم، واعتبرها مِنْ مصادر التقعيد، ودليلاً قويًّا للاحتجاج لهذه القواعد.

ومِنْ أقوال العرب التي أوردها الصَّفار في شرحه استشهاد الكسائي في إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضيًا بقوله: " هذا مارٌ بزيدٍ أمس، فَسُويْئِرٌ فُرَيْسخا " (٤).

وكذلك استدل الصَّفار بحذف النون في كلمة " عشرين " وإضافتها إلى مابعدها بحكاية الفراء وذلك أنَّ منهم مَنْ يقول:" اشتريته بمائة وعشري درهم "(٥).

---

(١) ينظر: ص٩٧ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٦٧ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص١٧٣ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص٧٤ من النص المحقق.

(٥) ينظر: ص٢٢٠ من النص المحقق.

ثانيًا: القياس:

وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النَّحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه، كما قال الكسائي:

إنَّما النَّحوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ　　وبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ[1]

ولا تقل أهمية القياس عند الصّفار عنْ السَّماع، فهو لا يأخذ برأي إلّا ويعضده بسماعٍ، أو قياسٍ، ومِنْ ذلك قوله عن إضافة المصدر: "فثبت أنَّ الإضافة هنا معرفة قياسا وسماعا"[2].

وقوله عندما تحدث عن (نون لدن) أنَّها مِنْ نفس الكلمة: "وهو القياس"[3].

وقوله عندما تحدث عنْ التفرقة بين المحرم، وشهر المحرم: "والقياس يقتضيها"[4].

ثالثًا: الإجماع:

والمقصود به: اتفاق نحاة البصرةِ والكوفة على مسألة أو حكم.

وهو حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص[5].

وقد استدل الصَّفار في شرحه بالاجماع في المسائل النحوية، ومن ذلك استدلاله على عمل اسم الفاعل إذا لم يكن فيه ألف ولام بقوله: " فإنَّهُ يعمل باتفاق إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع مِنْ النحويين إلا الكسائي فإنَّهُ أجاز إعماله[6].

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، والاقتراح في علم أصول النحو ص١٥٢.

(٢) ينظر: ص١٧١ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص٢٢٧ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص٢٤٨ من النص المحقق.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح في علم أصول النحو ص١٤٦.

(٦) ينظر: ص٧١ من النص المحقق.

واستدلاله بإجماع النحويين على جواز تقديم الحال بقوله: " ويجوز تقديمها باتفاق[١].

كذلك صرَّح الصَّفار باتفاق النحويين في كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث، بأنها تشبه عمومًا بقوله: " قسم اتفق النحويون على تشبيهه عموما "[٢].

(١) ينظر: ص٢١٦ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٧٤ من النص المحقق.

المبحث الرابع: مصادره.

شرح الصَّفار لكتاب سيبويه مِنْ أطول الشروح النحوية له، وربَّما يكون أفضل الشروح لو وصل إلينا بكامله.

فالصَّفار قد استفاد مِنْ العلماء السابقين، وجمع أقوالهم ومِنْهم أساتذته:

١- أبو علي الشلوبين ت٦٤٥هـ.

أبو علي الشلوبين أحد أساتذة الصَّفار، فقد استفاد منه ونهل مِنْ علمه، ونقل آراءه، ومِنْ ذلك نقله رأيه في مسألة إضافة المصدر بأنها غير معرفة بقوله: " قلت: قد كان الأستاذ أبوعلي يذهب إلى أنَّها غير معرفة " [١].

كما نقل رأيه في منعه قوله: " أتاني أهل الدنيا " إلَّا إذا أتاك الجميع، بقوله: "خلافًا للشلوبين حيث قال: لا يكون أتاني أهل الدنيا (إلا إذا أتاك الجميع) لم تعبأ لقلته" [٢].

٢- أبو الحسن بن عصفور ت٦٦٩هـ.

أُعْجِب الصَّفار بشيخه (ابن عصفور) أشد الإعجاب فتتلمذ على يديه، واستفاد من علمه، ونقل عنه كثيرًا ، وتأثر به، فَشَرْحُ الصَّفار مليء بأقوال ابن عصفور.

ومِمَّا نقل عنه حديثه عن سبب عمل اسم الفاعل بقوله: " قال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور – فسح الله له البقاء – : والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنَّما عمل؛ لأنَّهُ في مَعْنى فعل مُشَبَّه، ولأنَّهُ في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنَّ الشَّبَه مهما أمكن أَنْ يكون قويا فهو أولى " [٣].

---

(١) ينظر: ص١٧٠ من النص المحقق .

(٢) ينظر: ص٢٥٠ من النص المحقق .

(٣) ينظر: ص٧٣ من النص المحقق .

ونقل لنا رأيه في أنَّ جميع ما يرفع المضمر يرفع الظاهر بقوله: " وإلى هذا ذهب صاحبنا أبو الحسن بن عصفور، وهو صحيح " (١).

وكذلك استفاد الصَّفار من علماء آخرين مِنْ غير أساتذته لأنَّ شرحه -رحمه الله- يكاد يكون موسوعة نحوية، إذْ حشد لنا كثيرًا مِنْ آراء النَّحويين الذين سبقوه، بالاطلاع على كتبهم، ومِنْ هؤلاء العلماء:

١- سيبويه ت١٨٠هـ.

شرح الصَّفار كتاب سيبويه بما فيه مِنْ ألفاظ، وعبارات، بل أخذ معظم شواهده منه؛ ولذلك يعد كتاب سيبويه المصدر الأساسي للصَّفار، ولاتفاقهما في المذهب البصري نجده يُؤَيِّدُ سيبويه في كثير مِنْ المسائل، ويَنْتَصرُ لمذهبه، والشرح يَشْهَدُ بذلك.

٢- الكسائي ت١٨٩هـ.

مع أنَّ الكسائي كوفي المذهب إلا أننا نجد الصَّفار يستعرض أقوال الكسائي كثيرًا في شرحه، ففي باب اسم الفاعل، عندما تحدث عن عمل اسم الفاعل إذا كان بغير الألف واللام، قال: " وإنْ لمْ يكنْ فيه ألف ولام، فإنَّهُ يَعْمَل باتفاقٍ إذا كانَ بمعنى الحال والاستقبال، ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع مِنْ النَّحويين إلَّا الكسائي فإنَّهُ أجاز إعماله "(٢).

كذلك عندما تحدّث عنْ سبب عمل اسم الفاعل قال: " وأمَّا الكسائي فلمَّا جعل العلة في العمل كونه في معنى الفعل، لزمه أَنْ يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي " (٣).

---

(١) ينظر: ص١٠١ من النص المحقق .

(٢) ينظر: ص ٧١ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص٧٤ من النص المحقق .

٣- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ت٢١٥هـ.

تَرَدَدَ ذِكْرُ الأخفشِ في شرحِ الصَّفار كثيرًا، فقد استفاد مِنْه، ونقل عَنْهُ ومِنْ ذلك: عندما تحدَّث عَنْ (الكاف) في الضارباك قال: " وقال الأخفش: لا تكون الكاف في الضارباك إلَّا في موضع نصب؛ لأنَّ المضمر لا يكون معه إظهار النون، وهذا قد رَدَدْناهُ في موضعه "(١).

ومن ذلك رد الأخفش عندما قال سيبويه: إنَّ الاسم هو الرجل من قوله: هو أشجع النَّاس رجلًا، بقوله: " فزعم أنَّهُ ليس الاسم الأول، وأنَّ رجلا هو جميع الرجال، لأنه تمييز، وهو مفرد في معنى جمع، فهو بمعنى الرجل يراد به جميع الرجال، وذلك المعنى يريد، وكذلك اثنان ليسا الأول، بل مما الجنس كله مصنفا اثنين اثنين "(٢) .

٤- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت٢٠٧هـ.

اهتم الصّفار بآراء الفراء في هذا الشرح كثيرًا ، وناقشها، وفصل القول فيها، ومثال ذلك عندما تحدث عن حذف المضاف، وأبطل مذهب المبرد قال: " فالذي يبطل مذهب المبرد ما حكاه الفراء من: أنَّ العرب لا تقول: زيدٌ قطعَ اللهُ يدَ ورجلَه "(٣).

ونقل عن الفراء منعه لـ (عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً) بقوله: " وهذه المسائل الأربعة تجوز باتفاق، إلا عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً، فإنَّ الفراء يمنعها، وزعم أنَّ العرب لا تذكر الفاعل أصلا "(٤).

وكذلك استدل الصَّفار بحذف النون في كلمة " عشرين " وإضافتها إلى مابعدها بحكاية الفراء وذلك أنَّ منهم مَنْ يقول:" اشتريته بمائة وعشري درهم "(٥).

---

(١) ينظر: ص ١٤٧ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص ٢١٨ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ١٢٩ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص ١٥٩ من النص المحقق.

(٥) ينظر: ص ٢٢٠ من النص المحقق.

٥- أبو عثمان المازني ت ٢٤٧هـ.

كذلك المازني لم يقل شأنًا عن سابقيه، فقد نقل عنه الصَّفار، واستفاد من أقواله، وأَطْلعنا على بعض منها، فعندما ذكر الصَّفار موضع " الكاف " في قوله: الضارباك ، والضاربوك نقل لنا مخالفة المازني بقوله: "فأمَّا المازني فزعم أنْ موضع هذا جر على كل حال؛ لأنَّ حذف النون للإضافة أكثر" (١).

وعندما حدثنا عن الخلاف في(الألف واللام) الداخلة على اسم الفاعل، نقل لنا رأي المازني بقوله: "ومذهب المازني أنَّها حرف موصول" (٢).

ونقل لنا رأيه في مسألة أخرى، وهي إذا أنفذ الفعل إلى المفعول فإنهم يؤخرونه، والمازني يُجيز تقديمه بقوله: "فمذهب المازني – رحمه الله – إجازته" (٣).

٦- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ.

نقل الصَّفار عن المبرد نقولات كثيرة، ومنها: رأيه في منع الجر في قوله: (هذا الرجل الضاربُ غلامِهِ) بقوله: " وخالفنا المبرد في المضاف إلى الضمير ضمير ما فيه الألف واللام، فمنع الجر "(٤).

ونقل لنا رأيه في قوله:

إلاّ عُلالةَ أو بُدا ** هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ**

بقوله: " والثاني مذهب المبرد، وهو أنه حذف المضاف من الأول، والأصل إلا بداهة قارح أو علالة قارحٍ، ثم حذف الأول" (٥).

---

(١) ينظر: ص ٨٨ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٤٧ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ٢١٤ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص٨٤ من النص المحقق.

(٥) ينظر: ص١٢٨ من النص المحقق.

٧- أبو الحسن بن كيسان ت ٢٩٩هـ.

نقل الصَّفار بعض آرائه، ومن تلك الآراء التى نقلها إلينا العلة في التزام الإفراد في تمييز العدد المركب بقوله: " وزعم ابن كيسان – **رحمه الله** – أن العلة في التزام الإفراد أن هذا عدد كثير، وإنما يكون تمييزه لو جمع جمعا كثيرا، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي حصلت بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز؛ لأن ذلك جمع قليل، وعدد قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهى من الأعداد كثرة، ولأحد عشر الذي هو أول الكثير، فلما لم تحصل المناسبة عدلوا إلى المفرد؛ ولأنه أخف، إذ لم يكن من الثقل والفرار إلى الجمع مناسبة "(١).

وكذلك نقل لنا رأيه في معنى الاتساع بقوله: " وزعم أبو الحسن بن كيسان أَنْ هذا إنْ ورد فهو لأمر يلفظ، لا لما ذكروه، وذلك أنَّك إذا قلت: يوم الجمعة صمته، فإنَّما اتسعت فيه على أنَّك اعتمدته بالصوم، ولم تصم سواه، ولو قلت: صمت فيه لكنت غير متعرض؛ لأنَّك صمت فيه وحده، بل يمكن أنْ تصوم فيه، وفي غيره، فإذا اتسعت فيه، فعلى معنى اختصاصه بالفعل، وأنك ما صمت إلا فيه، فلمَّا صار مختصًا بالفعل دخله معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى اعتمدت " (٢).

٨- أبو إسحاق الزجاج ت ٣١١هـ.

وهو مِنْ العلماء الذين استفاد منهم الصَّفار، ونقل عنهم، ومِنْ ذلك رأيه في أنَّ المحرم بمنزلة شهر المحرم بقوله: " ولم يخالف في ذلك أحدٌ إلا أبو إسحاق فزعم أن المحرم بمنزلة شهر المحرم، يكون العمل فيه، ويكون في بعضه، وإنما معنى قوله: المحرم وصفر صار بمنزلة الثلاثين يومًا أنها يكون العمل في المحرم، وفي صفر؛ لأنَّه عطف المحرم على صفر، فمحال أنْ يكون العمل في أحدهما؛ لأنَّهُ يكون كذبا، نعم يكون العمل فيهما، ولا يستغرق جميع أجزائهما "(٣).

---

(١) ينظر: ص٢١٩ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص٢٢٩ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص٢٤٨ من النص المحقق.

٩- أبو علي الفارسي ت٣٧٧هـ.

أمَّا هذا العالم، فقد استفاد الصَّفار من آرائه وأفكاره، واطلع على كتبه، حيث صرح بكتاب الفارسي في شرحه عندما قال: " وهذا مما عمله الفارسي في التذكرة " (١).

ونقل عنه كثيراً من أقواله، فعندما تحدث عن وجود الاسم على حرف واحد مع همزة الوصل حكى ذلك عن الفارسي بقوله: " حكي من كلام العرب: امُ الله في معنى: أيمن الله، وهمزته وصل، حكى ذلك الفارسي "(٢).

كذلك نقل لنا رأيه في تخريج هذا البيت الشعري:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي**

بقوله: " وهذا البيت خرجه الفارسي على أن يكون جعل كل جزء من الليلة ليلة، فجعل كل ليلة خرساء، ثم جمع فقال: ليلة خرس، كما قالوا: ثوب أسمالٍ، وبُرْمة أعْشارٍ؛ لأنَّ كل جزء منها كل، فهذا وجه "(٣).

ونقل لنا اعتلالًا آخر لامتناع تقديم التمييز بقوله: " واعتل الفارسي – **رحمه الله** – اعتلالا آخر لامتناع تقديم التمييز بأنْ قال: إنَّهُ يجرى مجرى النعت؛ لأنَّهُ مُبَين للأول كالنعت، فكما لا يجوز تقديم النعت، فكذلك لا يجوز تقديم هذا " (٤).

١٠- أبو بكر الزُّبَيْدِي ت٣٧٩هـ.

أبو بكر الزبيدي أحد العلماء الأفذاذ الذين نقل عنهم الصَّفار، وأَطْلعنا على رأيه في مسألة في النسب ، ألا وهي عدم شذوذ شتوي مِنْ النسب إلى الشتاء بقوله: " ومِنْ هنا يؤخذ الرد على الزبيدي؛ حيث زعم أنَّ قول النحويين: شتوي من النسب إلى الشتاء شذوذ، ليس

---

(١) ينظر: ص٢٥٥ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص ١٥٠ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ١٧٨ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص ٢١٦ من النص المحقق.

بصحيح؛ لأنَّهُ غير شاذ، ألا ترى: أنَّ الشتاء جمع شتوة، فيكون الشتوي منسوبًا إلى شتوة، ولا شذوذ فيه "[١].

١١- أبو الحسن بن خروف ت٦٠٩.

ابن خروف من العلماء الذين نقل عنهم الصَّفار، ووجدته نقل عن ابن خروف قولًا واحدًا في هذا النص الذي بين يدي، وهو أن الفعل (خَسِر) فعل غير متعدٍ بقوله: " واستدل أبو الحسن بن خروف على أنَّ (خَسِر) غير متعد بأنَّ ضده ربح، وهو لا يتعدى، وهذا مقيد"[٢].

(١) ينظر: ص٢٥١ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص ٢٠٥ من النص المحقق.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

قِيمةُ الكِّتاب تتبينُ من خلال مادته، فالكتاب شرحٌ لأفضل الكتب النحوية، ألا وهو: "كتاب سيبويه"، وهو كتاب قيم جدا، وغني عن التعريف، فكل مَنْ كان له باعٌ في النحو يَهْتمُّ بهذا الكتاب، لأن الاهتمام به دليل على براعة صاحبه، وعُلوِّ كعبه، فهذا المبردُ يقولُ لمنْ يُرِيد الاشتغال بهذا الكتاب: هَلْ ركبت البحر؟[1] استعظامًا له فالكتابُ ذُو أهمية بالغة، وشرح هذا الكتاب يتبعه في الأهمية.

وتميَّز شرح الصّفار بميزاتٍ عديدةٍ جعلت له أهمية خاصة بين المؤلفات النَّحوية الأخرى، فمِن هذه الميزات:

١- اهتمامُه بالتَّنْظيم والتَّرتيب في الأبواب، والتَّفْريع للمسائل النحوية، ممَّا يدل على سَعَةِ علم الصَّفار.

ومِنْ ذلك قوله: " إذا أعملت اسمَ الفاعل فلا يَخْلُو أنْ يكونَ فيه ألفٌ ولامٌ، أو لا يكونا فيه، فإنْ لم يكونا فيه فإنَّهُ يعمل إذا كان حالا، أو مُسْتقبلًا إذا نُوِّنَ، وإذا لم يُنَوَّنْ أُضِيفَ، وقَدْ تبين السبب في عمله، فإنْ كان بمعنى المضي لمْ يعمل، وكانت إضافته محضة مُعرِّفة، ويعمل في المفعول الثاني نفسه، وقد استوفينا هذا كله مبينا، فإنْ كان فيه ألفٌ ولامٌ فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، أو غير ذلك.

وغير ذلك هو أنْ يكون مفردا، أو مجموعا جمع تكسير، أو بالألف والتاء، ولهذا أحكام تختص به لا يشركه فيها الأول، فإن كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، فإنه لا يخلو أن تُثْبِتَ

---

(١) ينظر: انباه الرواة ٢/٣٤٨.

فيه النون، أو تحذفها، فإنْ أَثْبتها نَصَبْتَ فقلت: هذان الضاربان زيدًا، والضاربون زيدًا .....الخ" (١).

٢- يُعَدُّ هذا الشرح موسوعة علمية نحوية، إذْ حشد فيه آراء النَّحويين ممَّن سبقه، وتنوعت المصادر التي أخذ عنها.

٣- شخصيته العلمية في هذا الشرح، فقد ظهرت شخصيته واضحة جلية في أغلب القضايا والآراء، فهو وإنْ كان يوافق سيبويه في معظم آرائه، إلاَّ أنَّه كان يخالفه إذا ظهر له رأيٌ آخر أجود، وكذلك ظهرت شخصيته بموقفه من سيبويه، وغيره مِن العلماء(٢).

٤- اشتمال الشرح على كثير مِن الشواهد النَّحوية، سواء مِن القرآن الكريم أو الحديث، أو الشعر، أو أمثال العرب وأقوالهم، مع بيانه لموضع الشاهد أحيانًا.

٥- اشتماله – أحيانًا – على أكثر من شاهد في المسألة الواحدة، ففي بعض المسائل نجد الصَّفار يستشهد بأكثر من شاهد سواء من القرآن الكريم، أو الشعر.

٦- يتسم شرحه بالوضوح والسهولة، مما يدل على قدرته اللغوية، واتساع مداركه.

---

(١) ينظر: ص٨٢-٨٣ من النص المحقق.

(٢) ينظر موقفه من العلماء ص ٣٩-٤٤.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

على الرغم مِن كل هذه المزايا والمناقب الحسنة في هذا الشرح، إلا أنَّه لا يخلو مِن بعض الهَنَات التي لا تُقَلِّلُ مِن قيمته وشأنه، ومِن أبرزها:

١- عدم نِسْبة بعض الأراء لأصحابها، والنَّص عليهم، ومِنْ ذلك عندما تحدث عنْ سببِ عمل اسم الفاعل بقوله: "فمِنْهُم مَنْ اعتل بأنه في معنى فعل أشبهه" [١]،وقوله في الخلاف في نصب المعطوف في اسم الفاعل: " فمنهم من زعم أنه بالحمل على الموضع، ومنهم من زعم أنه على فعل مضمر" [٢]، وقوله في وقوع الماضي بغير قد خبرًا لكان: " فمنهم من أجاز، ومنهم من منع" [٣].

٢- الخطأ في نسبة بعض الأبيات، فمن ذلك قول الشاعر:

فقُصِرْنَ الشِّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ

فقد نسبه لعدي بن الرِّقاع، وهو لأبي دؤاد الإيادي[٤].

٣- عدم نسبة كثير مِن أبيات الشواهد لأصحابها، وعدم شرحه لبعض المفردات الصَّعبة.

٤- يصف مَن خالفه بألفاظٍ قاسيةٍ كقوله (تخلف)، (فساد)، (وهْم)، فمن ذلك قوله للفارسي: "وهذا الذي عمل تخلف"[٥]، وقوله لأبي القاسم الزجاجي:"وهذا عياء نعوذ بالله منه"[٦].

(١) ينظر: ص ٧٢ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص٩٢ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ١٠٣ من النص المحقق.

(٤) ينظر ص ٢٥٠ من النَّص المحقق.

(٥) ينظر: ص١٨٥ من النص المحقق.

(٦) ينظر: ص ١٩٥ من النص المحقق.

٥- أحال تخريجًا لأبي حاتم في كتابه المذكر والمؤنث، وذلك في مسألة تخريج هذا البيت:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي**[1]

وهذا التخريج غير موجود في كتابه.

٦- الأخذ بالتعميم أحيانًا ومن ذلك قوله: بجواز عمل مسائل المصدر بالاتفاق[2] مع أنَّ الكوفيين لا يجيزون عمل المصدر المنون.

وهذه المآخذ لم تتكرر كثيرًا، وإنَّما هي في مواضع معدودة مِن هذا الشرح.

(١) ينظر: ص١٧٩ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٥٩ من النص المحقق.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

للمخطوط ثلاث نسخ ، وقد حصلت عليها ، واعتمدت على النسخة التركية، وجعلتها أصلًا؛ وذلك لكمالها ، ووضوح خطِّها وخلوها مِنْ العيوب التي تخل بقيمة المخطوط، وسأشير إليها بـ (أ) .

ونُسخ المخطوط كالتالي:

١- النسخة التركية (الأصلية) (أ) :

وهي محفوظة في مكتبة كوبريلي في تركيا برقم ١٤٩٢،وتحتوي على (٢٤٣) لوحة ، أي ما يعادل (٤٨٦) صفحة، وكل صفحة من اللوحة تحتوي على (٢١) سطراً، ومتوسط كلمات السطر تحتوي على (١٢) كلمة ، وهي مكتوبة بخط جيد، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ ولا من قام بنسخها ، وجاء في الصفحة الأولى : "السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله تعالى" ، وابتدأت هذه النسخة من أول الكتاب حيث جاء في أولها : "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين ، قال الشيخ الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمة الله عليه ، قال سيبويه رحمه الله "هذا باب علم ما الكلم من العربية.." وتنتهي بقوله : "ثم قال فإن قلت سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير حسن ، يريد أنك وصفته فاختص......."

٢- النسخة المغربية (ب):

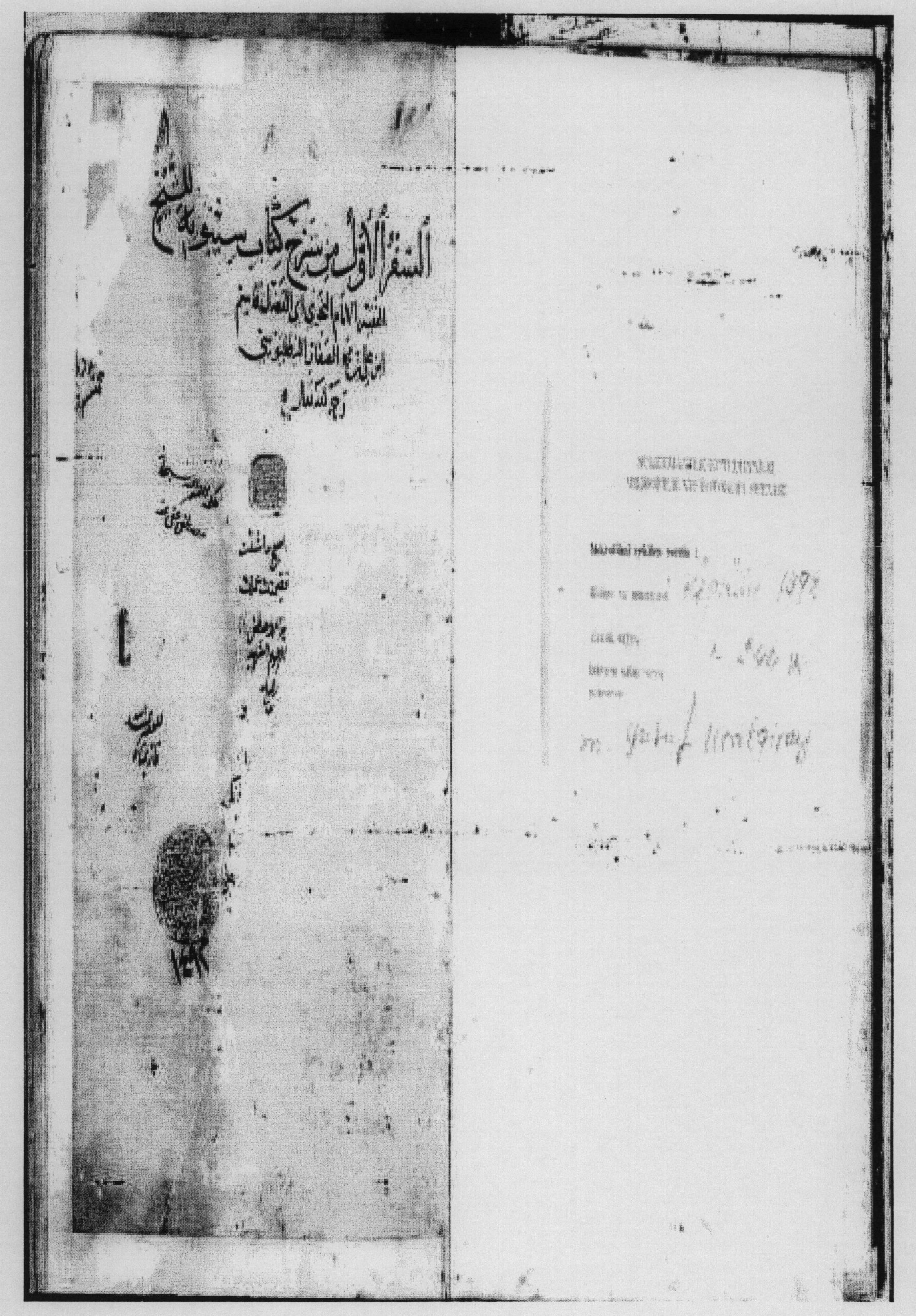
وهي محفوظة في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب ،ورقمها٣١٧ ،وتحتوي على (٣٥٥) صفحة، حيث رُقمت بالصفحات ، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر (١٤) كلمة، وهي مكتوبة بخط مغربي ، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ ، ولا من قام بنسخها ، وجاء في أولها " والثاني أن المصدر مؤكد للفعل ، والمؤكد قبل المؤكَد ، وهذا ليس بشيء ، لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ... "وتنتهي بقوله : " ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه قد أتى أمراً .... "وهي بخط مغربي مقروء ، وفيها تداخل في الأبواب ، ونقص من أولها .

٣- النسخة المصرية (ج) :

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية ، برقم (نحو ٩٠٠) وتقع في (٧٣) لوحة، وكل صفحة من اللوحة تحتوي على (٢٥) سطراً ، وفي كل سطر (١٢) كلمة ، وهي مكتوبة بخط مغربي جيد مقروء ، وابتدأت من أول الكتاب بقوله : قال سيبويه رحمه الله " هذا باب علم ما الكلم من العربية.. " وتنتهي بقوله : " فأما أبو العباس فحام على ألا يثبت تكرار الضمير ، وإن قدرت على ذلك كان أولى ..... "

نَمَاذِج مِنَ النُّسَخَ الخَطِّيَة

الصفحة الأولى من المخطوط



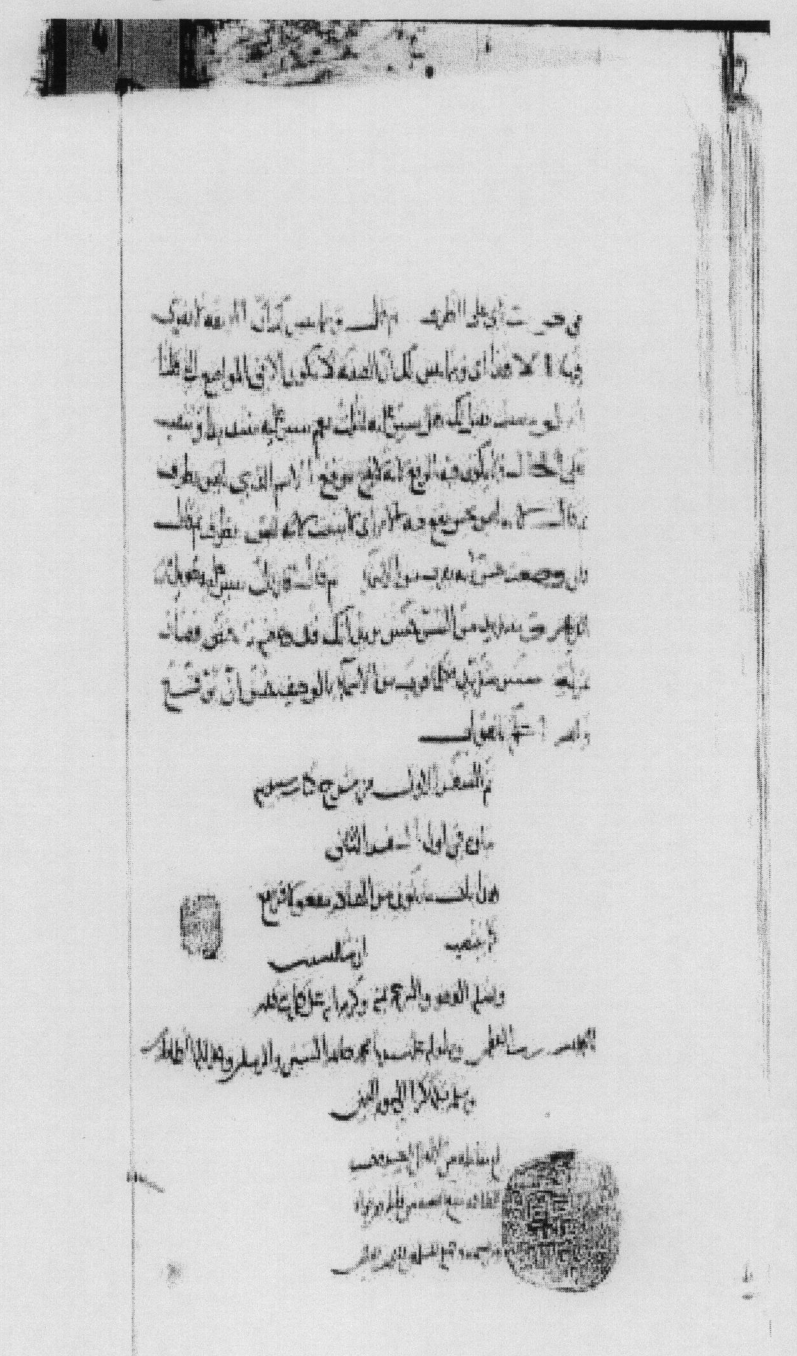
الصفحة الثانية من المخطوط



الصفحة الأولى من الجزء المراد تحقيقه

صفحة من وسط الجزء المراد تحقيقه

الصفحة الأخيرة من المخطوط



تم السفر الأول من شرح كتاب سيبويه

يتلوه في أول السفر الثاني

هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً

النّص المحقق

[وهذا باب اسم الفاعل

وهو لا يَخْلُو أنْ يكونَ فيه ألفٌ ولامٌ، أو لا يكون . فإنْ كان فيه ألفٌ ولامٌ فإنَّهُ يَعْمَلُ على كُلِّ حالٍ كانَ ماضيًا، أو حالًا، أو مُستقبلًا(١)؛ وعِلّةُ ذلك أنَّه نائبٌ مناب الفعلِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ مِنْ قبيلِ الأسماء الموصولات(٢)، والأسماء الموصولات إنَّما تُوْصَلُ بالجملِ، أوْ المفردات التي هي في معني الجمل، وذلك الظروف والمجرورات(٣)، فالضارب [قد وقع موقع](٤) الذي يَضْرِبُ، والدليل على ذلك مراجعته(٥) إيَّاهُ في الشَّعر، نحو قوله :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ **** وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ(٦)

وقوله :

فيستَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نافِقَائِهِ **** وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ(٧)

---

(١) اسم الفاعل إذا كان مقرونا بأل يعمل عمل فعله مطلقا، في المضي، والحضور، والاستقبال، عند أغلب النحويين، وقد ظن قوم منهم الرماني أنه لا يعمل إلا في المضي.
ينظر: الكتاب ١٨١/١، والمقتضب ١٤٤/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢.

(٢) يدل عليه قول سيبويه: "وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا، وعمل عمله" الكتاب: ١٨١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٨٦/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٦/٣، وأوضح المسالك ١٤٨/١.

(٤) أ: قد رجع فرفع، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) جـ: موافقتهم.

(٦) البيت من البسيط،وهو منسوب للفرزدق يهجو به أعرابيًا فضل جريرًا والأخطل عليه في مجلس عبدالملك بن مروان.
ينظر: التصريح للأزهري ١٧٠/١، وخزانة الأدب ٣٢/١، ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٢٤/٢.
والشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث اتصلت (أل) الموصولة بالفعل المضارع شذوذا، لأن اتصالها به دليل على موصوليتها.

(٧) أ: اليتقطع، والصواب ما أثبته من جـ، والمصادر المخرجة.
واليربوع: دويبة تحفر الأرض، والنافقاء: هو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره، والشيحة: موضع ينبت الشيح.
البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي، في خزانة الأدب ٤٨٢/٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، والإنصاف ١٢٣/١، والأشباه والنظائر ٢٢٨/٢.
والشاهد فيه قوله: (اليتقصع)، حيث اتصلت (أل) الموصولة بالفعل المضارع شذوذا، لأن اتصالها به دليل على موصوليتها.

وقوله:

يَقُولُ الخَنا وأَبْغَضُ العُجمِ ناطِقاً ** إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمارِ الْيُجَدَّعُ** [١]

فهذا كله يَشْهدُ بما قلناه. فلمَّا وقع موقع الفعل عمل.

وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ألفٌ[٢] ولامٌ، فإنَّه يعمل باتفاقٍ إذا كان بمعنى الحال والاستقبال[٣]، ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع مِنْ النَّحويين[٤] إلَّا الكسائي[٥] فإنَّه أجاز إعماله[٦].

فإنْ كان متعديا إلى اثنين فإنَّه يُضَاف إلى الأول عندنا إذا كان بمعنى الماضي، والكسائي يعمله[٧] فيه[٨].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي، في خزانة الأدب ٤٨٢/٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، والإنصاف ١٥١/١، ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦١/١.

والشاهد فيه قوله: (اليجدع)، حيث اتصلت (أل) الموصولة بالفعل المضارع شذوذا، لأن اتصالها به دليل على موصوليتها.

(٢) أ : الألف، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) يشترط في عمل اسم الفاعل إذا كان مجردا من أل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال وأن يكون معتمدا على نفي أو أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال.

ينظر: شرح التسهيل ٧٣/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤.

(٤) إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل؛ لأنه لا مشابهة بينه وبين الماضي، فهو يجري على المضارع في حركاته وسكناته. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥.

(٥) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي مولى بني أسد، أحد أئمة القراءة والنحو واللغة ، وهو أحد القراء السبعة، ولد بالكوفة ، واستوطن بغداد ، أخذ عن الرؤاسي والخليل ، وتوفي سنة ١٨٩ هـ ، وله الكثير من المصنفات، منها: معاني القرآن ، و ما تلحن فيه العوام ، والحروف ، ينظر: انباه الرواة ٢٥٦/٢، ٢٥٧، والوافي بالوفيات ٤٨/٢١.

(٦) ينظر: رأي الكسائي في شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، والايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٤٠/١.

(٧) أ: يعمل، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) وهذا على مذهبه أن اسم الفاعل يعمل ولو كان ماضيا، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ووجه الاستدلال بها الفعل (باسط) =

وأمَّا بالنظر إلى الثاني فإنَّهم اختلفُوا فيه، هل يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ مُضْمرٍ، أو باسم الفاعل نفسه؟ إذا قلت: هذا مُعْطي زيدٍ درهمًا أمس[1]، وسنبين الصَّحيحَ مِنْ هذين المذهبين.

فإذْ وقَدْ تبين السبب في عمل اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام فينبغي أن نبين السبب في عمله حالا ومستقبلا دونهما، ولا يعمل ماضيا.

فمِنْهم مَنْ اعتل بأنَّه في معنى فعل أشبهَهُ، فـ(ضارب) في معنى (يضرب)، ويضرب قدْ أشبه ضاربا، ولذلك[2] أُعْرِبَ، فلمَّا كان في معنى/ فِعْلٍ، وذلك الفعلُ أَشْبَهَهُ[3] عمل حملا عليه[4]؛ ١٩٥/ب
لأنَّهُ قد تمكن الشَّبَهُ بينهما، والذي يكون بمعنى الماضي لم يكن في معنى فعل مُشْبِهٍ، فلم يعمل[5].

ومنهم مَنْ قال: إنَّما عَمِلَ؛ لأنَّهُ في معنى الفعل، جارٍ عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وليس ذلك في الماضي؛ لأنَّهُ غير جارٍ[6].

=

معناه في الماضي؛ لأنّ الحادثة قبل نزول القرآن، وقد عمل النصب في المفعول به (ذراعيه)، لكن الجمهور خرجوه على حكاية حال ماضية، وأرى أن رأي الكسائي فيه تيسير وسعة، ولا يخالف أصلًا نحويًا.

ينظر مذهبه في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٢٤/١٠-٣٢٥.

(١) اختلف النحاة في نصب الثاني، فذهب الجمهور والجرمي وابن مالك إلى أنه منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل، والتقدير في هذا المثال: أعطاه درهمًا، وذهب آخرون منهم السيرافي، والأعلم، وابن أبي العافية، والشلوبين إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٩٨/٢.

(٢) أ: وكذلك، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) جـ: قد أشبهه.

(٤) قال أبو البقاء العكبري: "أن الأصل في الأسماء ألا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تُعرب إلا أنّ المضارع أُعرب لمشابهة اسم الفاعل فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال". اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٧/١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠١٢/٢، والتصريح للأزهري ١٢/٢.

(٦) قال الفارسي: وإنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لما كان جاريا عليه في حركاته وسكونه. الايضاح للفارسي ص١٣٣.

فإنْ قلت لصاحب هذا المذهب: قد انكسر هذا عليك بِـ(مَكْسُوٍّ)، ألا ترى: أنَّهُ يعمل[١]، وليس بجارٍ على (يكسي)، ولا هو على عدد حروفه[٢].

قال لك معتذرًا: هو محمولٌ على اسم الفاعل؛ لأنَّ فِعْلَهُ محمولٌ على فعل الفاعل.

ألا ترى: أنَّ الفعل المبني للمفعول مُغَيَّرٌ مِنْ فِعْلِ الفاعل، وليس بِنَاؤُه أصلًا؛ بدليل قولهم: وُورِي[٣]، دون همْزٍ، فإنَّما صحّ؛ لأنَّهُ كأنَّهُ وَارَى[٤]، فكذلك عمل (مَكْسُو)؛ لأنَّهُ كأنَّهُ كاسٍ، أو هو مُغَيَّرٌ مِنْه، وهذا اعتذار حسن[٥].

قال صاحبنا[٦] أبو الحسن بن عصفور[٧] — فسح الله له البقاء — : والأولى عندي أنْ يُعْتَلَّ لعمله[٨] بمجموع العلتين، فيقال: إنَّما عمل؛ لأنَّهُ في معنى فعلٍ مُشَبَّهٍ، ولأنَّهُ في معنى الفعل جارٍ عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنَّ الشَّبَهَ مَهْمَا أمْكن أنْ يكون قويًا[٩] فهو أولى[١٠].

---

(١) مكسو اسم مفعول، وهو يعمل فتقول: زيد مكسو العبد ثوبا. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٥٣/٢.

(٢) اسم المفعول ليس بجار على الفعل، وقد عمل عمله. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢.

(٣) ووري: سُتِرَ، على وزن فوعِلَ. ينظر: لسان العرب ٢٨٣/١٥ (وري).

(٤) الواوان إذا وقعتا في الصدر — والواو أثقل حروف العلة — قلبت أولاهما همزة وجوبا، نحو: أواصل في وواصل، إلا إذا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، نحو: ووري في وارى؛ فإنه لا يجب قلب الأولى همزة؛ لعروض الثانية من جهتين: من جهة الزيادة، ومن جهة انقلابها عن الألف، ولكون المد مخففا لبعض الثقل.

ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧٦/٣.

(٥) حسَّن الصفار هذا الاعتذار، ولكن ابن عصفور اعترض عليه بقوله: "فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحدا كان أولى من هذا التكلف". شرح الجمل لابن عصفور ٤/١.

(٦) ج: زيادة (الفقيه).

(٧) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية بالأندلس ، ، ولد بإشبيلية سنة٥٩٧هـ ، أخذ عن الشلوبين والدباج ، توفي سنة ٦٦٣ هـ ، وله مؤلفات منها : المقرب ، والممتع ، وشرح الجمل للزجاجي ، ينظر : الوافي بالوفيات ١٦٥/٢٢-١٦٧، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٨) أ: بعلة، والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) أ: حرفًا، والصواب ما أثبته من جـ.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢.

وأمَّا الكسائي فلمَّا جعل العلةَ في العمل كونه في معنى الفعل، لَزِمَهُ أنْ يُعْمِلَ اسم الفاعل بمعنى الماضي[(١)].

وهذا الذي قاله إنْ كان مأخذه فيه القياس فهو قياسٌ فاسدٌ؛ لأنَّهُ لم يُشَبّه، ولاحظَّ للأسماء في[(٢)] العمل[(٣)]، فهو خارج عنْ المستقبل والحال على ما بيّنَّا.

وإنْ تَمسّك في ذلك بطريق السماع نظرنا معه فيه، فمِمّا أَوْرَدَهُ عاضدًا به مذهبه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[(٤)]، فالمعنى: وكلبهم بسط ذراعيه؛ لأنَّ هذا إخبارٌ عنْ أهل الكهف، وهم قدْ مَضوا[(٥)].

وأورد مِنْ كلامهم: هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ، سويئرٌ فُرَيْسِخا[(٦)].

فأمَّا هذه الحكاية فلا حُجة فيها[(٧)].

أمَّا تعليق المجرور بمارٍ وهو ماض، فلا يُقَاس عليه غير المجرور؛ لأنَّ المجرور يَعْمَلُ فيه الجامد. ألا ترى قوله:

كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمٌّ [(٨)]

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٨١/٥ .

(٢) أ: من، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) قال ابن السراج: اعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف. الأصول في النحو لابن السراج ٥٤/١، وذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني في: المقتصد في شرح الايضاح ٥٠٦/١.

(٤) سورة الكهف، من الآية (١٨).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، وهمع الهوامع ٨١/٥-٨٢.

(٦) هذا حكاية عن العرب وقولهم: أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا.
ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، ومغني اللبيب ٥٠١/٢، وشرح الأشموني ٥٦٤/٢.

(٧) لأن فرسخا ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، وشرح التسهيل التسهيل لابن مالك ٧٤/٣.

(٨) هذا عجز بيت من مخلع البسيط، وصدره: **مَا أُمّكَ اجْتَاحَتْ الْمَنَايَا**
وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٧٢/٣، ولسان العرب ٢١٧/١، وتخليص الشواهد ١٦٦، وخزانة الأدب ٢٦٧/٥.

[فعَمِلَ (أمّ) في (كُلّ)؛ لأنَّهُ في معنى مُشْفِقٌ][1].

وكذلك الظرف ألا ترى قوله :

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذ جَدَّ النَّقُرْ[2]

١٩٦/أ ومِمّا يدل على فساد مذهبهم أنَّهم قد/ وافقونا على أنَّ اسم[3] الفاعل إذا صُغِّرَ لم يعمل[4]، وهم قد أوردوه مُصَغرًا فقياسه أنْ يعمل في الظرف.

وأمَّا الآية التي أوردوا فإنَّ الماضي فيها على معنى الحال] [5]، وليس كل ما يوجد مِنْ هذا يُتَأول على الحال، ولكنْ إنَّما أَولناه على الحال؛ لأنَّ المعنى عليه، ألا ترى قوله[6]:﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾[7] فهذه الجملة في موضع الحال، والمعنى على ذلك؛ لأنَّهُ أراد أن يخبر: أنَّك تحسبهم أيقاظا وهم على هذه الصفة، ولا يريد: أنْ يَسْتأنف خبرا؛ لأنَّهُ لا فائدة في الإخبار عن أهل الكهف بأنَّهم رقود؛ لأنَّهم قد كانوا مُنْتَبِهِينَ، وإنَّما تكون الجملة تقييدا لما قبلها، فقوله[8] بعد: (وَكَلْبُهُم) معطوف على (وَهُمْ رُقُودٌ) فهي حال، وإذا كانت حالاً وكلام وكلام العرب إذا صَرَّحْتَ فيه بالفعل وإنْ كان المعنى على المضي أنْ تأتي به مضارعا، فتقول:

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٢) البيت من الرجز لعبيد بن ماوية الطائي في لسان العرب ٢٥٨/١٤ مادة (نقر)، ولبعض السعديين في الكتاب ١٧٣/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤١٤، وأوضح المسالك ٢٩٦/٤، ومغني اللبيب ٥٠١/٢.

والنَّقُرْ: أصله بفتح النون وسكون القاف (النَّقْرُ) وهو صوت من طرف اللسان يُسكِّن به الفارس فرسَه إذا اضطرب.

والشاهد فيه قوله: (أنا ابن ماوية إذ) حيث عمل في (إذ) ما في ابن ماوية من رائحة الفعل.

(٣) أ: الاسم، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) قوله هذا فيه نظر؛ لأن النحويين اختلفوا في عمل اسم الفاعل إذا كان مصغرا، فيرى البصريون والفراء أنه لا يعمل، يعمل، ويرى الكسائي وبقية الكوفيين أنه يعمل. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦/٢-٧، وارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥، ومغني اللبيب ٥٠١/٢، وهمع الهوامع ٨١/٥.

(٥) ما بين المعقوفتين من بداية النص إلى هنا ساقط من ب.

(٦) جـ: زيادة (تعالى).

(٧) سورة الكهف، من الآية (١٨).

(٨) أ: فقولهم، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

جاء زيدٌ يضحكُ، وإنْ كان ماضيا؛ لأنَّه تفسير لـ(جاء)، و(جاء) ماضٍ، ولا تقول: جاءَ زيدٌ ضَحِكَ(١)، فقد تبين أنَّ: جاءَ زيدٌ ضاحكا في معنى يضحكُ، وضَحِكَ من يَضْحَكُ ماضٍ؛ لأنَّ العربَ إنَّما تُصرحُ هنا بالمضارع، فعلى هذا يكون (بَاسِطٌ) قد وقع موقع يبسط(٢)، وإن كان المعنى على المضي، فإذا كان في موضع يبسط فعمله على ما ينبغي؛ لأنه قد وقع موقع المضارع، فهذا هو الذي نعني به الحال المحكية(٣)، ولولا أنَّ المعنى على الحال لما قلنا ذلك، فهذا فهذا لا دليل فيه.

والذي يمكن أنْ يتمسك به في إعمال(٤) الماضي قوله:

وَمَجْرٍ كَغُلاّنِ الأُنَيْعِمِ بَالِـــغٍ ** دِيَارَ العَدُوّ ذي زُهَاءٍ وَأَرْكَـــانِ (٥)**

فهذا ماضٍ بإجماع؛ لأن (رُبَّ) مِنْ القرائن التي تصرفُ المستقبلَ(٦) إلى الماضي(٧)، فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقومُ، فالمعنى: قَامَ، فكذلك هنا فإنَّما يُخَرَّج على أنْ يكونَ (بالغ) قد أُضْمِر بعده ما يعمل في (ديار العدو)، وإنما أولناه؛ لأنَّه فذٌّ لا نظير له.

---

(١) أ: يضحك، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) أ: بسط، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٣) ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٣/٥٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤، والدر المصون ٧/٤٦٠-٤٦١.

(٤) أ: الحال، والصواب ما أثبته من ب، و جـ.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٦٥ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/٤٥٧، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/١١٠.

المَجْرُ: الجيش الضخم، الغُلّان: جمع غالّ وهو نبات، والأنيعم: اسم واد، والزُّهاء: المقدار في العدد.

والشاهد فيه قوله: (بالغ ديار العدو) حيث عمل اسم الفاعل النصب في معموله وهو بمعنى المضي؛ لأن الشاعر قصد به حكاية الحال الماضية.

(٦) ب: المستعمل.

(٧) لأن من خصائص (رُبَّ) عند أكثر النحويين أن الفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضيا، تقول: رُبَّ رجلٍ كريمٍ كريمٍ لقيتُه، ويقل وقوع الفعل حالا أو مستقبلا.

ينظر: رصف المباني ص١٩٢، والجنى الداني ص ٤٥١، ومغني اللبيب ١/١٥٦- ١٥٧.

فأمَّا (درهما) مِنْ[1] قولك: هذا مُعْطي زيدٍ درهمًا، فمِنْهم مَنْ قال: إنَّهُ منصوبٌ بإضمار فعل، وكأنَّهُ قال[2] يعطيه درهما، ودلَّ عليه مُعْطِي، وهذا نكر[3] عليهم/ بـ هذا [ظان][4] زيد قائما، فإنَّهُ لا يمكن أنْ يكون قائما منصوباً بإضمار فعل؛ لأنَّ المفعول الثاني لا يخلو أنْ يكون محذوفا اختصارًا، أو اقتصارًا[5]، والاقتصار لا يجوز[6]، والاختصار بمنزلة الثابت[7]، فكأنَّهُ موجود، فما الذي نصبه؟ ١٩٦/ب

فإنْ قلت: بمضمر[8]، قيل لك: فأين المفعول الثاني، ويتسلسل الأمر، فلا بد مِنْ[9] أنْ يَنْتَصِبَ بـ (هذا) نفسه، إلا أنَّني اعترضتُ أبا الحسن، بأنْ[10] قلت : هذا لا يوجدُ من كلامهم أصلا، فزعم أنَّ قوله تعالى: (جاعلُ الليلِ سكنًا)[11] مِنْ هذا القبيل، ولا يمكن أنْ يكون (جعل) فيه إلا مِنْ أخوات (ظنّ)، فقلت له: لعلها بمعنى (خلق)، ويكون (سكنًا) حالا،

---

(١) ب: في.

(٢) قوله: (قال) ساقط من ج.

(٣) ب و جـ: ينكسر.

(٤) أ: الحال، والصواب ما أثبته من ب، وجـ .

(٥) حذف المفعول لدليل يسمى اختصارا، وحذفه لغير دليل يسمى اقتصارا.

ينظر: أوضح المسالك ٢/٥٩-٦٠، وهمع الهوامع ٢/٢٢٤، وشرح الأشموني ٢/٦٩.

(٦) يمتنع حذف مفعول واحد في باب ظن اقتصارا بالإجماع.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٢، وأوضح المسالك ٢/٦٠، وشرح الأشموني ٢/٦٩.

(٧) لأن المحذوف بدليل كالمذكور.

(٨) ب، وجـ: مضمر.

(٩) قوله: (من) ساقط من ب.

(١٠) أ: فإن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(١١) سورة الأنعام، من الآية (٩٦)، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر، أما قراءة الجمهور فهي: بلفظ الماضي: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾. ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٦٠، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤١.

فزعم أنَّ ذلك لا يُتَصور؛ لأنَّه لم يخلقه في هذه[1] الحال، وإنَّما كان سكنًا بعد الخلق لا وقت الخلق، فقلت: يكون حالا مُقَدَّرةً[2]، فقال: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ فيه ادعاء كون الله – عزَّ وجلّ – على هذه الصفة مِنْ أنَّهُ خلقه مقدرا فيه السكون، ولا تَثْبُتُ لله صفةٌ إلَّا بدليل، فقلت له: الذي يدل على إثبات هذه الصفة [أنَّهُ الآن على هذه الصفة][3]، فقد قدره[4] على هذه الصفة، فقال: ليس في هذا دليل؛ لأنه يمكن أنْ يكون خلقه أولا، لا لهذا ثم جعله[5] هكذا بعد الخلق، فثبت أن الأول ينصب بحكم الاضطرار.

وأيضا فإنَّهُ قَدْ[6] أُضِيفَ إلى الأول فحلَّ مِنْه محل التنوين، وكل اسم منون طالب لما بعده فإنَّه يَنْصبه، فقد تبين ما يعمل من أسماء الفاعلين، وما لا يعمل، بالخلاف الذي فيه بيننا وبين الكسائي، وتبين الصحيح من المذهبين.

واسم الفاعل لا يعمل إلا بشروط: منها: أنْ يعتمد، واعتماده إمَّا على أداة نفي، نحو: ما قائم زيدٌ[7]، وإمَّا على أداة استفهام، نحو: أ قائم زيد؟ وإمَّا أنْ يقع صلةً، أو صفةً، أو خبرا، أو في موضع ما أصلُه الخبرُ، وذلك أنْ يكون في موضع المفعول الثاني في باب ظننت، أو الثالث في باب أعلمت[8].

---

(١) ب: هذا.

(٢) للعلماء في هذه الآية قولان، إما أن يكون جعل بمعنى ظن، وسكنا مفعولا ثانيا، وإما أن يكون بمعنى خلق، وسكنا حالا مقدرة. ينظر: الدر المصون ٦١/٥، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم ٢٣٣/٧.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) ب: وقدره.

(٥) أ: خلقه، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٦) قوله: (قد): ساقط من ب.

(٧) أ: زيدا، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٨) تنظر هذه الشروط في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦/٢، وشرح التسهيل ٧٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦٩/٥- ٢٢٧٠، وهمع الهوامع ٧٩/٥-٨١.

وخالفَنا أبو الحسن[١] فأجاز إعماله في المرفوع مِنْ غير شرط، فيجيز[٢]: قائمٌ زيدٌ، وفائدة الخلاف هل يجوز: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، أو لا؟

فهو يجيزه؛ لأنَّهُ/ قد جرى عندنا مجرى الفعل، ونحن نمنعه؛ لأنَّهُ لا يعمل إلا بشرط ١٩٧/أ
الاعتماد[٣]، وإنْ جاء مِنْ كلامهم قائم زيدٌ، فهو عندنا مِنْ باب تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ[٤].

وهذا الذي ذهب إليه إنْ كان مستندُه فيه السماعَ قلنا به، وما[٥] أظنُّك يا نحويّ تجده! فلم يبق له إلّا قياسه على المعتمد على ما ذكرنا، وهو قياس فاسد؛ لأنَّه قاس الشيء على ما لا يشبهه، ألا ترى أنَّ المعتمد قويت فيه حقيقة الفعل، فإذا دخل عليه النفي فإنَّما ينفي ما فيه مِنْ معنى الفعل، وإذا دخل عليه حرف الاستفهام فإنَّما يقع الاستفهام عمَّا فيه مِنْ معنى الفعل أيضا، فيتقوى[٦] فيه جانب الفعل.

وأمَّا كونه صفةً يقوى فيه جانب الفعل فلأنَّه يكون إذ ذاك مشتقاً، فيلزمه الضمير، وكذلك إذا كان خبرا أو في موضع ما أصله الخبر، ولو كان أولا لكان يلي العامل، فيكون ذلك مُذْهِبًا[٧] لمعنى الاشتقاق، فيصير (ذلك[٨] بمنزلة)[٩] الجامد. ألا ترى أنَّ قولك: قامَ الضاحكُ

---

(١) هو الأخفش الأوسط، ت: ٢١٤هـ .

(٢) ينظر رأي الأخفش في: توضيح المقاصد للمرادي ٤٧٢/١، وأوضح المسالك ١٧١/١، وهمع الهوامع ٦/٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/١.

(٣) ب: اعتقاد.

(٤) كما قال ذلك البصريون في قول الشاعر: **خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا**

إن (خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر.

ينظر: أوضح المسالك ١٧٢/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٤/١، وهمع الهوامع ٧/٢، وشرح الأشموني ٢٥٨/١.

(٥) ب: وأما.

(٦) ب: فيتعدى.

(٧) قوله: (مذهبا) ساقط من ب.

(٨) قوله: (ذلك) ساقط من ج.

(٩) ب: بمعنى.

إنَّما لَحَظْتَ فيه معنى الرجل والوصف والخبر، فقوي فيه الفعل؛ لأنَّه يُلْحَظُ فيه الاشتقاق، ولذلك يلزمه الضمير.

وأمَّا كونه صلةً يَقْوَى فيه جانب الفعل؛ فلأنَّ الموصول إنَّما وُصِلَ[١] بالجمل أو المفردات التي في تأويل الجمل، وهي[٢] صلةٌ نابت مناب فعل مِنْ لفظه، فقوي لذلك فيه جانبُ الفعل.

فإذا ثبت هذا، فكيف لنا أنْ نقيس ما لم يقو فيه جانبُ الفعل على ما قوي فيه جانبُ الفعل؟ هذا ما لا نقولُ به.

وإنَّما أعمله الأخفشُ في المرفوع؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل في الضمير المرفوع، وقد اتفقنا على أنَّه لا يعمل.[فالمرفوع إذا قد ثبت أنَّه يعمل فيه ما مِنْ شأنه ألا يعمل.

ويشترط في عمل اسم الفاعل أنْ يكون غير مُصَغَّر[٣]، فإنْ صُغِّر بطل عمله؛ لأنَّ التصغير يُقَوِّي فيه جانبَ الاسم[٤].

ويشترط أيضا فيه أنْ يكون غير موصوف، فإنْ وُصِفَ فإمَّا بعد العمل، نحو: هذا ضارب زيدا ظريفٌ، أو قبل العمل، نحو: هذا ضارب ظريفٌ زيدا، والأول يعمل[٥]، والثاني فيه خلاف، فنحن نمنع عمله[٦]؛ لأنَّ الوصف بمنزلة التصغير.

وزعم أهل الكوفة أنَّهُ يعمل[٧] وأنشدوا/ : ١٩٧/ب

---

(١) ج: يوصل.

(٢) ب، وج: وهو.

(٣) اسم الفاعل إذا كان مصغرا لا يعمل عند البصريين والفراء، فلا تقول: هذا ضويرب زيدا، أما بقية الكوفيون فيعملونه.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦-٧، وشرح التسهيل ٣/٧٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩١ .

(٤) وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء ، فيزيل شبه الفعل معنى ولفظا.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٧٤، وهمع الهوامع ٥/٨١، وشرح الأشموني ٢/٥٦٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩١.

(٦) هذا مذهب البصريين والفراء. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/٨٥٢.

(٧) وهو رأي الكسائي والكوفيين غير الفراء في : ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/٨٥٢، وهمع الهوامع =

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ***** ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ (١)

وأنشدوا أيضا :

وقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ **** سَيُودِي به تَرْحالُه وجَعَائِلُهْ(٢)

فأعمل (فاقد) في (فرخين) بعد ما وصفه (بخطباء) (٣)، وأعمل (قائلة) في (أظنه) بعد ما وصفه بـ(تخشى).

وذلك عندنا لا مستندَ لهم فيه؛ لأنَّ (تخشى) يمكن أنْ يكون حالا مِنْ الضمير في (قائلة)(٤)، ويكون (فرخين) منصوبا بفعل مضمر، كأنَّهُ قال: فقدت فرخين(٥).

ومِنْ النَّاس مَنْ زعم أنْ (خَطْباء) عطف بيان وإنْ كان نكرة(٦)، ولهذا ذهب الفارسي(٧) في قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ لَّا شَرۡقِيَّةٍ وَلَا غَرۡبِيَّةٍ﴾(٨)، فجعل (زَيۡتُونَةٍ) عطف

=

٥/٨٤-٨٥.

(١) البيت من الطويل، ينسب لبشر بن أبي خازم وليس في ديوانه، وهو من المستدرك على شعر بشر ص١٢٠، وبلا نسبة في المقرب ١/١٢٤، واللسان ١٠/٢٩٨ مادة (فقد)، والمقاصد النحوية ٣/٣٩.

(٢) البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه وقافيته فيه: ومذاهبه ٢/٨٥٨، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣/٧٥، والتذييل والتكميل ١٠/٣٠٦، ومغني اللبيب ٢/٤٩٧.

(٣) قوله: (بخطباء) ساقط من جـ.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢/٤٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢/٥٦٦، وحاشية الصبان ٢/٤٤٥-٤٤٦.

(٦) اختلف النحويون في تنكير عطف البيان، فذهب الكوفيون والفارسي، والزمخشري إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى منعه. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، وهمع الهوامع ٥/١٩١.

(٧) ينظر رأي الفارسي في: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٨، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، وهمع الهوامع ٥/١٩٢، وشرح الأشموني ٣/١٦٧.

والفارسي هو: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، وأخذ عنه ابن جني ، توفي سنة : ٣٧٧ ، وله من المؤلفات : التذكرة ، والمسائل الحلبيات ، والمسائل البغداديات ، ينظر : انباه الرواة ١/٣٠٨، وبغية الوعاة ١/٤٩٦.

(٨) سورة النور، من الآية (٣٥).

بيان؛ لأنَّهُ لم يمكنه فيه[1] البدل، ألا ترى: أنَّه متى اجتمع البدل والصفة، فإنَّما يبدأ بالصفة ولا ولا يجوز العكس؛ لأنَّ البدل في نية طرح الأول[2]، ووصفه هو نفس الرجوع إليه، وهذا الذي ذهب إليه الفارسي فاسد؛ لأنَّ فيه جَعْل عطف البيان نكرة مِنْ غير اضْطِرارٍ[3]، ألا ترى: أنَّهُ يمكن أنْ يكون (لَّا شَرْقِيَّةٍ) وصفا لـ(زَيْتُونَةٍ)، لا لـ(شَجَرَةٍ)، وتكون (زَيْتُونَةٍ) بدلا، ولم يجتمعْ بدلٌ وصفةٌ فبدأتُ بالبدل.

فهذا نهاية الكلام في اسم الفاعل، وما يعمل فيه، وما لا يعمل بالشروط المذكورة، وبقي علينا أنْ نبين كيفية العمل.

فأقول – والله المعين[4] –: إذا أعملت اسم الفاعل فلا يخلو أنْ يكون فيه ألف ولام، أو لا يكونا فيه، فإنْ لم يكونا فيه فإنَّهُ يعمل إذا كان حالا، أو مستقبلا إذا نُوِّنَ، وإذا لم يُنَوَّنْ أضيف[5]، وقد تبين السبب في عمله، فإنْ كان بمعنى المضي لم يعمل، وكانت إضافته محضة مُعرِّفة[6]، ويعمل في المفعول الثاني نفسه، وقد استوفينا هذا كله مبينا.

فإنْ كان فيه ألف ولام فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، أو غير ذلك.

وغير ذلك هو أنْ يكون مفردا، أو مجموعا جمع تكسير[7]، أو بالألف والتاء، ولهذا أحكام أحكام تختص به لا يشركه فيها الأول.

---

(١) أ: منه، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) قد اختلف العلماء في ذلك، فذهب الجمهور إلى أن البدل في نية تكرار العامل، وطرح الأول، وذهب بعض النحويين إلى أن العامل في المتبوع هو العامل في البدل.

ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ٩٢٩/٢، وشرح التسهيل ٣٢٩/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦١/٤.

(٣) وهذا لا يجوز عند البصريين كما تقدم ذلك.

(٤) جـ: المستعان.

(٥) فتقول مثلا: هذا ضاربٌ عمرا غدا، بالنصب، وهذا ضاربُ زيدٍ بالإضافة.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥/٢-٦، والمقرب لابن عصفور ١٢٣/١-١٢٤.

(٦) فتقول مثلا: هذا ضارب زيدٍ أمسِ، بالإضافة فقط.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، شرح التسهيل ٨٣/٣.

(٧) جـ: التكسير.

فإنْ كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، فإنَّه لا يخلو أنْ تثبت فيه النون/، أو تحذفها، فإنْ أثبتها نصبت[(١)] فقلت: هذان الضاربان زيدًا، والضاربون زيدًا .

وإنْ حذفتها، فإمَّا للطُّول، أو للإضافة، فإنْ حذفتها للطُّول نصبت[(٢)]؛ لأنَّها بمنزلة الثابت، والضاربان، والضاربون في معنى: اللذان ضربا، والذين ضربوا، فكما تحذف النون من (اللذان) و(الذين)، فتقول:

أبَني كُليْبٍ إنَّ عميّ اللذا ** قتلا المُلوكَ وفكّكا الأغلالا** [(٣)]

وإنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهم ** هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ**[(٤)]

فكذلك تُحْذف مِنْ: الضاربان، والضاربون، فتقول: الضاربا زيدًا، والضاربو زيدًا قال:

الْحَافِظُو عورةَ العشيرة لا ** يأتيهم من ورائنا نطف**[(٥)]

وإنْ حذفتهما للإضافة جررت، كان المفعول ما كان مِنْ أنواع الظاهرات، فتقول: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، والضاربا أخيك، والضاربو أخيك، والضاربو الرجل.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٥.

(٢) ينظر: المرجعان السابقان.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص٢٤٦، والكتاب ١/١٨٦، والمقتضب ٤/١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦، ١/١٨٥.

والشاهد في قوله (الذي) على حذف النون من (الذين).

(٤) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/٢٨،٢٥،٧، والكتاب ١/١٨٧، والمقتضب ٤/١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٧.

والشاهد في قوله (اللذي) على حذف النون من (اللذين).

(٥) البيت من المنسرح، وهو من الشعر المنسوب لقيس بن الخطيم في ديوانه ص٢٣٨،ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب ١٥/٣٨٦ مادة (وكف)، ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٠١، والمقتضب ٤/١٤٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٥، والنكت للأعلم ١/٤٠٦.

والشاهد في قوله (الحافظو عورة) على حذف النون من اسم الفاعل المجموع للطول.

وإنْ كان اسم الفاعل مفردًا، أو مجموعًا جمع تكسير، أو جمع سلامة بالألف والتاء، فإنَّ معموله لا يخلو مِنْ أنْ يكون فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، أو إلى ضمير[1] ما فيه الألف واللام، أو غير ذلك.

فإنْ كان غير ذلك لم يكن فيه إلَّا النصب[2]، وذلك الضاربُ زيدًا، والضُّرَّاب زيدًا، والضاربات زيدًا.

وخالَفَنا الفراءُ[3] فأجاز الجرَّ[4]، وقال: أقوله بالقياس، وليس من كلام العرب، وأجازه قياسًا على: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، وسنبين الصحيح مِنْ هذا.

وإنْ كان مضافًا للألف واللام، أو إلى ضمير ما فيه الألف واللام، أو كان هو نفسه فيه الألف واللام، جاز فيه النصب والجر[5]، وخالفَنا المبردُ[6] في المضاف إلى الضمير، ضمير ما فيه الألف واللام، فمنع الجر[7].

فنحن نقول: هذا الرجلُ الضاربُ غلامَه وغلامِه، وهو يمنع الجر، ومثال الألف واللام: هذا الضاربُ الرجلَ والرجلِ، ومثال المضاف إليهما: هذا الضارب غلامَ الرجلِ، وغلامِ الرجلِ،فهذا هو القانون في كيفية إعمال[8] اسم الفاعل، ثم نرجع إلى تعليله.

---

(١) أ : غير، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٦.

(٣) هو يحيى بن زياد ين عبد الله الديلمي، أبو زكريا الفراء ، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ النحو عن الكسائي، ولد بالكوفة،وعاش في بغداد ، وتوفي سنة ٢٠٧ هـ ، وله مؤلفات منها: معاني القرآن، والحدود، والفاخر في الأفعال، ينظر: إنباه الرواة ٤/٧، ووفيات الأعيان ٦/١٧٦.

(٤) ينظر رأي الفراء في : شرح التسهيل ٣/٨٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٦، وهمع الهوامع ٤/٢٧٥.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٥.

(٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري، أبو العباس، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٦هـ ، ومن مؤلفاته: المقتضب ، والكامل. ينظر: انباه الرواة ٣/٢٤١-٢٤٣، وبغية الوعاة ١/٢٦٩-٢٧١.

(٧) ينظر: المقتضب ٤/١٤٨.

(٨) قوله: (إعمال) ساقط من (جـ).

فالفصل الأول ليس فيه ما يسأل عنه، إلا: لم أجازوا الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ؟ فجمعوا بين الألف واللام والإضافة، فالعذر عنه أنَّ الإضافة غيرُ محضةٍ[١]؛ لأنَّها مِنْ نَصبٍ فلا تُعرِّف[٢]، وإنَّما جرى على المعرفة؛ لأنَّ فيه الألف/ والللام. ١٩٨/ب

فإنْ قلت: فهلّا أجزتُم: الضاربُ زيدٍ والضُّرَّابُ زيدٍ والضارباتُ زيدٍ؟ لأنَّ الإضافة غير محضة، قلت: لا يتصور ذلك؛ لأن الإضافة لابد من أنْ يُحْذف لها شيء: نون، أو تنوين[٣].

فإذا قلت: الضاربُ أخيك لم تُوَفِ الإضافة حقها؛ لأنَّك لم تحذف شيئًا.

فإنْ قلت: فلم جاز: الضاربُ الرجلِ، وأنت لم تحذف شيئًا؟ قلت: نهاية هذا أنْ جاز[٤] بالحمل على (الحسنُ الوجهِ)، وإنَّما جاز الحسن الوجه؛ لأنَّ أصله حسنُ الوجهِ، ثُمَّ دخلت الألف واللام؛ لأنَّ الإضافة][٥] لم تعرف.

فإنْ قلت: هلا قدرتم أنَّ[٦] الألف واللام في الضارب زيدٍ دخلت بعد الإضافة، والإضافة قد كان حذف لها التنوين.

قلت: ذلك لا يتصور؛ لأنَّ: (ضاربٌ زيدًا) إنَّما عمل بالشبه، فعندما دخلت الألف واللام، بطل ذلك العمل، وصار يعمل بالنيابة، فمحال أنْ يبقى مِنْ تلك[٧] الأحكام شيءٌ، فالألف واللام قبل هذه الإضافة التي تريد أنْ تُقَدِّرها ولابدَّ، والذي يبين هذا قطعًا أنَّ: ضارب

---

(١) لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، بتخفيف أو تحسين، وهي في تقدير الانفصال.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٣١.

(٣) يحذف من الإضافة ما فيه تنوين أو نون المثنى والجمع، نحو غلام زيدٍ، ومسلمو المدينة. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٠١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/٧٨٢، وشرح الأشموني ٢/٤٤٠.

(٤) أ: كثر، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) ما بين المعقوفتين من قوله:(فالمرفوع إذا قد ثبت) إلى قوله: (ثم دخلت الألف واللام؛ لأن الإضافة) ساقط من ب.

(٦) قوله: (أنَّ) ساقط من ب، وجـ.

(٧) ب، وجـ: ذلك.

الرجل إذا أردت به الضمير[١] فهو معرفة بالاتفاق[٢]؛ لأنَّ إضافته محضة، وأنت تقول: الضاربُ الرجلِ، فلو كانت الألف واللام واردة بعد الإضافة لم يجز؛ لأنَّ الإضافة محضة فلا يُتصور الجمع بينهما[٣]، فثبت أنَّ دخول الألف واللام يُبْطِل ذلك الحكم.

فإذا تقرر أنَّ الضارب زيدٍ لو قيل إنَّما كان يكون مِنْ الضاربُ زيدًا لم يمكن؛ لأنَّك لم تحذف شيئًا، ولا يَرِد هذا الإشكال على الحسن الوجه، فيقال: قد أضفت ولم تحذف شيئًا؛ لأنَّ هذا مع الألف واللام ودونهما لا يعمل نيابة، وإنَّما عمله بالشبه[٤]، فالأصل: حسنُ الوجهِ، ثم دخلت الألف واللام بعد الإضافة، ولم تبطل عملا كان بحكم الشبه، وانتقل إلى أنْ صار بحكم النيابة، بل هذا[٥] إنما يعمل في جميع أحواله بالشبه.

فإذا تقرر هذا، فمذهب الفراء في إجازته (الضاربُ زيدٍ) فاسد؛ لأنَّهُ لم يحذف شيئًا[٦].

وبقي/ الكلام مع المبرد في منعه: هذا الرجلُ الضاربُ غلامِه، فإنَّما منع؛ لأنَّهُ ليس له ما ١٩٩/أ
يشبه به، ألا ترى: أنَّ المعمول الذي يجوز (فيه هذا)[٧] مع الصفة إنَّما هو الألف واللام، نحو: حسن[٨] الوجه، والمضاف إليهما نحو: حسن وجه الرجل، وأمَّا حَسَنٌ وجهِهِ فلا يجوز، فكذلك

---

(١) جـ: المضي.

(٢) ب، وجـ: باتفاق.

(٣) العرب لا تجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأن الألف واللام لا تردان إلا على شائع لتزيل شياعه، فإن دخلت على الاسم الشائع زال شياعه، وصار واقعا على واحد بعينه كالأسماء المبهمة ... فكما لا يصح إضافةُ هذه الأسماء، فلا تصح إضافةُ ما فيه الألف واللام، ولا يدخل على المضاف (أل) في الإضافة المحضة، أما الإضافة غير المحضة فيجوز دخول (أل) عليها .

ينظر: البسيط في شرح الجمل ٨٩٣/٢، وشرح التسهيل ٢٢٩/٣، والارتشاف ١٨٠٥/٤، وشرح الأشموني ٤٥٧/٢.

(٤) أي: بشبهها باسم الفاعل. قال ناظر الجيش: "والمراد بكونها مشبهة: أنها شبهت باسم الفاعل المتعدي فنصبت،وهي بذاتها لا تقتضي منصوبا". تمهيد القواعد ٢٧٧٠/٦.

(٥) ب: هو.

(٦) لأنه لما قال: الضاربُ، فالتنوين محذوفة، ولما أضاف إلى زيد، لم يحذف لها شيء.

(٧) جـ: هذا فيه.

(٨) ب: الحسن.

يكون غلامه مع الضارب، وهذا الذي قال حسن، لولا أنَّ السَّماع يَرُدّ[١] عليه وتبين[٢] ذلك بالتوابع، ألا ترى قوله: أنشده سيبويه [رحمه الله :

الوَاهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها[٣]

بجر (عبدها)، فهذا نص على أنَّ الواهبَ عبدِها جائزٌ وكأنهم[٤] — والله أعلم — عاملوا غير الألف واللام معاملة الألف واللام[٥].

فهذا حكم المعمول إذا كان ظاهرًا، فإنْ كان مضمرًا فإنَّ مذهب سيبويه (رحمه الله)[٦] اعتبارُهُ بالظاهر[٧]، وإنْ كان بغير ألف ولام فحكمُه حكمُه مع الظاهر[٨]، وإنْ كان فيه الألف واللام فكذلك[٩]، إلَّا أنَّ التنوين والنون لا يثبت واحد منهما مع المضمر أصلاً، وسبب ذلك

---

(١) ب: ردّ.

(٢) ب: ويتبين.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه: **عُوذاً تُزَجَّى بينها أَطْفالَها**

وهو للأعشى في ديوانه ص٣٣٦ ، والكتاب ١/١٨٣، والمقتضب ٤/١٦٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٤١، وجمهرة اللغة ٢/٩٢٠ مادة (طفل).

والشاهد فيه قوله: (وعبدها) حيث يجوز في المعطوف الجر وإن كان مضافا إلى ضمير ما فيه (أل)، خلافا للمبرد.

(٤) ب: وكأنّهم.

(٥) قال السيرافي: "لا خلاف أن المضاف إلى الألف واللام في هذا الباب بمنزلة ما فيه الألف واللام، وأن قولنا: "هذا الضاربُ غلامِ الرجلِ"بمنزلة قولنا: "هذا الضاربُ الرجلِ" كما أن قولنا:"هذا الحسنُ وجهِ الأخ" بمنزلة قولنا: "هذا الحسنُ الوجهِ"، فلما قال:"الواهب المائة الهجانِ" جاز ذلك بإجماع؛ لأن المائة فيها الألف واللام، والهاء في (عبدها) تعود إلى المائة، فصار العبد كمضاف إلى ما فيه الألف واللام، كأنه قال: "الواهب المائة، وعبد المائة" وهذا جائز بلا خلاف" . شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٨٢-٨٣.

(٦) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٧) قال السيرافي: "اعلم أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب، فيقول: الكاف في الضاربوك، والضارباك في موضع جر؛ لأنك لو قلت: "الضاربو زيدٍ" جررت". شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٧.

(٨) قال سيبويه: "ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكاف في موضع النصب؛ لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرًا". الكتاب ١/١٨٧.

(٩) قال سيبويه: "وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجرَّ". الكتاب ١/١٨٧.

أنَّ المضمر يطلب الاتصال، والتنوين يفصله، فحذفت لذلك، وكذلك النون، فتقول: ضارباك، فهذا في موضع جر بإجماع[(١)].

فإنْ كان فيه ألف ولام، فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون، (أو غير ذلك)[(٢)]، فإنْ كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، فتقول: الضارباك، والضاربوك، فهذا يجوز أن يكون موضعه نصب، فتقدر حذف النون للطول، ويجوز أنْ تُقَدِّرَها محذوفة للإضافة فتكون في موضع جر، وهنا خالف الأخفشُ والمازنيُّ[(٣)]، فأمَّا المازني فزعم أنَّ موضع هذا جرٌ على كل حال[(٤)]؛ لأنَّ حذف النون للإضافة أكثر، وهذا كما ترى، فإنَّ حذفها للطول قد استقر.

وأمَّا الأخفشُ فزعم أنَّ موضع هذا الضميرِ[(٥)] نصبٌ[(٦)]؛ لأنَّ حذف النون هنا لا يمكن أنَّ أنَّ يكون للإضافة؛ لأنَّهُ لو كان كذلك لمنع يوما ما ثباتها، فثبت أنَّ الحذف لِلَّطافةِ، لطافة المضمر، وكونه يطلب الاتصال فحذفت النون لذلك، فلا إضافة فهو منصوب، وهذا/ المذهب ١٩٩/ب
فاسد؛ لأنَّهُ إنَّما اضطره إليه أنَّ النون لم تثبت في موضع، وإنَّما حذفها لغير الإضافة[(٧)]، وهذا

---

(١) قول الصفار بالإجماع فيه نظر؛ إذ نقل الخلاف في ذلك عن الأخفش، قال السيرافي: " وكان الأخفش يجعل الكاف الكاف في موضع نصب على كل حال". شرح السيرافي ٤/٨٨.
وينظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل ٣/٨٣، والارتشاف ٥/٢٢٧٥، وتمهيد القواعد ٦/٢٧٥١.

(٢) قوله: (أو غير ذلك) ساقط من ب.

(٣) هو بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي ،كان إمام عصره في النحو والأدب، روى عن أبي أبي عبيدة والأصمعي ،روى عنه الفضل بن محمد اليزيدي ، والمبرد ، ومن مؤلفاته الألف واللام، وكتاب التصريف ، ووكتاب العروض ،توفي سنة ١٤٩ هـ ينظر :الوافي بالوفيات ١٠/١٣٣، وبغية الوعاة ١/٤٦٣.

(٤) ينظر رأي المازني في ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٠٤.

(٥) ب: المضمر.

(٦) ينظر رأي الأخفش في: معاني القرآن للأخفش ١/٩٠، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٥.

(٧) رد ابن مالك أيضا على الأخفش فقال: "وهذه الشبهة تحسب قوية، وهي ضعيفة؛ ... وأما جعل حذف التنوين والنون لصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا فمستغنى عنه لوجهين: أحدهما أن حذفه للإضافة محصل لذلك فلا حاجة إلى سبب آخر، والثاني: أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمع؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد الجمع. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٤.

يُعْتَذَرُ عنه بأنَّ المانع مِنْ ثباتها لطافةُ المضمر، ويبقى المضمرُ كسائر الأشياء، ولا ندعي أنَّهُ خارجٌ عنها، فمذهبُنا أولى(١).

فإن كان مكسرًا، أو مفردًا، أو بالألف والتاء فبإجماع أن المضمر في موضع نصب(٢)، إذا قلت: (الضاربك)(٣) كما كان المظهر في: الضارب زيدًا، إلا أنَّ الفراءَ حيث يجيز الضارب زيد يجيز أن يكون المضمر في موضع جر في الضاربك(٤)، وقد تبين فساده(٥) والحمد لله تعالى.

وإذ بينا اسمَ الفاعل وما يعملُ منه وما لا يعملُ، وكيفيةَ المعمول والعمل، فلنبين التوابعَ فإذا أتبعت فإمَّا بعطف نسق](٦)، أو بدل أو نعت أو تأكيد أو عطف بيان.

فالنعت والتأكيد وعطف البيان حكمُها واحد فلنؤخرها، والبدل، وعطف النسق يختلف حكمهما فلنأخذ الآن عطف النسق.

فإذا عطفت على معمول اسم الفاعل، فإنَّ ذلك المعمول لا يخلو أنْ يكون مجرورًا، أو منصوبًا، أو مرفوعًا، فإنْ كان مجرورًا فسيأتي حكمه.

وإنْ كان مرفوعًا، أو منصوبًا فإنَّهُ يُحْمَلُ المعطوفُ على لفظه(٧)، فتقول: هذا ضاربٌ عمرًا وزيدًا، وضاربٌ زيدٌ وعمرٌو، وخالفنا البغداديون في المنصوب فأجازوا أنْ يُحْمَلَ عليه المعطوف

---

(١) فتبين أن مذهب سيبويه والجمهور أولى.

(٢) هذا مذهب سيبويه والأخفش، وذهب المبرد في أحد قوليه، والرماني إلى أنه في موضع جر.
ينظر رأي المبرد في: ١٤٨/٤، وينظر رأي الرماني في: شرح التسهيل ٨٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/٢.

(٣) قوله: (الضاربك) ساقط من أ وجـ، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) أي: أن الفراء يجيز الوجهين: النصب والخفض. ينظر رأيه في : شرح التسهيل ٨٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧٦/٥، ٢٢٧٦/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/٢.

(٥) تقدم في صفحة ٨٦.

(٦) ما بين المعقوفتين من قوله: (رحمه الله) إلى هنا ساقط من جـ.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥، وتمهيد القواعد ٢٧٦٣/٦.

مجرورًا على توهم الإضافة(١)، فأجازوا: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو، وأنشدوا عليه قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طُهَاةُ اللّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ ** صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ(٢)**

قالوا: فعطف (أو قدير) على (صفيف شواء)، وهذا ليس بشيء لأنَّهُ يكون على معنى أو منضج قدير، والقدير لا ينضج، ألا تراه يقول: معجل، والمعجل هو الشيء(٣) الذي لم يبلغ النضج، فإنْ كان معطوفًا عليه فإنَّما يكون بمنزلةِ قوله:

علفتُها(٤) تِبْنًا ومَاءً باردًا(٥)

وكأنّ النضج طبخ، ويريد: من بين طابخ صفيف شواء أو قدير، وإذا كان على هذا بطل لأمر آخر، وهو أنَّ (بين) تقتضي اسمين(٦)، فكيف يقول: مِنْ بين منضج أحد هذين، فلا بد مِنْ أنْ يقول: مِنْ بين منضج أحد هذين وبين كذا، فإنَّما هو عندنا معطوف على ٢٠٠/أ منضج،ويكون على حذف المضاف، وكأنَّهُ قال: مِنْ بين منضج أو بين طابخ/ قدير(٧)، فهذا الذي أورده لا متمسك لهم فيه، وهو مذهب فاسد في نفسه، ألا ترى أنَّ سيبويه أورد قول زهير:

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص١٢٠، ومغني اللبيب ٥٣٢/٢، ٥٤٦، وتمهيد القواعد ٢٧٦٤/٦، ومعجم مقاييس اللغة ٤٢٧/٣ (طهى)، تهذيب اللغة ٣٧٥/٦(طها).

(٣) قوله: (شيء) ساقط من ب.

(٤) أوب: فعلفتها، جـ: وعلفتها، والصواب ما أثبته من المصادر المخرجة.

(٥) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: **حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا**

وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢، ومغني اللبيب ٧٢٧/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٢، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٢، وخزانة الأدب ٢٣١/٢.

والشاهد فيه: قوله (وماءً) حيث عطفه على تبنًا .

(٦) ينظر: الكشاف للزمخشري ٢٨٧/١، والبحر المحيط ٤١٦/١، والدر المصون ٤٢٢/١.

(٧) أ: قدر، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى **** وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا[١]

على الغلط[٢]؛ لأنَّهُ لا لفظ له فيحمل[٣] عليه، ولا ثَمَّ موضع فيراعى، ونهاية ذلك الذي توهموه أنْ لو كان ملفوظًا به لكان الموضع غيره؛ لأنه منصوب.

فإن قلت: إنَّ الذي ألزمتموهم مِنْ أنَّ بين[٤] لا بد لها من اسمين[٥] لازم أيضا لكم، ألا ترى: أنه لا يسوغ من بين منضج أو بين طابخ قدير، قلت: تكون (أو) للتفصيل، فتكون بمنزلة الواو[٦]، ويكون تَخْرِيجُه على ما تَخَرَّج عليه:

[وَكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا **** أَوْ يَسْرَحُوه بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ[٧]

ولا يمكن ذلك في مذهبهم، ألا ترى أنَّك لو جعلت الواو بعينها بدل (أو) لكان المعنى فاسدًا، لو قلت: مِن بين منضج صفيف شواءٍ وقديرٍ لكان الكلام ناقصًا، لأنَّك لم تأت بعده إلا باسم واحدٍ، فله وجهٌ على مذهبنا، ولا وجهَ له على مذهبهم.

وإنْ كان المعمول مجرورًا فلا يخلو أنْ يكون اسم الفاعل فيه الألف واللام، أو لا يكون فيه ذلك، فإنْ لم يكونا فيه، فإمَّا أنْ يكون بمعنى الماضي، أو بمعنى[٨] الحال أو الاستقبال.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٧٦، والكتاب١/١٦٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي١/٣٢٧، وارتشاف الضرب ٤/١٧٥٧، ومغني اللبيب ١/١١٢،وشفاء العليل ١/٣٣٤، ٢/٦٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٠٠-١٠١.

والمراد بالغلط ما يعبر به النحويون الحمل على التوهم. ينظر: مغني اللبيب ٢/٥٥١.

(٣) أ، ب: عمل، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) قوله: (بين) ساقط من ب.

(٥) أ: شيء، والصواب ما أثبته من جـ.

(٦) (أو) تكون بمعنى الواو. ينظر: شرح الكافية الشافية٢/١٢٢٣، والمساعد ٢/٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/١٩٤.

(٧) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الخصائص ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥، ورصف المباني ص ١٣٢، ٤٢٧، و خزانة الأدب ٤/٨٩.

والشاهد فيه: مجيء (أو) بمعنى (الواو).

(٨) قوله: (بمعنى) ساقط من ب.

فإنْ كان بمعنى المضي[١] جاز في المعطوف الجر، والنصب. فالجر على اللفظ والنصب على إضمار فعل بلا خلاف[٢].

ومِنْهُ قوله تعالى: (وجَاعِلُ اللَيْلِ سكنًا والشَّمْسَ)[٣].

وإنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإنَّه يجوز أيضا فيه[٤] الجر والنصب، فالجر[٥] على اللفظ[٦]، والنصب فيه[٧] خلاف.

فمنهم مَنْ زعم أنَّهُ بالحمل على الموضع[٨]، ومنهم مَنْ زعم أنَّهُ على فعل مضمر[٩]، وهو وهو الصحيح[١٠]، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا الآن على معنى: ويضرب، والصحيح أنه][١١] على فعل؛ (لأن الموضع لا محرز له)[١٢]، وأنت لا تقول: ضاربٌ عمرًا فينتصب به

---

(١) ب، وجـ: الماضي.

(٢) لأن الوصف إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل، فلا يجوز الحمل على المحل.

ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٩٩/٣، وشرح التصريح ٢٠/٢.

(٣) سورة الأنعام، من الآية (٩٦).

(٤) ب: (فيه أيضا).

(٥) ب: زيادة (حملا).

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩/٢.

(٧) قوله: (فيه) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٨) وهو رأي الكوفيين، وبعض البصريين، ورجحه ابن مالك فقال: " ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه".

ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩/٢-٢٠.

(٩) وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٤٧/١، شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٩/٢-٢٠.

(١٠) وكذلك رجحه ابن خروف. ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٤١/١.

(١١) حصل طمس فيما بين المعقوفتين في جـ من بداية قوله: وكان سيان ألا يسرحوا ...

(١٢) ب، وجـ: لأن الموضع له محرز.

هكذا، ألا ترى أن العامل في ما بعد الواو وهو العامل في ما قبلها عندنا[١]، وعليه يقوم الدليل، فالعطف إنَّما يكون بالحمل على الفعل[٢].

وإنْ كان فيه الألف واللام فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعا بالواو والنون/، أو غير ذلك. ٢٠٠/ب

فإنْ كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون جاز في المعطوف[٣] الجر والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع[٤]؛ لأنَّ الموضع له محرز، فتقول: الضاربا زيدٍ وعمرًا، والضاربو زيدٍ زيدٍ وعمرًا؛ لأنَّهُ ينصب هكذا، ألا ترى أنَّك تقول: هذان الضاربا زيدًا.

فإنْ لم يكن مثنى ولا مجموعًا بالواو والنون، فإنَّهُ يكون إذْ ذلك[٥] مفردًا، أو مجموعًا بالألف والتاء ومكسرًا، وإذا كان كذلك فلا يخلو المعطوف مِنْ أنْ يكون فيه الألف واللام، أو يكون مضافًا لما فيه الألف واللام، أو مضافًا لضمير ما فيه الألف واللام، أو غير ذلك.

فإنْ كان غير ذلك لم يكن فيه إلا النصب[٦]، فتقول: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدًا، ولا يجوز يجوز الجر؛ [لأنَّهُ لا يتصور الضاربُ زيدٍ، إلا عند الفراءِ وقد تقدَّم الردُّ عليه[٧].

فإنْ كان فيه الألف واللام، أو مضافا لهما جاز الحمل على اللفظ، والنصب على الموضع، فتقول: الضارب الرجلِ والغلامِ والغلامَ، وغلامِ الرجل (وغلامَ الرجل)[٨]، وكذلك المضاف إلى

---

(١) هذا رأي جمهور النحويين ، وذهب الفارسي وابن جني إلى أنه يقدر العامل من جنس الأول، وذهب بعض النحويين النحويين إلى أن الواو نابت عن العامل في العمل.
ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠-٢٨١.

(٢) هذا رأي الصفار، ورجح الرضي تقدير اسم الفاعل، فقال: " فإن كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه، فتقدير فتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ ليوافق المقدر الظاهر" شرح الكافية ٣/٤٢٥.

(٣) ب: العطف.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨-٩،

(٥) ب، وج: ذاك.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٨.

(٧) تقدم في صفحة ٨٦.

(٨) قوله(وغلام الرجل) ساقط من ب.

ضمير الألف واللام عندنا[١]، فتقول: هذا الضارب الرجل وغلامِه وغلامَه، ومنع المبردُ الجر؛ لأنَّهُ ليس فيه ألف ولام ولا مضاف لما هما فيه[٢]، وذلك فاسد؛ لأنَّهم أنشدوا:

الوَاهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها [٣]

فهذا حكم المعطوف نسقًا.

فإنْ أتبعته ببدلٍ فلا يخلو أنْ يكون معمول اسم الفاعل مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

فإنْ كان مرفوعًا، أو منصوبًا حملت على لفظه ليس إلا[٤]، فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا أخاك، وضاربٌ زيدٌ أخوك، وإنْ كان مجرورًا، فإمَّا أنْ يكون فيه الألف واللام، أو لا تكونا فيه، فإنْ لم تكونا فيه جاز الجر على اللفظ، والنصب على إضمار فعل مِن المعنى؛ لأنَّ البدلَ في نية استئناف عامل[٥]، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وأخاك، على معنى: يضرب أخاك وضرب أخاك، على حسب ما تقدر اسم الفاعل مِن المضي، والاستقبال.

٢٠١/أ فإنْ كان فيه الألف واللام فإمَّا مثنى، أو[٦] مجموعًا بالواو والنون، أو غير ذلك، فإنْ كان/ مثنى، أو بالواو والنون جاز الجر والنصب على المعنى، فتقول: هذان الضاربا زيدٍ أخيك وأخاك على معنى: يضرب أخاك أو ضرب أخاك، والضاربا أخاك.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩/١ ، وارتشاف الضرب ٢٢٧٨/٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٨/٥.

(٣) سبق تخريجه في ص ٨٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢٢٧٧/٥، والمساعد ٢٠٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٧٦٣/٦.

(٥) يدل على ذلك إظهار العامل في البدل كما أظهر في المبدل منه، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ (سورة الأعراف الآية ٧٥).
ينظر: الإنصاف ٦٩/١، وتمهيد القواعد ٢٧٦٥/٦، وهمع الهوامع ١٦٦/٥-١٦٧.

(٦) ب: وإما.

وإنْ كان غير ذلك فلا يخلو[١] أنْ يكون معمول اسم الفاعل فيه الألف واللام، أو مضافا لهما، أو مضافا لضمير الألف واللام، فإنْ أبدلت مِن شيء مِن ذلك فلا يخلو البدل مِن أنْ يكون على حسب المعمول، أو غير ذلك.

فإنْ كان غير ذلك لم يكن فيه إلا النصب، فتقول: هذا الضاربُ الرجلَ أخاك، ولا يجوز الجر؛ لأنَّ هذا لا يعمل جرًا إلا في ما ذكرنا[٢]، فإنَّما ينصب على فعل مضمر، أو اسم بمنزلة الملفوظ به، والفراءُ يُجيز[٣] على قياس مذهبه في: الضاربُ زيدٍ، وإنْ كان البدل فيه الألف واللام، أو مضافا لهما، أو للضمير كان[٤] الجر على اللفظ، والنصب على المعنى، فهذا][٥] حكم البدل وعطف النسق.

فإنْ أتبعته بنعتٍ، أو تأكيدٍ، أو عطف بيانٍ فلا يخلو أنْ يكون مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا.

فإنْ كان منصوبا، أو مرفوعا فالحمل على اللفظ ليس إلا[٦]، والذي خالف في المعطوف فأجاز الجر على التوهم لا ينقدح له ذلك هنا[٧]؛ لأنَّه إنَّما سُمع ذلك في بيت زهيرٍ فلا نقيس الصفة على المعطوف.

---

(١) أ: يمكن، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) كما هو الحال في المعطوف.

ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٧-٢٢٧٨، وتمهيد القواعد ٦/٢٧٦٦.

(٣) أ: يجر، والصواب ما أثبته من ب.

وهذا هو الرأي للفراء في المعطوف، كما سبق ذلك في صفحة ٧٩.

(٤) أ: فإنَّ، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ما بين المعقوفتين من قوله: (لأن لا يتصور) إلى هنا ساقط من جـ.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٠٧.

(٧) وهم الكوفيون والبغداديون، كما سبق ذلك في صفحة ٩٠.

فإنْ كان مجرورا فلا يخلو[١] اسم الفاعل من أن يكون فيه الألف واللام، أو لا يكونا فيه، فإن لم يكونا فيه جاز الحمل على اللفظ، والنصب على الموضع عند من يجيز ذلك دون محرز[٢]، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ، وهذا ضارب القوم كلِّهم، وضارب زيدٍ أبي عبد الله.

فإنْ كان فيه ألف ولام فلا تفصيل في هذا، بل يجوز في التابع الحمل على اللفظ وعلى الموضع[٣]، فتقول، هذا الضارب الرجل نفسِه ونفسَه، والعاقلِ والعاقلَ، وهذان الضاربا زيدٍ العاقلِ والعاقلَ؛ لأنَّ هذا له محرز، والعامل في الصفة هو التبع[٤]، (فلا تقل يعدو العاقلُ بكرٌ وامتنع)[٥] هذا الضارب الرجل زيد على عطف البيان؛ لأنَّ هذا لا يكرر[٦] فيه العامل[٧]، فهذه أحكام التوابع جملة.

٢٠١/ب واعلم أنَّ اسم الفاعل يجوز تقديم معموله عليه[٨]، ولا يمنع من التقديم فيه[٩] إلا ما يمنع/ يمنع/ في الفعل من دخول حرفٍ صدْرٍ، أو غيْر ذلك مِنْ التي تمنع معمول الفعل أنْ يتقدم، وينفرد اسم الفاعلِ بمانعٍ دُوْن المانع الذي يكون في الفعل؛ لأنَّهُ اسمٌ فإذا دخل عليه حرفُ الجرِّ لم يجز تقديم معموله عليه، إلا أنْ يكون حرف الجر زائدًا، فلا يجوز أنْ تقولَ: مررتُ زيدًا بضاربٍ؛ لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[١٠]، ويجوز أن تقول: ما أنا زيدًا بضاربٍ؛ لأنَّ

---

(١) ب: ولا على.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٢٧٦٥/٦.

(٥) ب: (فلا تقول: تقدر العامل ممكن فيمتنع)، وجـ: فيمتنع بدل: امتنع.

(٦) ب: يكون.

(٧) أي: عطف البيان لا يكون على تكرير العامل، بل العامل فيه هو التبعية.

ينظر: تمهيد القواعد ٢٧٦٥/٦.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٨/٥.

(٩) قوله: (فيه) ساقط من ب، وجـ.

(١٠) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٤٩٥/٢، والارتشاف ٢٢٧٨/٥-٢٢٧٩. وهمع الهوامع ٩١/٢.

هذه الباء زائدة[١]، ألا ترى: أنَّهم لا يعتدون بها فيحملون المنصوب على المجرور بها، مثل قوله: قوله:

فَلَسْنَا بِالجِبَال ولا الْحَدِيدا[٢]

وإذا أضيف إلى اسم الفاعل[٣] شيء لم يجزْ تقديم معموله أيضا[٤]؛ لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فلا يجوز رأيت زيدًا غلام ضارب، تريد: غلامَ ضاربٍ زيدًا، إلا أنْ يكون اسم الفاعل مضافًا[٥] إليه في معنى غير المضاف[٦]، وذلك أنا غير ضارب زيدًا، ألا ترى أنَّ معناه أنا لا ضاربٌ زيدًا، وكذلك قوله:

بضرب الطُّلَى والْهَامِ حَقُّ عَلِيمِ[٧]

---

(١) لأنه تزاد الباء بكثرة في خبر (ما) وليس.

ينظر: أوضح المسالك ١/٢٥٨، ومغني اللبيب ١/١٢٨.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

مُعَاوِي إنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ

وهو لعقبة أو لعقيبة الأسدي في الإنصاف ١/٣٣٢، والكتاب ١/١٦٧، ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/١١٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، ٢٩٤، ولسان العرب ١٠/١٢٠ مادة (غمز).

والشاهد فيه قوله: (ولا الحديدا) على أنه نصب حملا على محل خبر (ليس)؛ لأنه محله منصوب لكون الباء زائدة.

(٣) ب: زيادة (على).

(٤) لأنه لا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه؛ لأنه من تمامه، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف.

ينظر: وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٨، وهمع الهوامع ٤/٢٧٨.

(٥) قوله: (مضافا) ساقط من ب.

(٦) مثل أن يكون المضاف غير مرادٍ به النفي.

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنَّنِي

وهو للأشتر في الدرر اللوامع ٢/٥٩، وبلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٣٧.

والشاهد فيه قوله (بضرب الطلى والهام حق عليم) على تقديم معمول صيغة المبالغة وهو (عليم) مع كونه مضافا إليه؛ لأن المضاف حق، وهذا أجازه بعض النحويين، وأوله ابن الصفار.

ألا ترى أنَّه في معنى: عليم بذا، فمن الناس من أجاز التقديم هنا[1]، فقالوا: أنا زيدًا غير ضارب، وأنا بضرب الطلى حق عليم، وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون ما ورد منه محمولاً على مضمر قبله، فيكون قوله: (بضرب الطلى والهام حق عليم) على معنى: أني[2] حق عليم بضرب الطلى حق عليم، فلا يكون في ما ورد منه حجة، ولا متمسك.

وهذا منتهى الكلام في اسم الفاعل، لكن بقي لفظ سيبويه – رحمه الله– ، فينبغي أن نبين.....

(١) نقل الزمخشري وابن مالك جواز هذه المسألة دون خلاف، ولكن الصحيح أن هذه المسألة مختلف فيها، والصحيح منع التقديم في ذلك كما ذهب إليه الصفار، وأبو حيان، وابن عقيل.

ينظر: شرح التسهيل ٢٣٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧٩/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٦/٢.

(٢) ب: أنني.

قوله – رحمه الله– : (هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في المفعولِ في المعنى)[١].

يظهر من كلام[٢] سيبويه – **رحمه الله**– أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي يعمل في المرفوع، ألا ترى قوله: (**جرى مجرى المضارع في المفعول**)؛ فكونه[٣] قد خص المفعول بالذكر دليل على أنه لم يجر مجراه في الفاعل؛ إذ الذي/ بمعنى فَعَلَ قد جرى مجراه في ذلك، ٢٠٢/أ والذي اختص بهذا هو المفعول والفاعل يشتركان فيه، فنص على موضع الاختصاص، وهذه المسألةُ لم يتعرض لها أحدٌ من النحويين، ولا ذكر فيها حكمًا، والجاري على ألسنتهم أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل[٤]، وعندما يمثلون إنما يمثلون بالمنصوب.

فإن قلت: إنما أرادوا بأنه لا يعمل نفى العمل عنه[٥] مطلقا.

قلت: تَحَكّمٌ. ألا ترى: أنّا قد اتفقنا على أنه يعمل في المضمر، فالمسألة مهملة، فينبغي أن يرتكب فيها طريق القياس[٦]، ومن ادعى أنه يعمل لم يكن ليكون قد أضاف مذهبًا، بل أقصى مراتبه أن يكون قد ذهب لبعض ما ذهب إليه الكسائي؛ حيث ذهب إلى أنه يعمل على الإطلاق، مع أن سيبويه يفهم منه هذا؛ لأنه خص المنصوب بالذكر؛ أيضا فإن طلب[٧]

---

(١) قال سيبويه: " هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في المفعولِ وفي المعنى، فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منونًا وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا". الكتاب: ١٦٤/١.

(٢) قوله: (كلام) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) أ: لكونه ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٤) إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي غير مقرون بأل فلا يعمل في المفعول عند البصريين خلافا للكسائي، وقد تقدم ذلك، واختلف النحويون: هل يرفع الظاهر، فذهب سيبويه إلى أنه يرفع، فتقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه أمسِ، كما ذكره الصفار، وأبوحيان، وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يرفعه، وأنه صار كالفاعل، وهو مذهب ابن جني، والشلوبين، وأكثر المتأخرين. ينظر: وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٩٨/٢.

(٥) قوله:(عنه) ساقط من ب.

(٦) وهو قياس المظهر على المضمر؛ لأن كل ما عمل في المظهر جاز أن يعمل في المضمر، وكذلك ما عمل في المضمر جاز أن يعمل في المظهر.

ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ١٤/٢.

(٧) قوله: (طلب) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

اسم الفاعل للمرفوع أشد، فإنه متى وقع خبراً، أو صفة لزمه الضمير، فلما كان طلبه له أشد عمل فيه، وأيضا فإن جميع ما يعمل في المضمر يعمل في الظاهر، ولا يكاد ينكسر ذلك إلا في (لولا) عند سيبويه[(١)]، و(حتى) تعمل في الظاهر ولا[(٢)] تعمل في المضمر[(٣)]، و(الكاف) تجر الظاهر [ولا تجر المضمر][(٤)]، وقد جرَّاه في الشعر في قوله:

فتىً حتَّاك يا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ[(٥)]

وفي قوله :

كَهُ ولا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلا[(٦)]

فليس ثَمَّ ما يكسرُ هذا، إلَّا[(٧)] أنَّه لم يُحفظ فيها جرُّ المضمر، و(لولا) عند سيبويه – رحمه الله[(٨)]– وإلا فالأخفش يزعم أنها غير جارة، والضمير مرفوع[(٩)]، وقد تقدم ذلك مستوفى في

---

(١) لأن لولا تجر المضمر، ولا تجر المظهر عند سيبويه، في قوله: "وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جرّ،وإذا أظهرت رفع". الكتاب ٢/٣٧٣.

وينظر رأي سيبويه أيضا في: الجنى الداني ص ٦٠٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٣٠٢.

(٢) قوله: (ولا) ساقط من ب.

(٣) حتى لا تعمل في المضمر، خلافا للكوفيين والمبرد.

ينظر: الجنى الداني ٥٤٣، ومغني اللبيب ١/١٤٢، والمقاصد الشافية ٣/٥٦٨- ٥٦٩ ، وشرح الأشموني ٢/٣٦٥.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره: **فَلا واللهِ لا يُلْفَي أُنَاسٌ**

وهو بلا نسبة في المقرب ١/١٩٤، والجنى الداني ٥٤٤، ٤٧٥، ورصف المباني ١٨٥، تذكرة النحاة ص٢٦٣، وهمع الهوامع ٢/٢٣، وخزانة الأدب ٩/٤٧٤.

والشاهد فيه قوله (حتاك) حيث عمل (حتى) في المضمر، وهو ضرورة.

(٦) عجز بيت من الرجز، وصدره: **فَلا تَرى بَعْلًا ولا حَلَائِلا**

وهو لرؤبة في ديوانه٧١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/١٢٠، والتصريح ١/٦٣٤، وللعجاج في الكتاب ٢/٣٨٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٢٦٣، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١/ ٢٦.

والشاهد في قوله (كه، لا كهن) حيث جرت الكاف الضمير، وهو ضرورة.

(٧) ب: زيادة (قد).

(٨) قوله: (رحمه الله) ساقط من جـ.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٦٠٤، ومغني اللبيب ١/٣٠٢.

بابه.

وأما (أفعلُ مِنْ) فهُم[١] قد قالوا: إنها ترفع المضمر، ولا ترفع الظاهر[٢]، لكن ثَمّ لغة ضعيفة ترفع فيها الظاهر[٣]، وعليه: ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ[٤] في عينيه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ[٥]، فالذي عليه كلام العرب أن جميع ما يرفعُ المضمرَ يرفعُ الظاهرَ، ولا يُنكر[٦] ذلك، وهذا يَرْفعُ المضمرَ، فينبغي أنْ يرفعَ الظاهرَ، وإلى هذا ذهب صاحبُنا[٧] أبو الحسن بن عصفور[٨]، وهو صحيحٌ.

ورأى[٩] الأستاذ[١٠] أنْ/ يرد عليه بأن سيبويه – رحمه الله[١١] – قد أنشد على عمل اسم ٢٠٢/ب
الفاعل بمعنى الحال في المرفوع قوله :

مَشَائِيمُ[١٢] لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ** وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[١٣]**

---

(١) ب: فإنهم.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٦٥، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٣٥، وتمهيد القواعد ٦/٢٦٩٣.

(٣) حكى سيبويه هذه اللغة فقال"وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خيرا منه أبوه، وهي لغةٌ رديئةٌ"الكتاب ٢/٣٤.

(٤) ب: زيادة (فيه).

(٥) هذه المسألة تعرف في العربية بمسألة الكحل، ذلك بأن يكون الظاهر مفضلا على ما هو له في المعنى من مذكور بعده، أو مقدر، وأن يكون الظاهر أيضا بعد ضمير مذكور أو مقدر، وذلك الضمير مفسَّر بعد نفي أو شبهه بـ(ما أفعل) صفة له أو خبراً.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٦٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٦/٢٦٩٣.

(٦) ب و جـ: ينكسر.

(٧) جـ: زيادة (الأستاذ).

(٨) ينظر رأي ابن عصفور في: وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧١، وشرح الأشموني ٢/٥٦٤.

(٩) ب، وجـ: رام.

(١٠) لم يوضح مَنْ هو الأستاذ؟ وعادة مايطلق ذلك على أبي علي الشلوبين، ولم أعثر على ذلك في كتبه الموجودة بين يدي.

(١١) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(١٢) أ: مياشيم، والصواب ما أثبته من ب، وجـ والمصادر المخرجة.

(١٣) البيت من الطويل وهو للأخوص أو الأحوص الرياحي في الإنصاف ١/١٥٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي

=

فأعمل (ناعبًا) في المرفوع، وهذا لا تعلق له فيه، فإنه يقال له[1] لم يجيء به إلا على إعمال (مصلحين) في (عشيرة).

وقوله: (**وفي المعنى**)، أي: أن[2] معنى ضارب: يضرب.

ثم قال: (**فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منونًا نكرة**)[3]، يشير إلى أنه إن ذهب به مذهب الاسم كان معرفة ولم يعمل، ويتبين ذلك بإضافته لغير المفعول، كقوله:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ** فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ**[4]

فهو لم يرد أنه يكسبهم، وإنما أراد الذي[5] يكسب لهم، أي: والدهم، (فهو الوجه)[6]، ومثله: قَاتِلُ بِسْطَامٍ[7] بالباب، فهو لم يذهب به مذهب الفعل، وإنما أراد الذي يعرف بهذا.

فزعم سيبويه: أنه إذا أريد به معنى يفعل كان منونًا، وإن أضفته فهو نكرة، وكأنه إنما أخّر اسم الفاعل وحده[8] غير داخل عليه شيء، وإلا فقد تريد به معنى الفعل، ولا يكون منونًا، وذلك إذا دخلت عليه الألف واللام.

ثم قال: (**وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا**)[9]، وكذلك إذا حدثت عن فعل في حال وقوعه، فهو إذا كان حالا أو مستقبلا عمل.

=

٢/١١٢، وخزانة الأدب ٤/١٥٨، وللفرزدق في الكتاب ١/١٦٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٥٤.

(١) أ: لم، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) ب: في.

(٣) الكتاب ١/١٦٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٠٨، وأسرار العربية ص ٣٤٩، ولسان العرب ٨/١٨٠مادة (طلح)، وتاج العروس ٦/٥٨٦ مادة (طلح).

(٥) قوله (الذي) غير واضح في أ، وب.

(٦) ب، وجـ: فهذا معرفة.

(٧) وقاتل بسطام بن قيس هو مالك بن المنتفق الضبي. ينظر: لسان العرب ١٤/٢٤٤، وتاج العروس من جواهر القاموس ٢٦/٤٣٤.

(٨) ب: وخبره.

(٩) الكتاب ١/١٦٤

ثم قال: (وكان زيدٌ ضاربا أباك)[1]، إن قلت: كيف أتى بمثال واسم الفاعل فيه ماض، فأعمله؟ ألا ترى أن كان تصيره ماضيًا، فكيف ساغ له ذلك؟ قلت: هذا من المواضع التي تخفى[2] على أكثر الناس، ولكن أُبينه لك إن شاء الله تعالى[3].

وذلك أن النحويين اختلفوا في وقوع الماضي بغير قد خبرًا لـ(كان) هل يجوز أولا؟

فمنهم من أجاز[4]، ومنهم من منع[5]، فالمانع قال: لا فائدة فيه؛ لأنَّ (كان) تعني مضي الخبر، فإذا صرحت به ماضيًا لم يكن له فائدته، وذلك فاسد، والصحيح جوازه[6]؛ لأن فيه من المعنى ما ليس في/ هذه الأفعال، ألا ترى أن: أمسى زيدٌ قام، ليس في (أمسى) ما يدل على ٢٠٣/أ
القيام، ففي الخبر ولابد زيادة على كان، وأيضا فإن السماع ورد به كثيرا، فمن ذلك قوله :

وكُنَّا وَرِثْناه على عَهْدِ تُبَّعٍ ** طَوِيلاً سَوارِيه شديداً دَعائِمُهْ** [7]

ومنه قوله أيضا:

وكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوارِسَ كَهْمَسٍ [8]

---

(١) الكتاب ١/١٦٤

(٢) ب: الذي يخفى.

(٣) قوله: (تعالى) ساقط من جـ.

(٤) وهو رأي الجمهور.

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١١٦٧،والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٥٦.

(٥) وهو رأي الكوفيين.

ينظر: المراجع السابقة.

(٦) وقد صححه ابن مالك، وناظر الجيش.

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٤، وتمهيد القواعد ٣/١٠٩٥.

(٧) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٣٦، والكتاب ٢/٤٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٤١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٠٠، ولسان العرب ١٢/١٩٥ مادة (كون).

والشاهد فيه قوله: (كنا ورثناه) شاهد على مجيء الفعل الماضي خبرا لكان دون قد.

(٨) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: **حَيَوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا**

وهو لمودود العنبري في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢٨٤، ولأبي حزابة الوليد بن حنيفة في شرح شواهد الإيضاح ص٦٣٤، وبلا نسبة في الكتاب ٤/٣٩٦، والمقتضب ١/٣١٨، والمنصف ٢/١٩٠، وشرح شافية ابن الحاجب
=

وكذلك قوله[١]:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا[٢]

[وقوله:أصبحت نظرت إلى ذات التنانير[٣]] [٤]

وقال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[٥] وهذا لا يحصى كثرةً؛ لكن الأفصح أن يكون حالا، أو مع قد، فإذا تبين هذا فـ:كان زيدٌ ضاربا أباك، ينبغي أن يكون على الأفصح، وهو وإن أوقعه موقع يضرب، نعم كيف وقع يضرب بعد كان وهو للمضي! مسألة أخرى[٦]، فقد بان[٧] أنه في موضع يفعل فعمل على ما ينبغي.

ثم قال – **رحمه الله** –[٨]: (**ومما جاء في الشعر منونًا** قول امرئ القيس:

إِنِّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي ** وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي**)[٩]

=

.١١٦/٣

والشاهد فيه قوله: (كنا حسبناهم) شاهد على مجيء الفعل الماضي خبرا لكان دون قد

(١) (قوله) ساقط من جـ.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٨، وجمهرة اللغة ١٠٥٧/٢، ولسان العرب ٢٢١/١٢ مادة (لبد)، وخزانة الأدب ٥/٤، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢١٠/١، وهمع الهوامع ٧٦/٢، وشرح الأشموني ٣١٥/١.

والشاهد فيه قوله: (أمسى أهلها احتملوا) شاهد على مجيء الفعل الماضي خبرا لأمسى دون قد.

(٣) هذه رواية الكسائي عن العرب.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧/١-٣٦٨، وارتشاف الضرب ١١٦٧/٣، وهمع الهوامع ٧٣/٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من جـ.

(٥) سورة يوسف، من الآية: (٢٦).

(٦) قوله: (أخرى) ساقط من جـ.

(٧) أ: كان، جـ: قال، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) الكتاب ١٦٤/١.

(٩) البيت من الكامل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٣٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٥٨/١، ولسان العرب ٢٩/٣ مادة (حبل)، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٤/١، ورصف المباني ص ٤٤٧.

=

أرسل سيبويه هذا البيت، وفيه نظر كثير، ألا ترى: أنَّ الكسائي — رحمه الله[١] — له تعلق به في[٢] إعمال اسم الفاعل ماضيًا؛ لعسر أخذه من يده، وذلك أنه أعمل هذا الفاعل في: ما لم أجدك، و(ما) ظرفية مصدرية، و(لم) إذا دخلت على الفعل المضارع عاد ماضيًا[٣] فهو ماض؛ لأنه أعمله في الظرف الماضي، فمعناه: إني رشتُ نبلي بريش نبلك، ووصلت حبلي بحبلك ما دمتِ غير متغيرة[٤] علي، فلو لم يعمله[٥] في الظرف لكان محتملا للحال والاستقبال، ولم يكن لسيبويه فيه متعلق.

وأمَّا والأمر على هذا فهو يعضدُ ما ذهب إليه الكسائي[٦] — رحمه الله[٧] — ودخل علينا أحد طلبة مالَقَة[٨] ونحن نتكلم في هذا البيت، فرام[٩] أخذه من يد الكسائي بأنْ قال: المعنى في الحال أبلغ من جهة الصناعة الأدبية. فقلت له: ولم؟

فقال: لأنه إن كان فعل ذلك، فلا فائدة في/ إخباره إياها به؛ لأنها قد دَرَتْ ذلك منه، ٢٠٣/ب
والأولى أنْ يخبرَها بأنَّه يفعلُ كذا، فيكون مفيدًا.

=

وبعده: **ما لمْ أجِدْكِ على هُدى أثرٍ   يَقْرو مقصَّك قائفٌ قَبْلي**

والشاهد فيه قوله: (واصلٌ حبلي، ورائشٌ نبلي) على تنوين واصل، ورائش ونصب ما بعدهما تشبيها بالفعل المضارع؛ لأنهما في معناه ومن لفظه، وعمل عمله.

(١) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٢) ب: من.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٨٥٩/٤، والمساعد ١٢٨/٣.

(٤) أ: متعدية، وب: متعمدة والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) أ: يعمل، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٦) وهو عمل اسم الفاعل ماضيا.

(٧) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٨) مالقة: بفتح اللام والقاف، مدينة بالأندلس من أعمال رية، سورها على شاطئ البحر، قد نسب إليها كثير من أهل العلم، منهم: عزيز بن محمد اللخمي المالقي، وسليمان المعافري المالقي.

ينظر: معجم البلدان ٤٣/٥.

(٩) أي: طلب . ينظر: لسان العرب ٣٧٧/٥ ، مادة (روم).

فقلت له: يحصل له ذلك بالمفهوم؛ لأنَّه إذا أخبرها أنَّه قد عمل ذلك فهو قد قال: إنَّ أخلاقَه على هذا، وإنه إنما يصحبُ ما لم يتغير عليه. فزعم أن هذا المعنى دون ذلك، وأنا أسلم ذلك كيفما سلمته، فنهايتُه أنْ ارتكبَ اللحنَ، فأعمل المستقبل في الظرف الماضي؛ لأنَّ المعنى الآخر دون هذا، ولا شك يا ابن أخي في أنَّ العرب لا تلحن، وترتكب المعنى الدونَ، وايم الله ما المعنى الذي يزعم أنَّه دون الأحسن مِنْ المعنى الذي ارتكب؛ فإنَّ فيه سوء معاملة المحبوب، ومعاملته بما يعامل الأدنى، وإذا أعطاه ذلك المعنى غير مصرح به كان أحسن من حيث تأدب معه، ولم يعامله بما يكره، فإذا أخذ الخصم هذا البيت عسر أخذه من يده، فكيف السبيل إلى أخذه من يده، فانظر هذا الموضع من أول الباب[1] إلى هذا، ما أشد إشكاله!

والذي ظهر فيه أن تجعل (ما) شرطية، ويكون (إني بحبلك) مغن عن الجواب، وكأنه يقول: إني بحبلك واصل حبلي إن لم أجدك على هُدَى أثر، فإذا انقدح الاحتمال لم يبق للكسائي متعلق، والحمد لله تعالى[2].

ثم أنشد: قول (**عُمَر**[3]):

وكم[4] مِالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ ** إذا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى)** [5]

(١) قوله: (الباب) ساقط من ب.

(٢) قوله: (تعالى) ساقط من ب،وجـ.

(٣) جـ: زيادة ابن أبي ربيعة.

(٤) ب، وجـ: ومن.

(٥) الكتاب ١/١٦٤-١٦٤.

والبيت من الطويل،وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٨، والكتاب ١/١٦٥، والمقاصد النحوية للعيني ٣/٢٥، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٨١ ، وشرح التسهيل ٣/٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٨.

والشاهد فيه قوله: (مالئ عينيه) على تنوين مالئ، ونصب ما بعده تشبيها بالفعل المضارع؛ لأنه في معناه ومن لفظه، وعمل عمله.

فهذا قاطع بمذهبنا؛ لأن (إذا) قد أعمل فيه (مالئا) وهو ظرف زمان[١] مستقبل.

وأنشد قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ** وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا** [٢]

[فهذا أيضا بمنزلة ما قبله؛ لأنَّه أعمل (سابقا) في الظرف المستقبل، لكن في] [٣] المعنى فساد من جهة أن الشيء لا يسبق إلا قبل مجيئه، وأما أن يُسبق قبل[٤] وقت مجيئه، فلا نقوله فما أنا بسابق[٥] شيئًا إذا كان جائيا فاسد؛ لأنه لا[٦] يسبق[٧] وقت مجيئه، كما قلنا.

فهذا يتخرج/ على أحد ثلاثة أوجه: ٢٠٤/أ

الأول: أن يكون (إذا كان) من صفة شيء، كأنَّه قال: سابقًا شيئا إذا جاء لا أسبقه قبل وقته، فهذا فيه من الضعف أنه إخبار بمعلوم؛ لأنه معلوم أن الشيء لا يسبق إلا قبل وقته، وفيه وصف شيء بـ(إذا)، وإذا وصف بـ(إذا) [٨] لزم أن يكون من جنس المعاني؛ لأن (إذا) لا يوصف بها إلا ما يصح أن تخبر بها عنه، وذلك المعاني لا الأجسام[٩]، وفي ذلك نقص المعنى؛ لأنَّه إنَّما يريد أنْ يعمَّ الأشياء كلَّها، وأنَّه لا يدرك شيئًا من الأشياء أي شيء كان قبل وقته، فهذا وجه.

---

(١) أ: وكان، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) سبق تخريجه في صفحة ٩١، والشاهد فيه قوله: (سابقا شيئا) على تنوين سابقا، ونصب ما بعده تشبيها بالفعل المضارع؛ لأنه في معناه ومن لفظه، وعمل عمله.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) قوله (قبل) ساقط من أ وجـ.

(٥) جـ: سابق.

(٦) قوله: (لا) ساقط من ب.

(٧) أ،ب: يبين، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) ب: وإذا.

(٩) لأن (إذا) ظرف زمان، وظرف الزمان لا يقع خبرا عن الأجسام، بل عن المعاني، قال سيبويه: "وجميع ظروف الزمان الزمان لا تكون ظروفا للجثث". الكتاب ١٣٦/١.

وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٠/١ ، وارتشاف الضرب ١١٢٣/٣.

والثاني[١]: أن يجعل (إذا) بدل اشتمال، وكأنه يقول: ولا سابقًا شيئًا وقته، أي: ولا سابقًا وقت شيء، وفي هذا الوجه استعمال (إذا) اسمًا، وذلك بعيدٌ[٢].

والثالث: أن يجعلها شرطًا، وهو أسدُّ الأوجه[٣]، وكأنه قال: إذا كان جائيا لا أسبقه قبل أوانه، ويكون ولا سابقًا[٤] قد أغنى عن الجواب.

ثم أنشد قول الأحوص:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً [٥]

فهذا يحمل على أن اسم الفاعل حالٌ؛ لأن (ليس) الأفصح فيها أن يكون خبرها الفعل المضارع[٦]، وقد تقدم هذا.

ثم قال: (**واعْلَمْ أنَّ العربَ يَسْتخِفُّون فيَحْذفُون التَّنوينَ والنُّونَ**)[٧]، قلت: قد أتينا على هذا كله[٨].

ثم قال: (**ولا يتغيَّرُ مِن المَعْنى شيءٌ**)[٩]، قلت: معناه أنَّ الإضافة لا تُعرِّف؛ لأنها من نصب، والأصل ذلك، وسوف يستدل سيبويه على أن هذه الإضافة لا يكتسب فيها الأول

---

(١) ب: الثاني.

(٢) قال المالقي: "والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ولا مفعولا، وأنها لا تخرج عن الظرفية". الجنى الداني ص ٣٧٣.

(٣) وذكر البغدادي أن (إذا) شرطية حذف جوابها، ويدل عليه ما قبلها، ولا يصح أن تكون ظرفية؛ لأن الشيء لا يسبق وقت مجيئه. خزانة الأدب ٩/١٠٤.

(٤) ب: زيادة (عن).

(٥) سبق تخريجه في ص١٠١، وفي جـ الشطر الثاني:

وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

والشاهد فيه قوله: (مصلحين عشيرة) على إعمال مصلحين؛ لأن النون بمثابة التنوين.

(٦) ذهب جمهور النحويين إلى أن (ليس) لنفي الحال، وذهب سيبويه إلى أن (ليس) للنفي مطلقا، وقال الأندلسي: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال،كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به. ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٩٨-١٩٩.

(٧) الكتاب ١/١٦٥.

(٨) تقدم في صفحة ٨٨.

(٩) الكتاب ١/١٦٥- ١٦٦.

تخصيصًا، ولا تعريفًا[١]، إلا أن هذه الإضافة وإن كانت فرعًا بدليل كونها لا تعرف، فهي أكثر أكثر من أن تعمل الاسم فينون، وينصب ما بعده.

وقوله: (**فجَرى مَجْرَى غُلامِ عبْدِ اللهِ في اللَّفظ**)[٢]، يريد: أنه قد صار مكفوف التنوين مثله/. ٢٠٤/ب

ثم قال: (**وليْسَ مِثْلَهُ في المَعْنَى**)[٣]، وذلك أن هذا لا يتعرف، وغلامُ عبدِ الله معرفة، وليس أصل (غلام) قبل كف التنوين أن ينصب ما بعده، فهذا هو الفرق بينهما.

ثم قال: **وليْس يغيِّر[٤] كَفُّ التنوينِ إذا حذفتَه اسْتخفافًا شيئًا مِن المَعْنى ولا يَجْعلُهُ[٥] يَجْعلُهُ[٥] مَعْرِفَةً**)[٦]، قلت: فهذا نصٌ على أن الإضافة هنا لا تُعرِّفُ.

وقوله: (﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾)[٧] تَمْثِيل للإضافةِ، والمعنى على الحال لا على المضي؛ لأنَّ جميع الأنْفُسِ لمْ تذق الموت.

وقوله:(﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾)[٨] مُسْتقبل؛ لأنَّه إنَّما أخْبَرَ قَبْل إرسالها، بدليل قوله: ﴿فَٱرْتَقِبْهُمْ﴾[٩].

---

(١) قال سيبويه: "ومما يكون مضافا إلى المعرفة، ويكون نعتا للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل، فأريد بها معنى التنوين، من ذلك: مررت برجل ضاربك" الكتاب ١/٤٢٥.

(٢) الكتاب ١/١٦٦.

(٣) الكتاب ١/١٦٦.

(٤) ب: يغني.

(٥) أ: يمثله، والصواب ما أثبته من ب، وجـ، وكتاب سيبويه.

(٦) الكتاب ١/١٦٦، مع تصرف في اللفظ.

(٧) الكتاب ١/٦٦.

سورة آل عمران، من الآية: (١٨٥).

(٨) الكتاب ١/١٦٦.

سورة القمر، من الآية: (٢٧).

(٩) سورة القمر، من الآية: (٢٧).

وقوله: (﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾)[١] لم يقع تنكيس (الرؤوس)[٢]، ولو تصرف ما بعدها إلى الماضي[٣]، فكيف يلتئم مع (نَاكِسُوا۟)، فوجهه ما تخرج عليه: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[٤] لقرب الآخرة من الدار الدنيا، جعلوا كأنهم قد نكسوا رؤوسهم.

ثم قال[٥]:(﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ [٦] فالمعنى معنى ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾)[٧]، يريد: أنَّ معناه معنى المنون الذي هو آمين[٨].

ثم قال[٩]: (يَزِيد هذا عِنْدك وُضُوحًا[١٠] قوله تعالى: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾)[١١]،

[يريد: أنَّ الّذي يُؤَيد ما ذكرته مِنْ كَوْن الإضافة لا تُعرِّف اسم الفاعل قوله: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾][١٢] فوصف به الحال، فإنْ قلت: فهو بدل، قلت: البدل مِن الحال حال، فهو نكرة باتفاقٍ.

---

(١) الكتاب ٦٦/١.
سورة السجدة، من الآية (١٢).
(٢) قوله: (الرؤس) هكذا في جميع النسخ، والصواب ما أثبته.
(٣) ب، وجـ: المضي.
(٤) سورة النحل، من الآية الأولى.
(٥) الكتاب ١٦٦/١.
(٦) سورة المائدة، من الآية الأولى.
(٧) سورة المائدة، من الآية الثانية.
(٨) جـ: ليس.
(٩) الكتاب ١٦٦/١.
(١٠) ب: وصريحا.
(١١) سورة المائدة من الآية: (٩٥).
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

وقوله[١]: (﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾)[٢] كذلك؛ لأنَّه (وصف به العارض)[٣].

فإنْ قلت: ولعله بدل.

قلت: لا يستقيم ذلك؛ لأنَّ الكلام يكون[٤] قدْ انتهى[٥] عند قوله: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ﴾، وذلك إخبار غير مفيد، ألا ترى أنَّهم لا يريدون الإخبار بأنَّ هذا المستقبل عارض؛ لأنَّهم يَعْرِفُون[٦] ذلك، وإنَّما الفائدة في وصفه بأنَّه مُمْطر، وهذا بعينه يبطل أنْ يكونا خبرين، لهذا [يقال][٧] أمْطر في[٨] العذاب، ومَطَر في الخير[٩].

وقوله: (**وستراه في بابِهِ مُفَصَّلًا**)[١٠]، قلتُ: يُحِيلُ على أبواب الصفات حيث ذَكَر مررتُ برجلٍ مُخالطٍ بدنِه داءٌ[١١]، وقد أحكمنا تلك الأبواب، وأتينا على جملتها، والحمد لله.

٢٠٥/أ (**قال الخليلُ**[١٢]: **هو كائنُ أَخِيْك على الاسْتِخْفافِ**)[١٣]/، يريد: أنَّ هذا أيضا يُمَكِنُ أنَّ [تكون][١٤] الإضافة غيرَ مَحْضَةٍ، وذلك أنَّ اسم الفاعل إنَّما يضاف إلى المفعول، لا إلى

---

(١) الكتاب ١/١٦٦.

(٢) سورة الأحقاف، من الآية: (٢٤).

(٣) ب: وصف والعارض، وجـ: وصف بالعارض.

(٤) قوله:(يكون) ساقط من جـ.

(٥) أ: اشتهى، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٦) ب: لا يعرفون.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) ب، وجـ: من.

(٩) ينظر: مجاز القرآن ١/٢٤٥، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٢١٣.

(١٠) الكتاب ١/١٦٦.

(١١) الكتاب ٢/١٨.

(١٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبدالرحمن، ولد بالبصرة سنة ١٠٠هـ، وعاش بها، وهو من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ومن أشهر مؤلفاته كتاب العين، وتوفي بالبصرة سنة ١٧٠هـ.ينظر: الوافي بالوفيات ١٣/٢٤٠-٢٤٤، والأعلام ٢/٣١٤.

(١٣) الكتاب ١/١٦٦.

(١٤) زيادة يقتضيها السياق.

الفاعل[١]، فتقول: مررتُ برجلٍ ضارب زيدٍ أبوه، ولا يجوز: ضارب أبيه زيدًا؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نَفْسِه، والمفعول في كائنٍ هو الفاعل، فكان ينبغي ألا يضاف إليه، فيقال: كائنٌ أخاك، فكونهم قد أضافوه دليل على أن الإضافة على نية التنوين، ولولا ذلك لما ساغت الإضافة، فهذا [ما] [٢] يريد الخليلُ، وهو حسنٌ جدًا.

ثم أنْشدَ (قَوْلَ الفرزْدَقِ:

أَتَانَي على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِه)[٣]

فهذا حالٌ بنفسه فهو نكرة، فلو كان في موضع الحال لجاز أن يكون معرفة.

وقول الزِّبْرِقانِ بن بدرٍ:

مُسْتَحْقِبى حَلَقِ الماذِيِّ يَحْفِزُه ****بالْمَشْرَفيِّ وغابٌ فوقَه حَصِدُ [٤]

فهو حال أيضا مما قبله.

ثم قال: **(وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَة:**

تراها مِنْ يَبيسِ الماءِ شُهْباً ** مُخالِطَ دِرَّةٍ منها غِرارُ)**[٥]

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢٢٧٤/٥، ٢٢٨٧، وتوضيح المقاصد ٨٦١/٣، وحاشية الصبان ٤٥٣/٢.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الكتاب ١٦٧/١.

صدر بيت من الطويل، وعجزه: كما في جـ: الشطر الثاني: **برِجْلَيْ لِئيمٍ واسْتِ عبدٍ تُعادِلُهْ**

وهو للفرزدق في ديوانه ٧٢٧، والكتاب ١٦٧/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢١/١، والنكت للأعلم ٣٩٧/١، وخزانة الأدب ٥٢٩/٧.

والشاهد فيه قوله: (عادل وطبه) على حذف التنوين من (عادل) وإضافته إلى ما بعده استخفافا.

(٤) البيت من البسيط ، وهو للزبرقان بن بدر في الكتاب ١٦٧/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٨٢، وشرح أبيات أبيات سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٣٩٧/١.

والشاهد فيه قوله: (مستحقبي حلق) على حذف النون من (مستحقبي) وإضافته إلى حلق استخفافا؛ لأنَّ النون من التنوين.

(٥) الكتاب: ١٦٧/١.

والبيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢٧/١، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ مادة (يبس)، وللسليك بن السلكة في الكتاب ١٦٧/١.

=

إنْ قلت: هذا أعْملَ أو لم يَعْمل فهو نكرة، فكيْف جاء به؟ قلت: قد قال قبل هذا، وممَّا جاء في الشعر غير منون، فهو مفصولٌ[١] ممَّا قبلَهُ، وإنَّما جاء به على كف التنوين[٢].

ثم قال: (ومِمَّا يَزِيدُ هذا البابَ إيْضَاحًا على مَعْنى المنوَّنِ قولُ النَّابِغَةِ:

احْكُمْ كحُكْم فَتاةِ الحَيِّ إذْ نظرتْ ** إلى حَمَامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ)[٣]**

فهذا يُوَضِّحُ أنَّ الإضافةَ غيْرُ مَحْضةٍ؛ لأنَّهُ وَصَفَ الحَمَامَ بأنَّها وارِدُ الثَّمَدِ، فيقال: حمامٌ واردٌ؛ لأنَّه جَمْعٌ لِمَا لا يعقل.

وكذلك قوْلُ (المرَّارِ الأسدي:

سَلِّ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِى رأْسِهِ ** ناجٍ مخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعيِّسِ)[٤]**

فوجْهُ الدليلِ مِنْ هذا دُخُولُ كُلّ على مُفْرِدٍ في معنى جَمْعٍ[٥]، وإذا كان المفردُ في مَعْنى جمع[٦] لم يكن إلا نكرة[٧].

=

ناجٍ: سريع، والصهبة: بياض يضرب إلى الحمرة، والمتعيِّس: الأبيض تخالطه شُقْرة.

والشاهد فيه قوله: (مخالط درة) على حذف التنوين من (مخالط) وإضافته إلى ما بعده استخفافا.

(١) ب: مفعول.

(٢) جـ. النون.

(٣) الكتاب ١/١٦٧، والبيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٤، والكتاب ١/١٦٨، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/١٦٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٤٧، ولسان العرب ٣/٢٧٠، (حكم)، ٣/٣٤٤ (حمم).

والشاهد فيه قوله: (وارد الثمد) على أن إضافة (وارد) إلى (الثمد) إضافة غير محضة، فلم تكتسب تعريفا، فوصفت بها النكرة قبلها.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي في الكتاب ١/١٦٨، والمحتسب لابن جني ١/١٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٣، وأسرار العربية ص١٨٨ ، ولسان العرب ٩/١٢٤ مادة (عرد).

والشاهد فيه قوله: (بكل معطي رأسه) على أن إضافة (معطي) إلى (رأسه) مع نية التنوين والنصب، والدليل عليه إضافة (كل) إليه؛ لأن(كل) هنا لا تضاف إلا إلى نكرة.

(٥) ب، وجـ:جميع.

(٦) ب، وجـ:جميع.

(٧) ينظر: الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع الأندلسي ٣/١٠٠٦، وشرح شواهد الإيضاح لعبدالله بن بري ص ١٢٣.

ثم قال: (**فَهُوَ عَلَى المَعْنَى لا عَلَى الأَصْلِ**)[١]، هذا هو الذي قلنا مِنْ أنْ كف التنوين فرعٌ، ألا ترى قوله: فهو على المعنى، يريد كف التنوين[٢]: على معنى التنوين، وليس إضافته/ على الأصل، بل هي فرع العمل .

ثم قال: (**لأنَّ هذا الموْضِعَ لا تقعُ فِيهِ المَعْرِفَةُ**)[٣]، فهذا يؤيد أنَّ الإضافة ليست على الأصل.

ثم قال: (**ولَوْ كان الأصْلُ هنا**[٤] **تَرْكُ التَّنوين لَمَا دَخَلَ التنوينُ ولا كان نكرةً**)[٥]، يريد: أنَّهُ لو كان بمنزلةِ غُلَام زَيْدٍ لما قيل: ضاربٌ زيدًا، كما [٦] إنَّهُ لا يقال: غُلَامٌ زيدًا، ولا كان نكرة في حال الإضافة، كما: أنَّ غُلامَ زيدٍ لا يكون نكرة.

ثم قال: (**وزَعَمَ عيسى**[٧] **أنَّهم يُنْشدون هذا البيت :**

فأَلفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ** ولا ذاكِرِ اللهَ إلاّ قَلِيلاً**)[٨]

---

(١) قال سيبويه فيما جاء من الشعر غير منون: "**فهو على المعنى لا على الأصل**، والأصل التنوين" الكتاب ١٦٨/١.

(٢) ب: اليدين.

(٣) الكتاب ١٦٨/١.

(٤) جـ: هناك.

(٥) الكتاب ١٦٨/١.

(٦) أ: زيادة (قيل)، والسياق يقتضي حذفها.

(٧) هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي ، إمام في النحو والعربية والقراءة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وصنف : الإكمال والجامع ، توفي سنة ١٤٩ هـ ، ينظر : الوافي بالوفيات ١٥٤/٢٣-١٥٦، وبغية الوعاة ٢٣٧/٢.

(٨) الكتاب ١٦٩/١.

البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤، والكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١٢/٢، والأشباه والنظائر ٢١١/١، ولسان العرب ٣٠/٩ مادة(عتب)، ٢١١/٩ (عسل)، ومغني اللبيب ٦٣٦/٢، ٧٤١، وهمع الهوامع ١٧٩/٦.

والشاهد فيه قوله: (ولا ذاكر الله) على حذف التنوين من(ذاكر) لالتقاء الساكنين، وليس للإضافة، ولفظ الجلالة منصوب.

فهذا ليس ممَّا ذكرنا؛ لأنَّه لوْ حَذَفَهُ للإضافة لجرَّ اسمَ اللهِ تعالى، فإنَّما حذَفَهُ لالتقاء الساكنين اضطرارًا، والوجهُ كسْرُه لا حَذْفُهُ، فإنَّما شبهه بما ذكر سيبويه في[1] قوله:

ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ [2]

وكان وجه ذلك أنَّه جعل النون كحروف العلة، فكذلك وجْه هذا، واللهُ أعْلم.

ثم قال: (**وتقولُ في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ إذا أشْرَكْتَ بَيْنَهُمَا في الجارِّ**)[3]، فهذا لا يمتنع؛ لأنَّ كُلَّ اسْمٍ يُحْمَلُ عليه، ولا مانع مِنْ ذلك.

وقوله: (**وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى المَعْنَى وتُضْمِرُ لَهُ ناصبًا**)[4]، فهذا ظاهر في منع الحمل الحمل على الموضع، خلافًا للأستاذ أبي الحجاج الشنتمري[5]؛ لأنَّهُ أجازَ الحَمْلَ على المَوْضِعِ دُوْنَ مجرور[6]، وتابعَهُ الأستاذُ أبو عبد الله ابن أبي العافية[7]، فزعم أنَّهُ لا يجوز ذلك إلا حيث

---

(١) ب: من.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلستُ بآتيه ولا أَستطِيعُه

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص٥٦، والكتاب ٢٧/١، والمنصف ٢٢٩/٢، والأزهية في علم الحروف ص٢٩٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٩٢، وأوضح المسالك ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ص٢٦٩.

والشاهد فيه: حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة.

(٣) أ: الحال، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

الكتاب ١٦٩/١، مع تصرف في اللفظ.

(٤) الكتاب ١٦٩/١.

(٥) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، أبو الحجاج المعروف بالأعلم، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني ومعاني الأشعار، حسن الضبط لها، ولد سنة ٤١٠هـ، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي، ومات سنة ٤٧٦هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٩٠/٢٩، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(٦) جـ: محرز.

ينظر رأي الشنتمري في: ارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٧/٢.

(٧) ينظر رأيه في: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن الربيع ١٠٢٩/٢.

وهو محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإشبيلي، أبو عبد الله، كان بارعًا في النحو واللغة، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الشنتمري، وكان من أهل المعرفة والأدب، توفي سنة ٥٠٩هـ، ينظر: إنباه الرواة ٧٣/٣، والوافي بالوفيات

=

حيث يكون ثَمَّ محرز[١]، وهو الظاهر مِنْ كلام سيبويه هنا[٢]، ومِن[٣] باب تعرضه للحمل على الموضع؛ حيث خص الحمل على الموضع، ولم يذكر مِن[٤] الجملة هذا، وإلا فقد كان يمكن أنْ يتَأَوّل هذا، فيكون (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) قد راعيت فيه (ضاربٌ)، ولذلك حملت عليه، فيكون هذا القدر مضمرًا، أو لحظت فيه معنى (يضرب)، فيكون الإضمار على هذا المعنى، وهو بعيدٌ لعمرك، لكن إنما يثبت مذهب سيبويه في الباب الذي نص فيه [على][٥] ما يحمل/ ٢٠٦/أ على موضعه، ولم يذكر هذا.

ثم أنشد على هذا قوله:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لقومِهِمِ ** أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ**[٦]

وكذلك قوله:

أَعِنَّى بخَوّارِ العِنانِ[٧]

=

.١٤٩/٣

(١) أ: مجرور، ب: مجوز، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) ب: هذا.

(٣) جـ: وفي.

(٤) ب، وجـ: في.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٣١٢، والكتاب ٩٤/١، ١٧٠، والمقتضب ١٥٣/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٤/٤، وبلا نسبة في الأصول في النحو لابن السراج ٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤.
والشاهد فيه قوله: (مثل أسرة منظور بن سيار) على نصب (مثل) على المعنى بإضمار فعل.

(٧) جزء بيت من الطويل، وهو لكعب بن جُعِيل التغلبي في الكتاب ١٧٠/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٣١/١، وبلا نسبة في النكت للأعلم ٣٩٤/١، والمخصص لا بن سيده ١٧٣/٦.
تكملة البيت: ....تخاله   إذَا راحَ يَرْدِى بالمدَجَّجِ أَحردَاً
وَأَبْيَضَ مَصقولَ السَّطامِ مُهَنَّداً   وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا
والخوّار: الضعيف اللين.
والشاهد فيه قوله (وأبيضَ مصقول السطام) على حمل (أبيض) على معنى أعني، أي: بتأويلها بمعنى أعطني وناولني، كأنه قال: أعطني خوار العنان وأبيض.

ثم قال بعد:

وَأبْيَضَ مَصقولَ السِّطَامِ[١]وذا حَلَقٍ [٢].

ثم قال: (**والنَّصبُ في الأوَّلِ أقْوَى وأَحْسَنُ**)[٣]، يعنى في: ضاربُ زيدٍ وعمرًا؛ لأن (ضارب) بنفسه ينصب، ويكون دليلا على مثله، وليس تنصب (جئني)[٤] على حال فيكون دليلا على شيء من معناه، لا من لفظه، ولهذا قال: (**لأنَّكَ أدْخَلْتَ الجرَّ**[٥] **على ما يُنْصبْ**)[٦]، يعني في ضارب؛ لأنَّهُ نفسَه يَنْصبُ، وأدْخَلْتَ هذا يعني في الفعل الجار على ما لا ينصب ولا يرفع، بل (كنت ترى أصل)[٧] الجر، فالنصب في الأول أقوى.

وأنشد :

بينا نحن نَرْقبُه أَتانا ** مُعَلَّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعٍ** [٨]

فهو بمنزلة ضارب زيد وعمرًا، وكذلك قوله :

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجِتنا ** أو عبدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخراقِ** [٩]

(١) أ وب: العظام، والصواب ما أثبته من جـ والمصادر والكتب المخرجة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جُعِيل التغلبي في الكتاب ١/١٧٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٨٧، وبلا نسبة في النكت ١/٣٩٤.

جـ، تكملة البيت: **من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا**

(٣) الكتاب ١/١٧٠.

(٤) ب: أجئني.

(٥) جـ: أل.

(٦) الكتاب ١/١٧٠.

(٧) ب، وجـ: جئت بما أصله.

(٨) البيت من الوافر، وهو لرجل من قيس عيلان في الكتاب ١/١٧١، وبلا نسبة في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٩٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٥٨، والمقاصد النحوية للعيني ٣/٤٠.

الوفضة: الكنانة التي توضع فيها السهام.

والشاهد فيه قوله: (وزناد راع) على نصب (زناد) حملا على موضع (وفضة)؛ لأن معناه: يعلق وفضة وزناد راع.

(٩) البيت من البسيط، وبلا نسبة في الكتاب ١/١٧١، والمقتضب ٤/١٥١، والمقاصد النحوية ٣/٥١٣، والأشباه والنظائر ١/٢٦٥، وهمع الهوامع ٥/٢٩٥.

=

ثم قال: (**فإذا أَخْبَرَ أنَّ الفعل قَدْ وقع وانقطع فهو بغيرِ التنوينِ ألبتّةَ**)[1]، قد أعطينا العلة في هذا، وذكرنا خلاف الكسائي، وبيَّنَّا الصحيح مِن المذهبين، ممَّا أغنى عَنْ إعادته.

ثم قال: (**لأنَّهُ إنَّما أُجْرِي مُجْرَى الفِعِل المضارِعِ له**)[2]، هذا تعليلٌ حسنٌ؛ لأنَّه[3] لو علَّل عمل[4] اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال بالجريان لاحتاج إلى الاعتذار عن اسم المفعول، فلمّا أراد أنْ يَشْمَلَ الجميع اعتلّ لعمل ذلك بأنّه في معنى فعل أشبهَه، وكذلك اسم المفعول.

وأمَّا الماضي فليس فيه[5] مَعْنى فعل يُشْبِهُهُ[6]؛ لأنَّ الماضي لا يُشْبِهُ الاسم، ألا ترى أنَّه مبني.

ثم قال: (**فلمّا أرادَ سِوَى ذلك المَعْنى جَرَى مَجْرى الأسماء التي مِن**[7] **غير ذلك الفعل**)[8]، أي: فلما أراد سوى الحال والاستقبال صار كالأسماء التي لم تؤخذ مِن هذا الفعل[9]، وصار بمنزلة كاهل، وحائك.

=

باعث: موقظ أو مرسل، ودينار وعبد ربّ رجلان، وأراد عبد ربه ولكن تريد الإضافة وهو يريدها.

والشاهد فيه قوله: (عبدَ ربِّ أخا عون) على نصب (عبد) حملا على موضع (دينار).

(١) الكتاب ١/١٧١.

(٢) الكتاب ١/١٧١.

(٣) جـ: أنه.

(٤) قوله: (عمل) ساقط من ب.

(٥) ب: في.

(٦) ب، وجـ: أشبهه.

(٧) جـ: في.

(٨) الكتاب ١/١٧١.

(٩) ب، وجـ: حارك.

ثم قال: (**وذلك هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه/، وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ**)[١]، تمثيل ٢٠٦/ب
للماضي، ويريد بقوله: وجهُ الكلامِ وحدُّه الجرُّ، يريد في الاسم المعطوف، وإنَّما كان الوجه الجر؛ لأنَّ الأول لا يعمل على حال النّصبِ، فصار بمنزلة:

جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ[٢]

فبالوجه الذي كان الجر في هذا حسنا أحسن مِن الجر في: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا[٣]، إذا أردت الحال يكون بعينه في اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، ألا ترى قوله: (**لأنَّهُ ليس مَوْضِعًا للتنوينِ**)[٤]، أي: لا ينون الأول على حال، فيكون قد دلّ على ناصب مثله، فإنّما يكون دالا على شيء، و[٥]ليس مثله فيَضْعفُ [النَّصب][٦] فإذا ضَعُفَ قَوي الجرُّ.

ثم قال: (**وكذلك هذا**[٧] **ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه**)[٨]، أي: ومثل هذا في جواز الجر، إلا إلا أن سيبويه – رحمه الله[٩] – سينص بعدُ على أن النصب في الفصل[١٠] أقوى؛ وعلة ذلك الفصل بين الجار والمجرور، ألا ترى: أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه[١١]، فتكون قد فصلت بين الجار والمجرور، وذلك غير جائز جوازًا حسنًا[١٢].

---

(١) الكتاب ١٧١/١.

(٢) سبق تخريجه في ص١١٦.

(٣) ب، جـ: وعمرا.

(٤) أ: للتبري، والصواب ما أثبته من ب، وجـ، والكتاب.

(٥) الواو ساقطة من ب، وجـ.

(٦) قوله: النصب، ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٧) أ، وجـ: هو، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٨) الكتاب ١٧١/١.

(٩) قوله: رحمه الله ساقط من ب، وجـ.

(١٠) ب: الفعل.

(١١) تقدم في صفحة (٩٣).

(١٢) لأن الجار والمجرور كشيء واحد، فحكمه أن يكون إلى جنبه ويتصل به.
ينظر: الكتاب ١٧٥/١، والأصول في النحو لابن السراج ٣١٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٧/٤.

ثم قال: (**ولو قلت هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا جاز على إضمارِ الفعل**)[١]، قلت: هذا الفصل إلى آخره بينٌ جدًا؛ لأنَّهُ حَمْلٌ على المعْنى، فأنت إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، فمعنى ضاربُ زيدٍ: ضرب زيدًا، فأضمر للثاني ما دل عليه هذا[٢].

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[٣]، ألا ترى أن معنى قوله: يُطَافُ عليهم بكذا، في معنى لهم فيها كذا، فحمله على شيء لا ينقض المعنى.

وكذلك قوله :

إمَّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ [٤]

لأنَّ معنى[٥] إمّا المصاع: أمره المصاع.

وكذلك:

وسُمْرٌ ظِمَاءٌ[٦]

لأنَّ ما قبله في معنى المرفوع، وكل ما أورده بين جدًا.

---

(١) الكتاب ١/١٧١.

(٢) أي: أضمر في (عمرا) من معنى (ضارب)، فتقديره: هذا ضارب زيدٍ وضرب عمرا.

(٣) سورة الواقعة، الآية: (٢١، ٢٢).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره كما جاء في جـ: **يهْدِى الخَمِيس نِجاداً فى مَطالِعها**
وهو للزبرقان بن بدر في لسان العرب ١٣/١٢٥ مادة (مصع)، وبلا نسبة في الكتاب ١/١٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٦٥، والنكت في تفسير سيبويه ١/٣٩٥.
والمِصاع: المجالة بالسيف، والضربة الرُّغب: الواسعة.
والشاهد فيه قوله: (ضربة رغب) على عطف (ضربة) على (المصاع) على معنى: إما أمره المصاع وإما ضربة.

(٥) ب: المعنى.

(٦) جزء بيت من الطويل، وهو لكعب زهير في ديوانه ص٧١، والكتاب ١/١٧٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٦٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٨٤، والنكت للأعلم ١/٣٩٥.
وتكملة البيت: .... **واتَرَتْهُنّ بَعدَما مضتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ**
وسمر ظماء: البعر اليابسة
والشاهد فيه على رفع (سمر) حملا على المعنى، كأنه قال: في ذلك المكان كذا وكذا، وكان الوجه النصب لو أمكنه.

ثم قال – رحمه الله –: (**والجرُّ فِي هَذا أقْوَى**)[١]، أي: في هذا الذي حملناه على الموضع، وقد أعطينا علة هذا أولا بما أغنى عن إعادته.

٢٠٧/أ ثم قال: (**والنَّصْبُ/ في الفَصْلِ أقْوَى**)[٢]، هذا محتمل؛ لأنْ يُرِيد مِنْ النَّصب[٣] دون الفصل، أومن الجر مع الفصل، وهو بالجملة أقوى فيهما[٤]، لكن الظاهر من [كلام][٥] سيبويه أنه إنما يريد: أنَّه أقوى من الجر مع الفصل، ألا ترى تعليله بأن قال: **لأنَّك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه**[٦]، وأنت مع النصب لم تفصل، فلذلك صار أقوى، وكونه أقوى أقوى من النصب دون فصل بَيِّن؛ لأن النصب مع الفصل لموجب، والنصب دون فصل فيه إضمار لا داعي له، ألا ترى: أنَّ الجر هو الحسن؛ لأنك تضمر من غير اللفظ، ألا ترى أنَّ هذا اللفظَ لا ينصبُ على حال.

ثم قال: (**وكذلك إنْ جِئْتَ باسم الفَاعِلِ الّذي تعداه فعلُه إلى مفعولين**)[٧]، يريد: أنَّ هذا إذا أردت به المضي، ففصلت بين المعطوف والمعطوف عليه بالمفعول الثاني، فالنصب أقوى، وكلامه إنما هو في الذي بمعنى المضي، ألا ترى قوله بعدُ:

(**فإنْ لمْ تُرِدْ بِالاسْمِ الّذي تعدى إلى مفعولين أنْ يكونَ الفِعْلُ قدْ وقعَ**)[٨]، فقلت كذا، فدل على أن كلامه قبل هذا إنما كان في الماضي.

---

(١) الكتاب ١/ ١٧٤.

(٢) قال سيبويه: "**والنَّصب في الفصل أقوى**، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرا، كلما طال الكلام كان أقوى، وذلك أنك لا تفصل بين الجار وما يعمل فيه فكذلك صار هذا أقوى". الكتاب ١/١٧٤.

(٣) أ: الصفة، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٤) قوله: (فيهما) ساقط من ب. وفي جـ: منهما.

(٥) قوله: (كلام) ساقط من أ و ب.

(٦) الكتاب ١/١٧٤.

(٧) قال سيبويه: " **وكذلك إنْ جِئْتَ باسم الفَاعِلِ الّذي تعداه فعلُه إلى مفعولين**، وذلك قولك: هذا مُعْطي زيدٍ درهمًا وعمرو إذا لم تُجرِه على الدرهم". الكتاب ١/ ١٧٥.

(٨) الكتاب ١/ ١٧٥.

وقوله: (**إذا لم تُجْرِه على الدرهمِ**)[١]، يريد به: وإن أجريته على الدرهم نصبت، وإن أجريته على زيد لك وجهان: أولاهما النصب لفصلك بينهما بالمعمول[٢].

ثم قال: (**والنَّصبُ على ما نَصبْتَ عليه ما قبله**)[٣]، أي على فعل مضمر، وباقي الباب مفهوم جدًا. جدًا.

وقوله: (**لا تُبَالي أيَّهما قَدَّمْتَ**)[٤]، كلام مرسل، والحق أنه إن كان ثَمّ لبس قدمت الفاعل الفاعل من جهة المعنى[٥]، نحو: هذا معطٍ زيدًا عمرًا[٦]، فالأول هو الآخذ فلا تقدم غيره.

وأما[٧] إذا قلت: هذا معطٍ زيدًا درهمًا فأنت بالخيار في تقديم[٨] أيهما شئت[٩].

ثم قال: (**وإنْ لمْ تُنوِّن لمْ يَجُزْ (هذا مُعْطي درهمًا زيدٍ)**[١٠]؛ **لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور**)[١١].

قلت: لا يحفظ سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه[١٢]/، وأنشد الأخفش : ٢٠٧/ب

---

(١) الكتاب ١/١٧٥.

(٢) يجوز أن تقول: هذا معطي زيدٍ درهما وعبدِ الله أو وعبدَ الله، بالخفض والنصب، والنصب أقوى لفصلك بينه وبين العامل بـ (درهما). ينظر: الكتاب ١/١٧٥، شرح الكتاب للسيرافي ٤/٦٩.

(٣) الكتاب ١/١٧٥.

(٤) قال سيبويه: "فإذا نونت فقلت: هذا معطٍ زيدًا درهما، **لا تُبَالي أيّهما قدمت** لأنه يعمل عمل الفعل". الكتاب ١/١٧٥.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٥٤-١٥٥، وشرح الأشموني ٢/١٦٦.

(٦) ب: درهما.

(٧) ب: وإنما.

(٨) قوله: (تقديم) ساقط من ب.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٥٤، وشرح الأشموني ٢/١٦٦.

(١٠) في جميع النسخ:(هذا معطٍ زيدًا درهمٍ)، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(١١) الكتاب ١/١٧٥.

(١٢) يرى كثير من النحويين منهم سيبويه أن الفصل بين المتضايفين لا يجوز إلا في الشعر، والصحيح أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائز في سعة الكلام:

=

فزجَجْتُها بِمزَجَّةٍ **** زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ [(١)]

وقد أنشدنا من هذا أبياتًا [(٢)] في الضرائر [(٣)]، وهي [(٤)] من الندور بحيث لا يقاس عليها، ثم قال أبو عمر الجرمي [(٥)] إن هذا عند [(٦)] جميع أصحابنا خطأ [(٧)]، أي: لا يجوز إلا في الشعر، والله أعلم [(٨)]

=

الأولى: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، أو ظرفه.

الثانية: أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، أو ظرفه.

الثالثة: أن يكون الفاصل قسما.

والأربعة الباقية تختص بالشعر:

الأولى: الفصل بالأجنبي.

الثانية: الفصل بفاعل المضاف.

الثالثة: الفصل بنعت المضاف.

الرابعة: الفصل بالنداء.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٧٢- ٢٧٨، والارتشاف ٤/١٨٤٢- ١٨٦٢، وأوضح المسالك ٣/١٥٠- ١٦٥.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٣/١٦٩، والإنصاف ٢/٣٤٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٩، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٨٢.

والشاهد فيه قوله: (زجّ القلوصَ أبي مزادة) حيث فصل بين المضاف وهو (زج) وبين المضاف إليه وهو (أبي مزادة) بمفعول المضاف وهو (القلوص).

(٢) ب: أبياتا من هذا.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للصفار تحقيق الدكتور معيض العوفي ٢/٥٧٤-٥٨٣.

(٤) ب، وجـ: وهو.

(٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، من أهل البصرة ثم سكن بغداد، قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش، ولقي يونس بن حبيب ، ولم يلق سيبويه، فقيه عالم بالنحو، ، وله من المؤلفات: كتاب الفرخ، والعروض، توفي ٢٢٥هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/٨٠-٨١، والوافي بالوفيات ١٦/١٤٤-١٤٥.

(٦) ب: في.

(٧) لم أقف على قول الجرمي، ومذهب البصريين في الفصل بين المضاف والمضاف إليه عدم الجواز إلّا بالظرف وحرف الجر، أمّا مذهب الكوفيين في ذلك الجواز بغير الظرف وحروف الجر لضرورة الشعر. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٤٩.

(٨) قوله: (والله أعلم) ساقط من ب، وجـ.

هذا بابٌ جَرَى مَجْرى الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى[١]

يريد: أنَّ اسم الفاعل الّذي تقدم إذا أعملته في الظرف، فاتسعت فيه[٢]، فإنَّه يصير بمنزلة ما تعدى[٣] إلى مفعولين نحو (مُعْطِي)، فتقول:

يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدَّارِ[٤]

فيكون بمنزلة يا مُعْطي زيدٍ درهمًا، فزعم سيبويه – رحمه الله[٥] – أنّ: يا سارقَ الليلةِ على الاتساع[٦].

واعتل لهذا النَّحويون بأنْ تقدير[٧] (في) فيه يُبْطل الإضافة؛ لأنَّها تُفْصَل[٨]، فلهذا تقول إنَّ هذا الظرف متسع فيه[٩].

---

(١) قال سيبويه: " **هذا بابٌ جَرَى مَجْرى الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى**، وذلك قولك: يا سارق الليلة أهل الدار". الكتاب ١/١٧٥.

(٢) الاتساع: قال ابن السراج: "اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم، فالأول: نحو: (واسأل القرية)، والمعنى: أهل القرية ...، والثاني: نحو: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين، ولد له ستون عاما، والمعنى: ولد له الولد لستين". الأصول في النحو لابن السراج ٢/٢٥٥، والأشباه والنظائر ١/٢١-٢٢.

(٣) جـ: يتعدى.

(٤) الرجز بلا نسبة في الكتاب ١/١٧٥، والأصول في النحو ١/١٩٥،وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٧٤، والتذييل والتكميل ٨/٨٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٥/٢٥١.

والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسع.

(٥) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٦) ينظر: الكتاب ١/١٧٦.

(٧) أ، وب: تقدر، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) أ: تتصل، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٩) وهو قول أبي علي الفارسي.

ينظر: الايضاح للفارسي ١-١٦٣-١٦٤.

فإنْ قلت: ألمْ تجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحرف الملفوظ به؟ نحو: لا أبا لزيدٍ، فالأحرى أنْ تُجيزوا هذا الذي هو متوهم، فما عذركم عن هذه الورطة التي وقعتم فيها؟ فالعذر أنَّ الإضافة إنَّما تكون على معنى (مِنْ) أو معنى اللام، وتقدير (في) يؤدي إلى أنْ يكون الاسم على معنى اللام، وعلى معنى (في)، وذلك لا يتصور[١]، وإنما جاز لا أبا لزيدٍ لما قال سيبويه – رحمه الله[٢] – من أن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة[٣]، فلمْ تُفْصَلْ[٤] إلا بشيء لا ينقض المعنى، بخلاف يا سارق الليلة إذا قدرت (في).

ثم قال: (**تقولُ على هذا الحدِّ: سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدَّارِ**)[٥]، يريد: أنَّك تنصبه على أنَّه أنَّه مفعول به، إلا أنَّه إنَّما يتبين كونه متسعًا فيه مضافًا؛ لأنَّ تقدير (في) لا يتصور فيه لما قلنا، أو مضمرًا، نحو: اليوْمَ صمتُهُ؛ لأنَّ ضمير الظرف لا يصل له الفعل هكذا، بل لابد من (في) لأنَّ المضمر يَرُدُّ الشيء إلى أصله[٦]، فإنَّما صيرته بمنزلة زيد، ولذلك/ جعلت ضميره كضمير ٢٠٨/أ الأسماء، نحو زيد وعمرو.

---

(١) اختلف النحويون في مسألة كون الإضافة تجيء على معنى حروف الجر على أربعة أقوال:

الأول: ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا، ولا على نية حرف.

الثاني: ذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الضائع إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام فقط.

الثالث: وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في.

الرابع: ذهب ابن مالك وطائفة من النحويين إلى أن الإضافة تكون بمعنى اللام، ومن، وفي.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٢١-٢٢٣، وارتشاف الضرب ٤/١٧٩٩-١٨٠١، وأوضح المسالك ٣/٧١، والتصريح للأزهري ١/٦٧٦.

(٢) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٤) أ: تتصل، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٥) قال سيبويه: " **تقولُ على هذا الحدِّ: سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدَّارِ**، فتجْرِى الليلةَ على الفعل في سعة الكلام". الكتاب ١/١٧٦.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٣.

ثم قال: (**فيجرى اللفظ على الفعل في سَعَةِ الكلام**)[١]، أي: يجري عليه متسعًا[٢] فيه.

وقوله: (**كما صِيدَ عليهِ يَوْمانِ**)[٣] مثله، نُظِرَ هل إذا قام مقام الفاعل الظرفُ يُرْفَعُ[٤] هل هل يبقى على معناه من الظرفية، أو يصير مفعولا به مجازا؟

فالذي يقوم عليه الدليل أنه متسع فيه، وذلك أن الذي يحذف منه حرف الجر، إنما يكون أبدا منصوبا، كذا استقر ذلك في اللسان العربي[٥]، فلو قدرنا هذا محذوفًا منه حرف[٦] الجر لكان خارجًا عن اللسان العربي؛ لأن ما يصل إليه الفعل بعد إسقاط الحرف على معنى الحرف كذا ثبت، وأما أن يرتفع بعد حذف الجر فلا يوجد ذلك أصلا، وإنما هو على أن صار بمنزلة الأسماء، وارتفع على الاتساع.

ثم قال: (**فاللفظُ يَجْري على قوله**[٧]**: هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا، والمعنى إنَّما هو في اللَيْلَةِ**)[٨]، قد قلنا: إنَّهُ مجاز وإنه مشبه بما تعدى إلى مفعولين.

ثم قال: (**غيرَ أنَّهم أوْقَعُوا الفِعْلَ عليه لسَعَةِ الكَلامِ**)[٩]،أي: أوقعوه [على الظرف][١٠] على هذا المعنى لمجرد الاتساع.

---

(١) الكتاب ١/١٧٦، مع تصرف في اللفظ.

(٢) أ: متبعًا فيه، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) أ: نهار، والصواب ما أثبته من ب، وجـ، والكتاب ١/١٧٦.

(٤) أ: ترفع، والصواب ما أثبته من ب وجـ .

(٥) الجمل المنسوب للفراهيدي ٩٣-٩٤، وشرح الكافية الشافية ١/٦٣٥.

(٦) أ: حذف، والصواب ما أثبته من ب وجـ .

(٧) أ، وجـ: قولك، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب ١/١٧٦.

(٨) الكتاب ١/١٧٦.

(٩) الكتاب ١/١٧٦.

(١٠) قوله: (على الظرف) ساقط من أ.

ثم قال: (**فإنْ نَوَّنْتَ، فقلت: يا سارقًا الليلةَ، كان حدُّ الكَلامِ أنْ تكونَ الليلةُ ظرفًا**)[١]، لأنَّ سارقًا منصوب، فلم يضف إلى الليلة، فيَلْزم[٢] الاتساع، فإنَّما يلزم[٣] الاتساع للظرف، إذا أضيف إليه مِن الطريق الذي بينا.

وأمَّا إذا نوّن، ونصبَ بِهِ، فإنَّه لا يلزمُهُ ذلك، بلْ يَنْبغي ألَّا يُدَّعِي الاتساع إلَّا بدليلٍ، ولك أنْ تَجْعلَ الليلةَ مع التنوين مُنْتصِبةً عَلى السَّعة[٤]؛ لأنَّ الاتساع قد ثبت في الظروف.

ثم قال: (**ولا يَجُوزُ يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدّار إلَّا فِي الشّعْرِ**)[٥]، قلت: لأنَّ فيه الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك قبيح.

ثم قال: (**وإنْ كان مُنَوَّنًا فهو بمنزلة الفِعْل النَّاصبِ**)[٦]، أي: لا يكون الاسم إلا منصوبا؛ لأنَّه موضع فصل فتكون الأسماءُ منصوبةً، كما يكون في الفعل، وأنشد أبياتًا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه وقد أنْشَدْنَاهَا/ في الضرائر. ٢٠٨/ب

ثم قال: (**وهذا لا يكونُ فِيهِ إلَّا هذا**)[٧]، يعني الجر في:

لله درُّ اليومَ مَنْ لامَهَا [٨]

---

(١) الكتاب ١/١٧٦.

(٢) ب: يظهر.

(٣) ب: يظهر.

(٤) ب: الاتساع.

(٥) قال سيبويه: "**ولا يَجُوزُ يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدّار إلَّا فِي الشّعْرِ**، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور". الكتاب١/١٧٦.

(٦) الكتاب ١/١٧٧.

(٧) الكتاب ١/١٧٩.

(٨) عجز بيت من السريع، وصدره: **لمّا رأت سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَت**

وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢، والإنصاف ٢/٣٥٢، ولسان العرب ٤/٤١٥ مادة (دمي)، وضرائر الشعر ص١٩٣، وخزانة الأدب ٤/٤٠٥.

والشاهد فيه قوله: " لله در اليوم من لامها" حيث فصل بين المضاف " در " والمضاف إليه " من "بالظرف" اليوم".

لأنَّ درًّا ليس[1] ممَّا يُنْصب، فيكون اليومُ ظرفًا، ويكون (مَن)[2] في موضع خفض.

فإنْ قلت: وكيف أجزتُم تقديم معمول الصفة[3] أو الصلة عليها[4]؟ ألا ترى: أنّ (مَن) إنْ إنْ جعلتها صلة أو صفة، كان (اليوم) معمولا لما في صلتها، أو لصفتها!

قلت: يكون العامل في اليوم (لله)؛ لأنَّهُ خبرٌ لـ (در) فيعمل؛ لأنَّهُ نائب مناب الفعل، ألا ترى: أنَّه واقع خبرًا، فلا يكون في البيت ما قلت، وهو موضع مشكل لَعَمْرُك.

ثم قال: (**ومِمَّا جاءَ فِي الشِّعْر مَفْصُولًا بينه وبين المجرور قولُ الأعْشَى**[5]:

إلاّ عُلالةَ أو بُدا ** هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ)**[6]

فهذا للنَّاسِ فيه ثلاثة مذاهب:

الأول مذهب سيبويه[7]، وهو أن (علالة) تضاف[8] إلى قارح، ويكون (أو بداهة) قد فصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل أو بداهته، ثم قدم لمكان الفصل.

---

(١) قوله: (ليس) ساقط من ب.

(٢) قوله: من ساقط من جـ.

(٣) فلا تقول: هذا طعامَكَ رجلٌ يأكل، وقد أجاز الكوفيون تقديم معمول الصفة على الموصوف، وتبعهم الزمخشري.
ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١١٥١، وهمع الهوامع ٥/١٨٥.

(٤) فلا تقول: جاء الرجل التفاح الذي يأكل، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول.
ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٠٤٤، ومغني اللبيب ١/٩٦.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وكان أعمى، يُسمى بصناجة العرب، وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود إلى الملوك، توفي سنة ٧هـ، ينظر: الشعر والشعراء ١/٢٥٧-٢٥٨، والأعلام ٧/٣٤١.

(٦) الكتاب ١/١٧٩.
البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٥٩، والكتاب ١/١٧٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٠٧، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٢٢٨، والمقرب ١/١٨٠.
العُلالة: آخر جري الفرس، والبُداهة: أوله، والنّهد: الغليظ، والجُزارة: القوائم والرأس.
والشاهد فيه قوله: (إلا علالة أو بداهة قارح) على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة.

(٧) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب ١/١٧٩، وشرح الأشموني ٢/٥١٦،

(٨) جـ: مضاف.

والثاني مذهب [(١)]المبرد[(٢)]، وهو أنه حذف المضاف من الأول، والأصل إلا بداهة قارح أو أو علالة قارحٍ، ثم حذف الأول.

والثالث مذهب الفراء[(٣)]، وهو أن الاسمين معًا مضافان لقارحٍ، على مذهبه من أن العاملين يعملان في معمول واحد[(٤)]، وهذا المذهب قد رددناه في باب الإعمال[(٥)]، بأنّ العامل العامل لابد له مِنْ عمل، وفي مذهبه إبطال عمل العامل؛ لأَنَّهُ يجعل الواحد لا أثر له، فيبقى الترجيح بين مذهبنا ومذهب أبي العباس.

فالذي يبطل مذهب المبرد ما حكاه الفراءُ مِنْ: أنَّ العربَ لا تقولُ: زيدٌ قطع اللهُ يدَ ورجلَه، إنَّما يكون الحذف مع الظاهر، واعتل لهذا بأنَّ المضمر لشدة اتصاله لا يحتملون فيه الفصل بينه وبين ما يعمل فيه، والأول عند الفراءِ مِمَّا يُعْمل فيه، فاعتلَّ له[(٦)] بهذا، ويكون امتناعهم من ذلك على مذهبنا حسنًا؛ لأن الأول هو الفاصل[(٧)]، فكرهوا[(٨)] الفصل، فالذي اعتلّ به الفراء[(٩)] حسن لمذهبنا، ومذهبه في نفسه قد بطل.

---

(١) جـ: زيادة (أبي العباس).

(٢) ينظر رأيه في: المقتضب ٢٢٨/٤، وشرح الأشموني ٥١٦/٢.

(٣) ويرى الفراء أن ذلك يجوز في الشيئين يصطحبان؛ مثل: اليد، والرجل، ومثل قوله: عند نصف أو ربع درهم، وجئتك وجئتك قبل أو بعد العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل: الدار والغلام.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ١٨٣٢/٤، وشرح الأشموني ٥١٦/٢.

(٤) قال الفراء: العاملان يعملان في معمول واحد إذا اتفقا في الإعراب المطلوب، نحو: قامَ وقعد أخواك.

ينظر: أوضح المسالك ١٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٨٤/٢ ، وحاشية الصبان ١٥٠/٢.

(٥) ينظر (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك) في: شرح الصفار ١١٥أ - ٨٧جـ.

(٦) أ: فاعتدله، والصواب ما أثبته من ب، جـ.

(٧) أ: الفاعل، والصواب ما أثبته من ب، جـ.

(٨) قوله (فكرهوا) غير واضح في ب.

(٩) قوله: (الفراء) ساقط من ب.

والمبردُ كان ينبغي/ على مذهبه أنْ يجوز؛ لأنَّه إنَّما زعم أنَّ المحذوف هو الأول، فلا مانع يمنع مِن: زيدٌ قطع اللهُ يدَ ورجلَه، فكونهم قد أجمعوا على يده ورجله دليل على فساد مذهبه، وإنْ كان في الظاهر يبدو؛ لأنَّه ليس فيه إلا حذف، ومِن[1] مذهبنا الحذف والفصل.

ومِمَّا يُبْطِلُ به مذهب المبردِ أنَّه حذف المضاف وترك التنوين فلم يرده، وهذا مُنْكَرٌ لا نعرفه[2].

فإنْ قال: وكذلك عملتم في الثاني.

قلنا: إنَّما استقر رد التنوين مما ليس بمضاف لفظًا، ومما ليس على صورة المضاف، وهذا الثاني على صورة المضاف؛ لأنَّه بمنزلة غلامِ زيدٍ لفظًا؛ فيمكن أنْ راعت العربُ هذا المعنى، فلمْ تَرد التنوينَ.

وأيضا فإنَّه يكون قد[3] حذف الأول؛ لدلالة الثاني[4]، وعادتُهم أنْ يتقدَّم الدليلُ على المحذوف –كما فعل سيبويه– لا أنْ يتأخر.

وأيضا فإنَّه لا يخلو أنْ يُقَدِّر: إلا علالته، أو علالة قارحٍ، ولا يسوغ له التقدير الأول؛ لأنَّهُ ليس ثَمَّ على ما يعود المضمر، فلمْ يبق إلَّا التقدير الثاني، وفيه تكرار الظاهر، وهو قليل فهذا المذهب –كما ترى– وسيبويه رحمه الله موفق الرأي مسدده.

ثم أنشد:

---

(١) جـ: في.

(٢) قوله هذا فيه نظر؛ لأنه إذا حذف المضاف إليه فهو على ثلاثة أنواع: تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم، نحو: (ليس غيرُ). وتارة يبقى إعرابه، ويرد إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ سورة الفرقان:٣٩، وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضاف، نحو: (خذ ربع ونصف ما حصل)، أو غيره، ... ومن غير الغالب، قولهم: (ابدأ بذا من أولِ) أي من أول الأمر بالخفض من غير تنوين.

ينظر: شرح التسهيل ٢٤٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٥/٣-١٤٧، وهمع الهوامع ٢٩٣/٤.

(٣) ب: قد يكون.

(٤) ب: لدلالتهم الثاني عليه.

كأَنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهِنّ بنا **** أَواخِرِ المَيسِ أَصواتُ الفَرارِيجِ (١)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه، [وقد أوردنا هذا البيت في الضرائر.

ثم قال: (**وهذا قَبيحٌ**)(٢)، يعني الفصل بين المضاف والمضاف إليه] (٣)، إلا أنَّه(٤) إذا وقع بالظرف، نحو:

طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى (٥)

أو بالمجرور نحو:

كأَنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهِنّ بنا أَواخِرِ المَيسِ (٦)

فهو ينقاس في الشعر، وكذلك بالمعطوف على المضاف، نحو: مررت بخيرِ وأفضل مَن ثَمّ.

وقوله: (**وأما قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾**(٧))(٨)، يريد: أنَّ هذا الفصل جائز جائز في الفصيح؛ لأنَّ الحرفَ زائدٌ، فلا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، أعني/ الحرف، إلَّا بما ٢٠٩/د

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/٩٩٦، والكتاب ١/١٧٩، والخصائص ٢/٤٠٤، والنكت للأعلم ١/٤٠١، والإنصاف ٢/٣٥٤، ولسان العرب ١٤/٢٦٤ مادة(نقض).

الإيغال: الإبعاد (في الأرض)، وهو يعني إبعاد الإبل هنا، أواخر: جمع آخرة الرّحل، والميس: شجرة من أجود الشجر وأصلبِه وأصلحِه لصنعة الرّحال، والفراريج: صغار الدجاج.

والشاهد فيه قوله: (كأنّ أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس) على الفصل بين المضاف (أصوات)، والمضاف إليه (أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا).

(٢) الكتاب ١/١٨٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) قوله: (أنه) ساقط من جـ.

(٥) جزء من عجز بيت من الرجز وتمامه: **رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلّْ** .... **زادَ الكَسِلْ**

وهو للشماخ بن ضرار الذبياني في الكتاب ١/١٧٧، والنكت للأعلم ١/٣٩٧، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١/١٢٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٥١، وخزانة الأدب ٤/٢٣٣.

والشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى (ساعات) على تشبيهه بالمفعول به.

(٦) سبق تخريجه في ص ١٣٠.

(٧) سورة المائدة، من الآية (١٣).

(٨) قال سيبويه:"وأما قوله عز وجل ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ فإنَّما جاء لأنه ليس لـ (مَا) معنىً سِوى ما كان قبل أن

=

لا معنى له، بل يكون مؤكدًا، نحو ما في قوله تعالى[١] : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾، وأمَّا بغير ذلك، فلا يجوز، ولا يحفظ إلا في قوله :

مُخَلَّفَةٌ لا يُسْتَطاعُ ارْتِقَاؤُهَا ** وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ**[٢]

ففصل بـ(منها) [٣] — وهو حرف له معنى — بين (إلى) والنزول، وهذا لا ينقاس في شعرٍ، بل هو من الندور بحيث لا يحفظ غيره.

فقد تبين الذي يقع الفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والذي يقع الفصل به بين الحرف الجار وبين ما ينجر به، وأين ينقاس، وأين لا ينقاس.

وقوله: (**فمن ثَمَّ جاز ذلك**)[٤]، أي: فمن أجل كونه زائدًا جاز ذلك؛ لأنه لا يعطي أكثر من التأكيد.

وقوله: (**وكانا حرفين أحدُهما عاملٌ في الآخَر**)[٥]، يعني: الباء مع النقض[٦]، وجعله حرفًا على معنى الكلمة.

ثم قال: (**ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فِعْلًا لمْ يجزْ**)[٧]، أي[٨]: لو كان الفاصل بين الحرف ومعموله شيئًا من هذا لم يجز؛ لاتصال الحرف بما عمل فيه.

=

أن تجئَ إلاّ التوكيدُ فمن ثمَّ جاز ذلك إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا وكانا حرفينِ أحدُهما فى الآخَر عاملٌ" الكتاب ١/١٨٠

(١) قوله: (تعالى) ساقط من ب، وجـ.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة الخصائص لابن جني ٣٩٥/٢، والمقرب لابن عصفور ١٩٧/١، وشرح الأشموني ٤٣٧/٢، وحاشية الصبان ٣٥٤/٢.

(٣) أ: منها، والصواب ما أثبته من ب، جـ.

(٤) الكتاب ١٨١/١.

(٥) الكتاب ١٨١/١.

(٦) من قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾.

(٧) الكتاب ١٨١/١.

(٨) أ: أن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

ثم قال: (**وأما قوله: أُدْخِلَ فُوهُ الْحَجَرَ**)[١] الفصل، قلت: يريد أنه على السعة. وللناس في: أُعْطِي درهمٌ زيدًا خلافٌ[٢].

فأمَّا المحققون فإنَّهم يقولون: إنَّ معناه ومعنى أُعطِيَ زيدٌ درهمًا واحدٌ[٣]، ورفعه ونصبه على حدٍ واحدٍ؛ لأنَّهما مفعولان صريحان، فتقيم[٤] أيهما شئت.

ومن الناس من يقول: إذا رفعت الدرهم فالمعنى: أخذ الدرهم، وأُعطيه زيدٌ، فزيدٌ هو الذي أعطي، كما أنك إذا رفعت زيدًا، فالمعنى: أُخذ الدرهم وأُعطي لزيدٍ، وجعلوه بمنزلة: أُدخل فوه الحجر، وأُدخل فاه الحجر[٥]، فكما أن الحجر إذا نُصب، ورُفع[٦] فوه، كان المعنى أُدخل فوه في الحجر، فكذلك يكون أُعطي درهمٌ زيدًا، وهذا ليس بشيء؛ لأن الضرورة ضِمْنًا في أُدخل فوه الحجر، إلا[٧] أنْ تقول فيه ما قال سيبويه من أنَّه على السعة، وذلك أنَّه إذا اجتمع مفعول مفعول صريح في اللفظ والتقدير، ومفعول صريح في اللفظ مقيدٌ في التقدير، فإنَّك تُقيمُ[٨]

---

(١) قال سيبويه: "**وأما قوله: أُدْخِلَ فُوهُ الْحَجَرَ**، فهذا جرى على سعة الكلام والجيِّد أُدخل فاه الحجرُ كما قال: أَدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَةَ، والجيِّد أَدخلتُ في القَلنسوة رأسي" الكتاب ١/١٨١.

(٢) اختلف النحويون في هذه المسألة، فذهب الجمهور إلى أنه يجوز إقامة الثاني مقام الفاعل إذا لم يُلبس، مثل أعطي درهم زيدا، أما إذا أُلبس فلا يجوز، نحو: أعطي زيد عمرا.

وادعى ابن مالك أنه لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطى.

وحُكي عن الفارسي أنه لا يجيز إقامة الثاني مع عدم اللبس وهو نكرة مع وجود الأول معرفة.

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته مقام الفاعل، نحو: أعطي درهم زيدا، وأما إن كانا معرفتين كان في الحسن سواء، إن شئت أقمت الأول وإن شئت الثاني، وعند البصريين إقامة الأول أحسن.

ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٧١-٥٧٢، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٩، وهمع الهوامع ٢/٢٦٣.

(٣) وهو ما قاله ابن مالك.

(٤) أ: تضم، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٧١-٥٧٢.

(٦) أ: رافع، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٧) جـ: لكن.

(٨) أ: تضم، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

الصريح باتفاقٍ، وتتركُ المقيد، و(دَخَلَ) مما يتعدى بحرف الجر عندنا[١]، خلافًا لأبي الحسن/[٢]. ٢١٠/أ

فإذا قلت: أُدْخل فاه الحجر، فإنَّ فاه مما يصل إليه بحرف الجر، على ما ثبت، فلهذا لا يجوز غيره[٣]، فإذا سمعنا[٤] منهم أُدخل فوه، تحققنا أنهم إنَّما[٥] أقاموا المجرور؛ لأنهم صيروه صريحًا، والحجر مقيدًا، فلهذا ساغت إقامته.

فالذي عمل سيبويه حسنٌ جدا؛ لأن الضرورة دعت إليه، وأمَّا: أُعطي درهمٌ زيدًا فلا ضرورة تدعو إلى القلب فيه، فتعين الأخذ بمذهب سيبويه رحمه الله.

ثم قال: (**كما قال (أَدْخَلْتُ فِي رأْسي القَلَنْسُوَةَ)**)[٦]، أي: هو بمنزلة هذا في الاتساع؛ لأنَّ أَدْخلتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي منقول مِن: دخلت القلنسوة في رأسي، وهذا كلام مقلوب[٧]؛ لأنّ القَلَنْسُوَةَ لا تدخلُ في الرأسِ، بل الرأسُ هو الّذي يَدْخُلُ في القَلَنْسُوَةِ.

ثم قال: (**وَلَيْسَ مِثْلَ اليوْمِ والليلةِ لأنَّهُمَا ظَرْفانِ**)[٨]، يريد: أنَّ الاتفاق بين هذا وبين اليوم والليلة في الاتساع، ويختلفان في أنَّ هذا ظرفٌ، وليس هذا بظرفٍ.

ثم أنشد :

تَرى الثَّورَ فيها مُدخِلَ الظلِّ رأْسَهُ [٩]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٣٥/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٣٩/٢، والتصريح ٥٢٠/١.

(٢) يريد الأخفش سعيد بن مسعدة، وهو رأي الجرمي والمبرد، ونقل أبو حيان عن الأخفش أن (دخل) مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر. ينظر: المقتضب ٣٣٧/٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٣٩/٢، والهمع ١٥٣/٣.

(٣) قوله: (غيره) ساقط من ب.

(٤) قوله: (سمعنا) غير واضح في أ، وفي ب: تحققنا، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) زيادة يقتضيها السياق موجودة في ب.

(٦) الكتاب ١٨١/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٣/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٠٣/٢.

(٨) الكتاب ١٨١/١.

(٩) صدر بيت من الطويل، وعجزه كما جاء في: جـ: **وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجْمَعُ**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨١/١، والأصول في النحو ٤٦٤/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٤، وخزانة الأدب

=

فهذا على السعة، ألا ترى: أنَّ الظِّلَ إنَّما أضيف إليه على أنَّه مُدْخَلٌ في رأسِ الثَّوْرِ.

ثم قال: (**فوجْهُ الكَلامِ فيه هذا**)[١]، يعني إضافته إلى الظل على الاتساع؛ لأنَّ الاتساع قد ثبت؛ كراهية الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في الشعر[٢].

ثم قال: (**وإذا لمْ يكنْ في الجرِّ فحدُّ الكلامِ أنْ يكونَ النَّاصبُ مبدوءًا بِهِ**)[٣]، [يريد: أنْ يقول: إذا لم تضف فالحدُّ أنْ تقول: مُدخلا رأسَه الظِّلَ، فإنَّما يريد أنْ يكون المنصوب مبدوءًا به] [٤]، أي: فالمنصوب[٥] حين كان الأول مجرورًا، والمجرور[٦] إنَّما كان الظِّلُ.

وإذا نوَّنْتَ تقولُ: فحدُّ الكلامِ أنْ يكونَ المنصوبُ في هذا الكلامِ أولًا، وتشريك اللفظِ أنْ تُرِيدَ بالناصب ما تريد بأمَّاذا[٧] في أما، والنصب، أي: المنصوب، أو تريد به المنصوب[٨]؛ لأنَّه قد نقل ذلك في مستوفى [٩] والحمد لله[١٠] .

=

.٢٣٥/٤

والشاهد فيه قوله: (مدخل الظلِّ رأسه) على إضافة (مدخل) إلى (الظل)، ونصب الرأس به على الاتساع والقلب.

(١) الكتاب ١٨١/١.

(٢) قال السيرافي: فكان إضافته إلى الظل على السعة أحسن من الفصل بين المضاف والمضاف إليه. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٨/٤.

(٣) الكتاب ١٨١/١.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) جـ: المنصوب.

(٦) قوله: والمجرور ساقط من ب.

(٧) أ: بماذا، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٨) فكأنه أطلق لفظ الفاعل وأراد به المفعول، كما قيل: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ سورة الحاقة: ٢١، أي: مرضية. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٤.

(٩) أ: وافي، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) قوله: (والحمد لله) ساقط من جـ.

(**هذا بابٌ صار فيه الفاعلُ بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى وما يعمل فيه**/)[١] ٢١٠/ب

أي: بمنزلة الفعل في معناه، ومعموله، وربَّما أخذ كثيرٌ مِن النَّحويين مِن هذا أنَّ اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام فإنه يكون أبدا ماضيا[٢]؛ لأنَّ سيبويه – رحمه الله[٣] – قال: (**بمنزلة الذي فعل**) قال صاحب هذا المذهب: ولا يحفظ خلاف ذلك؛ لأنه لا يسمع من كلامهم: [جاءني] [٤] القائم غدا، وهذا مردود ، ألا ترى قوله:

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه ** إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا** [٥]

فأعمله (في إذا) [٦].

وأمَّا لفظ سيبويه فليس فيه شيء؛ لأنَّهُ إنَّما يريد: أنَّه صار بمنزلة الموصول، فإنَّما قصده هذا[٧]، فاتفق أن وقع التمثيل بالفعل ماضيا، ولم يقصده لنفسه.

وفي الضارب خلاف بين النحويين: فمِنْهم مَنْ جعل الألف واللام مِن الموصولات، والذَّاهبون إلى ذلك على قسمين:

---

(١) قال سيبويه: " **هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى وما يعمل فيه**، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدا". الكتاب ١/١٨١.

(٢) لم أعثر على هذا الرأي، وإنما ذهب الرماني إلى أن اسم الفاعل إذا كان مقرونا بأل لا يعمل إلا في الماضي، فقال: "الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة الذي فعل أن يعمل عمل الفعل الماضي، كقولك: الضارب زيدا؛ لأن الألف واللام نقلت عن الحرف فيه إلى الاسم، ونقل اسم الفاعل إلى الفعل، ... ثم قال: وعلى هذا جعله سيبويه بمعنى الذي فعل حتى يكون مختصا بالزمان الماضي". شرح كتاب سيبويه للرماني ٢/٤٤٠-٤٤١.

ينظر رأي الرماني في: شرح التسهيل٣/٧٦، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/١٩٨-١٩٩.

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، ج.

(٤) قوله: (جاءني) ساقط من ب، وفي أ: كثر، والصواب ما أثبته من ج.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٨، ومجالس ثعلب ١/١٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣٤، والتذييل والتكميل ١٠/٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/٢٦٦.

والشاهد فيه قوله (والآمرونه إذا ما حشوا) على إعمال اسم الفاعل المقرون بأل في المستقبل؛ حيث عمل في (إذا) وهو دال على الاستقبال.

(٦) ب: مرادا.

(٧) قوله: (هذا) ساقط من ج.

مِنْهم مَنْ يجعلها حرفًا موصولًا، وهو المازنيُّ[١].

ومِنْهم مَن يجعلها اسمًا[٢].

والاحتجاج لهذين المذهبين[٣] موضع أوسع مِن هذا.

ومِنهم مَن جعل الضارب غير موصول، والألف واللام للتعريف[٤].

قيل له: فكيف امتنع التقديم؟ وكيف عمل وفيه خاصية الاسم؟

قال: لمْ يَعْمل، وإنَّما الاسم منصوب بعده على التشبيه بالمفعول به، وكذلك[٥] امتنع تقديمه؛ لأنَّهُ صار بمنزلة حسن الوجه، والذاهب لهذا هو الأخفش[٦].

ورد عليه الفارسي بأنَّ هذا (لو كان) [٧] بمنزلة الحسن الوجه، لم يعمل إلّا في السببي معرفا بالألف واللام أو[٨] نكرة[٩]، وهو يعمل في الأجنبي، فثبت أنَّهُ ليس بمنزلة الحسن الوجه.

فلم يبق إلّا أنَّه موصول، هل هو[١٠] مِنْ قبيل الحروف أو الأسماء؟ مَسْألةُ نظرٍ، والذي يعضده النظر أنه من قبيل الأسماء لعودة الضمير عليه[١١]، وسيأتي إن شاء الله بيان هذه المسألة بما فيه مقنع، فإنها طويلة جدا.

---

(١) ينظر رأي المازني في: الجنى الداني ٢٠٢، والمساعد ١/١٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٩١.

(٢) وهو رأي الجمهور، ينظر: مغني اللبيب ١/٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٤٩.

(٣) ب: الموضعين.

(٤) ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

ينظر: الجنى الداني ص ٢٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٩١.

(٥) جـ: ولذلك.

(٦) ينظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل ٣/٧٧، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٣، وهمع الهوامع ٥/٨٢.

(٧) ب: الترتيب.

(٨) قوله: (أو) ساقط من ب.

(٩) لم أقف على هذا القول منسوبًا للفارسي في كتب النحو، ووقفت عليه غير منسوب في كتاب التذييل والتكميل لأبي لأبي حيان ١٠/٣٣٦.

(١٠) جـ: زيادة (هو)، يقتضيها السياق.

(١١) ينظر: همع الهوامع ١/٢٩١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٤٩.

قال – رحمه الله – : (**وعَمِلَ عَمَلَهُ لأنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَتا الإضافة**)[١]، (أي: عمل)[٢] النَّصب كما يعمل[٣] الفعل؛ لأنَّ الألفَ واللامَ يُمْكن معهما[٤] الجر.

ثم قال: (**وقدْ قال قومٌ تُرْتَضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ شبَّهُوهُ بالحَسَنِ الوَجْهِ**)[٥]، قد قلنا: إنَّ هذا/ مجرد تشبيه، ولم يحذفْ للإضافة شيء، ولو أمكن التشبيه في: ٢١١/أ
الضارب زيدًا لقلنا به، لكن تعذّر[٦].

ثم أَنْشَدَ على هذِهِ اللغَةِ قولَ الشاعرِ:

أَنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ [٧]

فـ(بشر) عندنا عطف بيان، ولا يتصور فيه أنْ يكون بدلا؛ لأنَّهُ في نية استئناف التارك، وذلك لا يجوز[٨].

---

(١) قال سيبويه: " **وعَمِلَ عَمَلَهُ لأنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَتا الإضافة** وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، الرجلَ، وهو وجه الكلام". الكتاب ١٨٢/١.

(٢) ب: أن تحمل

(٣) ب: فعل.

(٤) أ، وب: معها، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) الكتاب ١٨٢/١.

(٦) لأنه يجب في (الضارب زيدا) النصب، ولا يجوز عند سيبويه الإضافة؛ لأن الإضافة معاقبة للتنوين في قولك: هذا ضارب زيد، لأنه سقط بالإضافة التنوين الذي كان في قولك: ضاربٌ زيدا، فإذا قلت: (هذا الضارب زيدا) لم يجز إضافة الضارب إلى زيد؛ لأنا لا نقدر على حذف شيء بالإضافة، فتكون الإضافة معاقبة له، فلم يجز (هذا الضارب زيدٍ) لذلك.

ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٨٠/٤.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه كما جاء في جـ: عَلَيْه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعَا

وهو للمرار الأسدي في الكتاب ١٨٢/١، وشرح جمل الزجاجي ١٠/٢، وشرح التصريح ١٥٠/٢، والأشباه والنظائر ٣٤٢/١، وأوضح المسالك ٣٠٠/٣.

والشاهد فيه قوله: (التارك البكري) على إضافة التارك إلى البكري تشبيها بالحسن الوجه؛ لأنه مثله في الاقتران باللام.

(٨) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يعرب بدلا إلا في مسألتين: منها أن يكون التابع خاليا من (أل)، والمتبوع والمتبوع بأل، وقد أضيفت إليه صفة بأل، نحو: (أنا الضارب الرجل زيدٍ) وأنا ابن التارك البكري بشر، فيتعين في

=

ثم قال: (وأَجْرى بشرا على مُجْرى المَجْرُورِ)[١]، أي: على الذي جرى عليه البكريُّ، وهو الجر، وأجراه على جريان ذلك.

قال: (لأنَّهُ جَعَلَهُ هُنا بِمَنْزِلة ما يُكَفُّ منه[٢] التَّنوينُ)[٣]، أي: جعل التارك هنا جارا، فهو بمنزلة ما يحذف تنوينه، فلو جعله بمنزلة المنون لنصب (البكري)، فكان يجري بشرا على مجراه منصوبا.

ثم قال: (ومِثْل ذلك فِي الإجْرَاءِ على ما قَبْله: هو الضاربُ زيداً والرَّجُلَ، لا يكونُ فِيه إلَّا النَّصب)[٤]، يعني في المعطوف، لأنَّهُ[٥] قدْ عَمِلَ في الأوّلِ النَّصبَ، ولهذا قال:[٦] عَمِلَ عَمَلَ المنوّنِ[٧].

ثم قال: (ولا يكون: هو الضاربُ عمروٍ)[٨]، أي: لا يجوز، وقد أعطينا العلة في هذا، وردَدْنا[٩] على الفراءِ.

ثم قال: (ومَنْ قال: هو الضاربُ الرجلِ قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله)[١٠]، قد كان تكلم في المعطوف على المنصوب، فأخذ الآن يتكلم في المعطوف على المجرور، فزعم أنه يجوز الجر في المعطوف.

=

بشر كونه عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلا من (الرجل)؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا التارك بشرٍ، وهو لا يجوز. ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٤-٢٠٥.

(١) الكتاب ١/١٨٢.

(٢) قوله: (منه) ساقط من ب.

(٣) الكتاب ١/١٨٢.

(٤) الكتاب ١/١٨٢.

(٥) أ: فلأنه، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٦) أ، وب: وإن، والصواب ما أثبته من جـ .

(٧) الكتاب ١/١٨٢.

(٨) الكتاب ١/١٨٢.

(٩) أ و جـ: رددناه، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) الكتاب ١/١٨٢.

فإنْ قلت: هذا التمثيل الذي مثل به خُلْفٌ جدا؛ لأنَّ الجر في المعطوف إنَّما يكون إذا كان فيه ألف ولام، أو كان مضافا لهما، أو مضافا لضميرهما[١]، وأما إذا كان فيه ألف ولام، وجرى وجرى مجرى العَلَم، فإنَّه يكون بمنزلة زيد وعمرو، ألا ترى: أنَّ عبدَ الله بمنزلة زيدٍ لا بمنزلة غلام[٢] الرجلِ.

قلت: قد حَكَمتْ العربُ لهذا بحكم الجنس[٣]، ألا ترى قولهم: نعم عبدُ الله [زيد][٤]، فما ذاك إلا لأنَّهم جعلوه جنسا[٥]، ونظيره: (**مَنَعَتِ العراقُ قفيزَها ودرهمَها**)[٦]، فالمضافُ هنا إلى الضمير الذي لا يراد به الجنس[٧] قد أجرى مجرى الجنس[٨]، وكأنَّهُ مَعْلومٌ أنَّ العراقَ لَيْس لها درهمٌ بل دراهمَ، فكذلك يكون قولهم: نعم عبد الله زيد، أي: نعم عبيد الله زيد/، ٢١١/ب
جعلته الجنس[٩] كله، فكذلك يكون هو الضاربُ زيدًا وعبدَ الله.

(١) هذا عند سيبويه، وأما المبرد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام، فلا يجيز إلا النصب على الموضع.
ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩/٢.
(٢) قوله: (غلام) ساقط من جـ.
(٣) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.
(٤) زيادة يقتضيها السياق.
(٥) أ: حسنا، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.
(٦) قال هنا القفيز والدرهم بالإفراد والموضع الجمع، فكأنه أراد الجنس، أو أراد الجمع بلفظ المفرد.
ينظر: المخصص لابن سيده ٥٣/٤.
وهو جزء من حديث خرّجه أبو داود في كتاب (الخراج) باب (إيقاف أرض السواد وأرض العنوة) برقم (٣٠٣٥) سنن أبي داود ٢٨١/٣، وتمامه:(........ ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، ثم عدتم من حيث بدأتم).
والإمام أحمد برقم (٧٥٦٥) في مسنده ١٢/١٣.
وصححه الألباني برقم (٣٠٣٥) في صحيح سنن أبي داود (٢٥٩/٢)
(٧) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.
(٨) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.
(٩) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

وأنشد قولَ الأعْشَى:

الوَاهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها (١)

فهذا رواه حملةُ الكتابِ مجرورًا ومَنْصُوبًا، قال أبو العباس(٢) أَصَبْتُ للفرزدق مثل الضاربُ الرجلِ. قال :

وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ(٣)

أي: التي تشفي الحوائم(٤)، وهن العطاش.

قال(٥): (**وإذا ثنَّيْتَ أو جمعتَ فأثبتَّ النُّونَ نَصَبْتَ، فقلتَ: الضاربانِ زيدًا**)(٦)، قلتُ: قلتُ: هذا ليس فيه شيء، لأنَّهُ مُنَوَّنٌ.

ثم قال: (**فإنْ كَفَفْتَ النُّونَ جررتَ؛ لأنَّ النُّونَ لا تُعَاقِبُ الألفَ واللامَ**)(٧)، أي: لا تمنع تمنع الجمع بينهما، ألا ترى: أنَّك تقول: الضاربان فهي لا تعاقبهما، فلمَّا كانت لا تعاقبهما، وتجمع بينهما، كان معك ما تحذف للإضافة، فهذا تعليلٌ حسنٌ، وهو الذي قلناه.

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٧، وفي ب: غيرها، وفي جـ: تكملة البيت: عُوذاً تُزَجَّى بينها أَطْفالَها

والشاهد فيه قوله: (وعبدها) حيث وردت بالكسر تبعا للفظ، وبالفتح تبعا للمحل.

(٢) وهو المبرد.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٦١٣، وخزانة الأدب ٣٧٣/٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٨/٣، والتصريح ٨٤/١،وشرح الأشموني ٤٥٣/٢.

وتمام البيت: **أَبَأْنَا بِهَا قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِم شِفَاءٌ** ....

والشاهد فيه قوله (الشافيات الحوائم)، حيث أضاف الاسم المقترن بأل لكون المضاف إليه مقترنا بها، مع كون المضاف وصفا.

(٤) أي: القطيع الضخم من الإبل. ينظر: لسان العرب ٤٠٧/٣.

(٥) جـ: ثم قال.

(٦) قال سيبويه: " **وإذا ثنَّيْتَ أو جمعتَ فأثبتَّ النُّونَ نَصَبْتَ، فقلتَ: الضاربانِ زيدًا**، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غير هذا لأن النون ثابتةٌ". الكتاب ١٨٣/١.

(٧) قال سيبويه: " **فإن كففت النون جررت** وصار الاسم داخلا في الجار بدلا من النون، **لأن النون لا تعاقب الألف الألف واللام** ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام". الكتاب ١٨٤/١.

وقوله: (**لأنَّهُ لا**[١] **يكونُ مَعْرُوفًا ثُمَّ يُثَنَّى**)[٢]، لما قال: إنَّ النُّونَ لا تُعَاقِبُ الألفَ واللامَ، قيل له: ولِمَ لا تعاقبها، وهلّا كانت بمنزلة التنوينِ، فكما تعذّر[٣] الجمعُ بين الألفِ واللامِ والتنوين وكذلك كان يتعذّرُ، فيقولون[٤]: الضارب والضاربا، فيثنى ما لا تنوين فيه، فلا يكون فيه [٥]، فلا يكون ثَمَّ تنوين[٦] يجتمع مع الألف واللام.

[يقال: لا يجوز ذلك؛ لأن الاسم لا يثنى معروفا، وإنما تدخل الألف واللام] [٧] بعد التثنية، فهذا هو الذي نقول.

ثم قال: (**فالنُّونُ مَكْفُوفةٌ**[٨]، **والمعنى معنى ثبات النُّونِ**)[٩]، فهذا يقوي عندك الجمع بين الألف واللام [والإضافة؛ لأن المعنى على إثبات النون.

وقوله: (**كما كان ذلك في الاسم الذي جَرَى مَجرى الفِعْلِ المضارع**)[١٠]] [١١]، أي: كما كانت الإضافة في: ضاربُ زيدٍ غدا، في معنى: ضاربٌ زيدا.

وأنشد على: الضاربي زيدٍ قولَ الفرزدق:

[**مِنَ المُتَلَقِّطِي قَرَدِ القُمَامِ** [١٢]

---

(١) قوله: (لا) ساقط من ب.

(٢) الكتاب ١/١٨٤، أي: أن الاسم المعرف عند تثنيته ينكر أولا، فلا يثنى إلاّ بعد التنكير.

(٣) أ، وب: تقول، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) ب: يقولون.

(٥) قوله: (فلا يكون فيه) ساقط من ب، وجـ.

(٦) ب: نون.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٨) أ: فالرد كونه، والصواب ما أثبته من ب،وجـ، والكتاب.

(٩) الكتاب ١/١٨٤.

(١٠) الكتاب ١/١٨٤.

(١١) ما بين المعقوفتين مكرر في أ.

(١٢) عجز بيت من الوافر، وصدره كما جاء في :

جـ: **أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَةٍ نَهاراً**

وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٩٧، والكتاب ١/١٨٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٤٦، ولسان العرب

=

وكذلك قول الآخر:] [١]

الفارِجِي بابِ الأميرِ المُبْهَم [٢]

وكلامه في البيت الذي هو بعد هذا مفهوم جدا[٣]، قد أتينا عليه؛ لأنَّه إنَّما تكلم[٤] على حذف النون للطول.

٢١٢/أ وقوله/: (**بمنزلةِ اسم مُفْرَدٍ لمْ يَعْمَلْ في شيءٍ**)[٥]، يريد به: أنَّ (الحافظو عورة) وإنْ كان قد عمل فهو بمنزلة زيدٍ وعمرٍو، [٦]لا يعمل في شيء؛ لأنَّ قوته قوة زيد.

وجعل قول الشاعر:

إنَّ الّذي حَانَتْ بِفَلجٍ دِماؤهُمْ [٧]

=

١١/٩٣ مادة (قرد)، وبلا نسبة في الخصائص ١/١٥٦.

والشاهد فيه قوله: (المتلقطي قرد القمام) على إضافة المتلقطي إلى قرد، وحذف النون للإضافة، على نية ثباتها.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) الرجز، وهو لرجل من بني ضبّة في الكتاب ١/١٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٥، والنكت للأعلم ١/٤٠٦، وبلا نسبة في المقتضب ٤/١٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٨.

والشاهد فيه (الفارجي بابِ) مثل ما مضى في البيت السابق.

(٣) يريد بذلك قوله: **الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ**.

(٤) ب: يتكلم.

(٥) الكتاب ١/١٨٦.

(٦) ب، وجـ: زيادة (الذي).

(٧) سبق تخريجه في ص٨٣.

والشاهد فيه قوله: (الذي) على حذف النون من (الذين) استخفافا، لطول الاسم بالصلة، والدليل على ذلك عود ضمير الجمع في (دماؤهم) إليه.

مِن قبيل ما (حذفت نونه)[١]، وعلة ذلك عودة الضمير الذي هو (هم)، وهو لا يكون إلا للجميع، وأما قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا﴾[٢] فلا يثبت فيه حذف النون؛ لاحتمال أنْ يكون المعنى كالخوض الذي خاضوا[٣].

وممَّا يثبت به حذف النون قوله:

يَا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبَارِكْ فِي أَحَدْ فِي قَائِمٍ مِنْهُم ولا فِيمَنْ قَعَدْ
إِلَّا الذي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدْ[٤]

ثم قال: (**وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرّ**)[٥]، قلت: قد بيَّنَّا أن مذهب سيبويه في المضمر اعتباره بالظاهر، وأنت لو قلت: الضاربا زيدٍ لكان الوجه الجر؛ لأن حذفها للإضافة أكثر من حذفها للطول[٦]، ولهذا قال:

(**لأنَّك إذا كففت هذه النُّونَ مِن**[٧] **المظهر كان الوجهُ الجرَّ إلَّا في قولِ مَنْ قال: (الحافظو عورةَ)**)[٨].

---

(١) أ: قويت قوته، والصواب ما أثبته من ب وجـ.

(٢) سورة التوبة، من الآية (٦٩).

(٣) وهو قول الفراء، وقيل: إن النون محذوفة، تقديره: كالذين خاضوا.
ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٤٦/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٧٠/٥.

(٤) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الاعراب ٥٣٧/٢، وتهذيب اللغة ٤٠/١٥، والأزهية في علم الحروف ص٢٩٩، وسمط اللآلي ٣٥/١، ورصف المباني ص٢٧٠، ولسان العرب ٩/٥ مادة (ذا).
الشاهد فيه قوله: (إلا الذي قاموا) على حذف النون من الذين بدليل عود ضمير الجمع في (قاموا) إليه.

(٥) قال سيبويه: "الكتاب ١٨٧/١.

(٦) سبق في ص (٨٨).

(٧) جـ: في.

(٨) الكتاب ١٨٧/١.

ثم قال: (**ولا تكونُ الكافُ في**[1] (**ضاربوك**) **في مؤضع النَّصب**)[2]، قلت: لأنَّه لا يقال: ضاربو زيدا؛ لأنها ليس فيها الألف واللام[3].

ثم قال: (**واعْلَمْ أنَّ حذفَ النُّونِ والتَّنْوين لازمٌ مع علامةِ المُضْمَر**)[4]، قد أعطينا العلة العلة في هذا، وأنَّه ممَّا اسْتهوى أبا الحسن[5] فاعتقد أنَّ الكافَ أبدًا في موضع نَصْبٍ[6]؛ لأنَّ النون لو حذفت للإضافة أو للطول[7] فإنما حذفت للطافة[8]، فضاربوك والضاربوك عنده منصوب، إلا أنَّه نصَّ مع الألف اللام[9]، ولم يذكر غيرهما، لكن قياس مذهبه يقتضي أنَّ جميع جميع ذلك شيء واحد.

ولما ذكر شدةَ اتصالِ المضْمَر بما قبله قال: (**والمظهرُ وإنْ كان**[10] **يُعَاقِبُ النُّونَ فليْس**[11] **كعلامةِ المُضْمَرِ**)[12]، يريد هو: فإنَّه حلّ محلّ التَّنوين، ولذلك لم يجمع بينهما، فهو غير متصل اتصال المضمر، ألا ترى أنَّه يفصل ويبدأ[13]، وعلامة الإضمار في اللفظ كالنون؛ لأنَّها على حرف واحد، فهو أقرب، فلما اجتمع هذا/ الشبه مع المعاقبة لم يكن في حذف النُّونِ كالمظْهَرِ[14]. **٢١٢/ب**

---

(١) ب: من.

(٢) الكتاب ١/١٨٧.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٨، وشرح الكتاب للرماني ٢/٤٤٥.

(٤) الكتاب ١/١٨٧.

(٥) هو الأخفش.

(٦) وسبق مذهبه في صفحة (٨٨).

(٧) ب و جـ زيادة قوله (لظهرت).

(٨) أ، ب: وقت اللطافة، والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٨.

(١٠) قوله: (وإن كان) مكرر في ب.

(١١) جـ: المضمر فإنه ليس.

(١٢) الكتاب ١/١٨٧.

(١٣) قوله: (ويبدأ) ساقط من ب.

(١٤) فإذا ولي المجرد عن اللام أو المقرون بها مضمر، فيحذف النون والتنوين وجوبا على الصحيح.

=

وقدْ جاء في الشِّعْرِ:

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه [١]

فهذا على إثبات النُّون مع المضمر[٢]، وهو بيتٌ مُنْكرٌ زعموا أنَّهُ مَصْنُوعٌ[٣].

وقد جاء لهذا نظير (في إثبات) [٤] التَّنوين[٥]، وهو قوله:

ألا فَتًى مِنْ سَراةِ النَّاسِ يَحملُني ** ولَيْسَ حاملُني إلا ابنُ حمالِ** [٦]

وكذلك قوله:

وليس بمُعييني وفي النَّاسِ مُمْتَعٌ ** رَفِيقٌ إذا أعْيَا رفيقٌ ومُمْتَعُ** [٧]

=

ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٢.

(١) سبق تخريجه في ص١٣٦.

والشاهد فيه قوله (والآمرونه) على الجمع بين النون والضمير، مع أن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما في الضعف والاتصال، وقد عاقب المظهر النون والتنوين مع قوته وانفصاله، فالمضمر أولى بالمعاقبة.

(٢) ويرى المبرد أن الهاء ليست ضميرا بل هي هاء السكت، جاءت لبيان الحركة، كما هي في: أغزه وارمه، وكان حكمها أن تسقط في الوصل، فاضطر الشاعر أن يجريها في الوصل مجراها في الوقف، وحركها.

ينظر: الكامل للمبرد ١/٤٦٨.

(٣) وقد جعله مصنوعا عدد من النحويين منهم: سيبويه، والمبرد، والسيرافي، والبغدادي.

ينظر: الكتاب ١/١٨٨، والكامل للمبرد ١/٤٦٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٨، وخزانة الأدب ٤/٢٦٦.

(٤) أ: من أبيات، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٥) أي: على ثبات النون.

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي مُحَلِّم السعدي في خزانة الأدب ٤/٢٦٥، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢، واللباب في علل البناء والاعراب ١/١٩٧، والتذييل والتكميل ١٠/٣٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢.

والشاهد فيه قوله: (حاملني) حيث ثبت نون الوقاية في اسم الفاعل رغم اتصاله بالضمير، وذلك للضرورة.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢، والتذييل والتكميل ١٠/٣٤١، والأشباه والنظائر ٤/٤٣، وشرح الأشموني ١/١٥٠.

وروايته: **صديق إذا أعيا علي صديق.**

والشاهد فيه قوله: (بمعييني) حيث ثبت نون الوقاية في اسم الفاعل رغم اتصاله بالضمير، وذلك للضرورة.

وقال الأخفشُ: لا تكون الكاف في الضارباك إلّا في موضع نصب؛ لأنَّ المضمر لا يكون معه إظهار النون، وهذا قد رددْنَاه في موْضِعِهِ.

ثم قال الأخفشُ: فهو يُعَاقِبُ بمثل[١] الواحد، أي: المضمر يعاقب النون في الضارباك كما يعاقب في الضاربك، فكما أنَّ الكاف هنا مَنْصُوبة باتفاقٍ، وكذلك هذا المثنى[٢]، والحمد لله.

وكنّا[٣] قد أهملنا الكلام في تحقيق الألف واللام[٤] الداخلة على اسم الفاعل فأقول -والله المستعان- : إنَّ النَّاسَ اختلفوا فيها: (فذهب أبو الحسن) [٥] إلى أنَّها أداة تعريف بمنزلةِ الألفِ واللامِ في: الرجل والغلام[٦].

ومذهبُ المازني أنَّها حرف موصول[٧].

ومذهبُ أبي بكر بن السراج[٨] أنَّها اسم موصول بمنزلة الذي[٩].

قال صاحبُنا أبو الحسن[١٠] – وفقه الله – وهو الصحيح عندي[١١].

---

(١) الباء ساقطة من ب، وجـ.

(٢) ينظر قول الأخفش في: شرح الكتاب للسيرافي ٨٨/٤.

(٣) ب: وكما.

(٤)ب: والنون.

(٥) جـ: فمذهب أبي الحسن.

(٦) وهو رأي الأخفش كما سبق في صفحة ١٣٧.

(٧) سبق هذا الرأي في صفحة ١٣٧.

(٨) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي، أبو بكر، أحد أئمة الأدب والعربية، صحب المبرد وأخذ عنه العلم، ويقال: ويقال: مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شابا ومن كتبه: الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، ينظر: الوافي بالوفيات ٧٣/٣، والإنباه ١٤٥/٣-١٤٦.

(٩) ينظر رأي ابن السراج في: الأصول ٢٦٥/٢.

(١٠) وهو ابن عصفور.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٢/١-١٢٣.

والذي يدل على فساد مذهب الأخفشِ أنَّه لا يجوز أنْ يتقدم المفعول في مثل الضارب زيدا، ولو كانت كما قال لجاز التقديم(١)، كما كان يجوز قبل دخولها، فامتناعهم مِن ذلك دليل دليل على أنَّها موصولة.

فاعتل الأخفشُ لامتناع التقديم بأنَّ(٢) المنصوبَ بعدها إنَّما انْتَصبَ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به، فهو مثل قولهم: زيد حسن الوجه(٣).

وهذا باطل لأن الذي ينتصب على التشبيه لا يكون إلا سببيا معرفا بالألف واللام أو نكرة، وزيد ليس من ذلك القبيل، فهذا يدل على أنها من قبيل الموصولات، إما حرفا كما ذهب إليه المازني، وإمَّا اسما كما ذهب إليه أبو بكر.

٢١٣/أ والذي يدل على أنَّها(٤) اسم عودة/ الضمير عليها(٥) في مثل مررتُ بالقائمِ أبوهما(٦)، ألا ألا ترى: أنَّ الضمير المتصل بالأبِ عائدٌ على الألفِ واللامِ، كأنَّك قلتَ: مررتُ باللذَينِ قامَ أبوهما(٧).

فإنْ قلتَ: بأنَّ المضمر(٨) عائد على موصوف محذوف(٩)، كأنك قلت: مررت بالرجلين [القائم [القائم أبوهما.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧/٢.

(٢) أ: فإن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٠١٣/٢.

(٤) أي: الألف واللام.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٢/١، وشرح الأشموني ٢٥١/١.

(٦) أ: أحدهما، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٧) أ: أحدهما، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٨) ب، وجـ: الضمير.

(٩) كما ذكر ذلك المازني. ينظر: شرح الأشموني ٢٥٣/١.

قلت: العرب إذا حذفت شيئا وأقامت مُقامه غيره، فإنَّ الحُكْمَ إنَّما هو للملفوظ به[١]، ألا ألا ترى قولهم: اجتمعت اليمامةُ، فتلحقُ علامة التأنيث الفعل؛ لأنَّ اليمامةَ لفظٌ مؤنثٌ، ولا تلحظ المحذوف، فتحذف لأنَّ الأصل اجتمع أهل اليمامة.

وممَّا يدل على أنَّها اسم مباشرتها للعوامل، فتقول: مررتُ بالقائمِ أبوهما، وبالذاهبِ أبُوهُ، فلولا أنَّ الألف واللام بمنزلة الّذي لم يجز ولايتها للعوامل؛ لأن الصفة لا تباشر العوامل إلَّا إذا كانت مستعملة استعمال الأسماءِ؛ نحو: الأبطح والأبرق[٢]، وأنْ تكون خاصة بالموصوف، نحو: مهندس[٣]، وولايتها مع ذلك قليل، فلا يجوز: مررتُ بقائمٍ، ولا ذهبتُ إلى طويلٍ.

وممَّا يدل على أنَّها من قبيل الأسماء أنَّها لو كانت مِنْ قبيل الحروف لكانت تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر؛ لأنَّ كُلَّ حرف موصول فهو يتقدَّر مع ما بعده بالمصدر[٤]، وذلك أنْ، وأنَّ، وما، وكي المصدريات، فامتناع ذلك فيها يدل على أنها اسم.

وممَّا يدل على أنَّها اسمٌ أنَّ الحروف لا تُوصَل [٥] إلا بالجمل[٦]، وقدْ وجدنا الاسم يُوصَل يُوصَل بالمفرد الذي في معنى الجملة[٧]، ألا ترى أنَّ الموصولَ يُوصلُ بالظَّرفِ، وهو مفرد، نحو:

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢، وارتشاف الضرب ٨٨٣/٢.

(٢) إذا كانت الصفة اسما لم تجز إقامتها مقام الموصوف إلا بشروط:

أن يقدم الموصوف في الذكر نحو: أعطني ماءً ولو باردًا، يريد: ولو ماءً باردًا ، فحذف (ماءً) لدلالة المقدم عليه.

أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو:(مررت بكاتبٍ)، يريد: برجلٍ كاتبٍ، لأن الكتابة خاص بجنس العقلاء.

أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء، وحفظ ذلك عنها، نحو الأبطح والأبرق. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٠/١، وارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤-١٩٣٩.

(٣) يريد: برجل مهندس، فأُقِيمت الصفة مقام الموصوف؛ لأنها خاصة بجنس الموصوف.

(٤) الموصول هو حرفي واسمي، والحرفي هو: ما ينسبك منه، ومن صلته مصدر، نحو: وأن تصوموا خير لكم. ينظر ارتشاف الضرب ٩٩١/٢، وأوضح المسالك ١٢٦/١.

(٥) قوله: (لا توصل) مكرر في جـ.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢٩٥/١.

(٧) وهي التي تكون في تأويل الجملة، وهو الوصل بالظرف والمجرور التامين. ينظر: التذييل والتكميل ٦/٣.

الذي عندك؛ لأنَّ عندك، وإنْ كان مفردا، فقد تنزَّلَ منزلة استقر، وهو جملة[١]، فكذلك الألف واللام تكون اسما، ووصلت بالمفرد، الذي في معنى الجملة، ألا ترى أنَّ الضارب في معنى الذي ضرب.

فإن قلت: إنَّ الذي يدل على أنَّها حرف، وليست باسم أنَّهُ لا يوجد اسم على حرف واحد، وهو مع ذلك ساكن[٢]، ألا ترى: أنَّ الهمزة إنَّما هي بغير صلة[٣].

قلت: قد يوجد على حرف واحد مع همزة الوصل، حُكي مِن كلام العرب: امُ اللهِ[٤] في معنى: أيمنُ الله، وهمزتُه[٥] وصل، حَكَى ذلك الفارسي[٦].

وأجاز سيبويه –رحمه الله[٧] – من التسمية بالباء الساكنة[٨] /منطوقا بها إب، وإبقاء **٢١٣/ب** الهمزة للوصل[٩].

---

(١) الظرف (عندك) تام متعلق بـ (استقر) وجوبا، وبذلك أشبه الجملة، تقديره: الذي استقر عندك. ينظر: شرح التصريح١/١٦٩، وشرح الأشموني ١/٢٠٨، وهمع الهوامع ١/٣٠١.

(٢) استدلوا على حرفيتها بأنها لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة ولا يكون اسم ظاهر على حرفين، أحدهما ألف وصل، فيكون في الحقيقة حرفا واحدا. ينظر التذييل والتكميل ٣/٦٢.

(٣) جـ: للرجل.

(٤) قال أبو حيان: وأما كون الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد فباطل، حُكي من كلامهم (امُ الله)، وهمزته همزة همزة وصل. التذييل والتكميل ٣/٦٣.

(٥) جـ: زيادة (همزة).

(٦) ينظر: الإغفال للفارسي ١/٤٨.

(٧) قوله: (رحمه الله) ساقط من جـ.

(٨) أ: الثانية، والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٦٣

وقد حَكَى الكوفيون – رحمهم الله[١] – ما هو أكثر من هذا، وهو اسم ظاهر معرب على على حرف واحد والتنوين، حكوا من كلامهم: شربتُ ماً يا فتى[٢]، حَكَى ذلك ابن مقسم[٣] مقسم[٣] عنْ ثعْلبٍ[٤].

فإذا جاز ذلك في الاسم المعرب فالأحرى أنْ يجوز في الاسم المبني الذي يشبه الحرف.

وأمَّا قوله: لا يوجد على حرف واحد ساكن، فلا فائدة في اشتراط السكون؛ لأنَّ الحركة لا أثر لها[٥]، وأيضا فإنَّه لا شك في أن إمْ وإبْ إذا سُمي بهما، ولم يقصد الإخبار عنهما كما لم لم يقصد بالعدد في نحو: (واحد) و(اثنان)، فإنه يبقى ساكنا، ولا تدخله حركة إعراب.

فإن قلت: فالذي يدل على أنَّها حرف أنها لو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب، فلما لم يكن لها موضع من الإعراب، دل ذلك على أنَّها حرف[٦]، ويستدل على أنها لا موضع موضع لها من الإعراب، بأنَّك إذا قلت: مررت بالقائم، فالباء قد جرَّت قائما، فلو كانت الألف واللام اسما لكانت في موضع جر[٧]، وذلك باطل؛ لأنَّ حرف الجر لا يجر اسمين من غير

---

(١) قوله: (رحمهم الله) ساقط من جـ.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ص ٧٨٦، والتذييل والتكميل ٦٣/٣

(٣) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، أبو بكر، ولد سنة ٢٦٥هـ، وكان أحفظ الناس لنحو لنحو الكوفيين، عالم بالقراءات والعربية، ومن كتبه الأنوار في تفسير القرآن، توفي سنة ٣٥٤هـ، ينظر: إنباه الرواة ١٠٠/٣-١٠١، وبغية الوعاة ٨٩/١-٩٠.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، المعروف بثعلب ، ولد سنة ٢٠٠ هـ ، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة ، أخذ عن محمد بن سلام الجمحي ، والأثرم ، وأخذ عنه علي ابن سليمان الأخفش الصغير ، وأبو بكر بن الأنباري ، وتوفي سنة ٢٩١ هـ ، وله من المؤلفات: الفصيح ، ومجالس ثعلب ، وكتاب معاني القرآن ، ينظر : إنباه الرواة ١٧٣/١ ، والوافي بالوفيات ١٥٧/٨-١٥٨، وبغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٥) ينظر:/ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥١/١، وهمع الهوامع ٤٣/١.

وزعم الخليل أن الفتحة والضمة والكسرة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. الكتاب ٢٤١/٤.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٣/١.

(٧) هذا من أدلة المازني على حرفيتها،وهو تخطي العامل عمله إلى صلتها.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٣/١، والتذييل والتكميل ٦١/٣.

يكون أحدهما تابعا للآخر، وإذا لم تكن مجرورة تبين أنَّه لا موضع لها من الإعراب، وأنَّها حرف.

قلت: الألف واللام مع الاسم في صلته اسم واحد، والألف واللام معمولة للعامل الداخل عليها، فجُعِل[1] الإعراب في آخر الصلة؛ لأنها كمال الموصول[2].

فإن قلت: [3] إعراب الموصول إنما يكون فيه، لا في صلته، نحو: يعجبني أيهم هو قائم، فلو كانت الألف واللام اسما لجعل الإعراب في آخرها لا في آخر الصلة.

قلت: الصلة لما كانت هنا مفردة ساغ دخول الإعراب فيها، وليس كذلك الجملة؛ لأن الجملة لا يمكن أن يدخلها الإعراب[4].

فإن قلت: فلو كانت اسما لكانت همزة الوصل معها مكسورة، كما تكون[5] مع الأسماء[6].

قلت: فُتِحَتْ معها همزةُ الوصل لشبهها بلام التعريف في اللفظ والبناء[7]، كما فُتِحَتْ في (أَيْمن) لشبهها بالحرف في قلة التمكن، وقلة تمكنها أنَّها لا تكون إلّا في القَسَم[8].

---

(١) أ: كمثل، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) قال ابن عصفور: إن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٣.

(٣) جـ: زيادة (إن).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٣، والتذييل والتكميل ٣/٦٤.

(٥) جـ: تكسر.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ص١١٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٥١، وحاشية الصبان ٤/٣٩١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٦٣

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ص١١٧، والتذييل والتكميل ٣/٦٣.

فإنْ قلت : لو كانت اسما لكان[1] الفصل بينها وبين/ صلتها بمعمول الصلة جائزا[2]، ٢١٤/أ نحو: جاءني الضاربُ زيدا، لا يجوز أنْ تقول: جاءني ال زيدا ضارب، كما يجوز جاءني الذي زيدا ضربَ.

قلت: الموصول هنا أشد اتصالا بصلته من سائر الأسماء الموصولة، مِن حيث كانت الصلة مفردة، ومِن حيث يشبه الضاربُ في اللفظ الرجلَ، فكما لا يجوز الفصل بين الألف واللام في[3] الرجل، فكذلك لا يجوز هنا[4].

ويلزم هذا الاعتراض بعينه[5] لمنْ يقول: إنها حرف، ألا ترى أنَّهُ يُجوِّز الفصل في مثل يعجبني ما[6] زيدا يضرب عمرو، ولا يُجوِّز هذا[7]، فالعذر لهم كالعذر لنا من شدة اتصال الصلة بالموصول.

فإن قلت: فالذي يدل على أنَّها ليست باسم موصول أنَّه لا يجوز دخول حرف النداء عليها إلا بوساطة أي[8]، نحو يا أيها القائمُ، ولو كانت بمنزلة مَنْ وما لجاز دخول حرف النداء النداء عليها[9]؛ إذ لا يمتنع دخول حرف النداء إلا على الألف واللام التي للتعريف[10].

---

(١) جـ: كان.

(٢) لأن الموصول إذا كان حرفا لا يجوز الفصل بينه وبين الصلة بمعمول الصلة، فلا تقول: أعجبني أن زيدا ضربت. ينظر ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٦٩.

(٣) في النسخ (و) والصواب ما أثبته.

(٤) لأن "أل" مع صلتها المفردة كالشيء الواحد، ينظر: التذييل والتكميل ٣/٦٣-٦٤.

(٥) جـ: نفسه.

(٦) أ: جاء، والصواب ما أثبته من جـ.

(٧) في قولك " الضارب"، يريد الفصل بين أل وصلتها.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٩٣، وشرح الأشموني ٣/٢٧٣.

(٩) لأنها من الأسماء، والأسماء تنادى إلا المضمرات، أما ضمير الغيبة والمتكلم فهما مناقضان لحرف النداء؛ لأن حرف النداء يقتضي الخطاب. ينظر تمهيد القواعد ٧/٣٥٣٢.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٩٣، وشرح الأشموني ٣/٢٧٣.

قلت: الذي منع من ذلك شبهها بحرف التعريف، وهذا الاعتراض أيضا يلزم لمن زعم أنها حرف موصول[١]، أعني أنْ يدخل عليها حرف النداء، إلّا أنْ العذر له كالعذر لنا مِن شبهها بالتي للتعريف.

فإذا تبين أنَّه ليس في شيء من هذا دليل على أنها حرف ثبت أنَّها اسم بما قدمناه مِنْ الأدلة، فهذا نهاية الكلام في تحقيق الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول[٢].

---

(١) وهو المازني ومن وافقه في حرفيتها.

(٢) جـ: زيادة (والحمد لله).

هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه[١]

المصدرُ لا يَخْلو مِنْ أن يكون مَنْصوبًا بعد فِعْل مِنْ لَفْظِه أو معناه أو لا يكون، فإنْ كان منصوبًا بعد فِعْل مِنْ لفظه أو معناه، نحو: ضربته ضربا، وأتيته ركضا، [لم يعمل أصلا، وذلك نحو: ضربت زيدا ضربا، فهذا النوع لا يعمل أصلا][٢]؛ لأنَّهُ ليس[٣] موضوعا موضع فعله، ألا ترى أنَّهُ معمول للفعل، فله موضع مِنْ الإعراب، (والمصدر الذي/][٤] يكون في موضع الفِعْل، ٢١٤/ب
نحو: ضربا زيدا[٥]، لَيْس لهُ مَوْضعٌ مِنْ الإعراب؛ وليس يَنْحَلّ إلى الفعل، فقد تبين أنَّه لا حظ له في العمل، وإنَّما هو بمنزلة أنْ لو كررت الفِعْل)[٦].

فإنْ لم يكن كذلك ، فلا يخلو أنْ يكون جاريا أو غير جارٍ، فإنْ كان غير جارٍ، فإنَّ فيه خلافا بيننا وبين أهل الكوفة، فهم يُعْمِلُونَهُ بقياسٍ، ونحن لا نُعْمِلُ مِنه إلّا ما أعملته العرب[٧]، وذلك نحو: الدهن مِن الدهن، والخبز من الخبز.

فهم يضعونه موضع المصدر بقياسٍ، (وذلك)[٨] لا يجوز ؛ لأنَّ فيه تحريف الألفاظ، ووضعها في[٩] غير موضعها، فإنْ سَمِعْنا مِنْ ذلك شيئا قَصَرْناه على محلِّه.

ومن[١٠] ذلك قوله:

---

(١) قال سيبويه: " **هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه**، وذلك قولك: عجبتُ من ضرْبٍ زيدًا". الكتاب ١/١٨٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من جـ.

(٣) جـ: وعلة ذلك.

(٤) ما بين المعقوفتين من قوله (القائم أبوهما) إلى (والمصدر الذي) ساقط من ب.

(٥) المصدر النائب عن فعله في عمله خلاف، فقد أجازه ابن مالك نحو:

يا قابل التّوْب غفرانًا مآثم قد   أسلفتُها أنا منها خائفٌ وَجِلُ

(٦) ما بين القوسين ساقط من جـ.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤١، وشرح التصريح ٢/٧.

(٨) جـ: وكله.

(٩) قوله: (في) ساقط من جـ.

(١٠) قوله: (من) ساقط من ب، وجـ.

أَظلومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً ** أَهْدَى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ** (١)

وقول الآخر:

وبَعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعا (٢)

فهذا عندنا لا يتعدى، وهو الذي جعلهم يقيسون(٣) هذا النوع، وقد تبين فساده(٤).

فإنْ كان جاريا فلا يخلو أن يكون قد أُضْمِرَ، أو يكون ظاهرا، فإنْ كان قد أُضْمِرَ، ففيه مِنْ الخلاف مثل(٥) ما في غير الجاري، فأهل الكوفة يُعْمِلُونهُ(٦)، فيقولون: ضربي زيدًا حسن، وهو عمرا قبيح، يريدون: وضربي عمرا، فيعملونه مُضْمرا، ويستدلون بقول زهير:

وما الحربُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذقتُمُ ** وما هو عنها بالحديثِ المُرجَّمِ** (٧)

(قالوا: فالمعنى: وما التحديث(٨) عنها، فأعمله في المجرور.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص٢٨، والمقاصد النحوية ٩/٣، وخزانة الأدب ٤٥٤/١، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٧٢١/٢، وأوضح المسالك ١٧٨/٣.

والشاهد فيه قوله: (مصابكم رجلا) حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا، فقد أضاف (مصابك) إلى فاعله، وهو كاف الخطاب، ثم نصب به مفعوله، وهو قوله: (رجلا)، وكأنه قال: إن إصابتكم رجلا.

(٢) عجز بيت من الوافر وصدره: **أَكُفْراً بعد ردِّ الموتَ عَني**

وهو للقطامي في ديوانه ص٣٧، والتبصرة والتذكرة للصميري ٢٤٤/١، وشرح التسهيل ١٢٣/٣، والمقاصد النحوية ١١/٣، وشرح التصريح ٧/٢، وخزانة الأدب ١٣٦/٨، والشاهد فيه قوله: (عطائك المائة)، فقد عمل اسم المصدر الذي هو (عطاء) عمل الفعل، فنصب المفعول الذي هو (المائة) بعد إضافته إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب.

(٣) ب: يعيبون.

(٤) قال ابن عصفور: وأما الاسم الذي في معنى المصدر، فلا يعمل إلاّ حيث سمع، وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقيسا. وهذا خطأ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٩/٢-١١٢٠.

(٥) قوله: (مثل) ساقط من ب.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٦/١.

(٧) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤٩/٨، وبلا نسبة في همع الهوامع ٦٦/٥، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣.

والشاهد فيه قوله: (وما هو عنها) حيث أرجع الضمير (هو) إلى (الحديث) وليس إلى الحرب لأن الحرب مؤنثة، وإرجاعه إليها يفسد المعنى. وهذا ما حمل الكوفيين على اعتبار أن المصدر المضمر عامل كفعله.

(٨) ب: الحديث.

وهذا المذهب عندنا فاسد[١]؛ لأنَّهُ لم يُسْمعْ قط مثل: وهو عمرا، وما أنشدوه شاهدا لا مُتَمَسّكَ لهم فيه، فإنَّهُ يَتَخرّج على ما يتخرّج عليه قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[٢].

فإنْ كان غيرَ مُضْمَرٍ فهو ينقسم قسمين: قسم ينوب مناب فِعْله، ويكون في موضع الفِعْل، نحو: ضرباً زيداً، وهذا القسم سيذكره سيبويه فهو مهمل لموضعه[٣].

وقسم يتقدر بأن والفعل، وفي هذا نتكلم هنا، فإذا قلت: عجبت من ضربٍ عمرا، فهو[٤] فهو[٤] يقدر[٥] بأن والفعل؛ لأنَّ المعنى: عجبتُ مِنْ أنْ ضربتَ عمرًا، والموجب لعمله أنَّهُ يَنْحل يَنْحل إلى الفِعْل، ويسبك الفعل إليه، فكأنه فعل، فلهذا عمل على الإطلاق/، بمعنى الماضي ٢١٥/أ
كان أو بمعنى الحال أو الاستقبال[٦]؛ لأنَّ مُوجِب العمل موجود فيه في جميع أحواله، بخلاف اسم الفاعل؛ لأنَّه إنما عمل بالشبه؛ فلهذا لا يعمل ماضيا؛ لأن موجب عمله قد زال[٧].

فإن قلت: وكيف قال سيبويه: (**جَرَى مَجْرى الفِعْلِ المُضَارِعِ**)[٨]؟ فهذه زيادة عادت بنقص؛ لأنَّهُ أشْعَرَ[٩] بأنَّهُ لا يَعْمَلُ ماضيًا، فهلّا قال: جَرَى مَجْرى الفعل.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٠-١٢١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٦.

(٢) سورة يوسف، من الآية (٢٠).

(٣) لأن المصدر حل محل الفعل وحده دون (أن) و(ما).

(٤) ب: فهذا.

(٥) ب: يتقدر.

(٦) قال أبو حيان: ولا يتقدر عمله بزمان، بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا. ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٦.

(٧) قال ابن مالك: عمل المصدر عمل الفعل؛ لأنه أصل والفعل فرعه. فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منهما، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع. شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٦.

(٨) الكتاب ١/١٨٩.

(٩) ب: مشعر.

قلت: لا يريد بالمضارع الفِعْل الذي اصْطلحَ النَّحويون على تسميته مُضَارعًا، وإنَّما المضارع هنا على إطلاقه لغة[١]، وكأنَّه قال: جرى مجرى الفعل المشابه له، فإنْ كان ماضيا جرى مجراه، وكذلك حالا ومستقبلا.

وهذا القِسم الذي نتكلم فيه مِن المصادر على ثلاثة أنواع:

نوعٌ مُنَوّنٌ، ونوعٌ فيه الألفُ واللامُ، ونوعٌ مضاف[٢].

فالمنوّن تجوزُ معه أربعة أوجه: إثبات الفاعل والمفعول، وحذفهما، وإثبات أحدهما وحذف الآخر، فتقول: عجبتُ مِن ضربٍ زيدٌ[٣] عمرا، ومِن ضربٍ، ومِن ضربٍ عمروٌ، ومِن ضرب عمرًا.

فإنْ قلت: وكيف أجزتم في المصدر حذف الفاعل؟

قلت: لأنَّ المانع من حذفه أنَّه مُنزّل[٤] مضمرا منزلة الجزء مِن الفِعْلِ، بدليل تسكينهم له آخره، ثم حمل ظاهرا عليه، والفعل والصفة إذا كان معمولهما ظاهرا كانا مفردين، وإنْ كان معمولهما مضمرا برز في الفعل[٥]؛ لأنَّهُ متصل به، [وثنيت الصفة؛ لأنَّها الفاعل، فأغْنتْ تثنيتها تثنيتها عَنْ تثنية الضمير] [٦].

وأمَّا المصدر فلا يجوز أنْ يكون معموله مضمرا[٧]؛ لأنَّه يلزم أنْ يُثنّى، ولا تصح تثنيتُه؛ لأنَّهُ لأنَّهُ جِنْسٌ[٨]، ولا تُغْني تثنيتُه لو ثُنِّي عنْ تثنية الضمير؛ لأنَّهُ غيره، ولا يستتر فيه المضمر، ولا

---

(١) قوله: (لغة) ساقط من ب.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١١٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥.

(٣) أ: زيدا. والصواب ما أثبته من ب.

(٤) ب: ينزل.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٨٣/١.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٧) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٣٠٩، والمساعد ٢٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٥/٣، وشرح الأشموني الأشموني ٥٤١/٢.

(٨) ب: خبر.

يتصل به مرفوعا[(١)]؛ لأنَّهُ لا يقوى على ذلك ، وإنَّما يكون ذلك في الفعل، فلمّا[(٢)] لم يكن معموله مُضْمرا، فيَلْزم أنْ يكون معه كالشيء الواحد فيحمل المظهر عليه، جاز حذفه؛ إذ لا علة توجب ألا يحذف، والسَّماع يَشْهدُ لذلك ، قال تعالى :﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾[(٣)] فالمعنى: أو أن يطعم أحدكم يتيما.

وهذه المسائل الأربع تجوز باتفاق[(٤)]، إلَّا عجبتُ مِنْ ضربٍ زيدٌ عمراً، فإنَّ الفراءَ يمنعها[(٥)]، يمنعها[(٥)]، وزعم أنَّ العرب لا تذكرُ الفاعلَ أصْلا، وهذا الذي قال فاسد/[(٦)]، ألا ترى أنَّ ٢١٥/ب القياس قائل له بلا امتراء[(٧)]، وقد ورد به السَّماعُ، قال:

هيهاتَ قد سُفِهَتْ أُميةُ رأيَها ** فاستَجْهَلَت حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُها**

حربٌ تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ ** قد كفَّرت آباؤها أبناؤها[(٨)(٩)]**

---

(١) ينظر: علل النحو ٣٠٩/١، وتمهيد القواعد ٢٨٣٥/٦، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٥/٣.

(٢) ب: فلما.

(٣) سورة البلد، الآية (١٤-١٥).

(٤) قوله: "باتفاق" محل نظر، فالكوفيون لا يجيزون إعمال المصدر المنون، وحملوا ما بعده من مرفوع، ومنصوب على إضمار فعل. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٤/٢، والتصريح ٥/٢.

(٥) ينظر: رأي الفراء في ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥، وشرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٥/٢-١١٦.

(٦) قال ابن عصفور: ويجوز لك أن تحذف المفعول ، وترفع الفاعل، فتقول: "عجبتُ من ضَربٍ زيدٌ" شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٥/٢-١١٦.

(٧) قوله: (بلا امتراء) ساقط من ب.

(٨) ب: أبناؤها آباؤها.

(٩) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في تهذيب اللغة ٢٠١/١٠،مادة (كفر)، ولسان العرب ١٢٢/١٢، مادة (كفر)، (كفر)، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١١٦/٢، والمساعد ٢٣٢/٢، ولم أعثر عليه في ديوانه، ومعنى كفّرت: لبست السلاح فاستترت به، وحلماؤها: مبتدأ، وسفهاؤها: خبر، وآباؤها: مبتدأ، وأبناؤها: خبر.

والشاهد فيه قوله: "بتشاجرٍ قد كفرت آباؤها أبناؤها"، حيث صرح بفاعل المصدر المنون، وهو " أبناؤها".

يريد: أنَّها سفهت فجهلت، ثم قال: حلماؤها سفهاؤها، أي: مثل سفهائها، ثم قال: بتشاجر أبناؤها[١] قدْ كفرت آباؤها، أي قد استترت بالدروع، فهذا مصدرٌ مُنوّنٌ، قد ذُكِرَ معه معه الفاعل.

والنوع الثاني: هو المضاف[٢]، وهو أيضا يجوز فيه أربعة أوجه: الإتيان بهما أو بأحدهما، فإذا أتيت بهما فإما أن تضيف إلى الفاعل، وتترك المفعول، أو إلى المفعول وتترك الفاعل، فتقول: عجبت مِن ضربِ زيدٍ عمراً، ومِن ضرب زيدٍ عمروٌ، وهذا الوجه يقل؛ لأنَّ مرتبة الفاعل أنْ يكون أولا، فحق المصدر أنْ يكون مضافا له حتى يكون أولا، ويكون المفعول ثانيا، فهذا مِن طريق اللفظ.

وأمَّا مِن طريق المعنى فهو[٣] أنَّ الضرب[٤] أنْسب إلى الفاعل مِنْه إلى المفعول، ألا ترى أنَّهُ أنَّهُ الضارب، وليس المضروب، فهذا -أعني الفاعل- أولى بأنْ يضاف إليه؛ لأنَّهُ على معنى أنَّهُ أوقعه، وتكون إضافته للمفعول بمعنى أنه موقوع به، والأولى من طريق اللفظ والمعنى أنْ يضاف إلى الفاعل.

وإذا كان أحدهما مذكورا، فإمَّا أنْ يكون الفاعل أو المفعول، ويتبين ذلك بقرينة؛ لأنَّ لفظ الفاعل والمفعول واحد.

---

(١) ب: آباؤها.

(٢) المصدر المضاف إعماله أكثر من المنون، والمعرف بأل، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعماله.
ينظر: أوضح المسالك ٣/١٧٥، والتصريح ٢/٥، وشرح الأشموني ٢/٥٤٥.

(٣) ب: زيادة أيضا.

(٤) ب: الضارب.

[وأمَّا المعرف بالألف واللام ففيه خِلافٌ[1]: فمِنْهم مَنْ منع إعمالَهُ؛ لأنَّهُ قد توغل في الاسمية، وانتقل عن) [2] شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معرفة، وهذا الذي ذهبوا[3] إليه فاسد[4]؛ لأنهم يعترضون بأن الإضافة أيضا معرفة، فكان ينبغي ألا يعمل المضاف على مذهبهم، فربما يفرقون بين الموضعين بأنَّ الإضافة تكون غير مَحْضةٍ لا تُعرِّف، فيُحْمَلُ المضاف المعرفة على ذلك فيَعْمل[5].

وأمَّا الألف واللام فلا تكون إلّا للتعريف/، فلمَّا بَعُد شبهَهُ عَنْ الفعل لم يعمل، فإذا جاء مثل قوله: ٢١٦/أ

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ[6]

---

(١) اختلف النحاة في المصدر المعرف بأل على أربعة أقوال:

الأول: أنه يجوز إعماله مطلقا وهو قول سيبويه، ونُقل عن الفراء. والقول الثاني: أنه لا يجوز إعماله مطلقا، وهذا قول الكوفيين والبغداديين، وجماعة من البصريين كابن السراج. والقول الثالث: جواز إعماله على قبح، وهذا قول الفارسي. والقول الرابع: جواز إعماله إن عاقبت "أل" الضمير، وهذا قول ابن الطراوة ، وابن طلحة، ووافقهم أبو حيان. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٤/٢، وشرح التصريح ٦/٢.

(٢) ما بين القوسين من قوله: (قالوا: فالمعنى...) إلى قوله:(وانتقل عن) ساقط من ج.

(٣) ج: ذهب.

(٤) قال ابن عصفور: وهذا خطأ محض؛ لأنه يلزمه على هذا أن لا يعمل المضاف.

شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٨/٢.

(٥) قال ابن عصفور: لا يخلو أن تقدر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة لأن الإضافة في هذا الباب يتعرف بها المضاف، فثبت أنها محضة.

شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٨/٢.

(٦) صدر بيت من المتقارب، وعجزه: **يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١ ، والمنصف ٧١/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٤/٤، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٢٨١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٦٣/٨.

والشاهد فيه قوله: "النكاية أعداءه"، حيث نصب بالمصدر المقترن "بأل" وهو قوله: "النكاية" مفعولا به وهو قوله: " أعداءه".

حملوه على أنَّهُ قد أُضْمِرَ له فعل لدلالة ما قبله عليه، وهذا المذهب فاسد[١]؛ لأنَّ الألف واللام أيضا يكون لغيرِ التعريفِ،وهي الزائدة، نحو قوله:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا[٢]

وقول الآخر:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي[٣]

وهذا إنَّما أوردناه نقضا عليهم، والذي يَثْبُتُ به عَمَلُه[٤] معرفا بالألف واللام أنّهُ إنَّما يعمل[٥] بأنَّهُ يَنْحل إلى الفعل، فلا يكون التعريف قادحا فيه.

وإذا جُمِعَ المصدرُ فإنَّ في إعماله مِنْ الخلاف مثل ما في المعرَّف بالألف واللام[٦]، والصحيح أنَّه يعمل؛ لأنَّ علة عمله هو أنَّهُ يَنْحل إلى الفعل، لا أنه يُشبهه[٧]، وكونه يَنْحل إلى إلى الفعل موجود فيه في جميع أحواله، وأيضا فإنَّ السَّماع قدْ وَرَدَ به، قال امرؤُ القيس:

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٨/٢.

(٢) صدر بيت من الرجز عجزه:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو لأبي النجم العجلي في شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/١، وشرح المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي ١٩٢/١، وبلا نسبة في المقتضب ٤٩/٤، وأمالي ابن الشجري٥٨٠/٢.

والشاهد فيه قوله: "العمرو" حيث استشهد بجواز زيادة "أل" في العلم بعد افتراض تنكيره.

(٣) صدر بيت من الرجز وعجزه:

مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٦/١، والإغفال للفارسي ٢٩٢/١، والإنصاف ٢٥٨/١، ورصف المباني ص٧٧، ولسان العرب ١١٥/٥، مادة (ربع).

والشاهد فيه قوله: " العمر" حيث جاز زيادة "أل" على العلم.

(٤) أ: حمله، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) جـ: يعملها.

(٦) من شروط إعمال المصدر الإفراد، فلا يعمل مثنى ولا مجموعا، وجوزه قوم في الجمع المكسر. واختاره ابن عصفور وابن مالك . ينظر: رأي ابن عصفور في المقرب ١٣١/١، ورأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠١٥/١.

(٧) أ: يُشبه، والصواب ما أثبته من جـ.

مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بَيثْرِبِ [(١)]

فأعمل (مواعيد) في (أخاه)، وقال الآخر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ ** أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الذُّلَ والْفَنَعَا**[(٢)]

يريد: تجاربهم لهذا الشخص، ولا يمكن أنْ يكون أبا قدامة مَنْصُوبًا بـ(زادت)؛ لفساد المعنى، ألا ترى أنَّه لم يرد: زادت لأبي قدامة الذل، لأنَّهُ يمدحه ويذم المجرمين، ويقول ما زادتْهُم تجارب هذا الشخص إلا الذلّ، هذا هو مقصود هذا الشاعر.

فهذه أحكام هذا المصدر الذي كنَّا بسبيله، وبقي علينا لفظ صاحب الكتاب نُبيِّنها.

قوله – رحمه الله – : (**كأنَّهُ قال: عجبتُ أنَّهُ يَضْرِبُ عمرا**)[(٣)].

قلت: أراد بهذا تقدير المصدر الذي هو بمعنى الحال.

وقوله: (**وإنَّما خالفَ هذا الاسمَ الّذي جَرَى مَجْرى الفِعْلِ المُضَارِعِ في أَنَّ فيه فاعِلًا ومَفْعُولًا**)[(٤)].

يريد : أنَّ المصدرَ فيه فاعل ومفعول ملفوظ بهما، ولا يستتر فيه ضمير أصلا، فهذا مراده، وأنا أُبَين ذلك.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره كما جاء في جـ: **وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ**

وهو لعلقمة في ديوانه ص١٠، وشرح التسهيل ١٠٧/٣،وتمهيد القواعد ٢٨٢٣/٦،وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٢/١، والخصائص ٢٠٧/٢.

والشاهد فيه قوله: "مواعيد عرقوب أخاه" حيث جاز عمل المصدر مجموعا وهو قوله: " مواعيد" فنصب مفعولا به وهو قوله: "أخاه".

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص١٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤/٢، ولسان العرب ٢٢٩/٢ مادة (جرب)، وبلا نسبة في والخصائص ٢٠٨/٢، والأشباه والنظائر ٣٢٣/١.

والشاهد فيه قوله: " تجاربهم أبا قدامة" ، حيث جاز عمل المصدر مجموعا وهو قوله: " تجاربهم" فنصب مفعولا به وهو قوله: "أبا قدامة".

(٣) قال سيبويه: " **كأنَّهُ قال: عجبتُ أنَّهُ يَضْرِبُ عمرا**، ويضرب عمرا زيدٌ". الكتاب ١٨٩/١.

(٤) الكتاب ١٨٩/١.

قوله: (**لأنَّك إذا قلتَ: هذا ضارِبٌ، فقد جِئْتَ بالفاعِلِ، وإذا قلتَ: عجبتُ مِنْ ضَرْبٍ، فلمْ تَذْكر فاعِلًا**) [١].

يريد أنَّك إذا قلت: هذا ضارِبٌ، فقد جِئْت بالفاعل مضمرا، ولما كان الضمير هو/ ٢١٦/ب الضارب في المعنى أَغْنى تثنيته[٢] عن أنْ يبرزَ الضميرُ في التثنية والجمع كما يبرزُ في الفعل، والمصدر ليس بالمضْمَر الذي فيه، فلا يجوز تثنيتُه، ويُغْنِي عنْ الضميرِ، فلهذا لا يثنى المصدر، وتُغْني تثنيتُه عن تثنية ما فيه، فلهذا لا يكون فاعله أبدا مضمرا، وإنَّما يكون بارزا[٣]، نحو: ضربك، وضربه، وضربي، ولأجل هذا حذف فاعله؛ لأنَّهُ ليس معه كالشيء الواحد، وهذا يؤيد سيبويه أنْ يُثْبِتَهُ.

ثم قال:(**فممّا جاء مِن هذا قولُه عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾**)[٤]

يريد: وممَّا جاء مِنْ حذف الفاعل مع المصدر؛ لأنَّهُ على حذف الفاعل[٥] يَحُومُ بقوله: إنَّ المصدر ليس بالفاعل، وكذلك قوله:

مُحافَظةً لهنَّ إخا الذِّمامِ [٦]

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) أ: تبقيته، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢/٥٤١، وعلل النحو ١/٣٠٩، وشرح الرضي على الكافية ٣/٤٠٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٣١.

(٤) سورة البلد، الآية (١٤-١٥).

الكتاب ١/١٨٩.

(٥) جـ: زيادة (مع المصدر).

(٦) عجز بيت من الوافر، وصدره كما جاء في جـ : **أَخذتُ بسَجْلِهِم فنَفحتُ فيه**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٩، والنكت ١/٤١٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٩٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٦٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/١١٥.

والذِّمام: الحقّ والحرْمة.

والشاهد فيه قوله: " محافظةً لهن إخا الذمام " فقد عمل المصدر المنون المنصوب " محافظةً " عمل فعله فنصب مفعولا به " إخا "، ولم يذكر فاعله لدلالة السياق عليه.

معناها: محافظتي إخا الذمام.

وكذلك قوله:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ(١)

معناه: بضربنا، فقد ذكر سيبويه المصدر مع فاعله ومفعوله في أول الباب، حين قال: عجبتُ مِن ضرب زيدا بكرٌ، وذكره مع حذف الفاعل، وإبقاء المفعول، وهذا الوجه الأخير يَتَضمن الوجهين اللذين ذكرنا أول التقسيم؛ لأنَّهُ إذا حذف الفاعل فالمفعول أولى بالحذف، وإذا حذف مع ذكر المفعول، فيَحْذف ولا يَذْكر المفعول، وهذه الأربعة التي تكلمنا عليها أولا.

ثم قال: **(وإنْ شِئْتَ حذفتَ التنوينَ كمَا حذفتَه في الفاعِلِ)**(٢).

قلت: هذا هو المصدر المضاف، ثم مثل بـ (عجبتُ مِنْ ضربِه زيدًا) و(مِنْ ضربِه زيدٌ)، وقد بينا أنَّ إضافته إلى الفاعل أولى، ولهذا كل ما أنشد سيبويه إنَّما أنشده على ما قلناه.

قال:

عَهْدِي بها الحَيَّ الجميعَ وفيهِمُ ** قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ** (٣)

وكذلك قوله:

ورَأْى عَيْنَيَّ الفَتَى أَخاكا (٤)

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه كما جاء في جـ: **أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنْ الْمَقِيلِ**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٠/١، وشرح الكتاب السيرافي ٩٢/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٤، والمحتسب لابن جني٢١٩/١، وشرح الأشموني ٥٤٢/٢.

والشاهد فيه قوله: " بضرب .... رؤوس " فقد عمل المصدر المنون " بضربٍ " عمل فعله فنصب مفعولا به " رؤوس "، ولم يذكر فاعله لدلالة السياق عليه.

(٢) الكتاب ١٩٠/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٠٥، والكتاب ١٩٠/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٢/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٠/١، ولسان العرب ٢١٥/٣، مادة (حضر).

والشاهد فيه قوله: " عهدي ... الحيَّ " حيث أعمل المصدر المضاف إلى فاعله، وهو " عهدي " عمل فعله، فنصب " الحي " وهو مفعول به للمصدر.

(٤) صدر بيت من الرجز، وعجزه كما جاء في جـ: **يُعْطِي الجَزِيلَ فعليكَ ذاكا**

وقولهم: " **سَمْعُ أُذُنِي زيدًا يقولُ ذاك** "، وهذا كله مبتدأ لا خبر له ملفوظ به.

وجعل سيبويه: عجبتُ مِنْ ضربِ زيدٍ وعمرًا، على إضْمارِ فِعْل كما فَعَل ذلك في اسمِ الفاعِل[١]؛ لأَنَّهُ/ ليس ثم مجوز[٢]. ٢١٧/أ

والمضافُ أيْضًا يَجُوزُ فيه ثلاثة أوجه كما قلنا: ذِكْرُهما، وذِكْرُ أحدِهما[٣]، وكذلك أتى سيبويه بها جملة، وأَنْشد على الإضمار قوله:

قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا ** مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا**

يُحْسِنُ بَيْعَ الأصلِ والِقيانَا[٤] [٥]

وهذا يتبين فيه مقصوده، ألا ترى أنَّهُ لا يمكن عطف القيان على بَيْع الأصل؛ لفساد[٦] المعنى.

=

وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١، والكتاب ١٩١/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٣٥/٤، والنكت للأعلم ٤١٠/١، وبلا نسبة شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٥٥/١، وشرح الأشموني ٢٩٣/١.

والشاهد فيه قوله: " ورأي عيني الفتى " حيث أضاف المصدر المضاف إلى فاعله وهو " رأي " عمل فعله فنصب " الفتى " وهو مفعول به للمصدر.

(١) سبق توضيحه في ص ٩٢.

(٢) جـ: محرز.

(٣) فتقول: عجبت من شربِ زيدٍ العسلَ، وعجبت من شرب الماءِ، وعجبت من شرب زيدٍ.

(٤) أ: والليانا، والصواب ما أثبته من جـ، والمصادر المخرجة.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٧، والكتاب ١٩١/١، والمقاصد النحوية ١٨/٣، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٩٤/٤، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣،

والشاهد فيه قوله: " والليانا " حيث نُصِب بإضمار عامل وتقديره " وأن خفت " ، وقيل يجوز أن يكون معطوفا على " مخافة " ، والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليانا، أو منصوب ، وهو معطوف على الإفلاس المجرور لفظا والمنصوب محلا.

(٦) أ: بفساد، والصواب ما أثبته من جـ.

وأمَّا قوله: مخافة الإفلاس والليانا، فلا يتمهد له فيه دليل؛ لأنه يمكن حمله على مخافة؛ لأنه يتصور داينته الليان، كما تقول: داينته مخافة الإفلاس، إلا أنَّ هذا الوجه يُقْدحُ فيه أنَّ المفعول له إنَّما تحذف معه اللام إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل، والليان ليس كذلك[١]؛ لأنَّك إنَّما داينت حسان لمطل غيره، والمخافة هي فعلك.

ثم قال][٢]:(**وتقول: عجبتُ مِنْ الضربِ زيدًا كما تقولُ:عجبتُ مِنْ الضَّارِبِ زيدًا، فتكون**[٣] **الألفُ واللامُ بمنزلةِ التَّنوين**)[٤]، قال:

ضعيفُ النَّكايَةِ أَعْدَاءَه [٥] [٦].

فهذا النوع مِنْ أنواع المصدر أضعف ممَّا تقدَّم[٧]، ولهذا ذكره أخيرا[٨].

وأنشد أيضا عليه قوله:

لَحِقْتُ فلم أَنْكِلْ عن الضَرْبِ مِسْمَعَا [٩]

---

(١) جـ: لك.

(٢) ما بين المعقوفتين من قوله: (وأما المعرف ...) إلى قوله: (ثم قال) ساقط من ب.

(٣) ب، وجـ : تكون.

(٤) الكتاب ١٩٢/١.

(٥) والشطر الثاني كما جاء في جـ: **يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ**

(٦) سبق تخريجه في صفحة ١٦١.

والشاهد فيه قوله: " النكاية أعداءه " حيث أعمل المصدر المقترن بالألف واللام؛ لأن اللام معاقبة للتنوين فنصب به المفعول، وهو قوله: " أعداءه ".

(٧) ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين ص٢٧٨، وشرح الأشموني ٥٤٢/٢، وهمع الهوامع ٧١/٥.

(٨) ب: آخر.

(٩) عجز بيت من الطويل، وصدره كما جاء في جـ: **لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغيرَةِ أنّني**

وهو للمرار الأسدي في الكتاب ١٩٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٥/٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨١/١، والمقاصد النحوية ٨/٣، وخزانة الأدب ١٢٩/٨.

والشاهد فيه قوله: " الضرب مسمعا "، حيث أعمل المصدر المقترن بالألف واللام؛ لأن اللام معاقبة للتنوين فنصب به المفعول، وهو قوله: "مسمعا ".

وليس له[١] فيه دليل؛ لأنه يمكن أن يكون مفعولا[٢] للحقت، فإنما جاء به على مذاهب أهل البصرة من إعمال الثاني بعد ما أثبته بالبيت الأول[٣].

فإنْ قلت: هل يتصور أنْ يكون (أعداءَه) منصوبا بإضمار فعل، وكأنَّه قال: ينكي[٤] أعداءه.

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ المعنى يَنْقلبُ.

ثم قال: (**ومن قال: هذا الضارب الرجل لم يقل: عجبت له من الضرب الرجل**)[٥].

مراده أن الجمع بين الألف واللام والإضافة لا يجوز هنا[٦]، وإنما جاز في باب اسم الفاعل حملا على باب الصفة[٧]؛ لأن اسم الفاعل صفة مثله، مع أنه ليس بحد الكلام؛ لأن الإضافة لا بد أن يحذف لها شيء، وأنت حين قلت: مررت بالضارب الرجل، لم تحذف شيئا، فلهذا لم يكن حد الكلام.

ثم قال: (**وإنْ شِئْتَ قلت: هذا ضَرْبُ عبدِ الله/، كما تقول: هذا ضاربُ عبدِ الله، فيما انقَطع مِنْ الأفعال**)[٨]. ٢١٧/ب

---

(١) قوله: (له) ساقط من ب.

(٢) ب: معمولا.

(٣) عند تنازع العاملين جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، فالأولى عند الكوفيين إعمال الأول لسبقه، وإعمال الثاني عند البصريين لقربه. ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٢/٤، وشرح التصريح ٤٨٣/١، وهمع الهوامع ١٣٧/٥.

(٤) ب: ينكر.

(٥) الكتاب ١٩٣/١.

(٦) من الفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة عدم الجمع في اسم الفاعل بين الألف واللام والإضافة على وجه. ينظر: التوطئة للشلوبين ص ٢٧٨.

(٧) سبق في باب اسم الفاعل في صفحة ٨٥.

(٨) الكتاب ١٩٣/١.

أي: وإنْ شئت أضفته، ولا تريد به معنى فعل، ألا ترى أنَّه لا يتقدّر هذا بأنْ مع الفعل، فهذه الإضافة ليست مِن[1] عملٍ، كما أنَّ: ضاربُ عبدِ الله بمعنى الماضي ليست إضافته مِنْ عَمَلٍ.

وقوله: (**عجبتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زيدًا كما يقولُ: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدَّارِ**)[2].

مراده أنَّ الظرف يُتَّسَعُ فيه مع المصدر، كما يُتَّسَعُ فيه مع اسم الفاعِل[3]، فصيرته مسروقا، وصيرته هنا مضروبا.

وقوله: (**وليْس مِثْلَ:**

للهِ درُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا) [4]

يريد: أنَّ[5] اليوم هنا لا يكون مُتَسعا فيه؛ لأنَّ الدر ليس بعامل في اليوم[6]، ثُمَّ يضاف إليه كما كما يضاف إليه الدر، بل هذا ظرفٌ باقٍ على ظرفيته، قد فُصِلَ به بين المضاف والمضاف إليه؛ ولهذا قال سيبويه — رحمه الله[7] —: لأنَّهم لم يجعلوه فِعْلا أو فَعَل شيئا.

ثم قال: (**ويَجُوزُ: عجبتُ له مِنْ ضَرْبِ أخيهِ، يكون المصدرُ مُضافًا فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ، ويكونُ مُنوَّنًا، وليس بمنزلة ضاربٍ**)[8].

يريد أنَّ هذا ليس بمنزلة الفاعل؛ لأنَّ هذا يجوز إعماله فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ، بخلاف الفاعل؛ لأنَّهُ إنْ فَعَلَ لمْ يكنْ إلَّا مضافا، وإذا لمْ يَفْعَلْ كان مُنوَّنًا، والحمد لله.

---

(١) جـ: في.

(٢) الكتاب ١/١٩٣.

(٣) سبق في باب اسم الفاعل ص ١٢٦.

(٤) الكتاب ١/١٩٤.

سبق تخريجه في صفحة ١٢٧.

(٥) قوله: (أنَّ) مكرر في ب.

(٦)في جميع النسخ: الدر ، والصواب ما أثبته من المصادر المخرجة.

(٧) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٨) الكتاب ١/١٩٤.

إنْ قلت: لم كانت الإضافة هنا مِنْ النَّصب والرَّفْعِ مُعرّفة، هلّا كانت بمنزلة (إضافة الفاعل)[١] غير مُعرّفة[٢].

[قلت: قد كان الأستاذ أبو علي[٣] يذهب إلى أنَّها غير مُعَرَّفة][٤].

فإنْ اعترض بأنَّهُ يُوصَفُ بالمعارف[٥] فتقول: عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَ الكثير، قال: ليس ذلك بوصف، ويجعل كل ما يجيء من ذلك بدلا، وهذا ليس بشيء؛ لأنَّهُ يلزمه أنْ يأتي يوما ما موصوفا بنكرة، فكونهم لا يتبعونه إلا معرفة[٦]، ولا يتكلمون[٧] بالنكرة دليل على فساد ما ذهب إليه، مع أنَّهم قد أكدوه بما اتفقوا على تعريفه، قال:

وَلَوْ أَنَّ حُبِّي أُمَّ ذِي الْوَدَعِ كُلَّهُ *** لأَهْلِكِ مَالٌ لم[٨] تَسَعْهُ المَسَارِحُ[٩]**

٢١٨/أ فأكده، والنكرات لا تؤكد[١٠]، فدل ذلك على أنَّهُ مَعْرِفة؛ وعلة كونه مَعْرِفة/ بالإضافة أنَّهُ لا يخلو أنْ يراعى لفظه أو معناه، فكيفما كان[١١] فهو مَعْرِفة، ألا ترى أنَّ المعنى في عجبتُ من ضرب زيدٍ: مِنْ أنْ ضرب زيدٌ، وأن مع الفعل معرفة. ألا ترى قوله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ

---

(١) قوله: (إضافة الفاعل) مكرر في ب.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/٢، والمساعد ٣٣١/٢.

(٣) وهو الشلوبين.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية للجزولي ص٦٧، والتوطئة للشلوبين ص١٧٢.

(٦) ب: لا يتعرف إلا بمعرفة.

(٧) ب: ولا يكلمون

(٨) ب: ما لم.

(٩) أ: المبارح، والصواب ما أثبته من ب و جـ، والمصادر المخرجة.

والبيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص١٨٤، ولابن مقبل في ديوانه ص٥٠.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٥٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٢.

(١١) جـ: فعلت.

﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[1] فيرفعونها[2] اسما لكان، ويختارونها على المضاف؛ لأنّها تقرب من المضمر من جهة[3] أنها لا توصف، فإنْ رُوعِي المعنى فهو على غير التنكير، وإنْ رُوعِي اللفظ فهو مَعْرِفة، فكيفما راعيت فهو مَعْرِفة.

وأمّا اسم الفاعل فإنَّ لفظه مَعْرِفة ألا ترى[4] أنَّ ضارب زيدٍ كلفظ غلام زيدٍ، ومعناه كمعنى[5] يضرب زيدا، فالعرب راعت معناه، ومعناه نكرة؛ لأنَّ الجمل نكرات باتفاق، ألا ترى أنَّ النكرات تُوصَفُ بالجمل[6]، فثبت أنَّ الإضافة هنا معرفة قياسا وسماعا، وهنا كمل باب باب المصدر والحمد لله.

---

(١) سورة الجاثية من الآية (٢٥).

(٢) أ: فهو يعربها، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) ب: حجة.

(٤) في (أ) زيادة قوله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾.

(٥) جـ: معنى.

(٦) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/٣١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٣.



العنوان:	شرح كتاب سيبويه للصفار : السفر الأول من أول باب اسم الفاعل حتي نهاية باب ما يكون المصدر حيناً لسعة الكلام : دراسة وتحقيق
المؤلف الرئيسي:	الصفار، قاسم بن علي بن محمد، ت. 630 هـ.
مؤلفين آخرين:	المطرفي، خالد بن محمد دخيل، الخليل، أحمد بن محمد(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2011
موقع:	المدينة المنورة
الصفحات:	1 - 310
رقم MD:	687451
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة طيبة
الكلية:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الدولة:	السعودية
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	النحو العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/687451

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل[١]

الصفة المشبهة: هي كلُّ صفةٍ مأخوذةٍ مِنْ فِعْلٍ غير مُتَعدٍّ شُبِّهت بالمتعدي فعملت عمله[٢]، ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنَّها مُتَحملةٌ لضمير طالبةٌ لاسمٍ من تمام المعنى بعد ذلك[٣]، وأنَّها تُثنى وتُجْمع وتُؤنث كما يُفْعَلُ ذلك بالفاعل[٤]، فلمَّا أشبهته عملت عمله، فهذه حقيقة الصفة المشبهة.

فإنْ كانت متحملةً لضمير، ولم تكن مما تُثنى وتُجمع وتُؤنث فإنها لا تشبّه، وذلك (أَفْعَلَ مِن)[٥]، لا تقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ مِنْك الأبَ، وتقول: مررتُ برجل حسنٌ الوجهَ لما قلناه، وإنَّما[٦] لم تُشبه هذه الصفة، وإنْ كانت متحملة للضمير؛ لأنَّ المنصوب في هذا الباب إنَّما كان أصله الرفع[٧]، فعندما نُقل الضمير إلى الصفة انتصب، فتقول: مررتُ برجل حسنٌ الوجهَ؛ لأنَّ أصله حسنٌ وجهُهُ، فقد كانت ترفع الظاهر، وهذه لا ترفع الظاهر أصلا فلا تُشبّه، نعم من يرفع بها الظاهر يُشَبِّهها[٨]، وينصب، إلّا أنَّه مِن القلة/، بحيث يعز[٩]. ٢١٨/ب

(١) قال سيبويه: **هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل** فيما عملت فيه. الكتاب ١/١٩٤.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٢٥، والمقرب ١/١٣٨.

(٣) فهي صفة مشبهة باسم الفاعل، والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم، فلذلك تعمل في شيئين لا غير، أحدهما ضمير الموصوف والثاني ما كان من سبب الموصوف، ولا يعمل في الأجنبي، وكذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل. ينظر: شرح المفصل ٤/١٠٧.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٦٧.

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي٢/١٠٦٨.

(٦) أ: وإنها، والصواب ما أثبته من ب، وج.

(٧) قوله: (الرفع) ساقط من ب.

(٨) أ: يثبتها، والصواب ما أثبته من ب وج.

(٩) أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولكن لا يرفع الضمير البارز والاسم الظاهر إلا في لغة قليلة.
ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٦٩٣، وتوضيح المقاصد ٣/٩٤٣، وشرح الأشموني ٣/١٠٢.

وزعم الزَّمَخْشري[١] — رحمه الله[٢] — أنَّ الصّفة المشبهة هي: التي لا تجري على فعلها[٣]، نحو: حَسَنٌ وشَديدٌ.

وهذا خُلْفٌ[٤]، ألا ترى أنَّهم متفقون على أنَّ قوله:

مِنْ حَبِيبٍ[٥] أَوْ أَخِي ثِقَةٍ *** أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا[٦]**

صفة مشبهة؛ لأنَّها[٧] مِن فِعْل غير متعد.

وهذه الصفة لا تخلو مِنْ أنْ تُشَبّه أو لا تُشبّه، فإن لم تُشَبّه فإنَّها جاريةٌ على الأولِ كائنةٌ ما كانت، فتقول: مررتُ برجلٍ/ عذراءَ بِنتُهُ، وبامرأة ملتحٍ ابنُها؛ لأنَّها غير مُشَبَّهة فهذه تجري على ما قبلها باتفاقٍ[٨]. ٢١٩/أ

فإن شُبِّهت[٩] فإنَّها تَنْقسم ثلاثة أقسام:

---

(١) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، كان واسع العلم ، غاية في الذكاء وجودة القريحة، معتزليا قويا في مذهبه أخذ عن النيسابوري ، والحارثي، وتوفي سنة ٥٣٨هـ، وله من المؤلفات : الكشاف ، والفائق ، والمفصل ، والأنموذج ، ينظر : وإنباه الرواة ٢٦٥/٣-٢٦٦، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠.

(٢) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٣) ينظر: قول الزمخشري في المفصل في علم العربية ص٢٣٠.

(٤) ينظر: التصريح ٤٩/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٢/٢.

(٥) أ:غدير، والصواب ما أثبته من ب وجـ، والكتاب:١٩٨/١.

(٦) البيت من المديد، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص١٠١، والكتاب ١٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢١٧/١، والمقاصد النحوية ٦١/٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٥٣٠/٢، والتصريح ٤٩/٢.
والشاهد فيه قوله: " شاحط "، فإنه صفة مشبهة باتفاق وهو جار على فعله.

(٧) ب:كأنها.

(٨) قال الأبذي: فإن رفعت الظاهر ففي: الإعراب، والتعريف أو التنكير، وتتبع مابعدها في التذكير أو التأنيث فقط. شرح الجزولية للأبذي ٣١١/٢.

(٩) أ: ثبت، والصواب ما أثبته من جـ.

قسمٌ اتفق النحويون على تَشْبيهه عُموما[١]، وهو كلُّ صفةٍ لفظُها صالحٌ للمذكر والمؤنث، ومعناها كذلك[٢]، فهذا القسم يُشَبَّه [عموما[٣] فيجري[٤] منه صفة المذكر على المذكر، والمؤنث على المؤنث، والمذكر على المؤنث، والمؤنث على المذكر، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجْهِ، وبامرأةٍ حسنةِ البنت، وبرجلٍ حسنِ البنت، وبامرأةٍ حسنةِ الابن؛ لأنَّ هذه صفةٌ لها لفظ للمذكر، ولفظٌ للمؤنث ومعناها وهو (الحُسْنُ) صالحٌ لأن يُوصفَ به المذكرُ والمؤنث[٥].

وقسمٌ اتفق النحويون على أنَّه لا يُشَبَّه إلّا خصوصا، وذلك كلُّ صفةٍ لفظُها ومعناها صالحٌ للمذكر أو للمؤنث[٦]، وذلك نحو: عَذْرَاء ومُلْتحٍ وآدرَ، وما أشبهه فلا يُشَبَّه هذا (إلا خصوصا)[٧]، وذلك بأنْ تُجري منْه المذكرَ على المذكر، والمؤنثَ على المؤنث، فتقول: مررتُ برجلٍ ملتحِ الابن، وبامرأةٍ عذراء البنت، ولا يجوز أنْ تقول: بامرأةٍ مُلتح الزوج؛ لأنَّ الصفة تَرْفع الضميرَ، فتكون على حسبه، فإنْ قلت: ملتحية كنت قد أحدثت[٨] لفظا لا تقولُه العربُ، وإن قلت: ملتح كنت قد وصفت المؤنث بصفة المذكر؛ لأنها إنما تكون على حسب الضمير.

كذلك لا يجوز مررتُ برجلٍ عذراءِ البنتِ؛ لأنَّك بين أنْ تقول: أعذر، فتُحدِثُ لفظا لا تتكلمُ به العربُ، أو عذراء فتصفُ المذكرَ بما لا يكون له.

وقسمٌ فيه خلافٌ، فمنهم من يشبهه عموما وهو الأخفشُ[٩]، ومنهم مَنْ لا يُشبهه إلَّا خُصوصا[١٠] بمنزلة هذا القسم الذي فرغنا منه، وذلك كلُّ صفةٍ لفظُها صالحٌ للمذكر والمؤنث،

---

(١) أ: ضمير ما، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٣٤٨/٥، وهمع الهوامع ٩٤/٥،

(٣) أ: ضمير ما، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) أ: يتحرى، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) ينظر: المقرب ١٣٨/١، وشرح التسهيل ٩٠/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٢/٢.

(٦) ينظر: المقرب ١٣٨/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦/٢، وهمع الهوامع ٩٤/٥.

(٧) أ: معوضا، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) جـ: أجريت.

(٩) ينظر: رأي الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، والمساعد ٢١٣/٢، والارتشاف ٢٣٤٩/٥.

(١٠) قال أبو حيان: ونقل بعض أصحابنا اتفاق النحاة على أن ما لفظه ومعناه خاص بالمذكر أو بالمؤنث نحو: آدر

=

ومعناها خاصٌ بأحدهما[١]، وذلك: حائضٌ وخَصِيٌّ؛ لأنَّ حائضا لو كان للمذكر لكان بغير تاء، وهو للمؤنث؛ لأنَّ العرب استعملته من صفتها، و(خصي) فعيل بمعنى مفعول، فهو للمذكر والمؤنث بلفظ واحد[٢].

والأخفشُ يجيز: مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ، وبامرأةٍ خَصيِّ الزوجِ؛ لأنَّهُ لم يُحدِثْ لفظا، ولأنَّه[٣] هكذا كان يجري على المذكر والمؤنث[٤].

وهذا المذهبُ فاسدٌ[٥]؛ لأنَّ هذا البابَ مُتَجوزٌ فيه، ألا ترى أنَّه مُشبّهٌ بغيره؛ لأنَّه لا حظ له في النصب، فلا ينبغي أنْ يتعدى موضعَ السماع، وهو الصفةُ التي لفظُها ومعناها يصلح[٦] للمذكر والمؤنث، وأيضا فإنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنِ الأبُ، فقد وصفتَ الرجلَ بحسن أبيه مجازا؛ لأنَّه قد يكون له الحسنُ حقيقةً فيكون له مجازا، والحيضُ لا يكون للرجل حقيقةً فلا يكون له مجازا، وكذلك الخصاءُ لا يكون للمرأة حقيقةً فلا يكون لها مجازا، فقد بان أنَّ هذه الصفةَ بمنزلة القسم الثاني، والحمد لله.

=

وعذراء أو معناه خاص بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما نحو: خصي، وحائض لا يشبه إلا خصوصا. ارتشاف الضرب ٢٣٤٩/٥.

(١) ينظر: همع الهوامع ٩٤/٥، وارتشاف الضرب ٢٣٤٩/٥.

(٢) يريد أنَّ فعيل إذا كان بمعنى مفعول يطلق على المذكر والمؤنث بدون هاء، تقول: رجل سجين وامرأة سجين.
ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٢/٢.

(٣) جـ: وكأنه.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، وارتشاف الضرب ٢٣٤٩/٥، والمساعد ٢١٣/٢.

(٥) قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلا ما سمع، ولم يسمع من كلامهم مثل (مررت برجلٍ حائضِ البنتِ) ولا (بامرأة خصيِّ الزوجِ). وأيضا فإن المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة، والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازا؛ لأن المجاز مشبه بالحقيقة. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦/٢.

(٦) جـ: صالح.

وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ النحويين إنّما ذكروا هذه الأقسام الثلاثة لكن ضرورة القسمة تقتضي أن يكون ثَمَّ قسمٌ رابعٌ، وهو أنْ تكون صفة معناها صالحٌ للمذكر والمؤنث، ولفظُها خاصٌ بأحدهما[١]، فهل يوجد هذا القسم أو لا يوجد؟

الصحيح أنَّه موجودٌ إلا أنَّ النحويين لم يذكروه، وذلك قولهم: رجلٌ آلَى، وامرأةٌ عجزاء، فهذا معناه يصلح لهما لأنَّ كبر العجيزة ليس يخصُ أحدهما من الآخر، ولكن لا يقال للمذكر: أعجز، ولا للمرأة/ ألياء. ٢١٩/ب

فهذا القسم ينبغي أنْ يُحَقَّقَ النظرُ فيه، فيُرَى هل يشبه عموما أو لا يشبه؟ فالذي يعضدُه النظر أنه لا يشبه إلا خصوصا[٢]. فتقول: مررتُ برجلٍ آلَى الابنِ، وبامرأةٍ عجزاء البنتِ، ولا يجوز: مررتُ بامرأةٍ ألياءِ الابنِ؛ لأنَّك تحدث لفظا لا تتكلمُ به العربُ، وكذلك لا تقول: مررتُ برجلٍ أعجز البنت؛ لأنَّك أيضا تتكلمُ بما لا تكلمُ به العربُ.

والأخفشُ حيث يُخالف في الصفة التي يكون معناها خاص واللفظ صالح لا يخالف هنا؛ لأنَّ معتمدَه ألا يُحدثَ اللفظ، وهو هنا إن شبهها عموما يُحدثُ، فينبغي أنْ يحقق النظر[٣] في إحداث اللفظ، فإنَّهُ مُغلّط[٤] في بعض المواضع، فتقول مثلا: امرأةٌ مُفْتضةٌ، فهذه الصفة معناها معناها خاص؛ لأنَّ الرجل لا يُفْتَضُ، فهل يجوز مررت برجلٍ مفتضِ البنتِ أو لا؟

زعم الأخفشُ أنَّه يقولُه، قال: لأنّي لم أرد بقولي إحداث اللفظ أنْ تكون العربُ لم تُجْره على موصوف معين، وإنَّما أردت بإحداثه ألا تتكلمَ به العربُ على حال، وأنت تقول هذا مكانٌ مُفْتضٌ فيه، فتقول[٥]: مُفْتض على حال، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ مُفْتضِ البنت، فإنَّا لم نُحْدثْ لفظا.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٢.

(٢) أ: محفوظا، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) قوله: (النظر) مكرر في الأصل والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) جـ: يغلط.

(٥) جـ: فيقال.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأنَّ الافتضاضَ لا يكون للرجل حقيقةً، فلا يكون له مجازا، فقد تبين أنَّ الصِّفة المشبهة هي التي أُخِذَتْ مِنْ فعل غير مُتعدٍّ، فَشُبِّهَتْ بالمتعدي، فنصبت[1].

وتَبيَّنَ[2] ما يُشبه[3] منها خصوصا، وما يُشبه عموما، وما لا يشبه على حال إلا ضعيفا، وهو ما لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنَّها لا ترفع الظاهرَ.

وإذا شُبِّهت هذه الصِّفة فنَصبت فإنَّها تكون على حسب الضمير، فتكون تابعة للأول في أربعةٍ مِنْ عشرة[4]؛ لأنَّها للأول، ألا ترى أنَّها قد رفعت ضميره.

٢٢٠/أ وإن لم تشبه ورفعت الظاهر، تبعت الأول/ في اثنين من خمسة: في أحد الأعاريب، وفي التعريف، أو التنكير[5].

وتكون تابعة للثاني في واحد مِنْ اثنين في اللغة الفصيحة[6]، وهو التذكير أو التأنيث، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنةٍ أُمّهُ.

وتتبع الثاني في اللغة غير الفصيحة[7] في[8] اثنين من خمسة، في التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية والجمع، فتقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قوْمه، وحسنانِ أبواهُ.

---

(١) ينظر: المقرب ١٣٨/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥/٢.

(٢) أ: وليس، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) أ: شُبه، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) قال ابن عصفور: وهي الرفع، والنصب، والخفض، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، مثل: مررت برجلٍ حسن الوجه، وبامرأةٍ حسنةِ الوجه، وبرجلين حَسَني الأب. شرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢.

(٥) يريد: أحد أوجه الإعراب، والتعريف والتنكير.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢، والمقرب ١٣٩/١.

(٦) ينظر: التوطئة للشلوبين ص ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢.

(٧) ينظر: التوطئة للشّلوبين ص ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢.

(٨) أ: من، والصواب ما أثبته من جـ.

وزعم أبو زكريا يحيى بن زياد أنّها تكون بهذه المنزلة إذا شُبِّهت ونَصبت[1]، فتقول: مررتُ برجلٍ حسان الآباء، وحسنان أبويه، واستدل بقوله:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي** [2]

فقال: الإضافة في هذا الباب مِن نصب، فهو قد شبّه ثُمَّ جمع الصفة، وجعلها على حسب الثاني، ولو لم يفعل ذلك لقال: خرساء الدجاج.

وهذا البيت خرّجه الفارسي[3] على أنْ يكونَ جعل كلَّ جزءٍ من الليلة ليلةً، فجعل كلَّ ليلةٍ خرساءَ، ثم جمع فقال: ليلةَ خرسٍ، كما قالوا: ثَوْبٌ أَسْمالٌ[4]، وبُرْمَةُ أعْشَارٍ[5]؛ لأنَّ كل جزءٍ منها كلٌّ، فهذا وجه.

وزعم الأصمعي[6] أنّه يقال: ليلة خُرُسٌ إذا لم يُسْمع لها[7] صوت[8]][9]، كما يقال: جُرُزٌ جُرُزٌ في الأرض[10].

---

(١) ينظر: رأي الفراء في ارتشاف الضرب ٢٣٥٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٠، وشفاء العليل ٢/٦٤١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧، والمقرب ١/١٣٩، وشرح التسهيل ٣/١٠١، وتمهيد القواعد ٢/٨٣٩، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٨/٣٩، والمساعد ٢/٢٢١.
والشاهد فيه قوله: " يا ليلة خرس الدجاج "، حيث وصف المفرد " ليلة " بالجمع.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٨/٣٩-٤٠.

(٤) والسمل: الخلق من الثياب. ينظر: الصحاح في اللغة ٥/١٧٣٢.

(٥) والبرمة: القدر من الحجارة. والأعشار: جمع عشر، وهي القطعة التي تنكسر من القدر.
ينظر: تهذيب اللغة ١/٤١١.

(٦) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، كان عالما باللغة والشعر، ولد بالبصرة سنة ١٢٢هـ ، كان كثير التطواف في البوادي، توفي سنة ٢١٦هـ، ومن تصانيفه: كتاب خلق الإنسان، والأجناس والهمز، ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/١٢٦-١٢٧-١٢٨، وإنباه الرواة ٢/١٩٧-١٩٨.

(٧) ج: بها.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧.

(٩) ما بين المعقوفتين من قوله: (عموما ...) إلى قوله: (إذا لم يسمع لها صوت) ساقط من ب.

(١٠) أرض جزر أي: لا نبات بها ولا ماء. ينظر: لسان العرب ٢/٢٤٧.

فيكون على هذا أولى مما ذهب إليه الفارسيُّ، للتَّجوُّز الذي فيه.

وعلى هذا خرَّجه أبو حاتم[(١)] في تذكيره وتأنيثه[(٢)].

فقد ثبت أنَّ هذه الصفةَ غيرُ مُتعدّية في الأصل، ثم تُشبّه فتعمل عمل المتعدي، وهل تكون متعدية لواحد، ثم تُشَبَّهُ بما يتعدى إلى اثنين، فتنقل الضميرَ، ويصير الفاعلُ مفعولا فيتعدى إلى اثنين؟ مسألةٌ خلافيةٌ[(٣)].

فالأخفشُ حكى جوازَ ذلك عن طائفة من النحويين[(٤)]، فيقولون: هذا ضاربٌ أبوه زيدا، ثم ينقلون الضمير فيجيزون: هذا ضاربٌ الأبُ زيدا.

وإنْ كان مُتعديا بحرف جر، فهل يُشبّه فيصل (إلى آخر) [(٥)] بنفسه أم[(٦)] لا؟ مسألة خلافية فالأخفش يجيز، ونحن نمنع[(٧)].

فيقول على مذهبه: هذا مارٌّ الأبُ بزيدٍ، يريد: مارٌّ أبوه بزيد. وحجتُهُ أنَّ عملَهُ ضعيفٌ، وكأنَّهُ غير مُتَعدٍّ.

والصحيحُ أنَّهُ لا يجوز شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ الثاني إذا نصبته فهو لا يجوز تقديمه أصلا؛ لأنَّ معمولَ الصفة لا يتقدمُ[(٨)]، والمعمول الأول يتقدم، فيؤدي إعمالُ هذه المسائلِ إلى أنْ

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان القاسم أبو حاتم السجستاني، وهو من كبار العلماء باللغة والشعر، قرأكتاب سيبويه على الأخفش مرتين، من أهل البصرة، وكان المبرد يلازم القراءة عليه، وله مصنفات كثيرة في اللغة والقرآن، من مصنفاته الشجر والنبات، والأضداد توفي سنة ٢٤٨هـ، ينظر: وإنباه الرواة ٢/٥٨-٥٩، وبغية الوعاة ١/٦٠٦.

(٢) لم أعثر على هذا التخريج في (المذكر والمؤنث) لأبي حاتم السجستاني، ووقفت عليه في (المذكر والمؤنث) لأبي بكر بن الأنباري ٢/٢٨٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٢-٢٢٣، وتوضيح المقاصد ٣/٨٧٣.

(٤) ينظر نفس الصفحة في المراجع السابقة.

(٥) جـ: الواحد.

(٦) ب، وجـ: أو.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٨، وتمهيد القواعد ٦/٢٨١٧، وتوضيح المقاصد ٣/٨٧٣.

(٨) قال أبو حيان: واتفقوا على أنها لا تعمل مضمرة، ولا يتقدم معمولها. ارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٨.

يكون العاملُ/ قويا ضعيفا في حالة واحدة بالنظر إلى معموليه[١]، وهذا لا نظير له، فقد تبين أنَّهُ لا يشبه إلا غير المتعدي، ولم يخالف أحدٌ مِن خلق الله تعالى[٢] في أنّ ما يتعدى إلى اثنين لا يجوز تَشْبيهه[٣]؛ [لأنَّ الذي يتعدى إلى اثنين لا يجوز تشبيهه] [٤]؛ لأنَّ الذي يتعدى إلى ثلاثة محفوظٌ، ولا يجوز في كل ما يتعدى إلى اثنين أن يتصل، فيتعدى إلى ثلاثة، بل ذلك موقوفٌ على السماع، فليس ثَمَّ ما يحمل عليه، أعني بابا مطردا ، فلهذا لم يخالف هذا أحدٌ. ٢٢٠/ب

ومعمول الصفة لا يجوز أنْ يتقدم لضعفها في العمل[٥]، ألا ترى أنَّها مشبهة، فهي كـ(إنّ)، و(ما) وأخواتها.

ولا بدّ أنْ يكون المعمول سببيا[٦]؛ لأنَّ الصفة لا يُوْصف بها إلا أنْ تكون مِن الأول بسبب، ألا ترى أنَّ زيدا لا يُوْصَفُ بِصفَة عمرو، فإذا كان مِنه بسبب جاز وصفُه به.

وهذا السببي يشترطُ فيه أنْ يكونَ معرفا بالألف واللام أو[٧] نكرةً؛ لأنه نكرة تقبل الإضافة، فهو بمعنى المضاف إلى الضمير[٨]، وهو والألف[٩] واللام يشعر بالسببية؛ لأنَّك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، عُلِمَ أنَّك تُريد وجهَ الأول، فإنْ كان اللفظ لا يُشْعر بالسببية

---

(١) ب: معموله.

(٢) قوله: (تعالى) ساقط من جـ.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٢٨١٧/٦، وهمع الهوامع ١٠٥/٥.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، وجـ.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ٨٧٧.

(٦) معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي، فتقول: زيد حسن وجهه، ولا تقول زيد حسن عمرا، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي، فتقول: زيد ضارب غلامه، وضارب عمرا.

ينظر: المقدمة الجزولية ص١٥١، والتوطئة ص٢٦٥، والتبصرة والتذكرة ٢٢٩/١، وتمهيد القواعد ٢٧٨١/٦، وتوضيح المقاصد ٨٧٧/٣.

(٧) ب: و.

(٨) ب: المضمر.

(٩) ب، وجـ: بالألف.

لم يجز أنْ يكون معمولا، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ حسنٍ زيدا، (وزيد أبوه) [(١)]؛ لأنَّهُ ليس في اللفظ ما يُعْطي ذلك.

وجاز خلو السببي مِنْ ضمير[(٢)]، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا؛ لأنَّه نكرة، فيقبلُ الإضافة، وقد كان ينبغي أن يجوز حسنٍ وجهُهُ، لولا ما منع منه مانعٌ.

واختلف في السببي إذا كان (مَنْ)، هل يجوز أن يَنْتصب بالصفة أولا يَنْتصب؟ فمِنْهم مَنْ أجاز، ومِنْهم مَنْ منع[(٣)].

فالذي منع حجته أنها في معنى ما عُرّفَ بالألف واللام[(٤)]، ولهذا اتفقوا على أنَّه لا يجوز أنْ يكون خلاف مَنْ، وما؛ لأنَّ زيدا وعمرا وبكرا لا يكون في معنى الألف واللام، فأجازوا مررتُ برجلٍ حسنٍ مَنْ في الدَّارِ؛ لأنَّهُ في معنى الذي في الدار، وأنشدوا في ذلك:

ومَهْمَهٍ هالكِ مَنْ تَعَرَّجا[(٥)]

فهالكٌ قد أضيف، والمضاف في هذا الباب إنما هو من النصب، و(هالك) من (هلك)، وهو لا يتعدى.

والمانع حجتُه أنَّ السببي إنَّما يكون أبدا/ قد نقل منه الضمير، وهذا لا يضاف إلى الضمير ٢٢١/أ أصلا، فلا يجوز أن يكون سببيا[(٦)].

---

(١) ب: تريد أمر.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٥٣/٥، وشرح التصريح ٥٢/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٥٠/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢، وشرح الجزولية للأبذي ٣٠٦/٢.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٣/٢، والمقتضب ١٨٠/٤، وأدب الكاتب ص٤٣٩، والخصائص ٢١٠/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨/٢، ولسان العرب ١١٧/١٥، مادة (هلك).

والشاهد فيه قوله: " هالك من تعرجا " حيث جاءت (هالك) عند بعضهم صفة مُشبّهة عاملة، وهي في الحقيقة واقعة مكان (مُهْلك).

(٦) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٣٠٦/٢.

ويكون تخريج[١] هذا البيت على أن يكون (هالك)[٢] فاعلا بمعنى مُفْعِل[٣] المتعدي، ونظيره أَيْفَعَ الغُلامُ فهو يَافِعٌ[٤]، وأَوْرَسَ الشَّجرُ فهو وَارِسٌ[٥].

فإن قلت: لم قلَّ كون المعمول مضافا للسببي فلا يقولون: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَه، وقد كان ينبغي ذلك؛ لأنَّ اللفظ الذي يُشْعِرُ بالسببية إنَّما هو المضاف إلى الضمير.

قلت: الذي قبَّح ذلك أنَّه قد علم أنَّه لا يعني من الوجوه إلا وجهه، فالإتيان به وعدم الإتيان سيَّان، فأيُّ ثمرة لتكلف لفظ لا يُحتاجُ إليه؛ لأنَّه لا يُشْعر أنَّ الوجه بخلاف الأول على حال، بخلاف: مررتُ برجلٍ ضاربٍ غلامَه؛ لأنَّك إنْ حذفت الضمير، فقد يتصور أن يكون الغلامُ لغير الأول، فالضمير هنا يلزم الإتيانُ به إذا خفتَ اللبس، وأمَّا هذا فلا.

وأيضا فلأنَّك[٦] قد نقلته إلى الأول، ثم أعدته، فإذا[٧] وآثرتَ أنْ يكون فيه الضميرُ، فلِم فلِم تكلفت نقله؟ هلا قلت أوَّلا حسن وجهه؟، فهذا هو الذي قبح الإتيان به.

واعلم أنَّهُ لا يجوز أنْ يُوصفَ معمولُ الصفة[٨]، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ النظيفِ، ولا حسنِ الغلامِ الفارهِ؛ وعلةُ ذلك أنَّ هذا المعمول قد تَنَزَّل منزلة المضْمر، ألا ترى

(١) أ: مخرج، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) أ: هنالك، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٣) ب، وجـ: مفعل.

(٤) ومعنى أيفع: شَبَّ، أي صار شابًا.

ينظر: تهذيب اللغة ٣/٢٣٤، ولسان العرب ١٥/٤٥٣.

(٥) ومعنى أورس: أورق.

ينظر: المعجم الوسيط ٢/١٠٢٥.

(٦) جـ: فإنك.

(٧) قوله: (فإذا) ساقط من جـ.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٤، وهمع الهوامع ٥/٩٩-١٠٠.

أنَّهُ لا يكون أبدا إلا للأول، فلمّا كان راجعا له صار بمنزلة المضمر في أنَّه يرجع إلى الأول، فلم يُوْصف كما لا[١] يُوْصف المضمر[٢].

والصفة لا تخلو مِنْ أنْ تكون معرفة بالألف واللام أو نكرة.

فإنْ كانت مُعَرَّفةً بالألفِ واللامِ، فإنَّ معمولها لا يخلو مِنْ أنْ يكون فيه الألف واللام، أو مضافا للضمير، أو نكرة.

والمضافُ إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألفُ واللامُ.

فلنأخذ الصِّفة مُعَرّفة والثاني فيه الألف واللام فيتصور في المسألة ثلاثةُ أوجه: الحسنُ الوجهُ والوجهَ والوجهِ، إلا أن بعضها يفضل بعضا[٣].

ثُمَّ نأخذ المعمولَ مضافا إلى الضمير، فيتصور وجهان: الحسن وجهُه، والحسن وجهَه، إلا أنَّ هذا لا يجوز إلا ضرورة، وأما الحسن وجهِه، فلا يجوز أصلا[٤]، فهذه/ خمسة أوجه. ٢٢١/ب

ثُمَّ نأخذ المعمول منكرا، فيتصور وجه واحد، وهو الحسن وجها، ولا يجوز: الحسنُ وجهٍ، ولا وجهٌ، فهي ستة أوجه مع كون الصفة مُعَرَّفة بالألفِ واللامِ.

وإنْ كانت نكرة فإنَّ المعمول لا يخلو مِنْ أنْ يكون بالألف واللام، أو مضافا إلى الضمير، أو نكرة.

فإنْ كان معرفا بالألف واللام جاز ثلاثة أوجه[٥]، حسن الوجهُ والوجهَ والوجهِ، فهي تسعة.

---

(١) قوله: (لا) ساقط من ب.

(٢) قال الرضي : اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به. شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٠.

(٣) أجودها النصب ثم الخفض ثم الرفع.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٢.

(٤) الرفع أجودها، وهو في فصيح الكلام والنصب ضرورة شعرية، والخفض ممتنع.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٣.

(٥) أجودها الخفض، ثم النصب، ثم الرفع.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٢.

ثُمَّ نأخذ المعمول مضافا إلى الضمير، فيتصور ثلاثة أوجه: حسن وجهُه، وحسن وجهَه، ولا يجوز إلا ضرورة، و[1]عليه قوله :

أَنْعَتُها إنِّي من نُعّاتِها ** [كومَ الذُرَى وادقةً سُرّاتِها [2]**

وأمَّا حسن وجهِه ففي نهاية الضعف، ونصبه أضعف لما تبين.

وبالجملة فكلُّ مسألة تكرر فيها الضمير فهي قبيحة، إلّا مثل الحسن وجهِه، فهي باطلة[3]، فهذا اثنا عشر وجها.

ثُمَّ نأخذ المعمول نكرة، فيتصور وجهان: حسن وجهٍ، ووجها، فهذه أربعة عشر وجها، وأمَّا حسن وجهٌ، فلا يجوز[4].

وينبغي أنْ نُبَينَ الضَّعيف مِنْ هذه الأوجه والقوي، ولم ضعُفَ وجهٌ، وقَوي آخرٌ؟ وإذا عملنا ذلك فقد أتينا على باب الصفة إن شاء الله.

وكما[5] أخذنا أولا الصفة معرفة بالألف واللام ومعموله[6] كذلك، يتصور ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض، فأضعفها الخفض[7]؛ لأنَّ فيه صورة الجمع بين الألف واللام والإضافة، وذلك أمرٌ انفردَ به هذا الباب، لعلةٍ نذكرُها[8].

---

(١) الواو ساقطة من ب.

(٢) البيت من الرجز، وهو لعمر بن لجأ، وهو بلا نسبة في المقرب ١/١٤٠، وشرح الكافية لابن مالك ١/١٠٦٥، والمقاصد النحوية ٣/٤٩، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٣٨.

والشاهد فيه قوله: " وادقة سراتها " حيث نصبت الصفة المشبهة الاسم المضاف إلى ضمير الموصوف.

(٣) وذلك بسببين: أحدهما تكرار الضمير، والآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٠، والمقاصد الشافية ٤/٤٢١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٨.

(٥) جـ: كنا.

(٦) جـ: ومعمولها.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٢.

(٨) قال ابن أبي الربيع الإشبيلي: وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا هذا وما جرى مجراه. البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨٩.

وأمَّا الحسن الوجهُ بالرفع فيليه؛ لأنَّ الصفة خالية مِنْ ضمير، ولهذا منعها[1] الفارسي[2]، وجعل فيها ضمير الأول، وجعل الوجه بدلا على جهة بدل البعض من الكل؛ لخلو الصفة عن الضمير.

وهذا الذي عمل تخلفٌ؛ لأنَّ البدلَ أيضا يحتاج إلى ضمير يربط، فمِنْ الذي فرَّ فيه وقع، وتكلَّف إضمار الضمير معنى.

فنحن نقول: إنَّ الأصل: الحسنُ الوجهُ منه، ثم حذف الضمير؛ لأنَّ العهد الذي في الألف واللام يُغني عنه[3].

والكوفيون يقولون: [4]الأصل:الحسنُ وجهُهُ، ثم أدخلنا الألف واللام، فعاقبت الضمير[5].

٢٢٢/أ وهذا [6] مردود[7]؛ لأنَّ أصلَ المسألة وقعَ فاسدا/، ألا ترى: أنَّ الوجه إذا كان مضافا لم تدخل عليه ألف ولام، ولا يمكنهم أنْ يقولوا: إنَّ الأصل وجهُهُ، ثم حذف الضمير؛ لأنَّ المضاف إليه لا يحذف، ويبقى المضاف، فلهذا كان الحسنُ الوجهَ أحسن الثلاثة.

وأَخْذُنا المعمول مضافا[8] للضمير يتصور وجهان: الحسن وجهُه ووجهَه، إلا أن [وجهَه لا يجوز إلا في الشعر من جهة تكرار الضمير[9]، وقد أعطينا العلةَ في قُبْح تكرار الضمير، وامتنع الحسن وجهِهِ؛ للجمع بين الألف واللام والإضافة[10].

---

(١) جـ: وجهها.

(٢) ينظر: رأي الفارسي في المسائل البغداديات ١٣٦-١٣٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١/٢.

(٤) جـ: زيادة (إن).

(٥) مذهب أهل الكوفة أنه بعد حذف الضمير، جاءت الألف واللام عوضا عنه.
ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١/٢، وشرح الجزولية للأبذي ٣١٦/٢.

(٦) قوله: (وهذا) ساقط من ب، وجـ.

(٧) قال ابن عصفور: وهذا فاسد، لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة. شرح جمل الزجاجي ٣١/٢.

(٨) أ: مكابرا،والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٤٢٧/٤، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٣٩٦/١-٣٩٧.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٥/٣، وهمع الهوامع ٩٧/٥.

فإنْ قلت: أَلَمْ يَجْمعوا بينهما في الحسن الوجهِ، فلم امتنعوا من هذا؟

قلت: لأنَّهم قد قالوا: الحسن الوجهِ، فإنَّما عذرُهم عن الجمع أنَّ الأول مضافٌ للألف واللام، فلم يتعرف؛ لأنَّ الإضافة في نية الانفصال، فلمَّا منعوه تعريف الألف واللام أَدخلوا فيه حرفا معرفا من جنس المعرف الذي لم يعرف به، ولم يكن تعريفُه بالإضافة من جنس الألف واللام، فيكون إدخال الألف واللام عوضا من ذلك؛ لأنَّا لم نرهم عوضوا إلا مِنْ جنس المعرف الذي منع الاسم تعريفه[1]، وهذا تعليلٌ بعد السَّماع.

ثُمَّ أخذنا المعمولَ نكرةً يُتَصور وجهٌ واحدٌ، وهو الحسنُ وجهًا، وإنَّما لم يجز الرفعُ لأنَّه ليس ثَمَّ ضميرٌ يرجع من الصفة[2]، وامتنع الحسنُ وجهٍ للجمع بين الألف واللام والإضافة، وأيضا فإنَّ طريق تعريف الإضافة أنْ يُعَرف الثاني، فيتعرف به الأول، فتقول إذا أردت تعريف (الغلام) مِن غلام رجل: غلام الرجل، وهذا الذي قررناه عكس التعريف.

ثُمَّ أخذنا الصفةَ نكرةً والمعمولُ فيه الألف واللام، فيُتصور ثلاثةُ أوجه: حسن الوجهُ والوجهَ والوجهِ، فأضعفها الرفعُ؛ لأنَّ الصفة خالية عن الضمير، ثم النصبُ، وأقواها الخفضُ[3].

فإنْ قلت: ولم قوي الخفضُ، وهو فرع؟

قلت: لأنَّ الصفة تكون إذ ذاك غيرَ عاملة وهو أصلُها.

وكنا أخذنا بعد هذا المعمولَ مضافا للضمير، فيتصور ثلاثةُ أوجه: أحسنُها: حسنُ وجهِه ثم حسنٌ وجهَه، ثُمَّ حسنٌ وجهُه ، وإنَّما قبح هذان الوجهان من جهة تكرار الضمير، وكان الجر/ أحسن لأن الصفة لا تكون عاملة. ٢٢٢/ب

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٠، شرح الجزولية للأبذي ٢/٣١٤-٣١٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار ٢/٤٧٨، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٦٣.

(٣) قال ابن عصفور: أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩.

ثُمَّ أخذناه منكرا فتصور وجهان: حسنُ وجهٍ وحسنٌ وجهًا، وأمَّا حسنٌ وجهٌ فلا يجوز[١] لخلو الصفة من الضمير، وينبغي أنْ يكون النصبُ أحسنَ[٢].

فإنْ قلت: وكيف وأنت قد قلت: ألا تكون الصفةُ عاملةً أحسن.

قلت: لأنَّه يمكن أن يكون نصبُه على التمييز، فلا يكون فيه شيء، والمضاف إنَّما يكون من النصب، فلهذا كان نصب هذا أحسن، وإن قدرت النصبَ على التشبيه، والجر أولى، وإنْ قَدرتَهُ على التمييز لم يتصور إضافتُه؛ لأنَّ التمييز لا يضاف[٣].

فهذه أربعةَ عشَر وجها من قوي وضعيف، وجائز للضرورة، فالذي يجوزُ منها ضرورةً ثلاثةُ أوجهٍ، وهو الحسنُ وجهِه، وحسنٌ وجهَه، وحسنٌ وجهُه، فيبقى أحَد عشَر وجها، كلها جائزٌ في الكلام، إلا أنَّ بعضَها يَفضُل بعضا على حسب ما قدمنا.

وينبغي أنْ تعلمَ أنَّهُ كما امتنع نعتُ هذا المعمول فَخَالَفَ معمول اسم الفاعل، فكذلك يتعذر فيه ما كان جائزا في العطف[٤]، فلا يجوز مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ واليدِ عند مَنْ لا يجيز العطف المحرز، ويضمرُ الفعلَ، فلا يتصور هنا إضمارٌ؛ لأنَّك بين أنْ تضمرَ صفةً أو فعلا، أمَّا الفعلُ فلا يجوز[٥]؛ لأنَّ الفعل لا يشبه، فلا يجوز: وحسُنَ اليدُ[٦] لما سيأتي.

ولا يجوز أنْ تضمرَ الصفةَ لما يؤدي إليه من حذف المعطوف وإبقاء حرف العطف، ألا ترى: أنك إذا قلت، حسن الوجه واليد، إنما أردت وحَسَنُ اليدِ، والمعطوف إنَّما هو حسن،

---

(١) أجاز الكوفيون " حسن وجهٌ "، وأكثر البصريين على المنع .

ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٥٣/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢.

(٢) لأنّ النصب على التمييز.

(٣) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٣/٢-٤٢٤، وارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٢٧/٢.

(٤) في الصفة المشبهة لا يجوز العطف على الموضع ولا على إضمار فعل، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز فيه ذلك.

ينظر ارتشاف الضرب ٢٣٥٤/٥، وتمهيد القواعد ٢٨٠٥/٦.

(٥) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٣٠٥/٢-٣٠٦.

(٦) وذلك في قولك: حسن الوجه واليد.

واليد من كماله، وليس بمعطوف، فلا يجوز إبقاء حرف العطف وحذف المعطوف، ويجوز ذلك في الجمل[(١)]؛ لأنَّك إذا قلت: قام زيدٌ وعمرٌو مثلا، وأردت عطف الجمل، وأنت قد حذفت حرفا من الجملة، وهو المفرد الذي بقي في معنى الجملة، وأنت لم تحذف المعطوف بل قدرت بعضه، وأردته، ولا يجوز: مررت بزيدٍ وعمرو، تجعله من عطف المفردات، وتحذف عمرا.

وإنْ أَبْدلْت مِنْه لم تُجِزْهُ؛ لما يؤدي إليه مِنْ أنْ تعمل الصفة مُضْمرة، فلا يجوز حسن العضو اليد.

٢٢٣/أ فإنْ أكدتَهُ أو عطفت عليه/ بيانا فحُكْمُهُ حكمُ اسمِ الفاعل، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ العضوِ اليدِ،وحسنِ العضوِ كلِّه؛ لأنَّهُ لا يجوز النصب، فلو قلت الحسنُ العضو، لقلت: اليد][(٢)] وكله؛ لأنّ له مُحْرِزًا.

والبدلُ مِنْه لا يجوز على حالٍ؛ لما يؤدي إليه مِنْ إعمال الصفة مُضْمرة، فهي مخالفة لاسم الفاعل في هذا، ومخالفة في أمر آخر، وذلك أنَّ اسم الفاعل إذا ثُني[(٣)] أو جمع بالواو والنون، فإنَّه يجوز فيه —كما قلنا— حذف النون تخفيفا والنصب، فتقول: الضاربا زيدًا، والضاربو زيدًا، ولا يجوز هنا الحسنُو وجهًا، ولا الحسنا وجهًا؛ لأنَّ علة النصب إنَّما كانت هناك للطول، لكون الفاعل في معنى الذي فعل، ولا يتصور أنْ يكون الفاعل هنا بمعنى الذي فعل؛ لأن الفعل نفسه لا يشبه، فلا يجوز: الذي حسن وجها، ولا الذي يحسن وجها؛ لما سيأتي.

فإنْ قلت: ولم لا يجوز فيشبه بالفعل الذي يتعدى كما جاز ذلك في الصفة؟

قلت: لأنَّ ذلك يجوز فلا يتعدى موضع السماع.

---

(١) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٢/٣٠٦.

(٢) ما بين المعقوفتين من قوله: (كوم الذرى ...) إلى قوله: (لقلت: اليد) ساقط من ب.

(٣) قوله: (ثني) ساقط من ب.

وكما[١] قلنا: إنَّ المعمول إنَّما يكون نكرة، أو مضافا لما فيه الألف واللام، أو تكون فيه الألف واللام، وكونه مضافا إلى الضمير يقل[٢].

فإنْ كان مضافا لضمير ما فيه الألف واللام، [فإنه يحسن لأن ضمير الألف واللام][٣] يحكم له بحكم الألف واللام، وذلك مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ جميلِه.

فحَسُنَ هذا ولم يَحسن: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَه، لما قلنا.

وقد أتينا والحمد لله على باب الصفة أجمع، ولم يبق منه إلا نصُّه، والنظر في الإضافة، هل يجوز أنْ يكون مِنْ رفع أو لا يجوز؟

فإنَّ أهلَ زمانِنا اختلفوا في ذلك، فزعم الأستاذُ أبو الحسن اللخمي الدباج[٤] - رضي الله عنه - أنَّ هذه الإضافةَ يمكن أنْ تكون من رفع[٥]، ونقل[٦] هذا المذهبَ عنْ أشياخه شافهني بذلك، وقال: إنَّ الأصل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، ثم نقلنا الضمير فبقي الوجه مهملا، فإما ينصب على ضمير التمييز[٧]، ويضاف بعد ذلك، وإما يضاف أوّلاً لا من نصبٍ، ويستدل على ذلك ذلك بأنَّ الإضافة أكثر، فلا ينبغي أنْ يلتزمَ أنها فرعُ النصب، وهو الأقل/، بل تكون أصـ ٢٢٣/ب أوليا.

فقلت له: فلأي شيء لم يتعرف إذا، وليس مضافا من نصب، فقال لي[٨]: لأنَّ الوجه فاعلٌ، فهو على نيّة الانفصال، وإنما لم يتعرف على حالٍ من الأحوال، بخلاف اسم الفاعل؛

---

(١) ب: كنا.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٩٥/٣، وتمهيد القواعد ٢٧٩٢/٦.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) هو علي بن جابر بن علي، الإمام أبو الحسن الدّبّاج الإشبيلي اللخمي النحوي، كان نحويا أديبا ، فاضلا، قرأ النحو على ابن خروف، مات بعد دخول الروم إشبيلية سنة ٦٤٦هـ، ينظر: الوافي بالوفيات ١٧١/٢٠، وبغية الوعاة ١٥٣/٢.

(٥) ينظر: رأي أبي الحسن الدباج في ارتشاف الضرب ٢٣٤٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٢/٢.

(٦) أ: وهل، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: التشبيه.

(٨) أ: أي، والصواب ما أثبته من ب.

لأنك تقول: ضاربُ زيدٍ، فتكون مُعَرِفةً؛ لأنّ المفعولَ فضلةٌ، فيكون مجرورا ومنصوبا فضلة، فيتعرف به الأول، ولا يخرج عن كونه مفعولا من جهة الفضلية.

وأمّا الفاعل[١] فلا يجوز أنْ يكون أبدا إلا عمدةً، فالمضاف إليه أبدا في نية الانفصال، ولا يجوز أنْ يتعرف به الأول [٢]؛ لأنَّه يخرج عن حقيقته من العمدية فلهذا يتعرف بالمفعول؛ لأنَّه ليس فيه إخراجٌ للمفعول عن وضعه، ولا يتعرف هذا لأنَّه يلزم منه إخراج العمدة عن أصلها، وتصييرها فضلةً، ويفسر قول سيبويه: (**والجرُّ في هذا البابِ مِنْ وجهين**)[٣] على هذا، ويقول: معناه مِنْ النصب ومِنْ الرفع.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بالجيد[٤]؛ لأنَّه لا بُدّ لهذه الإضافة مِنْ أصل أضيفت منه، فإنْ فإنْ كانت مضافة مِنْ الرفع، فقد زعم أنَّ الشيءَ مضافٌ إلى نفسه[٥]؛ وإن[٦] زعم أنَّها أُضِيفت مِنْ لفظ مهمل لأنَّك نقلت الضمير، فبقي[٧] مهملا، فأضفته، فهو يزعم أنَّ الأصل: الأصل: حسنُ وجهٍ.

فهذا إذا التزمه يقال له: فلم لا يتعرف، وهذه على طريقة الإضافات، أعني: إضافة لفظ مفرد لآخر مثله، فما الذي منع من تعريفها؟ فهذا المذهب فاسد[٨]، ثم نرجع إلى ألفاظه.

قوله – رحمه الله – :(**ولمْ تَقْوَ أنْ تَعْملَ عَمَلَ الفَاعِلِ لأنَّها ليست في مَعْنى الفعل**)[٩].

الفعل)[٩].

---

(١) أ: المفعول، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) ب: بالأول.

(٣) الكتاب ١/٢٠١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٢، وشرح الجزولية للأبذي ٢/٣٠٢.

(٥) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٥.

(٦) أ: ولأن، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: معنى.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٢، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٦٧، وشرح الجزولية للأبذي ٢/٣٠٢.

(٩) الكتاب ١/١٩٤.

يريد: أنَّ اسم الفاعل إنَّما قَوِي عمله لأنَّه (أَشْبَهَ) [١] الفعل، وهو في معناه، وهذه ليست في معنى الفعل، ألا ترى: أنَّ الفعل لا يُشَبَّه، وإنْ جاء ما ظاهره خلاف ذلك فهو مؤول، فمن ذلك قولهم: سَفِهَ نفسَه، وغَبِنَ رأيَه [٢]، و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [٣].

فهذا يتخرج على أحد وجهين، إمَّا حذف الجار، وكأنَّه قال: بطرت في معيشتها، وسَفِه في نفسِه، وغبن في رأيِه [٤].

وإمَّا تضمين الفعل فِعْلا آخر في معناه يَصِلُ بنفسِه، فيكون بطرت معيشتها في معنى: جرت معيشتها، وسفِه نفسَه في معنى: جَهِلَ نفسَه/، وغَبِنَ رأيَه في معنى: جهل رأيه [٥]. ٢٢٤/أ

ثم قال: (**وما تَعْمَلُ فيه مَعْلومٌ**) [٦].

أي: يحيط به العلم؛ لأنَّه مُنْحَصِر بخلاف معمول اسم الفاعل؛ لأنَّه غير منضبط، فهذا يعمل في السببي معرفا بالألف واللام، أو نكرة، وأهمل المضاف إلى الألف واللام؛ لأنَّه في رتبةِ الألف واللام، وأَهْمل المضاف لضمير الألف واللام؛ لأنَّه محكوم له بحكم الألف واللام، ولم يذكر المضاف إلى الضمير؛ لأنَّه بعد يزعم أنَّه لا يجوز إلا في الشعر، فهي إنَّما تعمل في السببي معرفا بالألف واللام أو نكرة.

ثم قال: (**والإضافةُ أحسنُ وأكثر**) [٧].

---

(١) ب: له شبه.

(٢) قال الزَّبيدِي: سَفِه نَفْسَه وغَبِنَ رأيَه ...كان في الأصل: سَفِهَتْ نَفْسُ زيدٍ، فلما حُولَ الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه؛ لأنه صار في معنى: سَفَّه نفسَه بالتشديد. تاج العروس من جواهر القاموس مادة (غبن) ٣٥/٤٦٨.

(٣) سورة القصص، من الآية ٥٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٥-٦٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٥-٦٦.

(٦) قال سيبويه: " فإنما شُبهت بالفاعل فيما عملت فيه، **وما تعملُ فيه معلومٌ** إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة ..." الكتاب ١/١٩٤.

(٧) قال سيبويه: " **والإضافة فيه أحسن وأكثر** لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه .." الكتاب ١/١٩٤.

يريد: من النصب لأنَّ عملها ضعيف[١]، وإذا كان اسم الفاعل الإضافة فيه أحسن فالأحرى هذا.

واعتل لهذا سيبويه بأنَّه[٢] ليس بمنزلة اسم الفاعل، فكان أحسن عندهم أنْ يتباعد منه في اللفظ، إذ لم يكن مثله في المعنى.

ثم قال: (**ومع هذا أنَّهم لو تركوا النونَ أو التنوينَ**)[٣]. الفصل هذا مِنْ كمال التعليل، ولا بد[٤] منه. ألا ترى أنَّه لا تكون الإضافةُ أكثرَ وأحسن، إلا أن يكون معناها ومعنى النصب واحد، وإلا فلا يقال: إن هذا أحسن؛ لأنك إذا أردت هذا المعنى الأخير أتيت بلفظه، فلهذا قال: لما كان ترك التنوين والنون][٥] لا يجاوز به معنى المنون كان تركهما أخف عليهم[٦].

ثم قال: (**والصِّفةُ تقعُ على الاسم الأوَّلِ**)[٧]، يريد : أنَّها قد رفعت ضميره فهي له، وبعد ذلك يوصلها إلى السببي[٨].

وقوله: (**على ما ذَكرتُ لك**)[٩]، أي: من كونه معرفا بالألف واللام أو نكرة.

ثم قال: (**ومِنْ ذلك قولهم: هو أَحْمَرُ بَيْنِ العينينِ**)[١٠].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٢/٤، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٤٦٤/٢.

(٢) ب: لأنه.

(٣) قال سيبويه: " والتنوينُ عربيٌّ جيدٌ، **ومع هذا أنهم لو تركوا النونَ أو التنوينَ** لم يكن أبدا إلا نكرةً على حاله منونًا" الكتاب ١٩٤/١-١٩٥.

(٤) ب:زيادة (من).

(٥) ما بين المعقوفتين من قوله: (وجهه ...) إلى قوله: (والنون) ساقط من جـ.

(٦) أي: تركهما لطلب الخفة، لأن الإضافة في الصفة المشبهة لا تخرجها عن التنكير، ولا تكسبها تعريفا، فهي نكرة مع التنوين والنون.

(٧) قال سيبويه: " فالمضافُ قولك: حَسَنُ الوجهِ وهذه حسنةُ الوجهِ، **فالصِّفةُ تقعُ على الاسم الأول** ثم توصلُها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه على ماذكرت لك" الكتاب ١٩٥/١.

(٨) نحو: هذا حسنُ الوجهِ.

(٩) الكتاب ١٩٥/١.

(١٠) الكتاب ١٩٥/١.

قلت: أخذ هنا (بين) اسمًا للجِلْدةِ، ولهذا أضاف إليها.

وأنشد على الصِّفةِ المنوَّنةِ قولَ زهيرٍ:

مُطَّرِقٌ رِيْشَ الْقَوَادِمِ(١).

[وقول الآخر:

مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُئُونَ الرَّأْسِ(٢)

وقول النّابغة:

أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(٣)

وزعم أنَّ كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أحسن مِن أنْ لا يكونا فيه(٤).

قلت: وعلة ذلك أنَّه قد(٥) كان معرفة قبل النصب بإضافته إلى الضمير، فاختاروا بعد التثنية أن يكون معرفة، وهذا أحسن؛ لأن معناه بهما/ ودونهما واحد، ألا ترى: أنَّ الأولَ لا ٢٢٤/ب
يتعرّف به، فلا بدّ مِن هذا، وإلا لم يكن أحسن كما قلناه أولا؛ لأنَّ المعنيين المتباينين لا يصح فيهما التفصيل.

---

(١) وهو جزء بيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٤٣، والكتاب ١/١٩٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/١٨٩، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٦٢.

وتمامه: **أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ... رِيْشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ**

والشاهد فيه قوله:" مطرقٌ ريشَ" حيث نصب " ريش" بالصفة المشبهة " مطرقٌ " تشبيها بالمفعول به.

(٢) هذا الرجز لم ينسبه الصفار وهو للعجاج في ديوانه ٢/١٩٦، والكتاب ١/١٩٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٦١٥.

والشاهد فيه قوله: "ضخمٌ شؤون" حيث نصب "شؤون" بالصفة المشبهة "ضخمٌ" تشبيها بالمفعول به.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره كما في جـ: **ونَأْخُذُ بعدَه بذِنَابِ عَيْشٍ**

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٧٠ ، والكتاب ١/١٩٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٠٣، والمقاصد النحوية ٣/٤٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٠٩.

والشاهد فيه قوله: "أجب الظهر" حيث نصب "الظهر" بالصفة المشبهة "أجب" على نية التنوين لعدم التصرف.

(٤) قال سيبويه: "واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من ألا تكون فيه الألف واللام" الكتاب ١/١٩٦.

(٥) قوله: (قد) ساقط من جـ.

وقوله: (**فمِنْ ذلك قوله: حديثُ عَهْدٍ بالوَجَعِ**)[١]، أي: (في كون)[٢] المعمول دون ألف ولام، وقوله: بالوجع[٣] متعلق بعهد، لا بحديث؛ لأنَّ الصفة لا تشبه إذا كانت متعدية أصلا، وقد تبين ذلك بالخلاف الذي فيه[٤].

وجاء مستشهدا على: حسن وجهٍ بأبيات منها:

لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمينِ[٥]

وقوله:

ولا سَيِّئي زِيٍّ إذَا ما تَلَبَّسُوا[٦] [٧]

وقوله: (**وممّا جاء مُنوَّنًا قول أبي زُبَيْدٍ:**

كَهْبَاءَ هُدَّابَا)[٨]

---

(١) أ: بالرجع، والصواب ما أثبته من جـ، والكتاب ١٩٧/١.

(٢) جـ: ويكون.

(٣) أ: بالرجع، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) تقدم ذلك في بداية باب الصفة المشبهة.

(٥) الرجز لحميد الأرقط في الكتاب ١٩٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤، ولسان العرب ٢٠٧/٥، مادة (رزن).

واللاحق: الضّامر، وهو اسم فاعل، والقرا: الظَّهر.

والشاهد فيه قوله: "لاحقُ بطنٍ" فقد أضاف الصفة المشبهة "لاحقُ" إلى "بطنٍ" وهو نكرة على تقدير إثبات "أل" وحذفها للاختصار.

(٦) أ: تلبدا، والصواب ما أثبته من جـ، والكتاب.

(٧) صدر بيت من الطويل وعجزه كما جاء في جـ: **إلى حاجةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلَا**

وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ص٧٢، والكتاب ١٩٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٤/٤، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٠/٤.

والشاهد فيه قوله: "سيِّئي زيّ" فقد أضاف الصفة المشبهة " سيئى " إلى " زيّ " وهو نكرة على تقدير إثبات "أل" وحذفها للاختصار.

(٨) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٥٩٠، والكتاب ١٩٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٥/٤، وجمهرة اللغة ٦٧٧/٢.

=

أي: ومِمَّا جاء مِنْ هذه الصفة ومعمولها نكرة منوَّنًا هذا.

ثم قال: (**وقدْ جَاءَ في الشِّعْرِ حسنةُ وَجْهِهَا، شَبَّهُوه بحسنةِ الوجهِ**)[1].

قلت: هذا الوجه هو الذي زعم أبو القاسم[2] أنَّ سيبويه – رحمه الله[3] – أخطأ فيه؛ لأنَّه أضاف الشيء إلى نفسه[4]، سوى أنَّ سيبويه قال في أول الباب: "إنَّما تعمل في ما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة"[5]، فلما جاء هذا غير نكرة، وغير ذي ألف ولام، قال: لا يصح أنْ تعمل بإذا، إنما الإضافة[6] من الرفع، فقد أضاف الشيء إلى نفسه.

وهذا عياءٌ نعوذ بالله منه[7]، ألا ترى قوله: حسنة وجهها، فبالضرورة نعلم أنَّ في حسنة ضميرا، وإلا فكان يكون حسن وجهُها، فما أحسن قول سيبويه: حسنة وجهِها حتى يتبين أنَّه مضاف مِن نصب؛ لأنَّ الحسن لو كان للوجه لكان على حسبه.

=

جـ: تكملة البيت: **كَأَنَّ أَثْوابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ   يَعْلُو بِخَمْلَتِها** ....

والشاهد فيه قوله: "كهباء هُدَّباء" حيث نصب "هُدَّباء" بقوله "كهباء" لما فيه من نية التنوين الذي لم يظهر لمنع الصرف.

(١) الكتاب ١/١٩٩.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، منسوب إلى شيخه الزجاج، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى برع في النحو وأخذ عنه وعن أبي بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير، توفي في طبرية سنة ٣٣٩ هـ، وله من المؤلفات: الجمل، والإيضاح الكافي، ينظر: وإنباه الرواة ٢/١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٧٧.

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من جـ.

(٤) جـ: زيادة (وما غرَّه في أن هذا من إضافة الشيء إلى نفسه).

(٥) الكتاب ١/١٩٧.

(٦) جـ: زيادة فيه.

(٧) قال ابن عصفور: فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٢.

وإنَّما قال سيبويه: (**لا تَعْمل إلَّا في المعرَّفِ بالألفِ واللامِ والنَّكرة**)[١]؛ لأنَّه أراد به الكلام العربي، وهذا الأمر[٢] ذكر وجهه، وأنَّه إنَّما يكون في الشعر، ووجه حسنة وجهِها أنهم عاملوه معاملة الألف واللام[٣]، فأجازوه.

وأنشد عليه قوله:

أَقامتْ على رَبْعَيهما جارَتَا صَفًا ** كُمَيْتَا الأَعالي جَوْنَتَا مُصطَلاهما** [٤]

فلنْ يثبتَ مراده حتى يكون في (جونتا) ضمير الجارتين، ويكون الضمير المتصل بالمصطلى عائدا على الجارتين، فيكون الضمير قد تكرر، فتكون الصفة فيها ضمير الجارتين/، والسببي يضاف لضمير الجارتين، فيكون (من باب) [٥] مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهُهَا؛ لأنَّ في حسنةٍ ضمير المرأة، والوجهُ مضاف لضميرها، فيكون التقدير: جونتا مصطلى الجارتين، وكونه قد ثنى الجونتين دليل على أنّ فيه ضمير الجارتين، ولو كان المصطلى فاعلا لقال: جون مصطلاهما. ٢٢٥/أ

فإنْ قلت: وما ينكر من أن يكون مصطلاهما في موضع نصب، وتكون النون محذوفة، كما قالوا: "بيضك ثنتا وبيضي مائتا[٦]"، وكما قال تأبط شرا:

هما خُطَّتا إِمّا إسارٌ ومِنّةٌ ** وإمَّا دمٌ والقتلُ بالحُرّ أجدَرُ** [٧]

---

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) جـ: الآخر.

(٣) شبهوه (بحسنةِ الوجهِ)

(٤) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص٣٠٨، والكتاب ١/١٩٩، وشرح كتاب سيبويه ٤/١٠٦، والمقاصد النحوية ٣/٥١، وهمع الهوامع ٥/٩٨.

والشاهد فيه قوله:"جونتا مصطلاهما"، حيث أضيفت الصفة المشبهة وهي "جونتا" إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهذا قليل.

(٥) أ: وفي، والصواب ما أثبته من جـ.

(٦) أي: ثِنْتَانِ ومائتَان. ينظر همع الهوامع ١/١٦٩.

(٧) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرّا في ديوانه ص٨٩، ولسان العرب ٤/١٤١، مادة (خطط)، وشرح التصريح ١/٧٣٥، وخزانة الأدب ٧/٤٩٩.

والشاهد فيه قوله: " خطتا "، وهو يريد خطتان وقد حذف النون للضرورة.

قلت: يكون فيه مِنْ القبح ما في حسنة وجهُها من جهة تكرار الضمير، وزيادة حذف النون، والأولى أن يكون حذفها للإضافة، وحسنة وجهُها أحسن مِنْ حسن وجهَها، وإن كان النصب الأصل لما قلناه مِنْ مجيء الصفة غير عاملة على الأصل.

فأمَّا أبو العباس[١] فحام على ألا يثبت تكرار الضمير[٢]، وإنْ قدر على ذلك كان أولى، وليس له[٣] ما يعمل بعد هذا في قوله:

أَنْعَتُها إنِّي من نُعّاتِها ** كومَ الذُرى وادقةً سُرّاتِها**[٤]

لكن تقول: إنَّ هذا أمر جاء من فهمي أنكر التأويل من غيره كان أولى، ولعمرك يا نحوي ما الأمر إلا على ما تقول.

فزعم أنَّ قوله (مصطلاهما) ليس مضافا لضمير الجارتين، بل هما مِنْه ضمير (الأعالي)، وكأنَّه قال: جونتا مصطلى الأعالي، فلا يكون ثَمَّ تكرار ضمير.

قيل له: وكيف أعيدت على الأعالي، وهو جميع ضمير اثنين.

قال: لأنَّ كل شيئين من سببين تثنيتهما جمع، والجارتان ليس لهما أعال، وإنَّما هما أعليان، فعاد عليه؛ لأنه مثنى إلا أن هذا ضعيف[٥]؛ لأنه إنما قال: ولا الأعالي حملا على المعنى، وجعل وجعل كل جزء أعلى.

---

(١) هو المبرد.

(٢) ينظر: رأي المبرد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٠٢/٦.

(٣) قوله: (له) ساقط من جـ.

(٤) سبق تخريجه في صفحة ١٨٤.

والشاهد فيه قوله: " وادقةً سرّاتِها "، حيث نصبت الصفة المشبهة (وادقةً) الاسم المضاف إلى ضمير الموصوف (سرَّاتِها).

وإلى هنا نهاية نسخة جـ.

(٥) قال ابن عصفور: والذي يبطل ماذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ. شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢.

وقوله بعد (مصطلاهما) رجوع للفظ بعد تركه فهذه المسألة التي منعها جميع الكوفيين، وأجزناها نحن على ضعف[١]، ففيه ما ترى مع أن العرب إذا أضافت جزءا من الموصوف، فإنما تضيفه إلى الموصوف لا إلى جزء من أجزائه، إلا أن يكون ذلك الجزء جزءا من جزء آخر، فربما أضافته له فتقول: زيد حسن رأسه/، فتضيفه إلى زيد، ولا تقول: حسن رأس وجهه لأنه ليس بجزء من الوجه، وكذلك لا تقول حسن وجه رأسه إنما تقول وجهه. ٢٢٥/ب

فلو قلت: حسنة أنامله لجاز وحسنة أنامل يده؛ لأن الأنامل بعض اليد، فهو إذا قال: هاتان الجارتان جونتا مصطلى الأعالي، فقد أضاف لغير الموصوف ما ليس جزءا منه؛ لأن المصطلى ليس الأعالي، إنما تكون الجارتين.

فإنْ قلت: اجعل جونتا بمعنى مسودتا؛ لأنَّ الجون الأسود والأبيض[٢]، وأنتم إنما أخرتموه على أن يكون بمعنى أبيض، وجعلتم الجارتين أعاليهما كميت؛ لأنها مسودة مشربة بحمرة، وجعلتم المصطلى، وهو موضع النار مبيضا، وكذلك يكون حاله، (....)[٣] جعلتم (جونتا) (مسودتا)، وتجعل للجارتين أسفل وأعلى ووسط، فتجعل الأعلى كميتا، والوسط مسودا، فيكون مضافا إلى الأعالي؛ لأنَّهُ قريب منها، فهي إذا مُسْوَدَّة مصطلى الأعالي قُلْتُ فيه تسمية الوسط مصطلى، وإنَّما المصطلى الأسفل، وهو موضع النَّار، وهو مبيض، فهذا يبين لك صحة ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله.

ونظير ما عوَّل المبرد من الرجوع للفظ بعد الحمل على المعنى، قوله:

رُؤُوسُ كَبِيرَيْهِنَّ يَنتَطِحانِ[٤]

---

(١) قال ابن جني: واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ كقولك: شكرت من أحسنوا إليّ على فعله (ولو قلت: شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز)، فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قوله: (كميت الأعالي جونتا مصطلاهما) عائدا على الأعالي في المعنى إذ كانا أعليين اثنين لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى. الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط مادة (جام) ١/١٤٩، وتاج العروس من جواهر القاموس مادة (جون) ٣٤/٣٨٢.

(٣) لم أتمكن من التعرف على هذه الكلمة لشدة غموضها.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

=

فقال: ينتطحان، بعد ما قال][١]: رؤوس، فهو[٢] بمنزلة جونتا مصطلى الأعليين.

ثم قال: (**واعلم أنَّه ليْس في العربيةِ مُضَافٌ يدخلُ عليه الألفُ واللامُ**)[٣] إلى آخره، قد أعطينا العلة في أنْ جاز ذلك في هذا الباب.

قوله: (**لا يكون بها معرفةً أبدًا**)[٤]، يريد: أنَّه لا يتعرف أصلا، بخلاف كل مضاف، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ضاربُ زيدٍ، فإنَّه يمكن أنْ يكون معرفة إذا أردت أنَّه معروف بهذا، كما تقول: قاتلُ بُسْطامٍ، وأمَّا الصفة فلا يتصور فيها تعريف أصلا؛ لأنَّ مِنْ ضرورة الصفة المشبهة أنْ تكون إضافتها مِنْ نصب، فمهما كانت كذلك لم تتعرف، فإنْ أردت بحسن الوجهِ أنَّه يعرف بهذا لم يكن صفة مشبهة، وكانت شيئا آخر، فلا تعمل صفة مشبهة إلا وهي نكرة، فلهذا قال: لا يكون/ بها معرفةً أبدًا. ٢٢٦/أ

ثم قال: (**فاحتاج إلى هذا حيث مُنعَ البتَّةَ ما يكون مثله**)[٥]، أي: احتاج إلى الألف واللام حيث منع قطعا ما يكون من أشباهه من أنَّه يعرف بما أضيف إليه.

ثم قال: (**ولا يُجاوزْ به مَعْنى التَّنوين**)[٦]، أي: أن معناه مضافا ومنونا واحد، فلهذا لم يتعرف بما أضيف إليه.

=

رَأَتْ جَبَلًا فَوْقَ الْجِبَالِ إِذَا الْتَقَتْ

وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٢١/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣/٢، والأشباه والنظائر ٢٠٣/١، وخزانة الأدب ٢٩٩/٤.

والشاهد فيه قوله:(رؤوس كبيريهن ينتطحان)، حيث وقع الجمع (رؤوس) موقع المثنى بدليل قوله: (ينتطحان).

(١) ما بين المعقوفتين من قوله:(وقول الآخر...) إلى قوله: (بعد ما قال) ساقط من ب.

(٢) ب: فهذا.

(٣) قال سيبويه: "**واعلم أنَّه ليْس في العربيةِ مُضَافٌ يدخلُ عليه الألفُ واللامُ** غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب" الكتاب ١٩٩/١.

(٤) قال سيبويه: "وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجهِ أدخلوا الألف واللام على حسنِ الوجهِ لأنه مضاف إلى معرفة **لا يكون بها معرفةً أبدا**" الكتاب ٢٠٠/١.

(٥) الكتاب ٢٠٠/١.

(٦) الكتاب ٢٠٠/١.

ثم قال: (**فأمَّا النَّكرة فلا يكون فيها إلَّا الحسنُ وجهًا**)[١]، أي: إذا كان المعمول نكرة فليس فيه إلّا النَّصب؛ لأنَّك لم تُخْلل بالأول في شيء، ألا ترى أنَّه مضاف إلى نكرة، فلا يطلب منه أنْ يتعرف، فلما لم يخلل به وكان نكرة على ما ينبغي، إذ هو مضاف إلى نكرة، لم يكن لك أنْ تُدْخل الألف واللام عوضا عما منع.

ثم أنشد:

الْحَزْنُ بَابًا والْعَقُورُ كَلْبًا[٢]

إنْ قلت: هل يستروح مِنْ هذا صحة مذهب الأخفش في مثل (حائض) حيث شبهه عموما، وقلنا له إنَّ ذلك لا يجوز؛ لأنَّه لا يُتَصور أنْ يوصف الرجل بالحيض حقيقة فلا يكون مجازٌ؛ لأنَّ العقور من صفة الكلب، وهو مما يختص.

قلت: (فليس منه بشيء) [٣]؛ لأنَّه يكون مِنْ عقر الرجل غيره، وعقر كلبه غيره، فتكون الصفة متعدية، وحذف مفعولها رافعا[٤]، ولم يُرِدْ[٥] ثم شُبِّهت، ولا خلاف في تشبيه هذا، وإنَّما وإنَّما الخلاف (في تشبيه)[٦] ما يتعدى عند ذكر معموله.

ثم أنشد قوله:

(فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ** ولا بِفَزَارةَ الشُّعْرَى رِقَابَا)**[٧]

---

(١) الكتاب ١/٢٠٠.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥، والكتاب ١/٢٠٠، والمقتضب ٤/١٦٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١١٢، والمقاصد النحوية ٣/٥٩.

والشاهد فيه قوله: " الحزن بابا والعقور كلبا " والحزن والعقور صفتان مشبهتان، وقد نصبتا بابا وكلبا وهما عاريان عن الألف واللام، وهو نظير الحسن وجها.

(٣) ب: فليس فيه شيء.

(٤) ب: رأسا.

(٥) أ: ولم ير، والصواب ما أثبته من ب.

(٦) قوله (في تشبيه) ساقط من أ.

(٧) الكتاب ١/٢٠١.

البيت من الوافر، وهو لحارث بن ظالم في الكتاب ١/٢٠١، والمقتضب ٤/١٦١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي

=

فهذا بمنزلة (الحَزْنُ بابا والعقورُ كلبا).

ثم قال: (**وإنَّما أُدْخِلت الألفُ واللامُ في الحسن ثُمَّ أعملته**)[١]، أي: إنَّ المسألة كانت مضافة قبل الألف واللام، فلمَّا أَدْخلت الألفَ واللامَ أعْمَلتَهُ فنُصِب.

وأنشد رواية أخرى في بيت الحارث بن ظالم، وهي:

الشُّعْرِ الرِّقَابا[٢].

ثم قال: (**وقَدْ يَجُوزُ أنْ تقولَ في هذا: هو الحَسَنُ الوجْهِ على: هو الضَّاربُ الرَّجلِ**)[٣]، أي: له[٤] أنْ يُضِيف هذا مِن النصب، فيقول في: الحسنُ الوجهَ: الحسنُ الوجهِ، يُشبِّهُهُ بالحسنِ الوجهِ الذي أصله: حَسَنُ الوجهِ[٥]، ثمَّ أدخلت عليه الألف واللام عوضا ممَّا منع؛ لأنَّه لما صار الحسن الوجهِ بمنزلة الضارب الرجلِ، فصار منصوبا مثله شبه بالحسنِ الوجهَ كما شبه به الضاربُ الرجلَ، فأُضِيفَ مِن الألف واللام، كما أُضِيف فيها الضارب الرجلِ بالجرِّ على هذا من وجهين: أحدهما: أنْ يكون قد استقر قبل الألف واللام، [والثاني: أنْ يكون بعد الألف واللام][٦]، فيكون/ بمنزلة: الضاربُ الرجلِ، فكما يشبه هذا بالحسنِ الوجهِ، فيجرّ، ٢٢٦/ب فكذلك يشبه هذا به، فيجر.

=

٤/١١٣، والإنصاف ١/١٠٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٧.

والشاهد فيه قوله: "الشعر الرقابا" حيث نصب بالصفة المشبهة قوله: " الرقابا " مع التعريف بالألف واللام، ونظير ذلك: "الحسن الوجهَ".

(١) الكتاب ١/٢٠١.

(٢) سبق تخريجه ص٢٠٠ ، وكلمة (الشعر) أصلها (الشعرى) كما ورد في البيت السابق.

(٣) الكتاب ١/٢٠١.

(٤) ب: لك.

(٥) أ: الرد، والصواب ما أثبته من ب.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

وزعم أنَّك (**إذا ثَنَّيت أو جَمعت فأثبتَّ النّون فليس إلَّا النصبُ، وذلك: هم الطّيبون الأخبارَ**)[١].

وقالت خِرْنِق:

والطَّيِّبُونَ[٢] مَعَاقِدَ الأُزْرِ[٣]

وهذا لا يمكن فيه أكثر؛ لأنَّ النون ثابتة، فليس إلّا النصب، كما لا يكون في: ضاربٌ زيدا إلا النصب؛ لأنه منون.

ثم قال: (**فإنْ كففتَ[٤] النونَ جررتَ، كان المعمولُ نكرةً أو فيه الألفُ واللامُ**)[٥]، فتقول: هم الطيبو[٦] أخبارٍ، قلتُ: لقائل أن يقول: كيف جاز هذا؟ ولم يجز الحسن وجهٍ، اللهم إنَّ الطيبين[٧] الأخبار لا كلام فيه؛ لأنَّ المعمول فيه الألف واللام، فلم أجزتم هذا في المثنى والمجموع ومنعتموه في المفرد؟

فالعذر عن هذا أنَّ الحسن وجهٍ لا يمكن[٨] على حال، ألا ترى أنَّ الإضافة فيه لا يخلو أنْ أنْ تُقَدِّرها بعد الألف واللام، أو قبلهما، وكيفما فعلت لا يتصور.

---

(١) الكتاب ٢٠١/١.

(٢) أ: المطيبون، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب ٢٠٢/١،والمصادر المخرجة.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره: **النَّازِلُون بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ**

وهو لخرنق بنت بدر في ديوانها ص٤٣، والكتاب ٢٠٢/١، والمحتسب ١٩٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٦/٤، وأوضح المسالك ٢٦٩/٣، وشرح التصريح ١٢٣/٢.

والشاهد فيه قوله: " والطيبون معاقد " نصب معاقد بالطيبون، وأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما النون.

(٤) أ: لقيت، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(٥) الكتاب ٢٠٢/١.

(٦) ب: الطيبون.

(٧) ب: الطيبو.

(٨) ب: لا يكون.

ألا ترى: أنَّك إنْ قدرتها قبل الألف واللام، والأصل: حسن وجهٍ، لم يمكن دخولهما بعد هذا؛ لأنَّك لم تُخْلل بالأول في شيء فيمتنع ما يكون لأمثاله، فيكون الألف واللام عوضا.

وإنْ قدرت الإضافة بعدها، والأصل: الحسنُ وجهًا، لم يمكن إضافة هذا؛ لأنَّك لم تحذف شيئا للإضافة، فلا يتصور هذا في المفرد على حال.

وأمَّا المثنى فيمكن إضافته، وكذلك[1] المجموع، ولكن بعد الألف واللام لا قبلهما، ألا ترى: أنَّك إذا قدرت أنَّ الأصل: الطيبون أخبارا، ثُمَّ أضفت، كنت قد حذفت النون للإضافة، فلها وجه، وإنْ قدرت الإضافة قبل الألف واللام لم يجز؛ لأنَّك إذا قلت: حسن وجهٍ، فهو لا يحتاج إلى الألف واللام؛ (لأنَّك تمنع)[2] شيئا يكون لنظرائه.

ثم قال: **(وإنْ شِئْتَ نَصبْتَ على قوله:**

الْحَافِظُو عَوْرَةَ)[3]

قلت: إنْ أراد أنَّه يجوز هذا في الصفة فهو مُخْطئ[4]؛ لأنَّه لم يُسْمع منهم الحسنُ وجهًا، ولا يَقْبله[5] قياس.

ألا ترى أنَّ الذي سوغ ذلك في: الضاربو زيدا معهود[6] هنا؛ لأنَّها ليست في معنى الذي فتحذف نونها للطول، فإنْ أراد بهذا رجوعه إلى[7] الضاربي زيدا، فهو مصيب، ويكون تكرارا.

---

(١) ب: زيادة (أيضا).

(٢) ب: لأنه لا يمنع.

(٣) الكتاب ٢٠٢/١.

وسبق تخريجه في صفحة ٨٣ .

(٤) قال المبرد: فهذا لم يُرد الإضافة فحذف النون بغير معنى فيه. ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ولكنه حذف النون لطول الاسم. إذا صار ما بعد الاسم صلة له. المقتضب ١٤٥/٤.

(٥) ب: قبله.

(٦) ب: مقصود.

(٧) أ: أن، والصواب ما أثبته من ب.

وزعم سيبويه أنَّ قوله تعالى: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[١] انتصب/ على التشبيه بالمفعول به، ٢٢٧/أ
ولقائل أنْ يقولَ: إنَّه مفعول به صحيح؛ لأنَّ (خسر) مُتعدٍّ[٢]، يقال: خسر زيد دنياه، قال الله تعالى: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾[٣].

فإنْ قلت: إنَّ أفعل لا يتعدى.

قلت: قد يجيء متعديا، كما قال:

وأَضْرَبَ[٤] مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا[٥]

فهذا مفعول به؛ لأنَّ المعنى عليه، ولا يتصور أنْ يكون تمييزا لتعريفه، وكذلك (الأعمال)[٦] المعنى يشهد لأنَّها مفعوله لا تمييز، ولا نصب على التشبيه.

والصواب أنَّ الذي قال سيبويه هو الحق؛ لأنَّ أفعل لا يكون متعديا[٧]، وما جاء منه يؤول يؤول فقوله: (**القوانسا**) منصوب بإضمار فِعْل، وكأنَّه قال: ضربنا أو أنْ نضرب القوانس[٨]، وأمَّا (الأخسرين أعمالا)، فإنَّه غير متعد، ألا ترى أنَّه يقال: خَسِرَ عَمَلُه.

---

(١) سورة الكهف من الآية (١٠٣).

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٦٢٥/٢

(٣) سورة الحج، من الآية (١١).

(٤) أ: بأضرب، والصواب ما أثبته من ب، والمصادر المخرجة.

(٥) عجز بيت من الطويل وصدره:

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص٩٣، ولسان العرب ٣١٨/١١، مادة (قنس)، وشرح التصريح ٥١٩/١، وخزانة الأدب ١٠/٧.

والشاهد فيه قوله: " وأضرب .... القوانسا " حيث نصب " القوانسا " بمحذوف يدل عليه" أضرب"، وأجاز بعضهم: أن يكون "أضرب" هو العامل؛ لتجرده عن معنى التفضيل.

(٦) في قوله تعالى: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾.

(٧) قال ابن مالك في أفعل التفضيل: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره (أفعل). شرح الكافية الشافية ١١٤١/١.

(٨) جمع قونس وهو أعلى البيضة، والبيضة من السلاح لأنها على شكل بيضة النعام.

واستدل أبو الحسن بن خروف[١] على أنَّ خسر غير متعد بأنَّ ضده ربح، وهو لا يتعدى[٢]، وهذا مقيد[٣].

وإنَّما القطعي في المسألة قوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾[٤]، فهذه[٥] لا يراد بها أنَّها خسرت شيئا، وإنَّما هي بمعنى كرة بطلت، فثبت أنه نصب على التفسير.

ثم قال – رحمه الله – : **(وتقول في ما لا يقع إلَّا مُنَوَّنًا عاملًا في نكرةٍ إلى آخره)**[٦]، لما ذكر أنَّ الصِّفة المشبّهة ينتصب ما بعدها تارة وينجر أخرى، ويكون معرفا ومنكرا، قال: وثَمَّ صفة أخرى لا تكون أبدا عاملة إلا في نكرة، ويلتزم فيها النصب، وهو (أفعل منك)، والعلة في أنْ لم تعمل إلَّا في نكرة أنَّ ما بعدها نُصِب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة للعلة التي قدمناها في باب التمييز، وإنَّما كان تمييزا لأنَّها لم تتصرف تصرف الصفة، ألا ترى: أنَّها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، فلمَّا نقصت لم تشبه، فلهذا كان نكرة.

فإنْ قلت: ولم كان منصوبا؟ هلا أضيفت إليه؟

=

ينظر: المخصص لابن سيده ١/٢٣٢، وجمهرة اللغة٢/١١٧٦.

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن، المعروف بابن خروف النحوي، أندلسي من أهل إشبيلية، نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها، وكان إماما في العربية، محققا، مدققا، ومن أهم مؤلفاته شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وله شرح جمل الزجاجي، توفي سنة ٦٠٩هـ، ينظر: الوافي بالوفيات ٢٢/٥٨-٥٩، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/٦٢٥.

(٣) أ: غير واضح، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) سورة النازعات، من الآية (١٢)

(٥) ب: فهي.

(٦) قال سيبويه: " **وتقول في ما لا يقع إلَّا مُنَوَّنًا عاملًا في نكرةٍ إلى آخره** إنما وقع منونًا لأنّه فُصِل فيه بين العامل والمعمول" الكتاب ١/٢٠٢.

قلت: قد اعتل لذلك سيبويه بأنَّه لا بد فيه مِن تقدير (مِنْ) فإمَّا أنْ تكون في اللفظ أو منوية[١]، فهي متصلة به، فتمنع الإضافة؛ لأنَّها تكون فاصلة بين الجار والمجرور، فإنْ تأخرت فهي منوي بها[٢] في المعنى، كذا قال سيبويه.

فإنْ قلت: ولم لا تكون مؤخرة في المعنى لأنَّ المنصوب رتبته قبل المخفوض[٣]، ألا ترى: أنَّه يصل/ العامل إلى المجرور بالواسطة؟ ٢٢٧/ب

قلت: لأنَّ[٤] نصبه على التمييز، والتمييز لا يكون إلا[٥] بعد تمام الاسم أو الكلام[٦]، ولم يتم أفعل إلا بـ(مِن)؛ لأنَّه لا بد من أن يكون بـ(مِنْ) أو مضافا أو بالألف واللام[٧]، فهو هنا مع (مِنْ)، فلا بد أنْ يكون يليه، فلهذا لا يكون هذا التمييز إلا مجرورا.

ثم نرجع إلى لفظه. قوله – رحمه الله –: (**ولا يكونُ المعمولُ فيه إلَّا مِنْ سَبَبِه**)[٨]، قلت: لأنَّه مَنْقُولٌ، فقد كان مضافا إلى الضمير قبل النقل، فلهذا لا يكون إلا من سببه.

وقوله: (**في أنَّهُ يُثبِت التنوينَ**)[٩]، يريد: تثبيت حكمه، وتبيينه[١٠]؛ لأنَّه (ليس يمنع أن يكون) [١١] حكمه حكم المنون، ألا ترى أنَّه ينصب[١٢].

---

(١) ب: منونة.

(٢) ب: فإن ما جرت فهي منون بها.

(٣) قال الجوجري: والمجرورات في الأصل منصوبة المحل، فهي أحط رتبة من المنصوبات في اللفظ والمحل فأخرت عنها. شرح شذور الذهب ١/٣٣٠.

(٤) ب: لأنه.

(٥) ب: إنما يكون.

(٦) قال ابن عصفور: والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام، أو بعد تمام الاسم. شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢٥.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/٩٣٣-٩٣٤، وشرح التصريح ٢/٩٥-٩٦، والأشموني ٣/٨٧.

(٨) الكتاب ١/٢٠٢-٢٠٣.

(٩) الكتاب ١/٢٠٣.

(١٠) ب: ونيته.

(١١) ب: (ليس بمنون لكن).

(١٢) ب: نصب.

وقوله: (**كما أنَّهُ لا يكون إلّا نكرة**)[١]، مقابله لا علة في أنْ كان المعمول نكرة.

وقوله: (**فألْزم فيه وجهًا**)[٢]، أي: ألزم المتكلم فيه وفي معموله وجها واحدا، وهو أنْ يكون نكرة، والمعمول كذلك.

ثم قال: (**ويعملُ في الجمع، كقولك: هو خيرٌ مِنْك أَعْمالًا**)[٣].

قلت: يريد: أنَّه يكون الجر هنا [٤] جمعا، فتقول: هو خيرٌ مِنْك أعمالا، والدليل على ذلك ذلك أنَّه قد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[٥]، وليس في كل موضع يكون الجر جمعا، ألا ترى: أنَّ العدد لا يُفَسر بمنصوبٍ إلَّا إذا كان المنصوب مُفردا[٦]، وإنَّما[٧] كان هنا جمعا؛ لأنَّه منقول، والمنقول يكون على حسب ما نقل منه.

فالمنقول مِنْ التمييز يكون أبدا على حسب ما نُقِلَ مِنْهُ، إنْ جَمْعا فَجَمع، وإنْ مُفْردا فمفرد.

وغير المنقول فيه كلام يطول، وتلخيصه أنْ تقول: لا يخلو مِنْ أنْ يكون مُعَينا أو لا يكون، فإنْ كان جنسًا[٨] لم يكن إلَّا مُفردا نحو: هو أحسنُ مِنْك فَهْمًا وعِلما.

وإنْ لم يكن جنسًا، فإمَّا أنْ يكون ما قبله يعطي أنَّه جمع، أو لا يعطي ذلك، فإنْ أعطاه كان مُفردا، نحو: عشرون درهما، لا يجوز هنا أنْ يكون التمييز جمعا[٩]؛ لأنَّ ما قبله يُفْهمُ أنَّه جمع، فلا حاجة لجمع.

---

(١) الكتاب ٢٠٣/١.

(٢) الكتاب ٢٠٣/١.

(٣) الكتاب ٢٠٣/١.

(٤) ب: الحسن هذا.

(٥) سورة الكهف من الآية (١٠٣).

(٦) التمييز المفرد المنصوب يكون مع ألفاظ العقود والمركب والمعطوف.

ينظر: المساعد ٦٨/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٩٩/٥.

(٧) أ: وإلا، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) أ: حينا، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) قال ابن مالك: فالإفراد في هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبل. شرح التسهيل ٣٨٥/٢.

=

وإنْ لم يكن ما قبله يعطي ذلك كان على حسب ما تريد، نحو: لي مثله رجلا، ورجلين، ورجالا؛ لأنَّك إنْ أفردت الستة المعاني، وقد كنَّا أحكمنا هذا في أبواب التمييز قبل أبواب النداء بيسير.

ثم قال: (**فإنْ أضَفت/ فقلت: أولُ رجلٍ، اجتَمع فيه لُزوم النَّكرةِ، وأنْ يُلْفَظ بواحدٍ**)[1]، يريد: أنَّ الواحد إذا كان بعدها يلزمه التنكير، وعلة ذلك أنَّ (أَفْعَل) بعض ما يضاف إليه، فلا بدَّ مِنْ أنْ يكون المضاف إليه (أَفْعَل) جمعا[2]؛ لأنَّ الواحد لا يكون بعضا لواحد، فلا تقول: زيدٌ أفضلُ الرجلِ، وتعني به عمرًا؛ لأنَّ زيدا لا يكون بعضا لعمرو، فلمَّا لَزِم أنْ يكون جمعا مِنْ هذه الطريق، وعُلم ذلك مِنْ جهة (أَفْعَل) اختصر[3]، فيصير المفرد في موضعه، فعندما صار المفرد في موضعه، لعلمهم أنَّهُ لا يكون ما بعد أفعل إلا جمعا، كما أنَّ ما بعد عشرين لا يكون إلا جمعا، فأوقعوا موقعه المفرد لعدم اللبس، لم يمكن أنْ يكون فيه الألف واللام؛ لأنَّه مفرد في معنى جمع، والمفرد الذي يكون في موضع الجمع[4] لا بدَّ مِنْ أنْ يكون نكرة[5]. ٢٢٨/أ

فإنْ أتيت بالجمع فلابدَّ مِنْ الألف واللام؛ لأنَّهم إنْ آثروا الرجوع إلى الأصل مِنْ الجمع لم يكونوا ليرجعوا في بعض، ولا يرجعوا في آخر، فلا يجوز: أفضلُ رجالٍ، إلا على صورة نُبَيِّنها بعد، وإنَّما لم يجزْ لأنَّهُ لا فائدة فيه، ألا ترى أنَّ كل شخص لا بد أنْ يكون له جماعة مجهولة

=

٢/٣٨٥.

(١) أ: من أحد، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.
الكتاب ١/٢٠٣.

(٢) قال ابن السراج: ولا يضاف (أَفْعَل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: عمرو أقوى الناس. الأصول في النحو لابن السّراج ١/٢٢٥.

(٣) ب: اختص.

(٤) ب: الجميع.

(٥) لأنه مبين ومفسر لما قبله.

فإنْ قلت: هذا الذي أنكرتَ قد ورد في كتاب الله تعالى قال: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[١] .

قلت: يتخرج هذا على أنْ يكون ما أضيف إليه (أفعل) محذوفا، وقامت صفته مقامه، وكأنَّه قال: أسفل قوم سافلين[٢].

ولا خلاف في أنَّه يُضاف إلى اسم الجمع[٣]، فيقول: أفضلُ القومِ، وأفضلُ النَّاسِ، ويجوز أفضلُ قومٍ، وأفضلُ ناسٍ، تريد أفضلُ القومِ، وأفضلُ النَّاسِ.

فإنْ قلت: ولِمَ[٤] أجزتم تنكير هذا ولم تجيزوا ذلك في الجمع؟

قلت: لأنَّهم إذا آثروا هناك الرجوع إلى الأصل، لم يكونوا هناك ليرجعوا في بعض، ولا يرجعوا في آخر، وأما أفضل القوم فليس مِنْ ألفاظ الجموع، وإنَّما هو مِنْ الألفاظ المفردة، فلهم أنْ يخففوه بترك الألف واللام/. ٢٢٨/ب

فإنْ قلت: كيف يجوز أفضلُ رجالٍ؟

قلت: على أنْ يكون (رجال) مفردا مِنْ جميع[٥]، ويكون الرجال جزءا مِن رجائل له مِنْ قبل، فيكون إذ ذاك مفردا مِنْ رجائل، فيجرى مجرى الآحاد، فتقول: هم أفضلُ رجالٍ، أي: أفضل جماعة، كما تقول: هو أفضلُ رجلٍ.

ثُمَّ نرجع إلى لفظه، قوله – رحمه الله –: **(وذلك لأنَّهُ أراد أنْ يقولَ: أوّلُ الرِّجالِ)**[٦]، قلت: قد تقدم الدليل على أنَّ هذا هو الأصل؛ لأنَّ (أفعل) بعض ما يضاف إليه، فلا يتصور أنْ تُضاف إلى مفرد، إلا أن يكون الأول بعضا له، وإنْ لم يكن جمعا ولا مفردا، ويكون الأول

---

(١) سورة التين الآية (٥).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٢٦٨٩/٥.

(٣) من حالات أفعل التفضيل أن يكون مضافًا، إما إلى نكرة، وإما إلى معرفة.

ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٢٠/٥-٢٣٣٠، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣-٢٥٤.

(٤) أ: وكم، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ب: جمع.

(٦) الكتاب ٢٠٣/١.

بعضه، نحو: قطعت أطولَ زيدٍ، تريد مثلا رجله، وإنَّما يكون المفرد في معنى جمع، نحو: أول رجلٍ، وأفضل عبدٍ.

وقوله: (**كمَا اسْتَخَفُّوا بحذْفِ الألفِ واللامِ اسْتَخَفُّوا بِتَرْكِ بِنَاءِ الجَمْعِ**)[١]، أي: كما طلبوا الخفة بهذا طلبوا الخفة بهذا الآخر.

وقوله: (**واسَتَغْنوا عنْ الألفِ واللامِ بقولهم: خيرُ الرِّجالِ، وأَوَّلُ الرِّجالِ**)[٢].

أي: استغنوا عن أنْ تدخله الألف واللام في: خير الرجل، وأول الرجل، فإدخالهما على الجمع؛ لأنَّهم إذا آثروا الرجوع فإنَّما يرجعون في الكل.

ثم قال: (**ومِثلُ ذلك في تَرْكِ الألفِ وبناء الجمْعِ**[٣]، **قولهم: عِشْرُونَ دِرْهمًا**)[٤].

قلت: قد أقمنا الدليل على أنَّ الأصل هنا الجمع، وإنَّما اخْتَصر لأنَّ ما قبله بنية الجمع[٥].

ثُمَّ قال: (**ولمْ يكن دُخُولُ الألفِ واللامِ يُغيِّر العشرين عن نكرته**)[٦]، هذا ممَّا يقوي ترك الألف واللام هنا، ألا ترى: أنَّهُ ليس بمضاف إلى الدرهم، فيلزم تعريفه، فيكون إنْ أردت التعريف فبالألف واللام، وإنْ لم ترد ذلك أسقطتها، فلمَّا لم تكن إضافة، لم يتصور إلا ترك الألف واللام، فلهذا طلبوا الخفة بترك شيء لا يحتاج إليه.

ثُمَّ قال: (**ولمْ تَقْوَ هذه الأحرفُ قُوَّةَ الصِّفة**)[٧]؛ لأنَّها لا تُثنى ولا تجمع، ولا تُؤنث، وقد بينا هذا.

---

(١) ب: الجميع.
الكتاب ٢٠٣/١.
(٢) الكتاب ٢٠٣/١.
(٣) ب: الجميع.
(٤) الكتاب ٢٠٣/١.
(٥) ب: الجميع.
(٦) الكتاب ٢٠٣/١.
(٧) الكتاب ٢٠٣/١.

ثُمَّ قال: (**وتقول**[١]: **مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجْهِ أخوه**)[٢].

جاء بهذه المسألة شرطية لما بعدها، وهي: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه؛ لأنَّ/ هذا يرفع الأخَ، ٢٢٩/أ ولا يرفع (خيرٌ منك الأب)، فإنْ أردت رفعه رفعت خيرا على أنَّه خبر مقدم، وحسن الوجه أخوه، أصلها: حَسُنَ وجهُ أخيه، نَقَلْتَ المضاف إليه الوجه؛ لأنَّه محل الضمير[٣] المتصل بالوجه، فلمَّا صار فاعلا انتصب الوجه، ثُمَّ لما أضفته أخرت الفاعل لمكان الفصل.

ثم قال: (**وتقول: هو خيرُ رجلٍ في الدَّارِ، وأَفْرَهُ**[٤] **عبدٍ في النّاس**[٥])[٦]، لما قدم أنَّها أنَّها لا تكون إلا منويّة[٧]، ولا يكون تمييزها إلا نصا، خاف[٨] أنْ يكثر عليه بهذا فزعم أنَّه لا لا يكثر، وأنَّه شيء آخر، ألا ترى: أن ذلك لا بد فيه من ذكر (مِنْ) أو اسمها[٩]، وهنا لا تزاد تزاد مِنْ، ولا يلفظ بها، فهذا فرق من طريق اللفظ[١٠].

وأمَّا مِنْ طريق المعنى، فهو ما ذكر صاحب الكتاب مِنْ أنَّ الفاره هو العبد[١١]، وحين قلت: هو أَفْرَهُ مِنْك عبدًا، قلت: هو الأفره، وإنَّما الأفره عبدُهُ، فلهذا قال: (**فالمَعْنَى مُخْتَلف وليس هنا فصلٌ**)[١٢]، أي: فصل بمِنْ، فيمتنع مِنْ الإضافة.

---

(١) قوله: (وتقول) ساقط من ب.

(٢) الكتاب ٢٠٣/١

(٣) ب: المضمر.

(٤) أ:وأخوه، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٥) أ: الدار، والصواب ما أثبته من ب والكتاب .

(٦) الكتاب ٢٠٤/١، مع تغيير في اللفظ.

(٧) ب: منونة.

(٨) ب: خائف.

(٩) أ: غير واضحة، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١٣٢/٤.

(١١) ينظر: الكتاب ٢٠٤/١.

(١٢) الكتاب ٢٠٤/١.

ثُمَّ قال: (**ولمْ يَلزم إلَّا تركُ التَّنوينِ**)[١]، أي: أنَّ الإضافة لازمة هنا، كما أنَّ التنوين في أفعل منك لازم[٢].

ثُمَّ قال: (**ولمْ يُدْخِلُوا**[٣] **الألفَ واللامَ كما لمْ يُدْخِلُوه في الأوَّلِ**)[٤]، يريد: أنَّه مُفْرد في في معنى جمع، فلزم[٥] أنْ يكون نكرة.

وقوله: (**ويفَسِّرُهُ تَفْسير**[٦] **الأوَّل**)[٧]، يعني به أنَّه تمييز للأول، ويلزمه التنكير مِنْ الطريق الذي لزم لقوله: أخير[٨] منك عبدا.

ثُمَّ قال: (**وإنَّما أرَادُوا أَفْره العَبِيدِ**)[٩]، قد تبين أنَّ المعنى على هذا؛ لأنَّ أفعل بعض ما يضاف إليه، فلا بدَّ مِنْ أنْ يكون المضاف إليه جمعا، وإنْ اختصر بحذف فالمعنى عليه.

ثُمَّ قال: (**وإنَّما أَثْبَتُوا الألفَ واللامَ في قولهم: أفضلُ النَّاس؛ لأنَّ الأوَّل قد يصير به مَعْرِفَةً**)[١٠]، يريد: أنَّ هذا ليس بمفرد في معنى جمع، وإنَّما هو جنس فيكون مَعْرفة لأنَّك قد تريد تعريف الأول، فيلزم إدخال الألف واللام بخلاف عشرين درهما؛ لأنَّهُ لا يتعرف به الأول على حال.

وقوله: (**وبناءُ الجَميعِ**)[١١]، أي: البناء الذي يعطي الجميع، سواء كان/ جمعا كالرجال: **٢٢٩/ب**
والأعمال، أو لم يكن كالناس، والقوم.

---

(١) الكتاب ١/٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١١٨-١١٩.

(٣) ب: ولم تدخله.

(٤) الكتاب ١/٢٠٤.

(٥) ب: فيلزم.

(٦) ب: نفس.

(٧) الكتاب ١/٢٠٤، مع تغيير في اللفظ.

(٨) ب: خير.

(٩) الكتاب ١/٢٠٤.

(١٠) الكتاب ١/٢٠٤.

(١١) الكتاب ١/٢٠٤.

ثُمَّ قال: (**وفرَقُوا**[١] **بتركِ النونِ والتَّنوينِ بَيْن مَعْنَيين**)[٢]، [أي: فرقوا بحذف النون وبأنْ نَوَّنوا بين معنيين] [٣]، فالنون الأولى يريد بها: التنوين الذي هو نون ساكنة زائدة في الآخر، والتنوين يراد[٤] به المصدر.

ثم قال: (**وقد جاء مِنْ الفِعْلِ ما قدْ أنفذ إلى مَفْعُولٍ**)[٥]، يريد: أنَّ من الأفعال ما يشبه أيضا، فصار يتعدى إلى ما ليس[٦] له بحق الأصل، كما كان ذلك في الصفة، وهو قوله: امتلأتُ ماءً، ألا ترى أنَّ (امتلأ) لا يتعدى[٧]، ولا يكون هذا في الفعل إلَّا منقولا مِن الفاعل أو مِن المفعول، نحو: تفقأَ زيدٌ شحمًا، وتصبب زيدٌ عرقًا، وقوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾[٨]، ولا يكون غير منقول إلَّا قليلا، نحو قولك: امتلأ الإناءُ زيتًا، ألا ترى: أنَّهُ لمْ يكن قط الزيت فاعلا لـ(امتلأ)، فيقول: امتلأ زيتُ الإناء، كما تقول: تفقأ شحمُ زيدٍ، وتصبب عرقُهُ، لكن قد كان فاعلا مِنْ: ملأ الإناءَ الزيتُ، فقد كان فاعلا على وجه ما.

وكذلك قولهم: أبرحتَ[٩] فارسا؛ لأنَّهُ ليس المعنى: أبرح[١٠] فارسك؛ لأنَّ الفارس هو المخاطب، لكن لما كان في المعنى الفاعل صار يشبه المفعول.

---

(١) قوله: (فرقوا) مكرر في أ.

(٢) الكتاب ١/٢٠٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) ب: يريد.

(٥) الكتاب ١/٢٠٤.

(٦) أ: غير واضح، وما أثبته من ب.

(٧) قال أبو سعيد السيرافي: اعلم أن (تفقأت) و (امتلأت) اللذين ذكرهما لا معنى لتعديهما، إذ كانا بمنزلة الانفعال في هذا الموضع، فلا يجوز أن يتعديا، كما لا يتعدى (انفعل) الذي هو مثل (انكسر) و(اندفع) من كسرته ودفعته. شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٤٥.

(٨) سورة القمر، من الآية (١٢).

(٩) ب: أسرجت.

ومعنى أبرحت فارسًا: بلغت الغاية وتجاوزت النهاية. ينظر شرح مشكل شعر المتنبي ص٥٦.

(١٠) ب: أسرج.

وكذلك: نعم رجلا أنت، وإنْ لم يكن منقولا[١]، فهو فاعل نعم مِنْ طريق المعنى؛ لأنَّه هو هو أنت، ألا ترى أنَّ (أنت) لم يكن فاعلا إلا على أنَّه الجنس كله، وقد أحكمنا هذا في باب نعم وبئس.

وهذا الفعل[٢] إذا أنفذ إلى المفعول فإنهم يؤخرونه، وقد[٣] يربطونه، فيقولون: امتلأ الإناءُ ماءً[٤]، وامتلأ ماءُ الإناءِ، وفي تقديمه خلاف، فمذهبُ المازني – رحمه الله[٥] – إجازتُه[٦]، ومذهب كافة النحويين منعه[٧].

احتج المازني بأنَّ العامل[٨] متصرف فتقدم[٩] معموله، واحتج بقوله:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[١٠]

ولا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون في (كان) ضمير الحبيب، وكأنَّه قال: وما كان حبيبها نفسا، أي: إنسانا يطيب بالفراق.

---

(١) ب: متقدما.

(٢) أ: النقل، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) قوله: (قد) ساقط من ب.

(٤) قوله: (ماء) ساقط من ب.

(٥) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٦) ينظر: رأي المازني في شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٤٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٧-٤٢٨، وشرح الكافية الشافية ١/٧٧٦، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩.

(٧) ينظر: نفس الصفحة في المراجع السابقة.

(٨) ب: الفاعل.

(٩) ب: فيتقدم.

(١٠) عجز بيت من الطويل وصدره: **أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَها**

وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص٥٨، والخصائص ٢/٣٨٤، ولسان العرب ٣/٧، مادة (حبب)، والمقاصد النحوية ٢/٤٢١.

والشاهد فيه قوله: " نفسًا " حيث وردت تمييزا متقدما على عامله " تطيب " ، وقد جوّزه بعضهم، واعتبره بعضهم ضرورة.

والذي منع احتج بأن هذا أصله الفاعل، والفاعل لا يتقدم[١]، فكذلك هذا، وأظن هذا المذهب للفارسي[٢]، وهو خلفٌ/؛ لأنَّه يلزم أنْ يتقدم إذا نقل مِن المفعول، ويلزمه أنْ يمنع: زيدا أكرمت؛ لأنَّه منقول من كرم زيد[٣]، وذلك شيء لا يقوله أحد. ٢٣٠/أ

ويظهر مِن سيبويه أنَّه اعتل لمنع التقديم بأنَّ العامل قد أنفذ إلى ما لا ينبغي له أنْ ينفذ إليه، فصار كالصفة، والصفة لا يتقدم معمولها[٤]، وهذا فاسد؛ لأنَّه أيضا يلزمه[٥] أن يمنع[٦] يمنع[٦] تقديم الظرف المتسع[٧] فيه، ألا ترى أنَّ نصبه إياه على أنَّه مفعول به، مجاز لنفسه، فأقل مراتب هذا أنْ يكون بمنزلة ذلك.

والذي يعول عليه أن الذي منع من التقديم هو أن العامل فيه تمام الكلام[٨]؛ لأنَّ امتلأ وحده لا يطلب الماء[٩]، وإنَّما يطلبه ما انطوى عليه الكلام، فلمَّا كان العامل فيه بمعنى[١٠] الكلام، لم يقدم، ويجوز توسيطه؛ لأنَّ الجزء الأول مِنْ الكلام يجعل بمنزلة الكلام كله، والدليل على جواز توسيطه قوله:

(١) قال الشلوبين: والفاعل مرتبته أن يلي الفعل. التوطئة لأبي علي الشلوبيني ص١٦٤.
ينظر: مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة في ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣، وهمع الهوامع ٢٥٤/٢-٢٥٥، وأوضح المسالك ٧٤/٢.

(٢) ينظر: رأي الفارسي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٧/٢.
وقال أبو علي أيضا: ولأنه مُفسِّر ومرتبة المفسر أن يأتي بعد المفسَّر، ولأنه أشبه (درهما) بعد: (عشرين درهما). شرح شواهد الإيضاح لابن برى ص١٩٠.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٨/٢.

(٤) تقدم ذلك ينظر: ص١٨٠.

(٥) ب: يلزم.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٧) ب: الممتنع.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٨/٢.

(٩) في قولنا: امتلأ الإناءُ ماءً.

(١٠) ب: معنى.

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها[١]

وممَّا جُعِلَ فيه تقديم جزء من العامل بمنزلة تقديم جملة العامل قوله:

إنّي لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني ** قَسَماً إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ** [٢]

فنصب قسما لدلالة إنني لأميل على الفعل الذي نصبه، وإنْ لم يتقدم إلَّا بعض الدليل وهو (إنني)، ولم يتم، وإنَّما كان يكون تمامه بالخبر.

واعتل الفارسي – رحمه الله[٣] – اعتلالا آخر لامتناع تقديم التمييز بأنْ قال: إنَّه يجرى مجرى النعت[٤]؛ لأنَّه مبين للأول كالنعت، فكما لا يجوز تقديم النعت، فكذلك لا يجوز تقديم هذا[٥].

وهذا الذي اعتل به فاسد[٦]؛ لأنَّ الحال أيضا بيان للأول، ويجوز تقديمها باتفاق[٧]، ويلزم ويلزم على تعليله أنْ يمنع التوسط؛ لأنَّ الصِّفة لا تتوسط، وإنَّما التعليل ما قلناه.

---

(١) صدر بيت من الرجز، وعجزه:

قد عَلِمَتْ ذاكَ معدٌّ كلُّها

وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ٢/٤٢٦، والمقاصد النحوية ٢/٤٢٣، وتوضيح المقاصد ٢/٧٣٥، وشرح الأشموني ٢/٣٤٧.

والشاهد فيه قوله: "نارا" حيث وقع تميزا لـ " مثلها " متوسط بين الفعل والفاعل وهذا جائز.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٦٦، والكتاب ١/٣٨٠، وشرح المفصل في صنعة الإعراب ١/٣٠٦، وخزانة الأدب ٢/٤٨.

والشاهد فيه: أنه جعل (قسما) تأكيدًا لقوله (لأميلُ).

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٤) أ: النصب، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٧.

(٦) قال ابن عصفور: وقولهم (إنّه تبيين كالنعت) باطل؛ لأنه لو كان كذلك، لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٨.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة للصميري ١/٢٩٧، وشرح التسهيل ٢/٣٣٤-٣٣٦، وهمع الهوامع ٤/٢٤-٢٦.

ثم قال: (**ولمْ يَقْو قُوة غيره ممَّا يتعدى إلى مفعول**)[1]، قلت: لأنَّك لا تقول: امتلأته، كما تقول: ضربته، ولا تقول: امتلأت الماء، ولا يتقدم هذا المعمول، فلهذا لا يقوى قوة المتعدي إلى مفعول، وكلامه في بقية هذا الفصل بين جدا.

ثُمَّ قال: (**وتقول: هو أشجعُ النَّاس رجلًا**)[2].

ثم قال: (**والرجلُ هو الاسم المبتدأُ**)[3]، يعني بالرجل في قوله: هو أشجع الناس رجلا، يراد به هو الذي هو أشجع الناس.

٢٣٠/ب فلمَّا قال سيبويه: إنَّ الرجل هو الاسم/ رد عليه الأخفشُ، فزعم أنَّه ليس الاسم الأوَّل، وأنَّ رجلا هو جميع الرجال[4]، لأنَّه تمييز، وهو مفرد في معنى جمع[5]، فهو بمعنى الرجل يراد به به جميع الرجال، وذلك المعنى يريد، وكذلك اثنان[6] ليسا الأول، بل ممَّا الجنس كله مصنفا اثنين اثنين اثنين.

والصواب أنْ لا ينسب لهما خلاف، وأنَّ سيبويه إنَّما أراد بقوله: هو الأول أنَّه تفسيره[7]، وهو من جنسه بخلاف: زيد أكثر الناس مالا ؛ لأنَّ المال ليس بتفسير لزيد، فالمعنى أيهم خير، قلت: هو أشجع الناس، وكأنَّه قال لمن قال: أي الناس هو أشجعهم؟ فقال الناس الذين هم رجال، أي: هو أشجع في جنس الرجال، وكذلك هما خير الناس الذين هم اثنين اثنين، ففصّلته هذا النوع من التفصيل.

---

(١) قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول **ولمْ يَقو قُوة غيره ممَّا يتعدى إلى مفعول**" الكتاب ١/٢٠٤.

(٢) الكتاب ١/٢٠٥.

(٣) الكتاب ١/٢٠٥.

(٤) ينظر: قول الأخفش في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٤٩.

(٥) ب: جميع.

(٦) أ: إنسان، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: أي: أنه يفسره.

وكان الأخفش لما زعم أنَّه جميع الرجال قيل له: فكيف ثنيت؟ فزعم أنَّ المعنى هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين[(١)].

ثُمَّ قال: (**وممَّا أُجْرِي هذا المُجرى أسماءُ العدد**)[(٢)]، أي: مما أُجْري مجرى (امتلأ الإناءُ ماءً) في نصب ما يفرد أسماء العدد، فحظنا هنا أن نتكلم في عملها لا في العدد؛ لأنَّ سيبويه – رحمه الله – قد استوفى ذلك في أبوابه متصلا بباب جموع التكسير[(٣)]، فإذا أنسأ الله الأجل بيناه في موضعه بحول الله تعالى وقوته.

فالثلاثة إلى العشرة تكون مضافة إلى تمييزها[(٤)]، وكذلك مائة وألف[(٥)]، وعلة ذلك ضعف عملها، وأنه لا حظ لها في النصب، وكان التمييز جمعا[(٦)] على بابه؛ لأن المعنى على الجمع، فإذا أتى بلفظ الجمع لم يكن فيه سؤال، نعم لو أتى بها مفردا لسئل عنه، فيجاب حينئذ بأن المفرد آثروه لخفته كما قد بينا في أول رجل[(٧)]، وأرادوا أنْ يكون الجمع هنا جمع قلة مناسبة للعدد؛ لأنَّه عدد القليل[(٨)]؛ إلَّا أنْ يكون الشيء لذلك جمع قلة، فلا يكون إلا ذكر الكثير؛ لمكان الاضطرار، نحو: ثلاثة دراهم، فإذا جاوزا[(٩)] العدد الثلاثة إلى العشرة، فإنك تُركب العدد مع العشرة وتنصب التمييز مضطرا إليه، ولولا الاضطرار لما نصبت[(١٠)]؛ لأنَّ الإضافة مُتعذرة،

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٩/٤.

(٢) ب: المفرد.

الكتاب ٢٠٦/١.

(٣) ينظر: باب العدد في الكتاب ٥٥٧/٣-٥٦٦.

(٤) فتقول: جاء ثلاثةُ رجالٍ، وعشرُ نسوةٍ.

(٥) فتقول: تفوق مائةُ طالبٍ، ونجح ألفُ طالبٍ

(٦) ب: حملا.

(٧) تقدم في صفحة ٢٠٨.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٤/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٤٦٧/١، والتصريح ٤٥٤/٢-٤٥٦، وهمع الهوامع ٧٣/٤-٧٤.

(٩) أ: أجازوا، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) فتقول: رأيت ثلاثةَ عشرَ شخصًا.

أفلا ترى: أنَّ الاسم الثاني فيه(١) قد حلَّ مَحل التنوين، فلمْ يحكوا(٢) الإضافة/ مع وجود ما هو ٢٣١/أ
كالعوض(٣) مِنْ التنوين، وكان التمييز مفردا؛ لأنَّهم لو جمعوه لكان في ذلك ثقل التركيب والجمع، فآثروا التخفيف.

وزعم ابن كيسان(٤) – رحمه الله – أنَّ العلة في التزام الإفراد أنَّ هذا عدد كثير، وإنَّما يكون تمييزه لو جمع جمعا كثيرا(٥)، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي حصلت(٦) بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز؛ لأنَّ ذلك(٧) جمع قليل، وعدد قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهى مِنْ الأعداد كثرة، ولأحد عشر الذي هو أول الكثير، فلما لم تحصل المناسبة عدلوا إلى المفرد؛ ولأنَّه أخف، إذ لم يكن مِنْ الثقل والفرار إلى الجمع مناسبة.

فإذا جُزْتَ التسعة عشر كان التمييز منصوبا لمكان الاضطرار.

ألا ترى: أنَّ النون لا تحذف كما يحذف التنوين؛ لأنَّها أقوى، ألا ترى: أنَّ التنوين حذف(٨) في الوقف، ولا يفعل ذلك مع النون، فهي أقوى بلا إشكال، وإذا لم يسغ حذفها صارت مانعة مِنْ الإضافة فانتصب(٩) التمييز مع أنَّه يلي ما(١٠) تمييزه منصوب، فنصب لذلك.

---

(١) قوله: (فيه) ساقط من ب.

(٢) ب: فلم يمكن.

(٣) ب: كالعرض.

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، عالم بالعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين ، ومن كتبه: المهذب، والحقائق، والمذكر والمؤنث، توفى سنة ٢٩٩ هـ، ينظر: إنباه الرواة ٣/٥٧–٥٨، وبغية الوعاة ١/١٨–١٩.

(٥) لم أقف على قوله في كتب النحو التي بين يدي.

(٦) أ: فصلت، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) أ: قلة، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) ب: يحذف.

(٩) ب: ما ينصب.

(١٠) قوله: (ما) ساقط من ب.

ومنهم مَنْ يحذف النون، ويضيف قليلا[١]، حكى الفراء أنَّ منهم [مَنْ يقول: اشتريتُه بمائة وعشري درهمٍ، كما أنَّ مِنْهم][٢] مَنْ يثبت التنوين في ثلاثة إلى عشرة، وينصب، وذلك كله يحفظ ولا يقاس[٣] عليه.

فهذا حكم العشرين [فإذا انتهيت][٤]إلى المائة أجريتها في حيز التمييز مجرى ثلاثة إلى عشرة؛ لأنَّها بعد[٥] العشرة، وأجريت بالمفرد لخفته، ولأنَّه يلي ما تمييزه مفرد وهو تسعة وتسعين، وكذلك الألف يضاف[٦]؛ لأنَّه تفسير المائة، فهذا حكم عمل هذه الأسماء، ثم نعود إلى لفظه.

قوله – رحمه الله – : **(تقول: فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يُبْنى لجميع أَدْنى العدد إلى أَدْنى العُقود)**[٧].

٢٣١/ب [معناه: نتكلم فيما كان[٨] لأدنى العدد/، وهو من الثلاثة إلى العشرة، بأنْ نُضيفه إلى الجمع القليل، ونقول هذا إلى أنْ ينتهي إلى أقرب العقود][٩] إلى[١٠] العشرة، فـ(بالإضافة) متعلق بـ(تقول)، وقوله: (إلى ما يُبنى)[١١] متعلق بـ(الإضافة). وقوله: (إلى أدنى العقود) متعلق بـ(تقول)، أي ينتهي القول إلى هذا.

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٧٠، وارتشاف الضرب ١/٧٤١-٧٤٢، وهمع الهوامع ٤/٧٦.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٣) ب: ينقاس.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) ب: عشر.

(٦) ب: (ولأنه يلي ما عشره معه دون تسعة وتسعين والألف لذلك يضاف).

(٧) الكتاب ١/٢٠٦.

(٨) ب: يبنى لجمع.

(٩) ما بين المعقوفتين مكرر في أ.

(١٠) ب: وهو.

(١١) ب: يبقى.

وقوله: (**ويدخل في المضافِ إليه الألفُ واللامُ**)[١]، يريد أنَّ التمييز هنا يتعرف الأول فيه[٢]، فلك أنْ تُدْخِل فيه الألف واللام إذا أردت تعريف الأول.

وقوله: (**يَلزمه**[٣] **وجهٌ واحدٌ لما ذكرتُ لك**)[٤]، أي: يلزمه أبدا الإضافة؛ لأنَّهُ يتعرف بها، فلو كان لا يتعرف[٥] بها لم يلزم الإفراد[٦]؛ لأنَّها كانت تكون مِنْ نصب، فيكون تارة منصوبا، وتارة مخفوضًا صاحبُ النصبِ تخفيفا[٧]، وقد تبين هذا.

ثم قال: (**وقوله: يُجْعَل مع الأوَّل اسمًا واحدًا**)[٨]، أي: يحذف[٩] فيه حرف العطف طلبا للخفة، ويكون الاسم في موضع منوّن، وقد قلنا هذا.

ثم قال: (**فإذا ضاعفتَ أدنى العُقُودِ**)[١٠]، [يريد: وإذا كررت العشرة كان لذلك المضاعف اسم مِنْ لفظ أدنى العقود][١١].

وقوله: (**لا يُثنَّى العَقْدُ**)[١٢]، أي: لا يثنى العشرة، فلا يقال: عشرتان.

وقوله: (**يَجْرى مجرى الاسم الذي لحقته الزيادة للجمع**)[١٣]، أي: يجرى مجرى ضاربين في نصب ما بعده، وإنَّما جَرى مجراه لأنَّه لحقته الزيادة للتثنية، أي: لإرادة تثنية العقد.

---

(١) الكتاب ١/٢٠٦.

(٢) ب: به.

(٣) ب: ويلزمه.

(٤) الكتاب ١/٢٠٦، مع تغيير في اللفظ.

(٥) ب: لا تعرف.

(٦) ب: إلا واحد.

(٧) ب: (مخفوض في النصب تخفيفا).

(٨) الكتاب ١/٢٠٦.

(٩) أ: يجب، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) الكتاب ١/٢٠٦.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(١٢) الكتاب ١/٢٠٦.

(١٣) الكتاب ١/٢٠٦.

وقوله: (**وإنْ أردتَ أنْ تُثَلِّثَ أدْنى العُقودِ**)[١]، ينبغي أنْ تكون تُثْلِث خفيفًا، (وكذلك تسعة ينبغي أن تُتَسِعه)[٢].

وقوله: (**ولمْ يَجُزْ حين جاوزتَ أدنى العقودِ**)[٣] الفصل، أي: لم يجز في التمييز إلّا أنْ يكون نكرة، يعني إذا جاوزت العشرة، وعلة أنْ كان الذي تبين به من أي صنف العدد نكرة أنَّه تمييزٌ، هذا مُراده بقوله: لما ذكرتُ لك.

وقوله: (**وكذلك هو إلى التّسعين**)[٤]، أي: العدد الذي جاوز العشرة كذلك يكون إلى التسعين نكرة منصوبا[٥].

وقوله: (**فإذا بلغتَ العَقْدَ تركتَ التَّنوينَ، وأضفتَ**)[٦]، قلت: مراده أنَّك إذا بلغتَ عَقْدَ العشرات، وهو المائة، فإنَّك تقول: مائةُ رجلٍ، فتضيف.

ثم قال: (**وجعلتَ الذي يتبين به العدد واحدًا**)[٧]، قلت: قد أعطينا العلة في أنْ كان مضافا، وفي أن كان مفردا بما أغنى عن إعادته.

وقوله: (**كما فعلتَ/ ذلك فِيما نوَّنت**[٨] **فيه**)[٩]، يريد: في خمسةَ عشرَ وشَبَهِهُ. ٢٣٢/أ

---

(١) الكتاب ١/٢٠٦.

(٢) أ:(وكذلك فينبغي أنْ يكون تسعة تسع)، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) الكتاب ١/٢٠٧.

(٤) الكتاب ١/٢٠٧.

(٥) تمييز العدد المركب (مابين أحد عشر وتسعة عشر) مفرد منصوب، وكذلك مُمَيِّز العشرين والتسعين ومابينهما مفرد منصوب. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٧٤١، وشرح التصريح ٢/٤٤٩، وتمهيد القواعد ٥/٢٤٠٠.

(٦) الكتاب ١/٢٠٧.

(٧) الكتاب ١/٢٠٧، مع تغير في اللفظ.

(٨) أ: نويت، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٩) الكتاب ١/٢٠٧.

ثُمَّ قال: ((إلّا أنَّك)[1] **تُدْخِلُ فيه الألف واللام**)[2]، أي: تقول: مائةُ الرِّجال؛ لأنَّه يتعرف به.

ثم قال: (**ولا يكونُ المُنوَّنُ به مَعْرفةً**)[3] بالألف واللام، ولا يتعرف به خمسة عشر؛ لأنَّه تمييز ولا يضاف إليه، فلا يصح له أنْ يُعَرف[4] به.

وقوله: (**وكذلك إنْ ضاعفتَه**)[5]، أي: وكذلك يكون تمييز هذا العَقْدِ إنْ ثنيته، لا فرق، فتقول: مائتا رجل ، ومائتا الرجل.

ثم أنشد على تنوين مثل هذا قوله:

إذا عاشَ الفَتَى مائَتْينِ عاما [6]

وقوله:

مائتانِ كَمَرَهْ [7]

---

(١) أ: ألا ترى، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٢) الكتاب ٢٠٧/١.

(٣) الكتاب ٢٠٧/١.

(٤) ب: يتعرف.

(٥) الكتاب ٢٠٧/١.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ والْفَتَاءُ

وهو للربيع بن ضبع في الكتاب ٢٠٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٦/٤، ولسان العرب ١٨١/١٠، مادة (فتا)، وشرح التصريح ٤٥٧/٢، وهمع الهوامع ٧٦/٤.

والشاهد فيه قوله: " مائتين عامًا " حيث نصب التميز (عامًا) للضرورة، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول " مائتي عامٍ ".

(٧) الرجز للأعور بن براء الكلبي في معجم البلدان ٣٩٣/٢، مادة (خنزرة)، وبلا نسبة في الكتاب ٢٠٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٦/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٤.

تمام البيت: **أَنْعَتُ عَيْراً من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ في كُلِّ عَيْرٍ** ....

والشاهد فيه قوله: " مائتان كمره " وهو كسابقه.

وهو قليل.

ثُمَّ قال: **وأمَّا ثلاثُمائةٍ وتسعُمائةٍ فكان ينبغي في القياس أنْ تكون ثلاثُ مئين**(١).

[يريد: أنَّ الثلاث إلى العشرة لا يكون تمييزها إلا جمعا، فاعتذر عن ثلاث مائة](٢) بأنَّهم شبهوه بعشرين فعبروه بما هو مفرد؛ لأنَّ المائةَ جمعٌ في المعنى، فكما وَصَفُوا المفرد الذي ليس بجمعٍ في مؤضع الجمع في نحو قوله:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ [وَقَدْ شَجِينَا](٣)(٤)

فهذا أسهل؛ لأنَّه جمع فهذا ما اعتل به سيبويه.

وأما أبو عثمان(٥) فأعطى في ذلك علة أخرى، وذلك أنَّ المائة لفظٌ مؤنثٌ، فلو جمعوه لِتَوالي الثِّقل مِنْ الجمعية والتأنيث، فعدلوا عن الجمع، ولو كان مذكرا لجمعوا، ألا تراهم قالوا: ثلاثةُ آلافٍ، فجمعوا الألْفَ لما كان مذكرا، وهذا يمكن أيضا.

وأمَّا يحيى بن زياد(٦) – رحمه الله – فاعتل(٧) بعلةٍ أنْبه مِنْ هاتين؛ لأنَّ السَّماع عضدها، قال: وذلك أنَّ الآحادَ التي هي الثلاثة والأربعة تكون عقدها مِنْ لفظ (ع ش ر)، والمئِينُ

---

(١) قال سيبويه: **وأمَّا ثلاثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ فكان ينبغي أن تكون في القياس مِئِينَ** أو مِئاتٍ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحَدَ عَشَرَ حيث جعلوا ما يُبِينُ به العددُ واحدا لأنَّه اسم للعددِ" الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) جزء بيت من الرجز:

إنْ تَقْتُلوا اليوْمَ فقد شَرِبْنَا   لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينا

....

وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٠٩/١، والمقتضب ١٧٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٥/٤، وخزانة الأدب ٧٣/٤.

والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفردا مرادا به الحلوق.

(٥) هو المازني.

(٦) هو الفراء.

(٧) ينظر: رأي الفراء في ارتشاف الضرب ٧٤٥/٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٣٢٣/٤-١٣٢٤، والمساعد على تسهيل الفوائد٦٩/٢،

والعشرات يكون عَقْدَهُما مِنْ غير لفظ (ع ش ر)، ألا ترى أنَّ عَقْدَ العشرات مائةٌ، وعَقْد المائةِ ألفٌ، وليس مِنْ لفظ العشرة، وعقد الألفِ مِنْ لفظ العشرة، ألا ترى أنَّك تقول: سبعة آلاف ثم تنتهي إلى عشرة آلاف، فعَقْدُ هذا مِنْ لفظ العشرة.

ثم رجع فقال: فإنَّما قالوا ثلاثة مائة؛ لأنَّ عَقْدَ المائةِ مِنْ غير لفظِ العشرة، فكما أنَّ تمييز ما ليس عَقْده مِنْ لفظ العشرة مفرد، وهو العشرون فما فوق، وكذلك يكون عقد[1] هذا مفردا، فتقول/: ثلاثُ مائةٍ. ٢٣٢/ب

ولما كان عَقْدُ الألفِ مِنْ لفظ العشرة أَشْبَهَ الآحاد مِنْ الثلاثة إلى العشرة، فكما أنَّ تمييز ذلك جمع، فكذلك كان تمييز هذا مجموعا، فتقول: ثلاثةُ آلافٍ، وأربعةُ آلافٍ؛ لأنَّك تنتهي إلى العقد ، فتقول: عشرة آلاف، فتعقدها لفظ (ع ش ر) ، وأنت لا تقول: عشر مئين، إنما تقول ألفا، فصار عقدها كعقد العشرات، مِنْ غير اللفظ المذكور، فكان التمييز على حسب ما يشبه به.

قال: والدليل على صحة هذه الدعوى أنَّهُ لا يقول: ثلاثُ مئين إلا مَنْ لا يقول: ألف، و[2]إنَّما يقول: عشرُ مئين، ومَنْ يقول: ألف، ولا يقول: عَشْرُ مئين، لا يقول: ثلاثُ مئين، فهذا لو عثر عليه سيبويه – رحمه الله – لأثبتَه، ولمْ يأخذْ بشيء سواه، فهذا منتهى القول في هذه المسألة، والحمد لله

وقوله: ([**لأنَّه اسمٌ (للعدد**[3]))[4] تعليل لقوله: إن القياس يكون مئات ومئين][5]؛ لأنَّه لأنَّه اسم للعدد الذي يكون مفسرا بجمع، أو اسم العدد القليل يعني الثلاث.

---

(١) أ: غير، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) الواو ساقطة من ب.

(٣) أ: العدد، والصواب ما أثبته من ب والكتاب ١/٢٠٩.

(٤) الكتاب ١/٢٠٩.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

ثم قال: (**وليس بِمُسْتنكرٍ**)[١] الفصل، قد تقدم الكلام عليه[٢]، وأنَّهُ مِنْ باب الأحرى؛ لأنَّ هذا لفظ مفرد مِنْ كل وجه، ووضع موضع الجمع بخلاف[٣] مائة؛ لأنَّ له مُتَسهلا لذلك، وهو كونه جمعا في المعنى.

ثُمَّ قال: (**واختُص بهذا الباب إلى**[٤] **تسع مائة**)[٥]، أي: واختُص الباب بهذا، وهو الإضافة إلى المفرد إلى تسع المائة، وثبت[٦] في بعضها بهذا الباب مجرورا، ويكون معناه، واختُص واختُص ما ذكرت لك بهذا الباب.

في لدن لغات[٧]: لدُنْ، ولدُ، ولدْنُ، ولدَنْ، ولَدَا ولدًا[٨]، فأمَّا لدُ فمحذوفة مِن لَدُنْ، وأمَّا وأمَّا لدَا فهي مفتوحة مِن لَدَنْ، ولدَا أُبْدل مِن تنوينها ألفا.

وأمَّا (لدًا) فمِنْ النَّاس مَنْ زعم أنَّها لُغَةٌ أُخْرى، وأمَّا سيبويه – رحمه الله[٩] – فردها إلى لَدن، وهو أنّه أسْكَنَ[١٠] الدال، فعندما اجتمع له ساكنان حرَّك الأول، وقد كان ينبغي أنْ يُحرّك الثاني، لكن جعل النون كأنَّها مُنْفصلة، فلذلك[١١] حرَّك الكلمة الأولى.

---

(١) قال سيبويه: "**وليس بِمُستنكرٍ** في كلامهم أن يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ " الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) قال أبو سعيد السيرافي: يعني ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظُ واحدًا، ويكون عبارة عن جميع، ولا سيما في باب العدد كما قلنا في: (عشرين درهمًا)، و(مائة درهمٍ)، وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر، لما لم يستعمل في الكلام ... شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٦/٤.

(٣) أ: خلاف، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) أ: أن، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٥) الكتاب ٢١٠/١.

(٦) ب: ويثبت.

(٧) ب: زيادة (منها).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٥٣/٣-١٤٥٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٣-٢٢١، وهمع الهوامع ٢١٦/٣.

(٩) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(١٠) أ: إذا سكَّنَ، والصواب ما أثبته من ب.

(١١) أ: فكذلك، والصواب ما أثبته من ب.

وأمَّا (لدِن) فلأنَّهم لما خففوها إذ كانت كعَضُدْ، التقى ساكنان، فحُرِّكَ الثاني بالكسر، أو بالفتح(١).

وقوله – رحمه الله – : (فإنَّهُ أَسْكن(٢) الدالَ، ثُمَّ فتحَها)(٣)، يعني في لَدُنْ ، وقد فسرناه. فسرناه.

وقوله/: (والجرُّ في (غُدْوَةٍ) هو الوجهُ والقياسُ)(٤)، يريد: لأنَّ لَدُن ليست مِنْ الأسماء العاملة. ٢٣٣/أ

وقوله: (وتكونُ النُّون مِنْ نَفْسِ الكلمةِ)(٥)، يعني: أنَّه جَعَلها مِنْ نفس الكلمة، و(٦)هو و(٦)هو القياس، وأمَّا مَنْ أَعْملها فإنَّهُ يجعل النون كأنَّها خارجة عن الكلمة؛ لأنَّهُ يجعلها بمنزلة التنوين، وباقي الفصل مفهوم.

وقوله: (ومِثلُ ذلك فِي الكلام قوله تعالى:﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾)(٧)، أي: ومِثْل قوله:

كُلُوا فى بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا(٨)

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٢/٢٦٧.

(٢) أ: سكن، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٣) الكتاب ١/٢١٠.

(٤) الكتاب ١/٢١٠.

(٥) الكتاب ١/٢١٠، مع تغير في اللفظ.

(٦) الواو ساقطة من ب.

(٧) سورة النساء، من الآية (٤).
الكتاب ١/٢١٠.

(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٢١٠، والمقتضب ٢/٢٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٨٠، وأسرار العربية ص٢٢٣، وتخليص الشواهد ص١٥٧.

والشاهد فيه استعمال " بطن " بمعنى الجمع، أي بعض بطونكم.

لأنَّهُ وَضَعَ مُفْردا في موضع جمع، لكن البيت لا يجوز إلَّا في موضعه، وهذا ينقاس؛ لأنَّهُ لا يكون إلا نكرة، والمفرد إنَّما يكون في موضع جمع[1] نكرة، ولم يبق في الباب شيء [إلا وقد أتينا عليه][2]، والحمد لله.

---

(١) ب: جميع.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار[(١)]

لا خلاف أنَّ الاتساع يكون على[(٢)] حذف المضاف[(٣)]، فإذا قلت: صِيدَ عليه يومان، وأردت به: صِيدَ عليه وحشٌ يومين، فهذا النَّوع مِنْ الاتساع لا خلافَ في جوازه[(٤)].
وأمَّا الاتساع الآخر وهو: أنْ يكون المعنى صيد عليه يومين، وتجعل اليومين قد صِيدَ مجازًا، فهو مذهب سيبويه – رحمه الله – وكافة النَّحويين[(٥)].

وزعم أبو الحسن بن كيسان[(٦)] أنَّ هذا إنْ ورد فهو لأمر يُلْفظ، لا لما ذكروه، وذلك أنَّك إذا قلت: يومُ الجمعةِ صمتُه، فإنَّما اتسعْت فيه على أنَّك اعتمدتَه بالصوم، ولمْ تصمْ سواه، ولو قلت: صمتُ فيه لكنت غير مُتَعرض لأنَّك صمت فيه وحده، بل يمكن أنْ تصوم فيه، وفي غيره، فإذا اتسعت فيه، فعلى معنى اختصاصه بالفعل، وأنَّك ما صمت إلّا فيه، فلمَّا صار مختصًا بالفعل دخله معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى اعتمدت.

قال: والدليل على أنَّ هذا المعنى يريد بالاتساع أنَّهم لا يفعلون ذلك إلّا في ما كان مِنْ الظروف مختصًا، نحو: يومُ الجمعة، ولو قلت: صمتُ الدَّهرَ لم يجزْ أنْ يَنْتصب على السعة، وزعم [أنَّك][(٧)] لا تقول: الدهر صمتُه؛ لأنَّه لا يمكن الاعتماد/ في هذا إلا في غيره. ٢٣٣/ب

فهذا الذي قال هذا الرجل حسن جدا، ولكنّ الذي زعم سيبويه عضده بأبيات منها قوله :

---

(١) الكتاب ٢١١/١.

(٢) ب: زيادة (معنى).

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٥/٢، والخصائص ٣٦٢/٢، وارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للرماني ٤٨٨/٢، وارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٢-٢٤٤، وارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣.

(٦) ينظر: قول ابن كيسان في ارتشاف الضرب ١٤٦٤/٣، والتذييل والتكميل ٩٧/٨، وتعليق الفرائد ٢٥٣/٥.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

وما لَيْلُ الْمَطِيِّ بنائمِ (١)

وقولهم: نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ، فهم قد جعلوه صائمًا لتلبسه(٢) بالصائم، وكأنه لما وقع فيه، جُعِل كأنه وقع به.

ومما أنشدوا على هذا قوله :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلّْ ** طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ** (٣)

فهذا قد أضيف إليه، ولم يضف إليه إلا على أنه متسع، فسيبويه – **رحمه الله** – يجعله على معنى: أنَّ الساعاتِ مطبوخةٌ، وما زعمه ابن كيسان أيضا منقدح هنا، ألا ترى: أنَّه يكون معتمد الطبخ زاد الكسل في هذه الساعات، لا في غيرها، فيكون ذلك أمدح له، أي: أنَّه لا يؤخرها عن وقت يوم الكسلان، ويعتمد هذا الوقت.

وكذلك قوله :

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعَامِرًا ** قليلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النَّهالِ نَوافِلُهْ** (٤)

أي: أنَّ هذا اليوم اعتمدناه بهذا الفعل، فهذا النوع من الاختلاف ينفع الله به؛ لأنه يثير معنى، وهو ما معنى: يومُ الجمعةِ صُمْتُه؟

---

(١) جزء بيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص٥٥٤، والكتاب ١٦٠/١، ولسان العرب ١٠٣/٥، مادة (ربح)، وخزانة الأدب ٤٦٥/١، وأول البيت:

لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى ** ونَمْتِ ....**

والشاهد فيه قوله: " وما ليل .... بنائم " حيث وصف الليل بالنوم اتساعا ومجازًا.

(٢) ب: ليلته.

(٣) سبق تخريج البيت في صفحة ١٣١.

والشاهد فيه قوله: " طباخ ساعات " حيث أضاف طباخ إلى " ساعات " على أن " ساعات" مفعول به على السعة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الكتاب ١٧٨/١، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣، والمقرب ١٤٧/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٤٩/٥.

والشاهد فيه قوله: " شهدناه " حيث لم يظهر " في " حين أضمره؛ لأنه جعله مفعولا به مجازًا، ولوجعله ظرفًا على أصله، لقال " شهدنا فيه ".

فنحن نقول إنَّه صائم، ووقع به الصوم، وابن كيسان يقول: لم أصم سواه.

وقول سيبويه: (**لاتِّساعِهم في الكلام**)[١]، يريد به: صِيدَ عليه يومان، إذا أردت أنَّ اليومَ مَصِيد.

وقوله: (**والإيجاز**)[٢]، يريد: إذا أردت الحذف، وكان المعنى: وحش يومين.

وهذا أولى مِن[٣] أن يجعل كله بمعنى واحد؛ لأنَّ الذي تحت الترجمة إنَّما هو المعنيان: الحذف، وعدمه، فهذا متضمن الباب.

وبقيت ألفاظه قوله – رحمه الله –: (**فمِنْ ذلك أنْ تقولَ على قولِ القائلِ: كَمْ صِيدَ عليه؟ وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ**)[٤].

يريد: أنَّك تجعل (كَمْ) في سؤالك مُتسعًا فيها، بأنَّ الاسم في الجواب يكون مطابقًا له في السؤال، وإذا قلت: كم صيد عليه؟ وجعلت (كم) متسعًا فيها[٥]، فإنَّ في (صيد) ضمير كم، ويكون الضمير مفعولا لم يسم فاعله، وكأنَّك قلت: أعشرون يومًا صيد هو عليه؟ فلهذا يقول[٦] في الجواب: صيد عليه يومان.

٢٣٤/أ وإنْ جعلتَ (كَمْ) غير متسع فيها، وجعلتَها منصوبة/، وجعلتَ (عليه) في موضع رفع، كان المعنى: أفي عشرين صيد عليه؟ فتقول في الجواب: صيد عليه يومين؟

وقول سيبويه: (صِيدَ عليه يومان) معمول لقوله (فمِنْ ذلك أنْ تقولَ)، وكأنَّه قال: فمِنْ ذلك أنْ تقولَ: صِيدَ عليه يومان على قول القائل[٧] قول كذا.

---

(١) الكتاب ٢١١/١.

(٢) الكتاب ٢١١/١.

(٣) قوله: (من) ساقط من ب.

(٤) قال سيبويه: " **فمِنْ ذلك أنْ تقولَ على قولِ القائلِ: كَمْ صِيدَ عليه؟ وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ** ... فتقول: صِيدَ عليه يومانِ وإنَّما المعنى: صِيدَ عليه الوحشُ في يومينِ" الكتاب ٢١١/١.

(٥) ب: فيه.

(٦) ب: القول.

(٧) ب: السائل.

وقوله بعد (فتقول كذا) كرره لمكان الطول، وقد بوّب الفارسي على أنَّ الشيء يُكرر لمكان الطول[١]، فمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾[٢] فكرر ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ﴾ لمكان الطول.

وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[٣] فكرر ﴿أَنَّكُمْ﴾.

وقوله: (**وإنَّما المعنى: صِيدَ عليْه الوحشُ في يومين ولكنَّه اتَّسعَ واختَصرَ**)[٤].

قلت: هذا تفسير معنى، وإنَّما صيغة[٥] الإعراب صِيدَ عليه وحشٌ يومينِ.

وقوله : (**ولذلك وَضَعَ السائلُ**)[٦]، أي: ولأجل الاتّساع وضع كم [غير ظرف، وما بعد هذا بين جدا.

وقوله: (**ومِنْ ذلك أنْ تقولَ كَمْ**][٧] **ضُرِبَ به؟ فتقول: ضُرِبَ به ضربتان**)[٨]، أي: ضُرِبَ بزيد ضربتان، فزيد محل للفعل، أي: أنَّ (الضربتان) فيه، والضرب قد وقع بالضربتين مجازا.

---

(١) ينظر: المسائل المنثورة ص١٩٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٨٩).

(٣) سورة المؤمنون، الآية (٣٥).

(٤) الكتاب ٢١١/١.

(٥) ب: صيغته.

(٦) أ: غير واضح، ب: الراجل، والصواب ما أثبته من الكتاب. الكتاب ٢١١/١.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٨) الكتاب ٢١٢/١.

فإنْ قلت: ما الذي يدل على أنَّ (اليوم) إذا رفعته متسعًا فيه، وأنَّ (الضربتان) كذلك، وما يتعدى مِنْ أنْ يكونا قد ارتفعا، وبُنيا على معناهما مِنْ الظرفية.

قلت: لا يتصور ذلك؛ لأنَّ الظرفَ هو ما كان على معنى (في)، و[1]وجدناهم إذا حذفوا الجار نصبوا، ولم نجدهم يَرفعون[2]، فدل ذلك على أنَّه إذا رفع، قد انتقل عن معناه.

وأمَّا المصدر فهو قد قام مقام الفاعل، ولا مقام[3] بحق الأصل مقام الفاعل إلا المفعول به[4]، بدليل أنَّه إذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه[5]، فإذا قام مقام الفاعل المصدر فقد انتقل عن بابه[6]، وقد ثبت في الظرف أنَّه إذا انتقل عن بابه من الظرفية صار معناه مُخالفًا لمعناه الأصلي[7]، فكذلك المصدر إذا انتقل، وقام مقام الفاعل، فينبغي[8] أنْ ينتقل معناه.

وجاء شاهدًا على/ الإيجاز بقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[9] فالمعنى: واسأل أهل القرية[10]، ولكنّه اتَّسع، فأوجز. ٢٣٤/ب

---

(١) الواو ساقطة من ب.

(٢) فتقول: ضُرِبَ ضربتين.

(٣) ب: يقام.

(٤) قال ابن عصفور: وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرّح ويترك ما عداه. شرح الجمل لا بن عصفور ٥٦٤/١.

(٥) فتقول: أُهِينَ المذنبُ إهانةً بالغةً يومَ الخميسِ في المجلسِ.

(٦) فتقول: جُلِسَ جُلُوسُ الأميرِ، وهذا رأي البصريين، بينما يرى الكوفيون جوازه. ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٦٢٦/٤.

(٧) فتقول: قُضِيَ يَوْمٌ طيبٌ

(٨) ب: ينبغي.

(٩) سورة يوسف من الآية (٨٢).

الكتاب ٢١٢/١.

(١٠) قال أبو سعيد السيرافي: وإنما يريد أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في (القرية) كما كان عاملا في (الأهل) لو كان هاهنا. شرح الكتاب للسيرافي ١٨٣/٤-١٨٤.

ثُمَّ قال[١]: (ومثله في الاتِّساع:﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾)[٢]
قلت: هذه الآية تحتمل أوجهًا ثلاثة:

منها أنْ يكون قد حذف من الأول المعطوف عليه، ومِن الثاني المعطوف[٣].

فإن قلت: وأين وجدتم ذلك؟ قلت: قد ثبت أنَّ العرب تحذف المعطوف، ومنه قولهم: "راكبُ[٤] الناقةِ طَلِيحَانِ"[٥]، يريدون: رأيتُ النَّاقةَ والنَّاقةَ

والمعطوف عليه ومِنْه قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾[٦]، إنَّما يريد: فأفطر فعدة[٧]، بحذف المعطوف عليه، وينبغي أن تعلم أن الفاء المبقاة في قوله: ﴿فَعِدَّةٌ﴾ ليست فاء [العطف، وإنما هي فاء][٨] فأفطر، فلما حُذِف الفعل حُذِف حرف العطف الذي بعده، فدخلت الفاء الأولى على عدة، وهذا هو الأقيس[٩]؛ لأنَّ حرف العطف إنَّما جِيءَ به لأجل ما قبله، فإذا حُذف فينبغي/ أنْ يحذف حرف العطف، وبذلك ورد السَّماع قال : ٢٣٥/أ

قالَتْ أَلَا لَيْتَما هذا الْحَمَامُ لَنَا **** إِلَى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ[١٠]

---

(١) الكتاب ٢١٢/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٧١).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٤/٤-١٨٥، وشرح الكتاب للرماني ٤٨٩/٢-٤٩٠، والدر المصون ٢٢٩/٢-٢٣٣.

(٤) ب: رأيت.

(٥) ينظر: لسان العرب ١٧٩/٨، وتاج العروس من جواهر القاموس ٥٨٢/٦، والمعنى الراكب والناقة طليحان أي ضعيفان.

(٦) سورة البقرة، من الآية (١٨٤).

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢٧٤/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٨/٣.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣-٣٧٩، والتصريح ١٨٦/٢.

(١٠) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٥، والكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، وتخليص الشواهد ص٣٦٢، ورصف المباني ص٢٩٩، وشرح التصريح ٣١٧/١.

والشاهد فيه قوله: " هذا الحمام أو نصفه " حيث يمكن تخريجه على تقدير: (هذا الحمام أو هذا الحمام ونصفه)، فحذف " هذا الحمام " وهو المعطوف عليه وحذف حرف العطف "الواو".

[عند من] (١) رواه (أو) و(٢)هو قطرب(٣)؛ لأنَّها لا تريد: يا ليت هذا لنا، أو يا ليت نصفه، وإنَّما أرادت(٤) يا ليته لنا، أو يا ليته ونصفه، فالأصل أو هو ونصفه، فَحُذِف المعطوف عليه مع الواو(٥).

ومِنْ حذف المعطوف قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ (٦) أراد والبرد.

فيكون معنى الآية: (مثلك ومِثلُ الذين كفروا كمثل(٧) النَّاعقِ والمنعوق به)(٨)، ولا بدَّ مِنْ هذا؛ لأنَّه لا يشبه الذين كفروا إلا بالمرعِيّ لا بالراعي، والنبي ﷺ يشبه بالراعي، فمُحالٌ أنْ يكونوا مُشبّهين بالذي ينعق، فهذا هو الذي قاد سيبويه إلى أنْ يحذف ما رأيته، وهو لعمرك ضعيف، ينبغي أنْ لا يؤخذ به إلا عِند الاضطرار إليه؛ لأنَّ فيه حذفا كثيرا، مع إبقاء حرف العطف، وهو الواو.

ألا ترى: أنَّ ما قبلها مستأنف، والأصل: مثلك ومثلهم، إلّا أنْ يَدّعي أنَّ الأصل: ومثلك ومثلهم، ثم حذف مثلك، والواو التي عطفت ما بعدها، وبقيت الواو الأولى، ويزعم أنَّ الكلام ربط مع ما قبله بالواو، وليس بينهما ارتباط، فهذا كله كما ترى.

ومِنْ النَّاس مَنْ زعم أنَّه قد يكون فاعل بمعنى يُفْعَل به(٩)، ويأتي يَفْعَلُ بمعنى يُفْعَل به أيضا.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٢) الواو ساقطة من ب.

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب ، أحد العلماء بالنحو واللغة، لازم سيبويه، كان معتزليا، توفي سنة ٢٠٦ هـ، وله من المؤلفات : المثلث ، والنوادر ، والأضداد ، ينظر : إنباه الرواة ٣/٢١٩، وبغية الوعاة : ١/٢٤٢.

(٤) أ: أردت، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ينظر: الخصائص لابن جني ٢/٤٦٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢١٤-٢١٥.

(٦) سورة النحل، من الآية (٨١).

(٧) ب: زيادة (الذي).

(٨) الكتاب ١/٢١٢.

(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٨٥.

فمِن الأول: ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[(١)] أي :يُبْصر فيه.

ومِن الثاني ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾[(٢)] [أي: يُنْطق فيه بالحق][(٣)].

قال: فيكون معنى الآية: ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق به، ولا يكون ثَمَّ حذف، وهذا الذي قال ليس بشيء؛ لأنَّ جَعْلَ النهارِ مُبْصرا، كجعله صائما؛ لما كان الإبصار يقع فيه، وكذلك جعل الكتاب ناطقًا، لما كان النطق فيه، ولا يثبت بهذا أنَّ الذي ينعق بمعنى الذي يُنْعق به أصلا.

فالذي يُعَوَّل عليه في هذا الموضع أنْ يكون الله ﷻ قد شبه الكفار بالذي ينعق، والناعق ليس بالراعي، وإنَّما يكون الذي يصيح مِن الغنم، فشبههم في تابعهم وقالبهم بما ينعق مِنْ الغنم بصاحبه/ مِنْ أنَّهم يدعون مالا يسمع، ولا يبصر، ولا يفهم ما أريد به، فلا يكون ثَمَّ حذف، ٢٣٥/ب
وإنَّما اضطر سيبويه لما قلناه؛ لأنَّه أخذ الناعق بمعنى الراعي، فلزمه أنْ يحذف، ولو أخره على هذا (لما ذهب)[(٤)] لما قلنا.

قوله – رحمه الله –: [**(فلمْ يُشَبَّهوا بما يَنْعِقُ)**[(٥)]، أي فلمْ يُشبَّه الكفار بالراعي.

ثُمَّ قال][(٦)]: **(ومِثْل ذلك بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطَّريقُ)**[(٧)]، قلت: وهذا مِنْ التجوز أيضا؛ لأنَّ الطريقَ لا يَطأ، وإنَّما يطأ أهلُه، ويستعمل هذا في الذم، فإنَّهم مُمْتهنون، والنَّاس يمشون عليهم لحقارتهم، وقد يكون مدحا، وكأنَّهم ينصبون بيوتهم على الطريق، فيكونون مُشبهين بمن جاء طارقا.

(١) سورة يونس، من الآية (٦٧).

(٢) سورة الجاثية، من الآية (٢٩).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) ب: المذهب.

(٥) الكتاب ٢١٢/١.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٧) الكتاب ٢١٣/١.

ثُمَّ قال: (**ومثل ذلك صِدْنَا قَنَوَيْنِ، وإنَّما المعنى: صِدْنَا بِقَنَوَيْنِ، أَوْ صِدْنَا وحَش قَنَوَيْنِ**)[١]، قلت: كيفما أخذته فهو على المجاز؛ لأنَّك إنْ حذفت المضاف تجوزت، وإنْ حذفت حرف الجر فقد تجوزت أيضا؛ لأن الظرف المختص لا يصل إليه الفعل إلا على أنّه مفعول به، لا على أنَّه ظرف[٢].

ثم قال: ومثله: (**أنتَ أكرمُ علي مِنْ أنْ**[٣] **أضْرِبَك، وأنتَ أنْكدُ مِنْ أنْ تَتْرُكَه**)[٤]، قلت: ليس في هذا شيء، إلّا ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج[٥]، وذلك أنّ قائل هذا الكلام الكلام كان[٦] على ضرب، أو توقَّعَ رجلٌ أنه يضربه، فقال ذلك الرجل: إنَّك تضربني، أو قد عزمت على ضربي، فقال: أنتَ أكرمُ علي مِن أنْ أضربَك، أي: مِنْ ضربِك[٧].

فهنا يجيء الإشكال، وهو أنْ يُفاضل بين الرجل وبين الضرب، وليس ذلك مقصدًا لأحد، وإنَّما هو (على[٨] الحذف، والمعنى: مِنْ صاحب ضربك، والضرب ليس آلة)[٩]، وإنَّما أضافه له؛ له؛ لأنَّه قد أضاف هذا[١٠] الضرب إلى نفسه حين توهم أنَّه يضرب، فقال له: أنتَ أكرمُ مِنْ صاحبِ الضرب الذي نسبته لنفسك، و[١١]ليس لك، فأضاف الضرب له؛ لأنَّه تلبس[١٢] به

---

(١) الكتاب ٢١٣/١.

(٢) فتقول: سرتُ اليومَ.

(٣) قوله: (أن) ساقط من (أ)، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٤) الكتاب ٢١٣/١، مع تغير في اللفظ.

(٥) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، كان من أهل الفضل والدين، وكان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو وعلمه المبرد ، من مؤلفاته: (معاني القرآن وإعرابه)، والاشتقاق، الأمالي، توفى سنة ٣١١ هـ، ينظر: إنباه الرواة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٤١١/١.

(٦) ب: زيادة (قد زعم).

(٧) ينظر: قول الزجاج في شرح السيرافي للكتاب ١٨٦/٤، والنكت ٤٢٩/١.

(٨) ب: من.

(٩) ما بين القوسين مكرر في ب.

(١٠) أ: هو، والصواب ما أثبته من ب.

(١١) ب: أو.

(١٢) ب: يلتبس.

عندما اعتقد أنَّه يقع به، فبهذا[١] القدر يكون قوله: مِنْ صاحب ضربك مستقيمًا، وألا يؤخرها كذا، وإلا[٢] فيكون المعنى: أنتَ أكرمُ علي مِنْ نفسك؛ لأنَّ صاحب ضربك هو الذي الذي توهم أنَّه يضرب، فلا بدَّ/ من هذا، نعم قد يمكن أنْ يكون أنتَ أكرمُ علي مني، وأنا ٢٣٦/أ
صاحب ضربك، لولا أنَّه لا يستعمل في هذا المعنى، وإنَّما يستعمل في معنى أنت علي كريم، فلا أضربك، وهكذا يؤخذ: أنت أنكد من أنْ تتركه، فهذا نهاية الكلام في هذا الموضع.

وقول سيبويه – رحمه الله[٣] –: (**مِنْ صاحبِ الضربِ**)[٤]، تفسير معنى، وتفسير لإعراب لإعراب من صاحب ضربك.

ثم أنشد قول الشاعر :

كأنّ عَذِيرهَم بجُنوبِ سِلَّى ** نَعامٌ قاقَ فى بَلَدٍ قِفارِ** [٥]

فهذا على حذف المضاف، بمنزلة أنتَ أكرمُ علي مِن صاحبِ ضرِبك؛ لأنَّ صوتهم لا يُشبّه بالنَّعام، وإنَّما هو على معنى: صوت نعام.

وكذلك قوله :

فَلأَبْغِيَنّكُمُ قَناً وعُوارِضاً ** [وَلأُقْبِلَنَّ الخيلَ لاَبَة ضَرْغدِ]** [٦][٧]

---

(١) ب: فهذا.

(٢) ب: أو لا.

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٤) الكتاب ٢١٣/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص٩٧، والكتاب ٢١٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٦/٤، ١٨٦/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٤/١.

والشاهد فيه : حذف المضاف من الثاني وأقام المضاف إليه في قوله: كأن عذيرهم عذير نعامٍ.

(٦) الشطر الثاني ساقط من ب.

(٧) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ص٥٥، والكتاب ٢١٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٦/٤، وخزانة الأدب ٧٤/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص١٥٧.

والشاهد فيه قوله: "قنا وعوارضا " حيث نصبهما بحذف الخافض للضرورة؛ لأنهما مكانان مختصان لا ينصبان نصب الظرف، فهما بمنزلة ذهبت الشام في الشذوذ.

إنَّما هو على حذف حرف الجر، ولا يجوز أنْ يكون وصل الفعل إليه دون حرف؛ لأنَّ المكان المختص لا يصل الفعل إليه أصلا بنفسه[١].

(**وكذلك: أكلتُ أرضَ كذا**)[٢] إنَّما يريد: أكلتُ[٣] رزقَ أرض كذا.

ثُمَّ قال: (**ومِنْه قولُهم: هذِهِ الظُّهْرُ**)[٤]، قلت: فهذا على الحذف؛ لأنَّ الظهر هو الوقت، الوقت، فلو أشرت إليه لقلت: هذا الظهر، فكونهم قد قالوا هذه دليل على أنَّهم أرادوا الصلاة، فحذف[٥].

فإنْ قلتَ: كيف حذف المضاف وبقي الحكم للمحذوف؟

قلت: لأنَّه لو بقي الحكم للملفوظ به لألبس[٦]، ألا ترى: أنَّه يمكن أنْ يُشار إلى الوقت وإلى الصلاة، فلمَّا أُلبِس لمْ يكن بُدّ مِن رعي المحذوف إذا أُرِيد، وقد علمنا هذا بأكمل وجهٍ في بابِ أسماءِ القبائل والأحياء.

وقوله: (**إنَّما تُرِيدُ اجتَمع النَّاسُ في القَيْظِ**)[٧]، تفسيرُ مَعْنى، وتفسير الإعراب اجتمع ناس القيظ.

وقوله[٨]:

وشرُّ[٩] الْمَنَايا مَيّتٌ[١٠]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٣٥/٣، وهمع الهوامع ١٥٣/٣.

(٢) الكتاب ٢١٤/١.

(٣) قوله: (أكلت) ساقط من ب.

(٤) قال سيبويه: " **ومِنْه قولُهم: هذِهِ الظُّهْرُ** أو العصر أو المغرب ، إنما يريد: صلاة هذا الوقت" الكتاب ٢١٥/١.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٧/٤، وشرح الرماني ٤٩١/٢.

(٦) ب: لالتبس.

(٧) قال سيبويه: " .... واجتمع القيظ، يريد: **اجتمع الناس في القيظ**" الكتاب ٢١٥/١.

(٨) كلمة (قوله) ساقطة من ب.

(٩) أ وب: وبين، والصواب ما أثبته من المصادر والكتب المخرجة.

(١٠) البيت من الطويل، وهو للحطيئة ص١١٥، والكتاب ٢١٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٧/٤، وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ١٠١/٢، والإنصاف ٥٢/١.

=

لابدَّ فيه مِنْ الحذف؛ لأنَّ بعض المنايا منية لا زيد.

وكذلك البيت الآخر:

وكيف تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ ** خِلَالتُه كأَبِى مَرْحَبِ** (١)

فالخلالة لا تُشَبهُ بأبي مرحب، إنَّما تُشَبهُ بخلالة أبي مرحب، والحمد لله .

=

وتكملة البيت: .... **بين أهله** **كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ**

والشاهد فيه الحذف، أي منية ميت.

(١) البيت من المتقارب، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص٣٩، والكتاب ٢١٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٧/٤، وسمط اللآلي ٤٦٥/١، ولسان العرب ١٦٧/٥، مادة (رحب).

والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف، أي كخلالة أبي مرحب.

هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى[1]

يريد: أنَّ الباب/ الذي فرغنا منه لم يكن فيه اللفظ مطابقًا للمعنى، ألا ترى: أنَّ قولك: ٢٣٦/ب
وُلِدَ له ستون عامًا، على معنى: أنَّ الولد وقع في الستين، وليس اللفظ إلا على أنَّ الستين مولودةٌ، لا مولود فيها، فهو يذكر هنا اللفظ المطابق للمعنى.

فهذه الظروف الزمانية تنقسم ثلاثةَ أقسام: مبهمٌ، ومعدودٌ، ومختصٌ.

فالمعدود: ما وقع جوابًا لـ(كم)[2]، نحو: سرت عشرين يومًا.

والمختص: ما وقع جوابًا لـ(متى)[3]، نحو: سرتُ شهرَ المحرمِ؛ لأنَّه وقتٌ معلومٌ.

والمبهم: ما لا يصح أنْ يكون جوابًا لأحد منهما[4]، نحو: سرتُ حينًا وزمانًا ودهرًا.

ومِنْ المعدود أسماء الشهور، نحو: المحرم وصفر؛ لأنَّ كل واحد منهما صار اسمًا للثلاثين يومًا، فإذا قلت: سرتُ المحرمَ، فمعناها: سرتُ ثلاثين يومًا، فهذا يكون جوابًا لـ(كم).

وإذا قلت: سرتُ[5] شهرَ المحرمِ، فمعناه: وقت المحرم، وخرج الشهر عن أنْ يكون اسمًا لثلاثين يومًا؛ لإضافته إلى الثلاثين، فإنَّما يكون على وضعه الأصلي، وهو الوقت، وهو شهر المحرم بمنزلة وقت المحرم، فهذا مختص يصلح أن يكون جوابًا لمتى، فهذا الفرق بينهما، أعني: بين شهر المحرم والمحرم، يكون الواحد عددًا، والآخر غير عدد.

فإنْ قلت: متى سرتَ؟ فقلت: شهرًا، لم يجز؛ لأنَّه غير مختص، ويصلح في جواب كم؛ لأنَّه عدد، ألا ترى: أنَّ الشهر إذا أطلق، ولم يُقيَّد بشيء، فإنَّه يكون اسمًا لثلاثين يومًا.

ولتعلم أنَّ ما كان جوابًا لـ(كم) كان العمل فيه كله[6]، فتقول في جواب كَمْ: سرت ثلاثين يومًا، فيكون العمل في جميعها، وإنْ كان العمل في البعض لم يجزْ؛ لأنَّه يكون كذبا.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٦/١.

(٢) ينظر: التوطئة ص٢٠٩، وارتشاف الضرب ١٣٩٩/٣، والتصريح ٥٢٣/١.

(٣) ينظر: التوطئة ص٢١٠، والتصريح ٥٢٣/١.

(٤) ينظر: نفس الصفحة في المراجع السابقة.

(٥) قوله: (سرت) ساقط من ب.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٩٤/٢، والتوطئة ص٢٠٩، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣.

وما كان في جواب (متى) كان العمل في بعضه[١]، وجاز أنْ يكون العمل فيه كله؛ لأنَّك إذا قلت: سرتُ شهر المحرم، فإن[٢] معناه أوقعت سيرًا في هذا الوقت، فهل استغرقت جميع أجزاء الوقت أو لا ؟ أمر محتمل.

واعلم أنَّ جميع الأفعال تصل إلى جميع الظروف الزمانية، بخلاف المكانية[٣]؛ [لأنَّ الفعل لا يصل بنفسه لمختصها، وقد تقدمت علة ذلك في أول الكتاب/][٤]. ٢٣٧/أ

ولم يُنْشِدْ من ظروف الزمان إلا قوله :

لَنَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ فَبَعْضُها ** لِأَوْلادِنَا ثِنْتَا وفِي بَيْتِنا عَنْزُ**[٥]

فقال: وفي بيتنا، فوصله بحرف الجر، وقوله: ثنتا بدل من بعضها، كأنَّهُ قال: فبعضها الذي هو ثنتا لأولادنا، وحذف النون ضرورة.

واعلم أنَّ ما كان جوابًا لـ(كم) فإنه قد[٦] يصلح أنْ يكون جوابًا لمتى، نحو: المحرم؛ لأنَّه وقت مخصوص، وما كان جوابًا لمتى فإنَّه قد يصلح أنْ يكون جوابًا لـ(كم)، وذلك سرتُ اليومين اللذين تعرف، إلَّا أنَّ ما كان جوابًا لـ(كم) كان العمل فيه كله، سواء كان جوابًا لمتى أو لم[٧] يكن؛ لأنَّه عدد، فمحال أنْ يكون العمل في بعضه؛ لأنه يكون الكلام كذبًا، وما كان كان جوابًا لمتى، ولا يصح أنْ يكون جوابًا لـ(كم)، فإنَّ العمل فيه كله، وأمكن أنْ يكون في بعضه.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٩٤/٢، والتوطئة ص٢١٠، وارتشاف الضرب ١٣٩٩/٣-١٤٠٠.

(٢) ب: كان.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١٩٠/١، والإيضاح للفارسي ص١٥٧-١٦٠.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٨٧/٢، وشرح التسهيل ٦٢/١، وتمهيد القواعد ٣١٦/١، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧.

(٦) قوله: (قد) ساقط من ب.

(٧) ب: ولم.

واعلم أن كل ظرف زمان يستعمل اسمًا، فإنَّه يجوز أنْ يتسع فيه[(١)]، نحو: اليومَ، ويومُ الجمعةِ، وشبههما، وما لم يستعمل اسمًا، فإنَّه لا يجوز أنْ يتسع فيه.

فإذا وقع الظرف الزماني خبرًا عن المبتدأ، فإنَّ المبتدأ لا يكون إلا زمانًا، أو مصدرًا، و لا يجوز أنْ يكون جثة؛ لعدم الفائدة[(٢)].

فإذا كان زمانًا فإمَّا أنْ يكون الخبر أعم من المبتدأ، أو على قدره، فإنْ كان على قدره فالرفع خاصة[(٣)]، نحو: زمنُ خروجِك السَّاعةُ، ولا يجوز النَّصب؛ لأنَّ الثاني هو الأول.

فإنْ كان أعم منه جاز[(٤)] وجهان: الرفع، والنصب[(٥)]، فتقول: زمنُ خروجِك يومُ الجمعة، الجمعة، ويومَ الجمعة، فيومُ الجمعة حقيقة؛ لأنَّه في اليوم، ويوم الجمعة مجاز، تجعل الخروج طويلا قدْ استغرق اليوم أجمع.

فإنْ كان المبتدأ مصدرًا جاز الرفع والنصب[(٦)]، فالنصب على الحقيقة، والرفع على المجاز، ولهذا يكون النصب عندنا مختارًا[(٧)].

وأمَّا أهل الكوفة فإنَّهم يُفَصّلون[(٨)] هذا[(٩)]، فيقولون: لا يخلو أنْ يكون الخبر معدودًا، أو غير معدود، فإنْ كان معدودًا فالاختيار الرفع، ويجوز النصب قليلا، فتقول: القتالُ يومان؛ لأنَّه صار في معنى ما الثاني فيه هو الأول، ألا ترى: أنَّ المعنى أمَدُ ذلك يومان، فالأول إذا هو الثاني فيكون الرفع مختارًا.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/١٩٢.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ١/٦٠٠، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٣٠، والتذييل والتكميل ٤/٥٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٢٠-٣٢١، وارتشاف الضرب ٣/١١٢٥، والتذييل والتكميل ٤/٦٢.

(٤) ب: زيادة (فيه).

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٢٠-٣٢١، والتذييل والتكميل ٤/٦٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٣، وارتشاف الضرب ٣/١١٢٥.

(٧) قال أبو حيان: وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة، وهو مذهب البصريين، هذا نقل أبي أبي بكر بن الأنباري. التذييل والتكميل ٤/٦٣، كذلك ينظر: مذهب البصريين في ارتشاف الضرب ٣/١١٢٥.

(٨) أ: يفعلون، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) ينظر هذا التفصيل في: ارتشاف الضرب ٣/١١٢٦، والتذييل والتكميل ٤/٦٣.

فإنْ لم يكن الخبر معدودًا فالنصب أحسن، نحو: القتالُ يومَ الجمعةِ؛ لأنَّ هذا ليس بأَمَدٍ، ألا ترى: أنَّ المعنى وقت الجمعة/. ٢٣٧/ب

وهذا الذي قالوه فاسد، ومستندهم فيه ما قلناه مع[١] أنَّ السماع عندهم ورد به[٢]، قال قال الله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[٣]، وليس يوجب ما ذكروه أكثر من أنْ يكون الرفع في المعدود أحسن منه في غير المعدود، وأمّا أنْ يكون أحسن من النصب فلا؛ لأنَّ النصب هو الحقيقة[٤].

واعلم أنَّ الظروف الزمانية لا يدخل عليها حرف الجر سوى (في)، إلاّ أن تكون متمكنة، فإنْ لمْ تكن متمكنة فلا [يدخل عليها حرف جر أصلا سوى (في) إلا (قبل) و(بعد) من غير المتمكن فإنَّ (مِنْ)][٥] تدخل عليهما عند مَنْ يرى ذلك، وإلّا فالصحيح أنْ (مِنْ) لا تدخل على الزمان، وإذا دخلت (في) فإنَّما يكون ذلك قليلا جدا؛ لأنَّه إنَّما انتصب على معنى (في)، فلا ينبغي أنْ تدخل (في) لاجتماع حرفي معنى، ولا يحفظ من ذلك إلا ما أنشدناه أولا مِن قوله:

وفِي بَيْنتنا عَنْزُ[٦]

وأمَّا المتمكن فيدخل عليه كل حرف ما عدا (في) لهذه العلة، و(مِنْ) لعلة أخرى، وإذا دخل عليها حرف الجر كانت اسمًا، وقد تبين ذلك بوَسْط، ووَسَط.

واعلم أنَّ الظروف تنقسم أربعة أقسام: متصرفٌ ومُنْصرفٌ، وغير مُتَصرفٍ ولا مُنْصرف، ومنصرفُ غير مُتصرف، ومتصرف غير منصرف[٧].

---

(١) أ: من، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) ب: والآية.

(٣) سورة سبأ، من الآية (١٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٣-٦٤.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة في نسخة (ب).

(٦) سبق تخريج البيت ص٢٤٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٢٦١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٩١.

وأعني بالمتصرف: ما يكون في موضع رفع ونصب وجر، وأعني بالمنصرف: ما يكون منونًا مجرورًا[١].

فالذي يكون غير متصرف ولا منصرف: سَحَر وحدها[٢] وذات مرة، وبعيدات بين، وذا صباح، وذا مساء في الغالب.

والذي يكون منصرفا غيرَ[٣] متصرف: عِشَاء، وعَتَمَة، وبُكْرَة، ومساءً، وصباحًا، إذا أردتها أردتها أوقات شيء بعينه، وقبلُ، وبعدُ[٤]؛ لأنَّهما لا يتصرفان بأكثر من دخول مِن[٥].

والذي يستعمل متصرفًا غير مُنْصرف: غُدْوة، وبُكْرة، وضَحْوة، وما عدا هذه فإنَّه يكون متصرفًا منصرفًا، إلا أن بعضها أشد تمكنًا من بعض، على ما يأتي[٦] تفصيله في أثناء الأبواب إن شاء الله.

واعلم أنْ هذه الظروف منها ما لا يكون إلا ظرفًا، ولا يخرج عن الظرفية، ومِنها ما يخرج، فإذا خرج، فمنها ما يخرج ويكون خروجه[٧] أحسن، (ومنها ما يكون بقاؤه ظرفًا أحسن/)[٨]، ٢٣٨/أ [٨]، على ما يتبين.

فالذي لا يخرج أصلا كل ظرف متوغل في الإبهام، مثل: قبلُ وبعدُ، لا يجوز الإخبار عن هذا أصلا؛ لأنَّ شدة إبهامه تمنع عنه الفائدة، فلا تقول: قبلك حسن؛ لأنَّه يقع على ما تقدمك بآلاف السنين، وعلى أمسك، وعلى ما بينهما، فلمَّا توغل في الإبهام لم يحصل معنى،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٩٢/٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٥/٢.

(٢) قال أبو حيان: إذا أردته من يوم بعينه على مذهب الجمهور. ارتشاف الضرب ١٣٩٢/٣.

(٣) ب: لا.

(٤) ب: وبعدها.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٦٦١/٢، وشرح التصريح ٥٢٦/١-٥٢٧.

(٦) ب: سيأتي.

(٧) ب: حرف جر.

(٨) ما بين القوسين مكرر في أ.

وكلما ازداد توغلا في الإبهام كان خروجه أقل، فعلى هذا يكون الترتيب، وسيأتي بيان ذلك في الباب (إن شاء الله)[1].

وألفاظه في هذا الباب بينة جدًا.

وقوله: (**ممَّا لا يكون العمل فيه مِنْ الظروفِ إلَّا مُتصلا في الظرف كله، قوله: سِيرَ عليه الليل والنهار**)[2]، قلت: لأنَّه جواب لـ(كم)، ألا ترى أنَّه معدودٌ، فالعمل فيه كله، إلَّا أنَّك تجيب بعدد محقق، أو غير محقق، فوقع الجواب هنا بعددٍ غير محقق، ألا ترى: أنَّ المعنى سِيرَ عليه عدد كثير، فهذا إنَّما يجيء على التكثير، واللفظ بين جدًا.

وقوله: (**فأمَّا متى فإنَّما تُريد أنْ تُوقتَ لِزَمنها وقتًا، ولا**[3] **تُريد عددًا**)[4]، قلت: إنَّما يكون جوابها أبدًا شيئًا مخصوصًا[5]، فإنْ اتفق أنْ يكون عددًا كان، وإلا لم يكن، نحو: المحرم وشهر المحرم، إلا أن العدد المحض يكون العمل[6] فيه كله، وإنْ كان جواب (متى) من ضرورة العدد يكون ذلك، وقد تقدم.

ثم قال: (**وممَّا أُجري مُجرى الدَّهر: المحرم [وصفر وسائر أسماء الشهور**)[7]، قلت: قلت: قد تقدم[8] أنَّ المحرم ليس بمنزلة شهر المحرم][9]، والفرق بينهما بيّن جدا [10].

---

(١) قوله:(إن شاء الله) ساقط من ب.

(٢) الكتاب: ٢١٦/١.

(٣) أ: لا، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٤) الكتاب: ٢١٧/١.

(٥) في المخطوط (شيء مخصوص)، والصواب ما ذكرتُه لأن (شيئًا) خبر (يكون) و(مخصوصًا) صفته.

(٦) أ: القول، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) الكتاب: ٢١٧/١.

(٨) سبق في صفحة ٢٤٢.

وقال أبو سعيد السيرافي: ظاهر كلام سيبويه الفصل بين أن تقول شهر كذا، وبين ألا تذكر الشهر، فإذا قلت: " سير عليه المحرم " فالسير في كل يوم من أيام المحرم، وإذا قلت: "سير شهر المحرم" أو " شهر ذي القعدة " جاز أن يكون السير في بعضه. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٢/٤.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(١٠) أ: (جد بين)، والصواب ما أثبته من ب.

ولمْ يُخالف في ذلك أحدٌ إلا أبو إسحاق[١] فزعم أنَّ المحرم بمنزلة شهر المحرم[٢]، يكون العمل فيه، ويكون في بعضه، وإنَّما معنى قوله: المحرم وصفر صار بمنزلة الثلاثين يومًا (إنَّما)[٣] يكون العمل في المحرم، وفي صفر؛ لأنَّه عطف المحرم على صفر، فمحال أنْ يكون العمل في أحدهما؛ لأنَّه يكون كذبا، نعم يكون العمل فيهما، ولا يستغرق جميع أجزائهما.

وهذا عدولٌ عن ظاهر كلام سيبويه، وعن القياس، ألا ترى: أنَّ سيبويه لما ذكر أنَّ المحرم بمنزلة الثلاثين يومًا، قال: ولو قلتَ شهر رمضان، صار بمنزلة يوم الجمعة، وصار جواب متى/، ٢٣٨/ب
فهذه تفرقة بَيِّنَة، والقياس يقتضيها؛لأن الشهر لما أضيف خرج عن أن يكون اسمًا لثلاثين يومًا؛ لأنَّه لا يُضاف الشيء إلى نفسه.

ثم قال: (**وجميعُ ما يكونُ مُجْرًى على (متى) يكونُ مُجْرًى على (كم)**)[٤]، يريد: أنَّك أنَّك إذا قلت: سرتُ شهرَ المحرمِ، صلح أن يكون جواب (كم)، وتجعل العمل في ساعات وقت الشهر كلها، فكل شيء يمكن أنْ تُجريَه فيكون جواب (كم)، وكذلك يوم الجمعة يكون جواب كم؛ لأنَّك تقول: كَمْ سرت، فتقول: ساعاتُ يومِ الجمعةِ، وما يكون مُجْرًى على[٥] (كم) لا يلزم أن يكون مُجْرًى على (متى)؛ لأنَّك تقول: يومين وعشرين يومًا، فهو نكرة، فلا يتصور أنْ يُجاب به (متى) لمكان تنكيره، فلهذا قال: **وبعضُ ما يكونُ في كم، لا يكونُ في متى نحو: الليلَ [والنهارَ]**[٦]، ألا ترى أنَّه لا يحصل وقتًا.

---

(١) هو: إبراهيم بن السري الزجاج.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٣/٤، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٤٣/٥.

(٣) أ: إنما، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) الكتاب: ٢١٨/١.

(٥) قوله: (على) ساقط من ب.

(٦) قوله: (والنهار) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.
الكتاب ٢١٨/١.

ثم قال: (**لأنَّ**[١] **كَمْ الأوَّلُ**)[٢]، أي: أنَّها مُبهمة، تقع المسألة عن مجرد العدد معرفته ونكرته، فهي الأول، أي: الأصل.

وقوله: (**فجُعِلَ الآخر تبعًا له**)[٣]، يعني (متى) جُعِل تبعًا لـ(كم) معنى، وكل ما يجوز[٤] في جواب (متى) يجوز في جواب (كم) ؛ لأنها الأصل ومتى[٥] فرع؛ لأنَّها سؤال عن معرفة.

وقوله: (**ولا يكونُ اللَّيلُ ولا النَّهارُ إلَّا على العِدَّةِ جوابًا لكَمْ**)[٦]، قلت: قد تقرر[٧] أنَّ متى لا يكون جوابها إلَّا معلوم القدر[٨]، فلهذا لا يقع الليلُ والنهارُ في جوابها أصلا.

ثُمَّ قال: (**وتقول سِيرَ عليه اللَّيلُ، تُرِيدُ ليلَ ليلتك**)[٩]، لما قدَّرَ أنَّه يكون جوابا لمتى، وكان في ذلك الموضع يراد به الدهر كله، زعم هنا أنَّه يجوز أنْ تقول: سير عليه الليل، تريد: ليل ليلتك، فهذا عموم يراد به الخصوص.

وقوله: (**وتَجْرِي عَلى الأصْلِ**)[١٠]، أي: ويجوز أنْ تَجري على الأصل، كما تقول: سِيرَ عليه الدهر، لكنْ إذا جَرى على الأصل فإنَّما (يراد)[١١] به التكثير، ولا يكون أبدًا على

---

(١) أ: لأي، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٢) الكتاب: ٢١٨/١.

(٣) الكتاب: ٢١٨/١.

(٤) ب: (فكان كل ما يجري).

(٥) ب: وهي.

(٦) قال سيبويه: " **ولا يكونُ** الدهر **واللَّيلُ ولا النَّهارُ إلَّا على العِدَّةِ جوابًا لكَمْ**" الكتاب ٢١٨/١.

(٧) أ: تعرف، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) قال أبو سعيد السيرافي: يعني أن الدهر والليل والنهار، قد يكون جوابا لكم لما فيه من التكثير ، ولا يكون جوابًا لمتى؛ لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه. شرح السيرافي ١٩٤/٤.

(٩) الكتاب: ٢١٨/١.

(١٠) الكتاب: ٢١٨/١

(١١) ب: يكون المراد.

حقيقته، لكن هو على الأصل في أنَّه لا يراد به ليلة واحدة، كما تقول: "أتاني أهل الدنيا وعسى ألّا يكون أتاك إلا خمسةٌ، واستكثرتهم" [١].

٢٣٩/أ فهذا نصٌ من سيبويه على أنَّك إذا استكثرت القليلَ، فلك أنْ تأتي في ذلك الموضع/ بالاسم الذي يعم الجنسَ، خلافًا للشلوبين[٢] حيث قال: لا يكون أتاني أهلُ الدنيا (إلا إذا أتاك الجميعُ)[٣] لم تعبأ[٤] لقلته.

وزعم أنَّ شهري ربيع جاءا على العدد[٥]، وذلك بين جدا؛ لأنَّه شيءٌ معلومُ الزّمان والقدر، فيكون جواب: متى كما[٦] كان المحرم وشبهه.

ثم قال: (**وتقول: ذهبتُ الشتاءَ وقَصَرْتُ**[٧] **الشتاء**)[٨]، قلت: هو زمانٌ مخصوصٌ عندهم فيصح في جواب متى.

وقوله: (**لم يُرِد العددَ وجوابَ كَمْ**)[٩] أي: لم يقصد إلى العدد، ولا أن يجيب به (كم) جوابًا محققا، وإلا فيجوز أنْ يقع في جواب كم على تقدير المسافات، وسيقول ذلك سيبويه.

ثم أنشد قول ابن الرقاع:

---

(١) أ: واستظهرتهم، والصواب ما أثبته من ب .

ونص سيبويه(جاءني أهل الدنيا وعسى ألا يكون جاءه إلا خمسة فاستكثرهم)، الكتاب ٢١٨/١.

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي الشلوبين الأندلسي، نزيل إشبيلية، من كبار العلماء بالنحو واللغة، ومن كتبه: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، توفي سنة ٦٤٥هـ، ينظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢-٣٣٣، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(٣) ب: (الجميع الجميع والذي بقي).

(٤) ب: زيادة (به).

(٥) ينظر الكتاب: ٢١٨/١.

(٦) قوله (كما) ساقطة من أ، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) ب: ويضرب.

(٨) الكتاب: ٢١٩/١.

(٩) قال سيبويه: " وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصَّيفَ، أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، **ولم يُرِد العددَ وجوابَ كَمْ**" الكتاب: ٢١٩/١.

فقُصِرْنَ الشِّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ [١]

فهذا نصبه على الظرف.

ثُمَّ قال: (**فهذا يكونُ على كَمْ، وعَلى مَتَى**)[٢]. فسيبويه يزعم أنَّهُ يكون على كم، ومِنْ هنا يؤخذ الرد على الزبيدي[٣]؛ حيث زعم أنَّ قول النحويين: شَتَوي في[٤] النسب إلى الشِّتَاء الشِّتَاء شذوذٌ، ليس بصحيح[٥]؛ لأنَّه غيرُ شاذ، ألا ترى: أنَّ الشتاء جمع شتوة، فيكون الشتوي الشتوي منسوبًا إلى شتوة، ولا شذوذ فيه.

فالرد عليه أنَّ الشَّتْوَةَ ليست بظرف، وإنَّما هي المطرةُ والشتاء جَمْعَها[٦]، وإنْ كان جمعًا بعد بعد النقل إلى أنْ صار مِنْ أسماء الزمان، والدليل على ذلك أن شتوة[٧] لا يكون أبدا ظرفا، فلا فلا تقول: قمتُ الشتوة، ولو كان الشتاء جمعه لكان على حده، فإذا قد صار شيئًا آخر، والجمع قد زال عنه، فينبغي أنْ يُنسب إليه على لفظه، ولا يُرَدُ إلى واحد، إذ لا واحد له، فقد ثبتَ أنَّ المنسوبَ إليه الظرف، وإذا كان المنسوب إليه الظرف فليس ما قال الزبيدي بشيء؛ لأنَّ الشِّتَاء مفرد لا جمع، فينسب إليه أبدا مع الجماعة.

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وَهوَ للذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

وهو لأبي دؤاد الإيادي في الخصائص ٢٦٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٨١/١، ولسان العرب ٩٨/٥ (قصر)، والمعاني الكبير ص٨٩، ولعدي بن الرقاع في الكتاب ٢١٩/١.

(٢) قال سيبويه: " **فهذا يكونُ على كَمْ، وعَلى مَتَى**، ظرفيْنِ وغيرَ ظرفينِ" الكتاب: ٢١٩/١.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبدالله الزبيدي الإشبيلي النحوي، صاحب طبقات النحويين، كان واحد زمانه في في علم النحو وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القالي، وولي قضاء قرطبة، توفي سنة ٣٧٩ هـ ، وله من المؤلفات : مختصر العين ، وأبنية سيبويه، ينظر: وإنباه الرواة ١٠٨/٣-١٠٩، وبغية الوعاة ٨٤/١-٨٥.

(٤) أ: من، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس ٣٥٠/٣٨.

(٦) أ: جميعا، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) أ: سيبويه، والصواب ما أثبته من ب.

فهذه ظروف الزمان وأقسامها بالنظر إلى الإبهام، والعدد، والاختصاص، وما يكون منها جواب متى، وجواب كم، والله أعلم[١].

٢٣٩/ب قال سيبويه – رحمه الله –:(**واعلمْ أنَّ الظروفَ مِنْ المكان كالظروف مِنْ/ الأيام واللَّيالي في سَعَةِ الكلام**)[٢]، قلت: أمَّا السعة على الحذف فلا خلاف في ذلك، فتقول: سِيرَ عليه فرسخان، (أو سير فرسخين)[٣]، وأمَّا المجاز على الطريق الآخر، وهو أنْ يكون السيرُ وقع بهما، ويكون الظرفُ مفعولا به مثل ذلك في الظروف المكانية، وقد ثبت ذلك في الظروف الزمانية، بدليل ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾[٤] وأمثاله، ولم نَسمع[٥] مِنْ التجوز في هذا إلا قوله:

بأَذَلِّ حَيْثُ يَكُونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ[٦]

فجعل المكان[٧] ذليلا وقوله :

ما[٨] كَانَتْ الْبَصْرَةُ الْحَمْقَاءُ لِي وَطَنَا[٩]

---

(١) قوله: (والله أعلم) ساقط من ب.

(٢) الكتاب: ٢١٩/١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) سورة سبأ، من الآية (٣٣).

(٥) ب: ولم يمنع.

(٦) عجز بيت من الكامل، وصدره:

يَهِزُ الهَرَانِعَ عَقْدُهُ عِنْدَ الخُصَا

وهو للفرزدق في تاج العروس ٣٩٤/٢٢، مادة (هزع)، وخزانة الأدب ٥٣٣/٦، وبلا نسبة في لسان العرب ٤١٣/١٥، مادة (وهز)، وشرح الرضي على الكافية ١٧٦/٣.

(٧) ب: الكلام.

(٨) أ، وب: لو، والصواب ما أثبته من المصادر المخرجة.

(٩) عجز بيت من البسيط،وصدره:

لَوْلا ابْنُ عُتْبَةَ عَمْرٌو والرَّجَاءُ لَهُ

وهو للفرزدق في أدب الكاتب ص٤٢٩، وليس في ديوانه. وروي (بالبصرة الرعناء)في معجم مقاييس اللغة ٤٠٧/٢، مادة (رعن)، وأساس البلاغة ٣٦٤/١، مادة (رعن)، ولسان العرب ٢٥٠/٥، مادة (رعن)، ومعجم البلدان ٤٣٧/١، مادة (بصرة)،

فوصفها بالحمق؛ لأنَّ أهلها حمقى[١].

وابن كيسان يتسع على معنى الاعتماد، كما تقدم مذهبه في الظروف الزمانية[٢]، ويستدل ويستدل بأنَّه لا يوجد[٣] إلا في المختص، ولا يوجد في المبهم، فإذا قلت: سِيرَ عليه فرسخان، فالمعنى لم يسر إلا هذان، لا غيرهما، ولا يجوز سير عليه مكان أصلا.

وإذا أخبرت عن ظرف المكان، فقلت: فلانٌ خلفك، ففيه مِنْ التفصيل ما في الزمان، ولا يخلو أنْ يكون معدودًا، أو غير معدود.

فإنْ كان غير معدود[٤] جاز الرفع، والنصب، فتقول: دارُك مني فرسخان، وفرسخين، والكوفيون يختارون الرفع[٥]؛ لأنه خُرِّج على أنْ يكون الثاني الأول، نحو: قدر ذلك فرسخان. وإنْ لم يكن معدودًا، فلا يخلو أنْ يملأه[٦] الأول، أو لا يملؤه، فإن ملأه فالرفع أحسن مِن[٧] النصب، نحو: زيدٌ مكانُك، تجعله المكان؛ لأنَّه قد ملأه، فصار كأنَّه هو، وإنْ لم يملأه فالنصب ليس إلا[٨]، نحو زيدٌ خلفَك.

وأنشدوا:

إلَّا جَبْرَئِيل أَمَامُهَا[٩]

قالوا: لما كان لعظمه يملأ الأمام رفع.

---

(١) ب: حمقاء

(٢) سبق في صفحة ٢٢٩.

(٣) ب: زيادة (ذلك).

(٤) قوله: (معدود) ساقط من ب.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٦/٦٧، وارتشاف الضرب ١١٢٨/٣، وتمهيد القواعد ١٠١٨/٢.

(٦) ب: يملأ.

(٧) أ: في، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٢٨/٣، وتمهيد القواعد ١٠١٨/٢.

(٩) وهو جزء بيت من الطويل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٧١، ولسان العرب ١٦٦/٢، مادة (جبر)، وخزانة وخزانة الأدب ٤١٤/١، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦٧/٤.

وتمام البيت: **شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ **** يَدَ الدَّهْرِ ....**

ونحن نجيز الرفع مما[1] لا يملأه الأول، نحو: زيدٌ خلفُك.

وأمَّا إن كان خبرًا للظرف فلا يكون إلا مرفوعًا، نحو: مكانُ زيدٍ خلفُك، وقد استوفينا هذا في الظروف التي ذكر سيبويه عقب المنصوبات.

وقوله: (**فأجرِ(كم) في**[2] **الأماكنِ مُجْراها في الأيامِ**)[3]، أي: تتسع فيها فتجعلها ظرفًا، وغير ظرف إذا كانت مُسْتَلّة عن المكان، كما فعلت (بها ذلك)[4] مع الليالي، وكذلك تجري (أين) مُجرى (متى) في الاتساع، وعدمه.

٢٤٠/أ ثم قال/: (**وتقول سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ، ونهارٌ طويلٌ، فإنْ لمْ تَذكر الصِّفة وأردت السعة فهو جائز، إلا أنَّ الصِّفة أحسن؛ لأنَّها تُوَضِّحُ معنى الرفع**)[5]، وهو الاتساع، وذلك أنَّك إذا اتسعت فيه أخرجته إلى الأسماء، فالأولى أنْ تُمكن ذلك؛ لأنَّك[6] مهما وصفته قربته من الأسماء، وكلما زاد الظرف إبهامًا كان مِنْ السعة أبعد، وإلى الظرفية أقرب، وهذا بينٌ جدًا.

ثم قال : (**وتقول: سِيرَ عليه غُدْوَةُ وضَحْوة**)[7]، قد تقدم أنَّ غُدْوَة، وضَحْوة، وبُكْرة إذا (أردتها)[8] لوقت بعينه منعتها الصرف[9]، وعلة[10] ذلك إمَّا التعريف والتأنيث، وإمَّا العدل والتعريف.

---

(١) ب: فيما.

(٢) أ: من، والصواب ما أثبته من (ب)، والكتاب.

(٣) قال سيبويه: " **فأجرِ(كم) في الأماكنِ مُجْراها في الأيامِ** والليالي، وأجْر أين في الأماكن مجرى متى في الأيام" الكتاب ١/٢٢٠.

(٤) ب: (ذلك بها).

(٥) الكتاب ١/٢٢٠.

(٦) قوله: (لأنك) ساقط من ب.

(٧) ينظر:الكتاب ١/٢٢٠.

(٨) أ:(أريد بها)، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) ينظر: المقتضب ٣٥٤/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٧/٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٥-١٣٣.

(١٠) أ: وعلى، والصواب ما أثبته من ب.

فإن قلت: عماذا عدلت؟ قلت: عن الألف واللام، وصار تعريفها بغير[١] أداة، فأعقبه تعريف العلمية.

فإنْ قلت: ما الفرق بين هذا وبين سَحَر، وأَمْسِ؟ حتى بُنِيا، وأُعْرِب غُدْوة وبُكْرة وضَحْوة.

قلت: الفرق بينهما أنَّ ضَحْوة عدل عن الضحوة، فترك اللفظ لهذا اللفظ، وأمَّا أَمْس وسَحَر فعدل كل واحد منهما بأنْ طرحت[٢] مِنْه الألف واللام، وأُضْمِرَ معناها، لا بأنْ ترك اللفظ للفظ، فلمّا تُضُمِّر هذا المعنى بُني، وأمَّا بُكْرة وعَشِيَّة وعَتْمة إذا أَرَدْتَّها[٣] لوقت بعينه، فإنَّك أيضا تصرفها.

فإنْ قلت: ولم فارقت البناء، وإعراب ما لا ينصرف؟ قلت: لأنَّ فيها أمرا آخر لحظ، فكانت مُعْربة إعراب ما ينصرف، وذلك أنَّهم عدلوها عن الألف واللام، ونووا ذلك، فلهذا لم يمنعهم إلَّا الصرف، فتأمل ما بينهما من الفرق فإنَّه يَلْطُفُ، وهذا مما عمله الفارسي في التذكرة[٤]، وهو حسن جدا، ومؤثر في التفرقة.

فإنْ قلت: لم[٥] قد تصرف عشية، وعَتْمة، وبُكْرة، وأخواتها. قلت: لأنَّها عدلت، فتغيرت، فصار التغير بها يأنس بالتغيير.

ثم قال: (**فترفع**[٦] **على ما رفعتَ**[٧] **ما ذكرنا**)[٨]، أي: على السعة؛ لأنها متصرفة.

وليس مِنْ الظروف ما لا يتصرف إلا ما ذكرناه، وما عدا ذلك يتصرف، فيجوز لك أنْ تتسِع فيه؛ لأنَّه بمنزلةِ الأسماءِ.

---

(١) ب: نعت.

(٢) أ: تحركت، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) أ: أُرِيد بها، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) كتاب التذكرة لأبي علي الفارسي، وهو مفقود.

(٥) قوله: (لم قد) غير واضح في أ. وما أثبته هو من ب.

(٦) ب: ترفع.

(٧) أ: وقفت، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٨) الكتاب ١/٢٢٠.

وقوله: (مُذْ غُدْوَةُ)[1]، جعل مُذْ اسمًا مبتدأ/، ولم يجعله حرف جر؛ لأنَّه أخبر عنه. ٢٤٠/ب

وقوله: (وكذلك غداةُ أَمْسِ)[2]، يريد في السعة لا في منع الصرف؛ لأنَّ الممنوع الصرف ما ذكرناه خاصة، وزعم أنَّ حينئذٍ، ويومئذٍ بهذه المنزلة؛ لأنَّه مضاف إلى مبني، وما يضاف إلى مبني[3] يجوز فيه الإعراب والبناء.

وقوله: (لأنَّك تقول: بَعْد نصفِ النَّهارِ)[4]، أي :لأنَّك تتصرف فيه بالجرِّ.

وقوله: (إنَّ النَّصبَ فيه على ما مَضَى) [5]، أي: على السعة.

ثم قال: (وتقول في الأماكنِ: سِيرَ عليه ذاتُ اليمينِ)[6]، قلت: الظروف المكانية ليس فيها ما لزم الظرفية إلا بين، وسواك[7]، وما عدا ذلك فلا يخلو مِن أنْ يكون اسمًا لمكان يتمكن يَتمكن عليه، أو لا يَتمكن، فإنْ لمْ يَتمكن عليه لمْ يجزْ أنْ يكون ظرفًا إلَّا أنْ يُسمع، وذلك (هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتَيْ أَنْفِهَا)[8] (.......) [9].

وإنْ كان ممَّا يَتَمكن عليه فلا يخلو أن يكون مبهمًا، أو معدودًا، أو مختصًا، فالمختص لا يكون ظرفًا إلا أن يسمع[10]، وما عداه يستعمل[11] ظرفًا ويُتَسعُ فيه، فهذا هو الضابط لما قلناه من الظروف المكانية.

---

(١) الكتاب ١/٢٢٠.

(٢) الكتاب ١/٢٢٠.

(٣) ب: المبني.

(٤) الكتاب ١/٢٢١.

(٥) الكتاب ١/٢٢١.

(٦) الكتاب ١/٢٢١.

(٧) سوى من الظروف الغير متصرفة، وقد بين سيبويه ذلك في (باب ما يحتمل الشعر) ١/٣١-٣٢.

(٨) ويعني الخطين اللذين اكتنفا جَنْبي أنف الظبية. ينظر: الكتاب ١/٤٠٥، لسان العرب مادة (جنب) ٢/٣٧٢، وهمع الهوامع ٣/١٥١.

(٩) لم أتمكن من التعرف عليها لشدة غموضها.

(١٠) ب: يستعمل.

(١١) ب: يكون.

أنشد سيبويه على أنَّ اليمين ظرفٌ قولَ عمرو بن كلثوم:

وكَانَ الْكأْسُ مَجْراها اليَمِينَا [١]

فأخره على أنَّ المجرى مصدر، وكأنه قال: وكان جريها اليمين، (أي: في اليمين)[٢].

ولقائل أنْ يزعم أنَّ المجرى ظرف، واستعمله هنا اسمًا؛ لأنَّ المصدر، والزمان، والمكان مِن المعتل اللام يأتي على مَفْعَل[٣]. فكأنَّه قال: وكان موضع جريها اليمين، فنصبه، لأنَّه خبر وهو المبتدأ، ويتصور أنْ يكون اليمين منصوبًا على أنَّه ظرف للمجرى، على أنْ يكون أعم منه؛ لأنَّ اليمين ليس موضع الجري خاصة؛ لأنَّه أعم، وكأنَّه قال: وكان في موضع الجري في اليمين، فالعذر أنّ جعلَه ظرفًا ليس فيه تجوز أصلا؛ لأنَّه إبقاءٌ له على أصله، وفي[٤] جعله اسمًا قصر اليمين على أنَّه موضع الجري، فلذلك تنكَّب سيبويه هذا الوجه، وعدل إلى الظرف.

وشرقيّ الدّارِ يستعمل ظرفًا، وغير ظرف، وقد بينا ذلك كله، وفرّقنا بينه وبين شرق الدار، وزعمنا أنَّ شرقَ الدَّارِ مُختصٌ، وشرقيّ الدار مبهم، في آخر أبواب المنصوبات بما فيه مقنع إنْ شاء الله/ [٥]. ٢٤١/أ

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صَددتِ الكأسَ عنّا أمَّ عمرٍو

وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص٦٥، والكتاب ٢٢٢/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٨/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) ينظر: التوطئة للشلوبين ص٣٧٦، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٧٣٣.

(٤) أ: لا،والصواب ما أثبته من ب.

(٥) قوله (إن شاء الله) ساقط من ب.

هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام(١)

يذكر في هذا الباب مصادرَ اتُّسع فيها فانتصبت نصب الظرف، إمَّا بأنْ حُذِف المضافُ، أو بأنْ جُعِل المصدرُ الخبر(٢) تجوّزا؛ لأنَّه مقارن له، لا يكون إلا فيه.

فإذا قلت: سِيرَ عليه خفوقَ النَّجمِ، فإمَّا أنْ تُريد زمنَ خفوقِ النجم، ولكنّك أوْجَزت، أو تَجعل الخفوقَ حينًا لما بيناه.

ولا يجوز هذا في ظروف المكان؛ لأنَّك لو قلت: سِير عليه ضربَ زيدٍ، تريد مكان ضرب زيد لم يجز؛ وذلك لأنَّ ظرف(٣) المكان يقع فيه الفعل القليل والكثير.

والزمان أبدا مدَدٌ للفعل كائنٌ على حسبه، (ألا ترى: أنَّه لا يكون الفعل إلا على حسب)(٤) الزمان، إنْ كان قليلا فقليل، وإنْ كان كثيرا فكثير، فلما كان أمره هذا صار مددًا له، فاستسهل فيه هذا، فصار يُعَبَّرُ بالمصدر عنه مطلقًا غير مقتصر بذلك على مصدر دون آخر، إلا أن الذي ينبغي أنْ يُرتكب في هذا طريقُ حذف المضاف؛ لاطراده في جميع العربية.

وزعم ابن كيسان(٥) أنَّ الاتِّساع على ذلك الطريق الآخر، ولعمري ما هو إلا يسهله ما ذكرناه من كونه صار مقدارًا للزمان، ومعبرا به عنه، والاتساع هنا جائز كما جاز في الباب الأول(٦)، إلا أنَّه ينبغي أن يكون الاتساع في الباب الأول أقوى منه هنا، وذلك أنَّه هناك ليس فيه إلا تجوز واحد، إذا قلت: وُلِدَ له ستون عامًا، وأنت هنا قد تجوزت قبل السعة بأنْ جَعلتَ المصدر حينًا، فينبغي أنْ يكون الاتِّساع أبعد.

---

(١) قال سيبويه: "**هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينًا لسعة الكلام**" الكتاب ٢٢٢/١.

(٢) أ: الخفي، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) قوله: (ظرف) ساقط من ب.

(٤) ما بين القوسين مكرر في ب.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٩٧/٨-٩٨، وتعليق الفرائد ٢٥٣/٥.

(٦) يريد: باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار

فإنْ جاء ما ظاهره في[1] الكتاب خلاف هذا فمؤول عندي، والاتِّساع عندنا على طريق الحذف، وعند أبي الحسن بن كيسان على أنَّه جعل المصدر مفعولا[2].

والصحيح أنْ يكون الاتِّساع على الحذف لاطراده هنا، وفي جميع الأبواب، فهذا هو الذي يقال في هذا الموضع.

٢٤١/ب ونرجعُ الآن للفظه قوله — رحمه الله —: (**صَلاةَ العَصْرِ**)[3] اسم في معنى/ المصدر بمنزلة العطاء، وقدَّره على الحذف كما قلناه؛ لأنَّه الأولى، وزعم أنَّك إذا رفعت أجمع كان عربيا، وقد قلنا هذا.

ثُمَّ قال: (**وليْسَ بأبْعدَ من وُلِدَ له ستون عامًا**)[4]، فهذا ظاهره أنَّه مثله، وقد قام الدليل على أنه أبعد منه، فإنما ينصرف هذا إلى الترجمة، وكأنه يقول: وليس قولك: سير عليه خفوق النجم فتجعل المصدر حينًا بأبعد من ذلك؛ لأنَّك في كلا الموضعين تحذف مضافًا.

ثم قال: (**وتقولُ: سِيرَ عليه فَرْسخانِ يَوْمَيْنِ**)[5]، إنْ قلت: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب؟ قلت: مراده أن يريك بأن يذكر الظروف المتسع فيها زمانية ومكانية، فأنت هنا قد اتسعت في المكان، ولك[6] أنْ تتسع في اليومين، أيَّ ذلك فعلته جاز.

وقوله: (**صار بمنزلةِ قولِك: سِيرَ عليه بعيرُك**)[7]، أي: أنَّه عند[8] الاتِّساع صار اسمًا كالبعير، وخرج مِنْ أنْ يكون ظرفًا، كما أنَّ البعير كذلك، وهذه المصادر إذا صارت ظروفًا فإنَّها

---

(١) أ: من، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩٨/٨.

(٣) قال سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينًا لسعة الكلام وذلك قولك: متى سِيرَ عليه فيقول: مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفوقَ النَّجمِ، وخلافةَ فلانٍ **وصلاة العصر**" الكتاب ٢٢٢/١.

(٤) الكتاب ٢٢٣/١.

(٥) الكتاب ٢٢٣/١.

(٦) أ: فأنت، والصواب ما أثبته من ب.

(٧) أ و ب بعدك، والصواب ما أثبته من الكتاب ٢٢٣/١.

قال سيبويه: "وتقول سير عليه فرسخانِ يومَيْنِ لأنَّك شغلت الفعلَ بالفرسخَيْنِ فصار كقولك سير عليه بَعيرُك يومَيْنِ"

(٨) أ: غير، والصواب ما أثبته من ب.

إذا وقعت أخبارًا بمنزلة الظروف التي ذكرنا إنْ كانت خبرًا لزمان فالرفع[١]، إلَّا أنْ يكون الأول أخصّ مِن الثاني فيجوز النصب[٢]، فتقول: خروجُك خلافةُ الحجاجِ، ويجوز النصب؛ لأنَّ الثاني عامّ، وإنْ كان مساويًا له فالرفع، تقول: خروجُك خفوقُ النجمِ، أي: زمنُ خروجك هذا.

وإنْ وقعت خبرا لما ليس بزمان، فإما أن يكون معدودًا، أو غير معدود، فإنْ كان معدودًا جاز الرفع والنصب[٣]، وزعم الكوفيون أنَّ الرفع أحسن[٤]، وإنْ لمْ يكن معدودًا، فالنصب خاصة إنْ كان أعم، هذا مذهب الكوفيين[٥]، ونحن نجيز الرفع، وإن لم يكن أعم جاز الرفع والنصب[٦]، فلا فرق بين الأزمنة هنا وبينها في الباب الأول.

وإذا وقع[٧] المصدر هنا خبرًا للمصدر، ولم يرد به زمان البتة، لم يكن بُدّ من الرفع، ويكون ويكون بمنزلة قوله:

وَظَنِّي بِهَا حِفْظٌ لِغَيْبِي ورِعيةٌ ** لَمَّا اسْتَوْدَعَتْ والظَّنُ بِالغَيْبِ وَاسِعٌ**[٨]

لأنَّه أراد: ومظنوني بها كذا، أو صاحب ظني كذا، فهو مصدر لم يخرج إلى الخبر/. ٢٤٢/أ

قوله – رحمه الله –: **(وتقول: صِيدَ[٩] عليه يومَ الجمعةِ غُدْوَةُ)**[١٠]، قلت : أقام هنا غدوة، فاتَّسع فيها، فخرجت مِنْ أنْ تكون ظرفًا، ولذلك جاز الجمع بينها وبين يوم الجمعة.

---

(١) فتقول: خروجُك خلافةُ الحجاجِ . ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٢.

(٣) فتقول: القتال يومان، أو القتال يومين.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٦٣-٦٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) ب: رفع.

(٨) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الحدادية في أمالي اليزيدي ص١٥٣، والاختيارين للأخفش الأصغر ص٢٢٦، والتذكرة السعدية في الأشعار العربية ص٥٢٧.

(٩) أ وب: سير، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(١٠) الكتاب ١/٢٢٣.

وقوله: (**وإنْ شِئْتَ جعلتَها ظَرْفًا**)[١]، يعني[٢]: وإنْ شِئْتَ نصبت الغُدْوة، فقلت: سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ غُدْوَةً، تجعل أحدَهما بدلا مِن الآخر؛ لأنَّ الفعل لا يقتضي[٣] مما يطلبه أكثر مِنْ لفظه.

ثُمَّ قال: (**وإنْ شِئْتَ قلتَ: سِيرَ عليه يومُ الجُمعة غُدوةَ**)[٤]،أي: وإن شئت، فقلت، فترفع ما نصبت وتنصب ما كنت رفعته على ذلك التأويل، وهذا بينٌ جدًا، ولك رفعهما، تجعل أحدهما بدلا من الآخر.

ثم قال: (**وتقول: [إذا كان غدٌ فأتنِي]**)[٥] قصده أنْ يُبين أنَّ كل ما تصرف فيه يجوز الاتِّساع فيه، فتقول: إذا (كان غدٌ)[٦] فأتني، فقد تصرف بأنْ صار فاعلا، فقد[٧] اتُّسِعَ فيه، فيه، وإذا اتُّسِعَ في الظرف فإنَّه متصرف، ولهذا فما يمتنع من التصرف فإنَّما يمتنع؛ لأنَّه لم يُتَّسعْ فيه، أو لأنَّه يُفَسر معناه، فلا تقول: سِيرَ عليه سَحَر، ولا عِنْد السَّحر؛ لأنَّه لا يتصرف فلا يُتَّسع فيه، ولا تقول : إذا كان الليل فأتني؛ لأنَّ هذا وإنْ كان مُتصرفًا فإنَّه يمتنع هذا التصرف فيه؛ (لفساد معناه)[٨]، ألا ترى: أنَّ الليل هو الخبر كله، فلا يصح أنْ يقول: إذا كان الليل كله كله قد انقضى فأتني، هذا ما لا يتصور، فإنَّما يمتنع من التصرف أحد شيئين: إمَّا ما لا يُتَّسع فيه، وإمَّا ما يَفْسد معناه عند التَّصرف فيه، فهذا مراده، واللفظ بين.

---

(١) الكتاب ١/٢٢٣.

(٢) قوله: (يعني) ساقط من ب.

(٣) قوله: (لا يقتضي) ساقط من ب.

(٤) الكتاب ١/٢٢٣.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، وهناك بياض في المخطوط يبين هذا السقط.
الكتاب ١/٢٢٤.

(٦) ب: (سار زيد).

(٧) أ: فهو، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) ب: لفظا ومعنا.

وقوله : (**فإنْ شِئْت قلت إذا كان غدًا**)[١] أي: إنْ شئت لم تتصرف، (ونصبت)[٢] على على الظرف، وهذه لغة بني تميم هم الذين يضمرون لمشاهدة الحال، وأهل الحجاز لا يضمرون ويرفعون الاسم[٣].

وقوله: (**لأنَّ كان**[٤] **كثيرةُ الاستعمال**)[٥]، يريد: أنَّها يعبر بها عن كل زمانٍ ماض كان أو أو مستقبل.

٢٤٢/ب وقوله: (**حذفوا**)[٦] يعني اسم كان، كما حذفوا: حينئذٍ الآن، وإنَّما يريدون/: انظر إليَّ الآن الآن على ما ثبت في غير هذا [٧] الموضع على الكمال، وذكر أن الإضمار يكون على وجه آخر، وهو أنْ تُضْمر شيئًا مُقَدما[٨] لا ما في الحال، فهذا لا يجوز في هذا خاصة، بل في كل فعل؛ لأنَّه إضمار شيء متقدم، والإضمار الأول مخصوص به موضعه؛ لأنَّه إضمار لدلالة[٩] الحال، فلا يتعدى موضعه.

وقوله: (**والأوَّلُ محذوفٌ مِنه لفظُ المظهَر**)[١٠] أي: وقت إضمارك ما نحن عليه، إنَّما حذفت مستحقًّا شيئًا كان في اللفظ، وأمَّا هذا فإنَّه لم يحذف بل أُضْمِرَ لدلالة ما قبله الذي يعود عليه.

---

(١) الكتاب ٢٢٤/١.

(٢) ب: وبقيت هذا.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠١/٤، والتصريح ٣٩٩/١.

(٤) أ: كل، والصواب ما أثبته من ب،والكتاب.

(٥) قال سيبويه: "ا وإنْ شئت قلت إذا كان غداً فأْتِني ... ولكنَّهم أَضمروا استخفافاً لكثرة كانَ فى كلامهم لأنَّه الأصلُ لما مَضى وما سَيَقَعُ | وحذفوا كما قالوا حِينَئِذٍ الآنَ" الكتاب ٢٢٤/١.

(٦) الكتاب ٢٢٤/١.

(٧) ب: زيادة (في هذا).

(٨) في المخطوط (مقدم)، والصواب ما ذكرته؛ لأن (مقدما) صفة لـ(شيئا).

(٩) ب: له.

(١٠) الكتاب ٢٢٤/١.

وقوله:(**إذا كان الليلَ فأتنِي**[١] **لَمْ يجزْ ذلك**)[٢]، أي[٣] لَمْ يجزْ فيه الرفع الذي قدمته[٤]، ولا النصب في هذه المسألة؛ لأنَّ الليل لا يكون ظرفًا إلَّا أنْ تُرِيد الليالي، فيفسد المعنى، وإنَّما يستعمله ظرفًا إذا أَضْمرت ما يحسن[٥] عليه، فتقول: إذا كان الليلَ انقضت الدنيا، أي إذا كان ما ذكرته في جميع الليالي (فقد انقضت الليالي)[٦]، وانقضى بانقضائها هذا الوجود[٧].

وقوله[٨]: (**لأنَّهم إنَّما يتكلَّمون به في الرفعِ والنصبِ بالألف واللام**)[٩]، أي: إذا أرادوا رفعه فلا بدَّ مِنْ الألف واللام، أو التنكير.

وقوله: (**كذلك تَحْقيرُه**)[١٠]، يعني لا يتصرف، إنَّما يكون[١١] منصوبًا على الظرفية أبدا.

وقوله: (**على هذا المعنى**)[١٢]، أي: على هذا أنْ تُرِيدها[١٣] لوقت بعينه.

وكذلك قوله: (**لَمْ يَستعملُوه على هذا المَعْنى إلَّا ظَرْفًا**)[١٤]، أي: لم يستعملوها مرادًا بها الوقت المعين إلّا ظرفًا، وقد ذكرنا ذلك في الباب الأول.

---

(١) قوله (فأتني) غير واضح في أ، وما أثبته من ب، والكتاب.

(٢) الكتاب ١/٢٢٤.

(٣) ب: فمن.

(٤) ب: حذفته.

(٥) ب: يخبر.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٧) ب: الوجه.

(٨) ب: وقولهم.

(٩) قال سيبويه: "وممَّا لا يَحسن فيه إلاّ النصبُ قولهم سير عليه سَحَرَ لا يكون فيه إلاّ أن يكون ظرفاً **لأنَّهم إنما يتكلّمون به فى الرفع والنصب والجرّ بالألف واللام**" الكتاب ١/٢٢٥.

(١٠) أ و ب: تمييزه، والصواب ما أثبته من الكتاب ١/٢٢٥.

قال سيبويه: " **وكذا تحقيرُه** إذا عنيت سَحَرَ ليلتِكَ، تقول: سيرَ عليه سُحَيْراً".

(١١) ب: كان.

(١٢) الكتاب ١/٢٢٥.

(١٣) ب: تريد بها.

(١٤) قال سيبويه: " ومثل ذلك صِيدَ عليه صَباحا ومَساءً وعشيّةً وعِشاءً إذا أردت عِشاء يومِك ومَساءَ ليلتك **لأنَّهم لم** =

ثم قال: (ومثل ذلك: سِيرَ عليه ذاتَ مرّةٍ)[١]، قلت: مِنْ النَّاس مَنْ اعتل لعدم تصرف هذا بأنَّ وُرُوده قليلٌ جدًا[٢]، فلمَّا استعمل فيه هذا القليل لم يتصرف، وقلَّ تمكنه؛ لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير.

ومنهم مَنْ اعتل بأنَّها مبهمة، ألا ترى: أنَّ كل قطعة من الزمان تُسمى مرة، فلما كانت مبهمة/ قل تمكنها؛ لأنَّ ما قل تمكنه إنَّما بابه أنْ يكون مبهمًا كثير التوغل في الإبهام، وإنَّما ذكر ٢٤٣/أ
هذه الأشياء وإنْ لم تكن مِنْ الباب؛ لأنَّه يريك أنها لا تتمكن[٣] فلا يُتَّسع فيها.

(وبُعيداتِ بَيْنٍ)[٤] علة قلة تمكنها علة بَعْدُ؛ لأنَّها شديدة الإبهام، وحُكِي أنَّ لغةَ لخثعمٍ[٥] تصرف ذي صباح، وذات مساء، وكل ما يضاف إليه.

وعليه قوله:

عَزَمْتُ عَلى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ[٦]

وقوله: (إنَّه ليُسارُ عليه صباحَ مَساءَ)[٧]، غير متمكن، يريد به صباحَ أيامِه كلِّها، ومساءَها، وهو بمنزلة: (هو جاري بيت بيت) فلما رُكب جاز أنْ يُضاف، وأنْ يُبنى كما فُعل ذاك بـ(بعلبك)، ولا يكون إلا ظرفًا.

=

يَستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفا"، الكتاب ٢٢٥/١.

(١) الكتاب ٢٢٥/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٦/٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٣٨/٥، وهمع الهوامع ١٤٤/٣.

(٣) أ: (أبدا لا تمكن)، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) قال سيبويه: " وكذلك إنَّما يُسارُ عليه بُعَيْداتِ بَيْنٍ لأنَّه بمنزلة ذاتِ مرّةٍ "، الكتاب ٢٢٥/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٤/٧، وتمهيد القواعد ١٩٠٧/٤، والهمع ١٤٣/٣.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لِشَيءٍ مَا يسوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وهو لأنس بن مدركة في شرح المفصل لابن يعيش ١٧٠/٢، وخزانة الأدب ٨٧/٣، ونُسب لرجل من خثعم في الكتاب ٢٢٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٦/٤.

والشاهد فيه جر " ذي صباح " بالإضافة اتساعًا ومجازًا، والوجه فيه الظرفية.

(٧) الكتاب ٢٢٧/١.

ثم قال: (**فليْس تجوز هذه الأسماء أنْ**[١] **تُجْرى مُجْرى يوم الجمعةِ**)[٢]، إذ[٣] ليس يجوز فيها الاتساع؛ لأنَّها على حسب ما ينقل البناء، ولا يتعدى ذلك فيها.

ثم قال:(**وممَّا يُختار فيه أن يكون ظرفًا، ويَقبُحُ أنْ يكون غيرَ ظرفٍ صفةُ الأحيانِ**)[٤]، قلت: الصفة لا تستعمل غير تابعة إلَّا في مواضع محصورة[٥]،وهي أنْ تكون خاصة بجنس الموصوف، نحو: مررتُ بكاتبٍ، ومررتُ بمهندسٍ، أو تكون قد استعملت استعمال الأسماء، وذلك يُحْفظُ (ولا يُقاسُ عليه)[٦]، نحو: الأبطح والأبرق، أو يكون خبرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ، لا يحتاج هذا إلى أنْ تقول: زيدٌ رجلٌ قائمٌ؛ لأنَّه قد عُلم أن زيدًا هو صاحب الصفة، أو يكون حالا نحو : مررتُ بزيدٍ راكبًا، وجاءني زيدٌ راكبًا، ولا يحتاج إلى أنْ تصف فتقول: رجلا راكبًا؛ لأنَّه قد عُلم أن ذا الحال هو صاحب الصفة، أو يكون وصفًا لظرف؛ لأنَّ الظرفَ يُشبه الحال في أنَّه منصوب على معنى في[٧]، فتقول: جلست قريبًا منك، أي: مكانًا قريبًا مِنك، وأيضا فإنَّه يعلم أن المعنى في قريب فلما[٨] كان يشعر بالظرف، وكان يشبه الحال حسن هذا.

وإذا خرجت الصفة عن هذه المواضع لم يجز/ استعمالها[٩] إلا تابعة، ولا تكتفي بتقدم[١٠] ٢٤٣/ب الموصوف، ألا ترى أنَّ سيبويه – رحمه الله[١١] – منع ألا ماءَ ولو باردًا، وإنْ تقدم الموصوف،

---

(١) ب: أي.

(٢) قال سيبويه: " **فليس يجوز هذه الأسماءُ** التي لم تتمكّنْ من المصادر التي وُضِعَتْ للحِين وغيرِها من الأسماء **أن تُجْرَى مُجرى يوم الجمعة** وخُفوقِ النجم ونحوِها"، الكتاب ٢٢٧/١.

(٣) ب: أي.

(٤) الكتاب ٢٢٧/١، وفي نسخة (أ): الأخبار، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٧٠/١، والارتشاف ١٩٣٨/٤-١٩٣٩.

(٦) ب: لا يقاس.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٠٦/١، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٢٨٥/١.

(٨) أ: كلما، والصواب ما أثبته من ب.

(٩) أ: اشتغالها، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) أ: بعدم، والصواب ما أثبته من ب.

(١١) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

وأجاز ولو باردا ؛لأنَّه حال، ولكن ألا ماءٌ ولو باردٌ، إنْ جاء أحسن مِن مررتُ بطويلٍ، فهذه مقدمة لهذا الموضع. وعليها يدل لفظه.

قوله – رحمه الله –: (**وإنَّما نُصِبَ صفةُ الأحيانِ**[1] **على الظَّرفِ، ولمْ يجزْ الرفعُ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تقعُ موْقعَ الاسْمِ**)[2]، أي: لا يجوز استعمالها غير تابعة، فلهذا لم ترفع.

ثُمَّ قال: (**كما أنَّه لا يكونُ إلَّا حالا قولُه : ألّا ماءَ ولو باردًا**)[3]، أي: نصبت صفة الإخبار، كما تنصب: ألا ماء ولو باردا.

ثم قال: (**لأنَّه لو**[4] **قال: ولوْ**[5] **أتاني باردٌ كان قبيحًا**)[6]، أي: لمْ يجزْ.

ثُمَّ قال: (**وكما لمْ تَقْوَ**[7] **الصِّفةُ فِي هذا**)[8]، أي: في قوله : ألا ماءَ ولو باردا، إلّا حالا حالا أو تابعة، وكذلك وَصْفُ الظَّرف لا يجوز إلّا ظرفًا، أو مجرى على الاسم تابعا.

ثُمَّ قال: (**فإنْ قلتَ: دهرٌ**[9] **طويلٌ حَسُنَ**)[10]، أي: إنْ وصفتَ، وذكرتَ الموصوفَ حَسُنَ الرفعُ.

ثُمَّ قال: (**وقدْ يَحْسُنُ أنْ تقولَ سِيرَ عليْه قَرِيبٌ**)[11]، أي: يحسن في موضعه، وهو الشعر إنْ جاء فيه.

---

(١) أ و ب: الأخبار، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(٢) الكتاب ١/٢٢٧.

(٣) الكتاب ١/٢٢٧.

(٤) ب: ولو.

(٥) قوله: (ولو) ساقط من ب.

(٦) الكتاب ١/٢٢٧.

أ: مبهما، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٧) ب: غير واضحة.

(٨) الكتاب ١/٢٢٧-٢٢٨.

(٩) أ وب: وهو، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(١٠) الكتاب ١/٢٢٨.

(١١) الكتاب ١/٢٢٨.

ثُمَّ قال: (**لأنَّك تقولُ: لقيتُه (مُذْ قَرِيبٌ)**)[١]، يريد: أنَّ النصب لا يلتزم إلّا في ما لا يتصرف، وأمَّا ما خرج عن النصب فإنَّ الاتساع[٢] جائز، وقريب مما لا يلتزم الظرفية، بل يكون يكون اسما، فتقول: مذ[٣] قريب، فهذا يحسن لذلك الذي يجوز على قبح.

ثُمَّ قال:(**وربَّما جرت الصِّفةُ فِي كلامِهم مجرى الاسم فمِن ذلك الأبرقُ والأبطحُ**)[٤]، أي: تخرج عن الصفة إلى الاسم، فهذا وأشباهه يلي العامل؛ لأنَّ العربَ فعلتْ به ذلك[٥].

ثُمَّ قال: (**ومِنْ ذلك مَلِيٌّ مِن النَّهارِ**)[٦]، يُرِيدُ: أنَّ مليا ممّا أُستُعْمِلَ اسْتعمال الأبطح والأبرق، وهو يلي العامل، فتقول: سِيرَ عليه مليٌّ مِنْ النَّهارِ، وهو مِنْ الملوان الليل والنهار[٧]، وإنَّما[٨] قيل: الملوان؛ لأنَّهما مملوءان بالحوادث، فملي من النهار كقوله[٩] : قطعة من النَّهارِ مملوءة.

ثُمَّ قال: (**والنَّصْبُ فِيه كالنَّصْبِ فِي قريبٍ**/)[١٠]، أي: على الظرف. ٢٤٤/أ

ثُمَّ قال: (**وممَّا يُبَيِّنُ لك أنَّ الصِّفةَ لا يَقْوى فِيها إلّا هذا**)[١١]، أي: وممَّا يُبين لك أنَّ الصِّفةَ لا تكون إلَّا في المواضع التي قلنا أنْ لو سئلت، فقيل لك : هل سِيرَ عليه ؟ لقلتَ :نعم

---

(١) الكتاب ٢٢٨/١.

قوله: (مذ قريب) ساقط من ب، وفيه زيادة (ذلك).

(٢) أ: الاتباع، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) ب: فيه.

(٤) الكتاب ٢٢٨/١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٠/١، وارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤-١٩٣٩.

(٦) الكتاب ٢٢٨/١.

(٧) ينظر: المخصص لابن سيده ١٤٩/٤، وتاج العروس من جواهر القاموس ٥٥٤/٣٩.

(٨) ب: وإلا ما.

(٩) ب: كقولك.

(١٠) الكتاب ٢٢٨/١.

(١١) الكتاب ٢٢٨/١.

سِيرَ عليه شديدًا، وتنصب على الحال، ولا يكون فيه الرفع؛ لأنَّه لا يقع موقع الاسم الذي ليس بظرف.

ثُمَّ قال: (**لأنَّه ليْس بِحينٍ يَقعُ فيه الأمرُ**)(١)، أي: لا ينعت(٢) لأنَّه ليس بِظرفٍ.

ثُمَّ قال: (**فإنْ وصفتَ حسُن**)(٣)؛ لأنَّه يعرب من الأسماء.

ثُمَّ قال: (**فإنْ قلتَ: سِيرَ عليْه طويلٌ مِنْ الدَّهرِ، وشديدٌ مِنْ السَّيْر حَسُن**)(٤)، يريد: أنَّك قد(٥) وصفته، فاختص فصار بمنزلة سير شديد، فكلما قَرُبَ من الأسماء بالوصف حسن أنْ يُرْفع، [والله أعلم بالصواب.

* * * *

تمّ السفر الأول مِنْ شرح كتاب سيبويه، يتلوه في أول السفر الثاني: (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب) إنْ شاء الله، ونسأله العفو والمرحمة بمنه وكرمه إنَّه على كل شيء قدير.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبين والمرسلين، وعلى آله الطاهرين، وسلم تسليمًا كثيرا إلى يوم الدين، بلغ مقابله من أوله إلى آخره حسب الطاقة، نفع الله به من قابله ومن قرأه، ومن نسخه وجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين/](٦) ٢٤٤/ب

(١) الكتاب ٢٢٨/١.

(٢) ب: لا ينصب.

(٣) الكتاب ٢٢٨/١.

(٤) الكتاب ٢٢٨/١.

(٥) ب: لو.

(٦) ما بين المعقوفتين من قوله: (والله أعلم ..) إلى قوله:(والحمدلله رب العالمين) ساقط من ب.

الفَهَارِس العِلمِيَّة

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس القراءات القرآنية
- فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار
- فهرس الأمثال والأقوال
- فهرس الأشعار والأرجاز
- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب الواردة في المخطوط
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات
- فهرس الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾	١٣	١٣١
﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾	٩٥	١١٠
سورة التوبة		
﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ﴾	٦٩	١٤٤
سورة يونس		
﴿ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾	٦٧	٢٣٧
سورة يوسف		
﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾	٢٠	١٥٧
﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾	٢٦	١٠٤
﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾	٨٢	٢٣٣
سورة النحل		
﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾	١	١١٠
﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾	٨١	٢٣٦
سورة الكهف		
﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾	١٨	٧٤
﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾	١٨	٧٥
﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾	١٠٣	٢٠٤-٢٠٧
سورة الحج		
﴿ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ﴾	١١	٢٠٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأحقاف		
﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾	٢٤	١١١
سورة القمر		
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	٢١٣
﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾	٢٧	١٠٩
﴿فَٱرْتَقِبْهُمْ﴾	٢٧	١٠٩
سورة الواقعة		
﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ (٢١) وَحُورٌ عِينٌ﴾	٢١، ٢٢	١٢٠
سورة النازعات		
﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾	١٢	٢٠٥
سورة البلد		
﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا﴾	١٤، ١٥	١٥٩–١٦٤
سورة التين		
﴿ثُمَّ رَدَدْنَـٰهُ أَسْفَلَ سَـٰفِلِينَ﴾	٥	٢٠٩

فهرس القراءات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام		
﴿وجَاعِلِ الَّيْلَ سَكَنًا والشَّمْسَ﴾	٩٦	٩٢

فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار

الحديث أو الأثر	الصَّفحَة
منعت العراق قفيزها ودرهمها	١٤٠

فهرس الأمثال والأقوال

الصَّفحَة	المثل أو القول
١٤٠	نعم عبد الله زيد
٧٤	هذا مار بزيد أمس، فسويئر فريسخا
٢٥٦	هما خطان جنابتي أنفها

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت	البحر	الصفحة
الهمزة		
إذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَينِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ والْفَتَاءُ	الوافر	٢٢٣
الباء		
يَا لَيتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ	الرجز	١٦٢
وكيف تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَته كأَبِي مَرْحَبِ	المتقارب	٢٤١
وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ مَواعِيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيَثْرِبِ	الطويل	١٦٣
مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعِبًا إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا	الطويل	١٠١-١٠٨
يهْدِى الخَمِيس نِجاداً فى مَطالِعها إمَّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ	البسيط	١٢٠
أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ	الطويل	٢١٤
كَأَنَّ أَثْوابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمْلَتِها كَهْبَاءَ هُدَّابَا	البسيط	١٩٤
فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ولا بِفَزارَةَ الشُّعْرَى رِقَابَا	الوافر	٢٠٠-٢٠١
الْحَزْنُ بَابًا والْعَقُورُ كَلْبًا	الرجز	٢٠٠
التاء		
أَنْعَتُها إنِّي من نُعّاتِها كومُ الذُرى وادقةٌ سُرّاتِها	الرجز	١٨٤-١٩٧
الجيم		
ومَهْمَهٍ هالكِ مَنْ تَعَرَّجا	الرجز	١٨١
كأَنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهنّ بنا أَواخِرِ الميسِ أَصواتُ الفَراريجِ	البسيط	١٣١
الحاء		
وَلَوْ أَنَّ حُبِّي أُمَّ ذِي الْوَدَعِ كُلُّهُ لَأَهْلِكِ مَالٌ لم تَسَعْهُ المسَارِحُ	الطويل	١٧٠
فكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعمًا أَوْ يَسْرَحُوه بِها واغْبَرّتِ السُّوحُ	البسيط	٩١
الدال		

البيت	البحر	الصفحة
أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ	البسيط	١٠٤
احْكُمْ كحُكْم فَتاةِ الحَيِّ إذْ نظرتْ إلى حَمَامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ	البسيط	١١٣
فَلأَبغِيَنّكُمُ قَناً وعُوارِضاً وَلأُقْبِلَنَّ الخيلَ لَابَةَ ضَرْغدِ	الكامل	٢٣٩
قالَتْ أَلَا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لَنا إِلَى حَمامَتِنَا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ	البسيط	٢٣٥
وإِنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	الطويل	٨٣-١٤٣
فَلا واللهِ لا يُلْفَي أُنَاسٌ فتىً حتَّاك يا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ	الوافر	١٠٠
مُسْتَحْقِبِي حَلَقِ الماذِيِّ يَحْفِزُه بالْمَشْرَفِيِّ وغابٌ فوقَه حَصِدُ	الطويل	١١٢
عَزَمْتُ عَلى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيءٍ مّا يسوَّدُ مَنْ يَسُودُ	الوافر	٢٦٤
أَعِنِّي بخَوّارِ العِنانِ تخاله إذَا راحَ يَرْدِى بالمدَجَّجِ أَحرَدَا	الطويل	١١٦
وَأَبْيَضَ مَصقولَ السَّطَامِ وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا	الطويل	١١٧
مُعَاوِي إِنَّنَا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا	الوافر	٩٧
فزجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أَبِي مَزادَهْ	مجزوء الكامل	١٢٣
يَا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبَارِكْ فِي أَحَدْ فِي قَائِمٍ مِنْهُم ولا فِيمَنْ قَعَدْ إِلَّا الذي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدْ	الرجز	١٤٤
الراء		
كأنّ عَذِيرهَم بجُنوبِ سِلَّى نَعامٌ قاقَ فى بَلَدٍ قِفارِ	الوافر	٢٣٩
جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لقومِهِم أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بن سَيَّارِ	البسيط	١١٦-١١٩
النَّازِلُون بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ	الكامل	٢٠٢
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا	الرجز	١٦٢

البيت	البحر	الصفحة
كُلُوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ	الوافر	٢٢٧
العين		
بينا نحن نَرْقبُه أتانا مُعَلَّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِ	الوافر	١١٧
فيستَخْرجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِه بِالشِّيحَةِ اليُتَقَصَّعِ	الطويل	٧٠
وليس بمُعيِيني وفي النَّاسِ مُمْتِعٌ رَفِيقٌ إذا أعيَى رفيقٌ ومُمْتِعُ	الطويل	١٤٦
يَقُولُ الخَنى وأَبْغَضُ العُجمِ ناطِقاً إلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمارِ الْيُجَدَّعُ	الطويل	٧١
وَظَنِّي بِهَا حِفْظٌ لِغَيْبِي ورَعِيَّةٌ لَمَّا اسْتَوْدَعَتْ والظَّنُّ بِالغَيْبِ وَاسِعٌ	الطويل	٢٦٠
تَرَى الثَّورَ فيها مُدخِلَ الظل رأْسَهُ وسائرُه بادٍ إلى الشمس أَجْمَعُ	الطويل	١٣٤
أَكُفْراً بعد ردِّ الموتَ عَني وبَعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعا	الوافر	١٥٦
أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ عَلَيْه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعَا	الوافر	١٣٨
لقد عَلِمَتْ أُولَى المغِيرَةِ أنّني لَحِقْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرْبِ مِسْمَعَا	الطويل	١٦٧
قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الذُّلَ والْفَنَعَا	البسيط	١٦٣
الفاء		
الْحَافِظُو عورةَ العشيرة لا يَأْتِيهِمُ مِنْ ورَائِنا نَطَفُ	المنسرح	٨٣
القاف		
هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ رَبَّ أَخاعَوْنِ بنِ مِخراقِ	البسيط	١١٧
الكاف		
أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ رِيشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ	البسيط	١٩٣

البيت	البحر	الصفحة
الشَّبَكُ		
ورأى عَيْنَيَّ الفَتَى أَخاكا يُعْطِي الجَزِيلَ فعليكَ ذاكا	الرجز	١٦٥
اللام		
ألا فَتًى مِنْ سَراةِ النَّاسِ يَحملُني وليْسَ حاملُني إلا ابنُ حمالِ	البسيط	١٤٦
إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي	الكامل	١٠٤
فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ	الوافر	٩٠
يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي	الطويل	١٧٨
مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ	البسيط	٧٠
فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ولاكِ أسْقِني إن كان ماؤُكِ ذا فَضْلِ	الطويل	١١٥
بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هَامَهُنَّ عَنْ الْمَقِيلِ	الوافر	١٦٥
الوَاهِبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها عُوذاً تُزَجَّى بينها أَطْفالَها	الكامل	٨٧-٩٤
وسُمْرٌ ظِمَاءٌ واتَرَتْهُنّ بَعدَها مضتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ	الطويل	١٢٠
أَتانَى على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِه برِجْلَيْ لِئيمٍ واسْتِ عبدٍ تُعادِلُهْ	الطويل	١١٢
ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها قد عَلِمَتْ ذاكَ معدٌّ كلُّها	الرجز	٢١٦
يَهِزُ الهَرَانِعَ عَقْدُهُ عِنْدَ الخُصَا بِأَذَلِّ حَيْثُ يَكُونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ	الكامل	٢٥٢
مُخَلَّفَةٌ لا يُسْتَطاعُ ارْتِقَاؤُهَا وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ	الطويل	١٣٢
إنِّي لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني قَسَماً إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ	الكامل	٢١٦

البيت	البحر	الصفحة
أبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عميّ اللذا قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا	الكامل	٨٣
ولا سَبِّئِى زِيٍّ إِذَا ما تَلَبَّسُوا إلى حاجةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلَا	الطويل	١٩٤
فَلا تَرى بَعْلًا ولا حَلَائِلَ كَهُ ولا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلا	الرجز	١٠٠
فألفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهِ إلاّ قَلِيلاً	المتقارب	١١٤
وقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ سَيُودِي به تَرْحالُه وجَعَائِلُهْ	الطويل	٨١
رُبَّ ابنِ عَمَّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ	الرجز	١٣١-٢٣٠
ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعَامِرًا قليلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النَّهالِ نَوافِلُهْ	الطويل	٢٣٠
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ	المتقارب	١٦١-١٦٧
الميم		
لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى ونِمْتِ وما لَيْلُ الْمَطِيِّ بنائمِ	الطويل	٢٣٠
أَبَأْنَا بِهَا قَتْلَى ومَا فِي دِمَائِهِم شِفَاءٌ وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ	الطويل	١٤١
أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَةٍ نَهاراً مِنَ المتَلَقِّطِى قَرَدِ القُمَامِ	الوافر	١٤٢
أَخذتُ بسَجْلِهم فنَفحتُ فيه مُحافَظةً لهنَّ إخا الذِّمامِ	الوافر	١٦٤
وما الحربُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذقتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المرجَّمِ	الطويل	١٥٦
الفارِجِى بابِ الأميرِ المبْهَمِ	الرجز	١٤٣
فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنَّنِي بضرب الطُّلَى والْهَامِ حَقُّ عَلِيمِ	الطويل	٩٧
مَا أُمّكَ اجْتَاحَتْ الْمَنَايَا كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ	البسيط	٧٤
وكُنَّا وَرِثْناه على عَهْدِ تُبَّعٍ طَوِيلاً سَوارِيه شديداً دَعائِمُهْ	الطويل	١٠٣
عَهْدِي بِها الحَيَّ الجميعَ وفيهِمُ قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ	الكامل	١٦٥
ونَأْخُذْ بعدَه بذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ	الوافر	١٩٣

البيت	البحر	الصفحة
أظلومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً أَهْدَى السَّلامَ تحيةً ظُلمُ	الكامل	١٥٦
شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَئِيل أَمَامُهَا	الطويل	٢٥٣
وكم مِالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ إذا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى	الطويل	١٠٦
هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا	الطويل	١٣٦-١٤٦
أَقامتْ على رَبْعَيهما جارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصطَلاهما	الطويل	١٩٦
النون		
رَأَتْ جَبَلًا فَوْقَ الْجِبَالِ إِذَا الْتَقَتْ رُؤُوسُ كَبيرَيْهِنَّ يَنتَطحانِ	الطويل	١٩٨
وَبَحْرٍ كَغُلاّنِ الأَنَيْعِمِ بَالِـــغٍ دِيَارَ العَدُوِّ ذي زُهَاءٍ وَأَرْكَـــانِ	الطويل	٧٦
إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المبَايِنِ	الطويل	٨١
لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمينِ	الرجز	١٩٤
قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا يُحْسِنُ بَيْعَ الأصلِ والقِيانَا	الرجز	١٦٦
لَوْلا ابْنُ عُتْبَةَ عَمْرٌو والرَّجَاءُ لَهُ لوْ كَانَتْ الْبَصْرَةُ الْحَمْقَاءُ لِي وَطَنَا	البسيط	٢٥٢
إنْ تَقْتُلُوا اليوْمَ فقد شَرِبْنَا لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبينا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا	الرجز	٢٢٤
صَددتِ الكَأْسَ عنَّا أُمَّ عمرٍو وكَانَ الْكَأْسُ مَجْراها اليَمينَا	الوافر	٢٥٧

البيت	البحر	الصفحة
الهاء		
علفتُها تِبْنًا ومَاءً باردًا حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا	الرجز	٩٠
هيهاتَ قد سُفِهَتْ أُميةُ رأيَها فاسْتَجْهَلَت حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُها حربٌ تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ قد كفَّرت آباؤها أبناؤها	الكامل	١٥٩
لله درُّ اليومَ مَنْ لاَمَهَا	الرجز	١٢٧-١٦٩
الياء		
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابقٍ شَيئًا إذَا كَانَ جَائِيًا	الطويل	٩١-١٠٧

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن والبلدان

المكان والبلد	الصفحة
بعلبك	٢٦٤
مالقة	١٠٥

فهرس الكتب الواردة في المخطوط

اسم الكتاب	الصفحة
التذكرة للفارسي	٢٥٥
الضرائر لابن عصفور	١٢٣-١٢٧-١٣١
الكتاب لسيبويه	١٤١-١٦٣-٢١١-٢٣٧-٢٤٣
المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني	١٧٩

فهرس المصادر والمراجع

الرسائل العلمية:

١. شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي (ت٦٨٠هـ)، السفر الثاني دراسة وتحقيق، إعداد: مجموعة من الطلاب، رسائل ماجستير، إشراف الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.

٢. شرح كتاب سيبويه لعيسى بن علي الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

المطبوعات:

حرف الألف

٣. اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤. الاختيارين، للأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ)، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٥. أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدَّالي، مؤسسة الرسالة.

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

٧. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٧. أساس البلاغة، للزمخشري، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور: مزيد نعيم، والدكتور: شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨. أسرار العربية، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

٩. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩. الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ)، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٠. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١١. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٢. الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، والدكتور: إبراهيم السّعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٣. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

١٤. الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعه الماجد، دبي، ٢٠٠٣م.

١٥. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٦. أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.

١٧. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، تحقيق ودراسة الدكتور: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٨. إنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

٢١. الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٨٦م.

٢٢. الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق وتقديم الدكتور: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.

حرف الباء

٢٣. البداية النهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٤. برنامج ابن جابر الوادي آشي، لشمس الدين محمد بن جابر التونسي، تحقيق الدكتور: محمد الحبيب الهيله، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي، تحقيق ودراسة الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٢٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٧. البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، للفيروزابادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

حرف التاء

٢٨. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق الدكتور: حسين نصار، وحجازي، والعزباوي، وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.
٢٩. تاريخ مدينة دمشق، تصنيف الإمام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ت(٥٧١هـ)، تحقيق مُحِب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٠. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣١. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، للشيخ العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٣٢. التذكرة السعدية في الأشعار العربية، لمحمد بن عبد الرحمن العبيدي، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطابع النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩١هـ-١٩٧٢م.
٣٣. تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٤. التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج٢،ج٣،ج٤ ، ط١، ١٤١٩هـ،١٤٢٠هـ،١٤٢١هـ.

٣٥. التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ج٧، ج٨، ج١٠، ط١، ١٤٢٩هـ، ١٤٣٠هـ، ١٤٣٢هـ.

٣٦. التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٧. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق الدكتور: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٩. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، والدكتور: زكريا النوتي ، والدكتور: أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤١. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ودار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

٤٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٣. التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

حرف الجيم

٤٤. الجامع لأحكام القرآن، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق الدكتور: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٥. الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٦. جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق الدكتور: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤٧. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

حرف الحاء

٤٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

حرف الخاء

٤٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٠. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

حرف الدال

٥١. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للعلامة الشنقيطي، القاهرة.

٥٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٥٣. ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ: محمد حسن آل ياسين، مكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٤. ديوان الأخطل شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥٥. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، قدم له وشرحه وضبطه الدكتور: محمد أحمد قاسم، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥٦. ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه الأستاذ: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٧. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق الدكتور: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

٥٨. ديوان تأبط شرًا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٩. ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب الدكتور: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١،١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٦٠. ديوان خرنق بنت بدر بن هفان أخت طرفة بن العبد، رواية أبي عمرو بن العلاء ت(١٥٤هـ)، شرحه وحققه وعلق عليه يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦١. ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٦٢. ديوان رؤبة بن العجاج ضمن (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

٦٣. ديوان زهير بن أبي سلمى ، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦٤. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.

٦٥. ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٦. ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق الدكتور: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٦٧. ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.

٦٨. ديوان عدي بن زيد العبادي، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٦٩. ديوان علقمة بن عبدة، شرحه وعلق عليه وقدم له: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧٠. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٧١. ديوان عمرو بن قميئة، عُني بتحقيقه وشرحه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٧٢. ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه وشرحه الدكتور: اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٧٣. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٤. ديوان القطامي، تحقيق الدكتور: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

٧٥. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.

٧٦. ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٧٧. ديوان كعب بن زهير، حققه وشرحه وقدم له الأستاذ: علي عافور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٧٨. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٧٩. ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط١،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨٠. ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٨١. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨٢. ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق الدكتور: حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٨٣. ديوان النجاشي الحارثي قيس بن عمرو، صنعة وتحقيق صالح البكاري والطيب العشاش وسعد غراب، مؤسسة المواهب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

حرف الراء

٨٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ.

٨٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، عني بنشره وتصحيحه السيد محمود شكري البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

حرف الزاي

٨٦. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٨٧م.

حرف السين

٨٧. سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٨٨. السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، تحقيق الدكتور: معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٩. سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري الأوني، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.

٩٠. سنن أبي داود، للإمام الحافظ المصنف المتقن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

حرف الشين

٩١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٩٢. شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩٣. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السِّيرافي، تحقيق الدكتور: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٩٤. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.

٩٥. شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، تحقيق الدكتور:عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

٩٦. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩٧. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي ت(٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٩٨. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٩. شرح ديوان جرير، تأليف: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي.

١٠٠. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق الدكتور: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٠١. شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ومعه شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٠٢. شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق الدكتور: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٠٣. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق الدكتور: عيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٠٤. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، الجمهورية العراقية وزارة الاوقاف، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٠٥. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).

١٠٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ج٤، ١٩٩٨م.

١٠٧. شرح مشكل شعر المتنبي وضعه الإمام اللغوي النحوي الأديب أبو الحسن علي بن سيده الأندلسي، تحقيق الدكتور: محمد رضوان الداية، دار المأمون، دمشق.

١٠٨. شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور: تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٠٩. شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

١١٠. شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهاسه الدكتور: إميل يعقوب دار الكتب العلمية،بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١١١. شعر أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)، للدكتور: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١١٢. شعر الحارث بن خالد المخزومي، للدكتور يحيى الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١١٣. شعر عمرو بن شأس الأسدي، للدكتور: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١١٤. شعر المخبل السعدي، (ضمن عشرة شعراء مقلون)، تحقيق الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد، منشورات مركز جمعة الماجد، دبي، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١١٥. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٧م.

١١٦. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق الدكتور: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

حرف الصَّاد

١١٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١١٨. صحيح سنن أبي داود للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١٩. صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق الدكتور: عبد السلام الهراس والشيخ: سعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

حرف الضَّاد

١٢٠. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

حرف العين

١٢١. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

حرف الفاء

١٢٢. الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق المعروف بابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

حرف الكاف

١٢٣. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق الدكتور: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض،ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٢٤. الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
١٢٥.الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٢هـ-١٤١٦هـ.
١٢٦. الكشاف، للزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١٢٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٦٠هـ.

حرف اللام

١٢٨. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
١٢٩. لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيح الطبعة: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

حرف الميم

١٣٠. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق الدكتور: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٣١. مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

١٣٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم نجار، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٣٣. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وآخرين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ-١٣٩٣هـ.

١٣٤. المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٣٥. المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة،ج٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٣٦. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).

١٣٧. المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.

١٣٨. المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٣٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٤٢٠هـ.

١٤٠. معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٤١. معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤٢. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤٣. المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري، تصحيح: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٨٧٢-١٩٥٣م.

١٤٤. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٤٥. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

١٤٦. معجم محدِّثي الذهبي، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتورة: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٤٧. المعجم الوسيط، إخراج مجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة الشروق، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٤٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٤٩. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور: علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٥٠. المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط٢.

١٥١. المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.

١٥٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٥٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٥٤. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق.

١٥٥. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ودار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

١٥٦. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٥٧. المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق الدكتور: شعبان عبد الوهاب محمد، مطابع أم القرى، القاهرة.

١٥٨. المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٥٩. المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق الدكتور: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٦٠. المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

١٦١. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق الدكتور: محمد محمد أمين، تقديم الدكتور: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

حرف النون

١٦٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق الدكتور: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦٣. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، صححه وراجعه الأستاذ علي محمد الضّباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٤. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مطبعة فضالة، المغرب، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

حرف الهاء

١٦٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت،١٣٩٩هـ-١٩٧٩، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

حرف الواو

١٦٦. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٦٧. وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٢م.